التنمية فى ظل عالم متغير

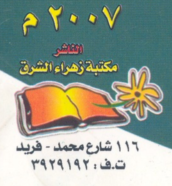


الأستاذ الدكتور
محمود محمد محمود
أستاذ التنمية والتخطيط
وعميد كلية الخدمة الإجتماعية
جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الفتاح ناجى
رئيس قسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الإجتماعية
جامعة الفيوم

٢٠٠٧ م

الناشر
مكتبة زهراء الشرق



١١٦ شارع محمد - فريد
ت.ف: ٣٩٢٩١٩٢

التنمية في ظل عالم متغير

الأستاذ الدكتور

محمود محمد محمود

أستاذ التنمية والتخطيط

وعميد كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الفتاح ناجي

رئيس قسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الناشر

مكتبة زهراء الشرق

١١٦ شارع محمد فريد القاهرة

ت : ٣٩٢٩١٩٢ موبايل ٠١٢٣١٧٧٥١٠

٢٠٠٧م

د. أحمد عبد الفتاح ناجي

التنمية فى ظل عالم متغير / محمود محمد محمود

القاهرة : زهراء الشرق ، (٢٠٠٦) .

٢٠٠ ص ١٧ * ٢٤ ســـم .

المحتويات :

التنمية الأجتماعية

د. ناجى د. أحمد عبد الفتاح

١ ــ العنوان .

ديوى ٢١٢ ، ٣٠٩

رقم الإيـــداع	١٥٢٠٩ / ٢٠٠٦

مطبعة العمرانية للاوفست

الجيزة ت : ٣٧٥٦٢٩٩

مقدمة الكتاب

احتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها متقدمة ومتخلفة على حد سواء، كما حظيت باهتمام العديد من العلماء والباحثين والمفكرين باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات ومستوى معيشة أفضل للأفراد وأسلوب ونقطة بداية لتحرير الطاقات، ولذلك يمكن القول أن التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات ونقلها من وضع إلى وضع أفضل يبدأ من المجتمع وتنتهي لصالحه وتعمل على استثمار الطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع.

وإذا كانت التنمية قضية هذا العصر فإن تنمية المجتمع من أهم قضايا الدول النامية ومن بينها مصر باعتبارها عمليات جماعية تفاعلية يشترك في حدوثها فريق عمل من التخصصات المختلفة، كما تتطلب تنمية المجتمع تجميع المهارات والاختصاصات والقدرات المختلفة للعمل في مشروعاتها باعتبار البشر هم هدف تنمية المجتمع وفي الوقت نفسه أداتها.

لذا يمكن القول بأن تنمية المجتمع هي عملية متكاملة تعتمد على الجهود المبذولة الحكومية والأهلية لإحداث التغيير المقصود وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة لجماهير المجتمع مع ضمان عدالة توزيعها.

واهتمام الخدمة الاجتماعية بقضايا التنمية بعامة ومنها القضايا المرتبطة بتنمية المجتمع فرضته مجموعة من الأبعاد بعضها تاريخياً وبعضها معاصراً.

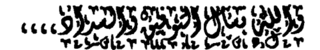
أما البعد التاريخي فكانت التجربة التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في أواخر الثلاثينيات والدروس المستفادة من هذه التجربة في الوقت الحالي باعتبارها من التجارب الرائدة في تنمية المجتمعات المحلية .

أما البعد المعاصر فالواقع يؤكد على ضرورة أن تهتم الخدمة الاجتماعية بتنمية المجتمع، وذلك لما شهدته الفترة الأخيرة من تغييرات جذرية عميقة تمثلت في التحول من النظم السياسية والاقتصادية الشمولية القائمة على الديكتاتورية السياسية والتخطيط المركزي وسيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على مقدرات الحياة الاقتصادية إلى نظم جديدة تتخذ من الديمقراطية والحرية الاقتصادية ركيزة لإدارة واستغلال الموارد.

كما ظهرت أفكار جديدة مثل الخصخصة وحرية السوق أو ما يسمى الليبرالية الجديدة، كما ظهرت منظمات تؤثر في كافة عمليات تنمية المجتمع مثل (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي) كما أصبح اليوم هناك دوراً كبيراً لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات المجتمع وإشباع قدراً مناسباً من احتياجاته مما قد يحدث تغييراً في مفاهيم تنمية المجتمع وبرامجها وخطواتها، ولهذا تم التفكير في محتويات هذا الكتاب.

ولقد جاء هذا الكتاب في ثلاث أبواب عرض **الباب الأول تنمية المجتمع أسس ومفاهيم** وتكون من ثلاثة فصول عرض الفصل الأول تنمية مجتمع المحلي، واختص الفصل الثاني بتنمية المجتمع المحلي الريفي، وعالج الفصل الثالث تنمية المجتمع المحلي الحضري، وعرض **الباب الثاني الجهود التنموية بالريف المصري رؤية تحليلية نقدية** واختص بثلاثة فصول عرض الفصل الرابع تطور الجهود التنموية بالريف المصري، وتناول الفصل الخامس مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر، واختص الفصل السادس بعرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية، وعرض **الباب الثالث تحديات التنمية في ظل العولمة** وتناول فصلين عرض الفصل السابع العولمة المفهوم والمضمون ، واختص الفصل الثامن بالحديث عن محددات التنمية في ظل العولمة.

ويأمل المؤلفان أن يكون هذا الكتاب مرجعاً لطلاب الخدمة الاجتماعية على مستوى مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا، وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان، وأملنا أن يجد كل هؤلاء الفائدة المنشودة في هذا الكتاب.



المؤلفان

٢٠٠٧م

الفهرس

الباب الأول

تنمية المجتمع أسس ومفاهيم

الفصل الأول

تنمية المجتمع المحلي

أولاً: مدخل تاريخي.

ثانياً: تعريف تنمية المجتمع المحلي.

ثالثاً: مبادئ تنمية المجتمع المحلي.

رابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي.

خامساً: خصائص تنمية المجتمع المحلي.

سادساً: مراحل تنمية المجتمع المحلي.

سابعاً: نماذج تنمية المجتمع المحلي.

المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل.

الفصل الأول

تنمية المجتمع المحلي

أولاً: مدخل تاريخي:

يفرض الواقع علينا عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي البحث تاريخياً عن ظهور هذا المصطلح والأسباب الكامنة وراء انتشاره في الوقت الراهن حتى أصبح لا غنى عنه لأي دولة تسعى إلى تحسين أحوال مواطنيها والعمل على السير في ركب التقدم والنمو.

ويمكن القول أن مصطلح تنمية المجتمع يرجع ظهوره إلى منتصف القرن العشرين كمحاولة للنهوض بأحوال المناطق الريفية في العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشر بعد ذلك بمسميات متعددة مثل: التعليم الجماهيري- الإنعاش القروي - الإصلاح الريفي - الجهود الذاتية الريفية - الإرشاد الريفي.

غير أن المصطلح حظي بانتشار دولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج والذي عقد عام ١٩٤٨ وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية.

وقد فضل مؤتمر كامبردج استخدام تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها، وإذا لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادأة يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادأة، وتلي ذلك قيام معهد لندن للتعليم عام ١٩٤٩ بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع.

وتلى ذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة بمفهوم تنمية المجتمع المحلي وتكونت جمعية لتنمية المجتمع تبعت مكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية، وكان نتيجة لذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء قسماً لتنمية المجتمع المحلي وأعدت أول تقرير لها وأطلقت عليه اسم التقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي.

وفي ٢١ فبراير عام ١٩٥٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بناءاً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبار تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التى تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرية، وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام ١٩٦٠ عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

ثانياً: تعريف تنمية المجتمع:

تعني كلمة التنمية لغة من الفعل "نمى" كما في القول "نمى المال" ونمى الحديث إلى فلان اسنده له ورفعه ونمى الرجل إلى أبيه نسبه وانتمى هو انتسب.

وفي اللغة الإنجليزية يأتي مصطلح تنمية Development من الفعل Develop أو النشوء فيما ينمو نمواً إلى أن زاد ونمى الرجل أي سمن.

وتعني كلمة "مجتمع" جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ولهم رغبات وميول ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة ويستجيبون استجابات متشابهة ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض ويعيش هؤلاء الناس في جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة تعاونية وتنافسية، علاقات صداقة وعلاقات عداوة علاقات حاجة وعلاقات استغناء علاقات ارتياح وعلاقات تفوق كل أنواع العلاقات.

فالمجتمع هو المكان المحدود الذي يعيش فيه الإنسان مع آخرين ويشتركون في حياة تعاونية ولهم أهداف ومصالح واحدة.

وأشار بعض العلماء إلى التفرقة بين مصطلحين هما Community وتدل على المجتمع المحلي الصغير أو المحدود، وكلمة Society وتعبر عن المجتمع القومي أو الكبير.

وللوقوف على المجتمع المحلي باعتباره المجتمع الذي يراد تحقيق تنمية فيه لابد من النظر إليه من **خلال ثلاث مداخل هي:**

١- المدخل الأول كموقع محلي ويعني وجود مستوطنة بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة.

٢- المدخل الثاني كنسق اجتماعي وتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي.

٣- المدخل الثالث كنمط بين العلاقات بمعنى يمثل عنصر الهوية بين الأفراد وليس له سند جغرافي محلي على الإطلاق حيث أن الهوية قد توجد بين أفراد متباعدين من الناحية الجغرافية.

ويمكن القول أن كلاً من مفهوم المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع القومي يحتويان على **العديد من الدلالات منها:**

أ – أن هناك جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية.

ب – أن لهؤلاء الأفراد أهداف وقيم وعادات وتقاليد.

ج – تقوم بين هؤلاء الناس العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د– يدخلون في العديد من العمليات الاجتماعية.

والخلاصة هنا أن مفهوم المجتمع يشير إلى نمط معيشي محدود واهتمامات وثقافات مشتركة، فهو يشغل حيزاً جغرافياً محدداً وللناس في هذا الحيز قدر كاف من الأنشطة العامة التى تكفل إشباع احتياجاتهم اليومية.

أما تنمية المجتمع وضعت لها العديد من التعريفات سوف نعرضها عرضاً تاريخياً فيما يلي:

١ – تعريف مؤتمر كامبردج عام ١٩٤٨:

ويرى تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي وبمبادأه منه إن أمكن، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التى تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية.

ولقد وصف هذا التعريف تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة ويعني شيئين هما قضية تجذب ولاء الناس والتزامهم كما أنها محملة بشحنة

انفعالية والهدف في النهاية هو رفع مستوى الحياة في المجتمـــع المحلـــي ككل.

٢- تعاريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٩:

تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ وينظر إلى تنمية المجتمع علـــى أنها "العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومـــة لتحـــسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٨ وترى تنمية المجتمع المحلي بأنها مجموعة من المداخل والأساليب الفنية التى تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل وتحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهـــود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المباداه والقيـــادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.

وإذا نظرنا نظرة تحليلية إلى التعريفين نجد أن الأول أشار إلى أنها عملية بينما أشار الثاني على أنها مجموعة من المداخل والأساليب الفنيـــة ويمكن القول أن العملية تحتوى في مضمونها على مداخل وعلى أســـاليب فنية.

كما أن كلاً من التعريفيين أشار إلى أن تنمية المجتمع المحلي تهـــتم بتلبية احتياجات مواطني المجتمع المحلي واكتشاف هذه الحاجات والتصدي للمشكلات التى تحد من إشباع هذه الاحتياجات، كمـــا أنهـــا تعتمـــد علـــى المساعدات الحكومية والخارجية بالإضافة إلى الإمكانات والجهود المحليـــة في المجتمع والتنسيق بينهما.

٣- تعريف عبد المنعم شوقي عام ١٩٦٧:

أشار إلى أنها إحدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتيـــة للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمها أخصائيون مدربون، وتكفل مشاركة القطـــاع الأهلـــي بمـــوارده البـــشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى.

وهنا أشار التعريف إلى التكامل في التنمية وأكد علـــى أن تنميـــة المجتمع المحلي ما هي إلا جزء من التنمية الشاملة للمجتمع ككـــل فهـــي متعددة الجوانب تتضمن مراحلها التخطيط والتنفيذ والتقويم مـــع مـــشاركة القطاع الأهلي والجهود الذاتية في جميع هذه المراحل.

٤- تعريف محمود الكردي عام ١٩٧٧:

ويرى تنمية المجتمع المحلي بأنها هدف معنوي لعمليـــة ديناميكيـــة تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والنقـــل ... إلـــخ بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة.

وبالنظر فى هذا التعريف نجد فيه إشارة واضحة إلـــى خـــصائص تنمية المجتمع فالتعريف أشار إلى أن لها أهداف معنوية غيـــر محـــسوسة تكمن في تجمع الناس سوياً والبحث عن حلول لمشكلاتهم، كما أشار إلـــى الحركة في هذه العملية من خلال استثمار الموارد البشرية بالمجتمع المحلي والعمل على تزويد المجتمع بالخدمات العامة، كما أشار إلى أن هذه العملية يساهم في إحداثها العديد من المتخصصين ولا تقف عند تخـــصص واحـــد

كالزراعيين ورجال التربية والتعليم ورجال الإدارة والأطباء والإرشاد الزراعي وتعليم الكبار والخدمة الاجتماعية.

٥- تعريف إسماعيل حسن عبد الباري ١٩٨٢:

ويراها إسماعيل عبد الباري بأنها منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني لإحداث التكامل بين مكونات المجتمع.

وبتحليل هذا التعريف يتضح أنه وصف تنمية المجتمع بأنها منهج والمنهج دائماً هو أسلوب للعمل العديد من المحتويات لتحقيق أهدافه من بينها الدراسة العلمية المنظمة للمجتمع المحلي بكافة قطاعاته الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية، كما تهتم بالإنسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، كما أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع، وتعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك وتسعى لتطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية.

٦- تعريف Sanders ساندرز ١٩٨٨:

يرى ساندرز تنمية المجتمع بأنها الجهود المنظمة لتحسين الأحوال المعيشية بالمجتمع والقدرة على التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي على أساس أربع عناصر رئيسية هي:

أ – برامج مخططة.

ب – تشجيع الجهود الذاتية.

ج– المساعدة الفنية سواء من داخل المجتمع أو خارجه.

د- تكامل التخصصات المختلفة لخدمة المجتمع.

٧- تعريف رفعت رشيد، صلاح الدين فائق عام ١٩٩٢:

ويرى أصحاب التعريف تنمية المجتمع بأنها تعني تهيئة عوامل التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق مساهمة أفراده أفراد المجتمع وجماعاته واستثمار طاقاته وإمكانياته.

وبتحليل هذا التعريف نجد أنه يشير إلى تنمية المجتمع بأنها أنشطة منظمة تشمل كافة نواحي الحياة في المجتمع المحلي، وتهدف هذه الأنشطة إلى تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التقدم بالاعتماد على الجهود الذاتية والتعاون بين الجماعات وكذلك المساعدات الفنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

٨- تعريف رشاد أحمد عبد اللطيف ١٩٩٣:

ويضع رشاد عبد اللطيف تعريف إجرائي لتنمية المجتمع المحلي من خلال نقاط أربعة هي:

أ - أنها تعتمد على الجهد المشترك بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك.

ب - تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتستمد قوتها من تحقيق هذه القيم لأهدافها.

ج- أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.

د- أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

٩- تعريف أحمد شفيق السكري عام ١٩٩٩:

ويعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها المشاركة الكاملة لسكان المجتمع وتعبئة جهود السكان وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته من خلال تحقيق أفضل استخدام للإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع.

وبتحليل هذا التعريف نتوصل إلى: أن عملية تنمية المجتمع المحلي تعتمد على مشاركة سكان المجتمع المحلي أنفسهم في حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم، وتتضمن تقديم العديد من الخدمات والمعونات الفنية بأسلوب يشجع مشاركة الأهالي ومبادأتهم، وتعمل على تدعيم التماسك بالمجتمع وتنمي قدراته على مواجهة المشكلات وإشباع الاحتياجات من خلال زيادة الانتماء والمسئولية لدى أفراد المجتمع وتتضمن العديد من الأنشطة والبرامج التى يشارك فيها العديد من المتخصصين في المهن المختلفة والتنسيق والتكامل مبدأ من مبادئها يلتزم به العاملون عليها من المهنيين وغيرهم.

١٠- تعريف محمود محمود عرفان ٢٠٠٣:

ويعرف محمود عرفان تنمية المجتمع بأنها عملية تمارس على مستوى المجتمع المحلي الصغير وتعتمد على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية وتسعى إلى تنمية الطاقات البشرية وتتضمن مجموعة من البرامج والمشروعات التى تساهم في مواجهة بعض المشكلات الموجودة بالمجتمع والتنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية بهدف رفع مستوى حياة أفراد المجتمع المحلي.

وبنظرة تحليلية لهذا التعريف نجد أنه ركز على أن تنمية المجتمع تقوم على أساس الفهم والإقناع وتسعى إلى اكتشاف القيادات الشعبية واستثارة سكان المجتمع لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مقصودة في المجتمع، كما أنها لا تسعى إلى الربح المادي بل تهدف إلى رفاهية المواطنين في المجتمع المحلي، كما أنها عملية تربوية لأهالي المجتمع المحلي يتعلمون من خلالها كيف يحلون مشكلات مجتمعهم المستقبلية.

ومن خلال ما سبق عرضه لمفاهيم تنمية المجتمع المحلي منذ ظهورها في أواخر الأربعينيات حتى بداية الألفية الثانية نضع تعريفاً إجرائياً لتنمية المجتمع المحلي في مجموعة من النقاط التالية:

أ – عملية تحتوي على مجموعة من الخطوات المرتبة والمنظمة يشترك في هذه العملية أهالي المجتمع المحلي وتهدف إحداث تغيير اجتماعي مقصود من خلاله تتحسن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لهم.

ب – يشارك في هذه العملية العديد من المتخصصين كالزراعيين ورجال الإدارة والتربويين ورجل الصحة وتعليم الكبار والدين والخدمة الاجتماعية.

ج – يكتسب من خلالها الأفراد المهارات الضرورية التى تساعدهم على التصدي لمشكلاتهم المحلية الحالية والمستقبلية.

د – تهدف إلى زيادة معدلات المشاركة من جانب الريفيين في كافة الجهود الحكومية التى تبذل في مجتمعاتهم من أجل تنميتها والنهوض بها.

هـ– ترتبط هذه العملية ارتباطاً عضوياً بالتنمية القومية بحيث لا تصاغ برامجها بعيداً عن برامج التنمية القومية.

و– تهتم هذه العملية بتحقيق أهداف مادية وأهداف متصلة بالعملية.

ز- من خلالها يتم اكتشاف قيادات جديدة وتدريبها لممارسة العمل التنموي تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعياً وبيئياً.

ح- تتم بمنهج ديمقراطي بما ينتج عنه إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي بالرأي وبالفعل في جهود تنميته.

ت- تتم بتكاتف المساعدات الحكومية حيث الجهود الحكومية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية والتى تعد هي الأصل والأساس.

ثالثاً: مبادئ تنمية المجتمع المحلي:

١- *مفهوم المبدأ وتعريفه:*

يشير مصطلح المبدأ Principle إلى دلالات متعددة ومتنوعة ويشير إلى حقيقة أساسية أو قانون أو قوة محركة تعتمد عليها الحقائق أو القوانين أو القوى المحركة، وقد يشير المبدأ داخل إطار نفس هذا المعنى إلى قاعدة للسلوك أما المبدأ المهني فيعرف على أنه قاعدة أساسية لها صفة الثبات النسبي والعمومية وتعمل على توجيه الممارسة المهنية.

٢- *أهمية المبدأ المهني وقيمته:*

يقول "هنري فايول" أنه بدون المبادئ يعيش المرء في الظلام والفوضى وإن المبادئ هي المنارة التى تهدى من يسترشد بها ولن يستطيع ذلك سوى الذين يعرفون الطريق إليها ولعل ذلك هو ما يجعل للمبادئ قيمة.

ومن الناحية التحليلية نجد أن للمبادئ قيمة أخلاقية تعود إلى تناغم سلوك الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال تنمية المجتمع مع قيم وأخلاقيات المهنة والتزامه بالدستور الأخلاقي للمهنة وعدم خروجه على الإطار القيمي والأخلاقي للمجتمع.

ولهذا نجد أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين الممارسين داخل نطاق المهنة الواحدة على أن مخالفة المبادئ تشكل نوعاً من الخطورة والضرر لا تتفق مع تحقيق أهداف المهنة.

ولتنمية المجتمع العديد من المبادئ يمكن إيجازه، فيما يلي:

١- مبدأ المشاركة:

تعرف المشاركة لغوياً بأنها الشركة ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بالمشاركة تعاون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز عمل مشترك.

والمشاركة هي العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

كما تعني المشاركة التغييرات التى تحدث في المواطنين نتيجة لاشتراكهم في عملية تنمية مجتمعهم وتتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات، وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدى العميل (فرد - جماعة - مجتمع)، ويمكن أن ينظر إليها كناية في حد ذاتها وكطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط.

كما يمكن النظر إلى المشاركة بأنها المساهمة أو التعاون مع الآخرين سواء من أهالي المجتمع وقياداته الشعبية أو قياداته المهنية في أي

عمل من الأعمال التى تعود بالنفع على أهالي المجتمع سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الديني.

أ – ويمكن تعريف المشاركة إجرائياً بأنها:

- العملية التى من خلالها يقوم السكان بدور هام وفعال في تنمية مجتمعهم.
- المساهمة بالمال والرأي والجهد في مشروعات وأنشطة تنمية المجتمع.
- التعاون مع باقي المنظمات التطوعية بهدف تحسين الخدمات التى تقدم للسكان بالمجتمع المحلي.

وترجع أهمية المشاركة كمبدأ من مبادئ تنمية المجتمع المحلي لأن من خلالها تزداد خبرات المشاركين، كما أنها تؤدي إلى غرس الاتجاه لحل المشكلات وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التى تساعد على إنجاز تلك الحلول وكل هذا يساعد على إحداث تغييرات في قيم واتجاهات ومعارف المواطنين المشاركين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

ويمكن أيضاً أن تعزي أهمية المشاركة كمبدأ من مبادئ تنمية المجتمع المحلي إلى أنها تعبير عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، وكما أن توسيع نطاق المشاركة قد يؤدي إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، كما أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون.

ب – ويمكن إيجاز الأهداف التى ترجع من وراء مبدأ المشاركة إلى العديد من النقاط هي:

١- أن المشاركة تؤدي إلى تعلم المـواطنين عـن طريـق الممارسـة فيدركون مع مرور الوقت ومن خلال الصواب والخطأ كيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم.

٢- إن مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمـشروعات والبرامج التى يشاركون فيها بروح رياضية، كما أنهـم يـساندون تنفيذها ويصونونها ويتابعونها وينتفعون منها.

٣- إن مشاركة المواطنين تجعلهم مدركين لحجم مشكلاتهم وإمكانياتهم ولحقيقة الخدمات والبرامج التى يشتركون في رسم سياستها.

٤- إن مشاركة المواطنين تفتح بـاب التعـاون البنـاء بـين الـشعب والحكومة، وتدعم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصائبة التى تتأثر بقيم الديمقراطية وأبعادها.

٥- إن المشاركة الشعبية الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكوميـة فـي جهودهـا لمقابلـة احتياجاتهم.

٦- تساعد المشاركة المواطنين على المحافظة على المال العام.

٧- من خلال المشاركة تزداد الممارسة الديمقراطية ويتعود الأفراد على إبداء الرأي بدون خوف أو تردد بما يعود علـى التنميـة بعامـة والتنمية المحلية خاصة بعائد فعال يتحقق من خلاله الأهداف التـى تسعى إليها.

٨- تفتح المشاركة في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والأنشطة.

٩- ونستخلص من ذلك أن المشاركة كمبدأ أساسي من مبـادئ تنميـة المجتمع، تعمل على تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية، وبالتـالي

تتم في نجاح النظام الديمقراطي، وإن المشاركة في اتخاذ القرارات وفي تقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والسلع التى يشتركون في تخطيطها وتقريرها، فضلاً عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم مما ينعكس أثره في علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التى يعيشون فيها، مما يجعلهم يتعاونون مع الحكومة لتحقيق التنمية.

٣ – أنواع المشاركة: يقسم البعض المشاركة إلى:

أ- **مشاركة نظامية مخططة:** وهي مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات المختلفة ومجالات العمل المتعددة ويمكن قياسها عن طريق العضوية فيها والمشاركة في أنشطتها كالمشاركة بالرأي والمال والجهد.

ب- **مشاركة غير نظامية:** وهي مشاركة تتم بين الأفراد وبعضهم وهي غير منظمة وغير محددة ببرنامج معين بل تخضع لنمط العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين أفراد المجتمع.

وتعمل جهود تنمية المجتمع المحلي على تنظيم المشاركة المخططة وتشجيعها حتى تؤتي الثمار الموجودة منها، كما أنها – أي الجهود – تبحث عن أنماط المشاركة غير النظامية أو غير الرسمية لتستثمرها لصالح تحقيق التنمية حيث يعد النمط الثاني من المشاركة إذا لم تستثمر ويوجه جهوده لصالح تحقيق التنمية، وقد يكون أحد المعوقات الأساسية التى تحول دون نجاح جهود وبرامج التنمية المحلية.

٤-معوقات المشاركة:

هناك العديد من المعوقات التى تحد من المشاركة في تنمية المجتمع المحلي ومنها:

١- انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد حيث يصرف ذلك الفرد عن مجرد التفكير في المشاركة.

٢- عدم استقرار الأوضاع المجتمعية والاقتصادية لأن عدم استقرار تلك الأوضاع يخلق في الأفراد والجماعات شعوراً بعدم الطمأنينة.

٣- الشعور بالعزلة حيث أن شعور الأفراد والجماعات بالعزلة عن المجتمع يحد من المشاركة.

٤- عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها.

٥- جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية.

٦- انسلاخ القيادات السياسية المنتخبة عن القاعدة الجماهيرية.

٧- الاغتراب فكلما زادت حدة الشعور بالاغتراب كلما قلت المشاركة.

٨- الصفات النفسية للسكان والتى تحول دون تحقيق المشاركة الفعالة.

٩- عدم الشعور بالطمأنينة من قبل بعض الأفراد على الأموال التى يشاركون بها مما يزيد من سلبيتهم ولا مبالتهم بما يحدث في المجتمع.

١٠- كما يتأثر حجم المشاركة الشعبية بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة أهمها الجنس والعمر والحالة الاجتماعية وفترة الإقامة والمستوى التعليمي والثقافي ومدى المشاركة في أنشطة الجمعيات الشعبية في مجال التنمية.

ثانياً: التقبل:

يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التى يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعنى التقبل قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراده أو معتقداته أو قيمه، وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع وعلى العامل في تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل وذلك بعدة صور مثل الاحترام، والتسامح، وتقدير المشاعر، وتجنب النقد وعدم التحامل، والرغبة في المساعدة.

ويطلب العمل بهذا المبدأ العمل مع المجتمع من حيث هو لتحقيق رغباته وإشباع احتياجات أفراده بما يضمن كسب ثقتهم واستجاباتهم.

كما يتطلب العمل بهذا المبدأ تقبل القوى الاجتماعية الموجودة بالمجتمع والعلاقات السائدة بين أفراده، وفهم المجتمع فهماً كاملاً مبنياً على الدراسة العلمية السليمة وإدراك احتياجات المجتمع ورغباته ومشكلاته وموارده وإمكانياته.

وعلى أخصائي تنمية المجتمع طبقاً لهذا المبدأ العمل على:

١-توجيه أهالي المجتمع نحو تعديل أو تغيير القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع والتى قد تعرقل عملية التغير المرغوبة.

٢- القضاء على المنازعات والخلافات والصراعات التى قد توجد بين الجماعات والقوى الاجتماعية التى تكون المجتمع.

٣- الاعتراف التام بوجود فروق بين المجتمعات وتقبل هذه الفروق واحترامها.

ثالثا: مبدأ حق تقرير المصير:

تقوم فلسفة هذا المبدأ على حقيقة أساسية مؤداها أن الحرية هي أساس التنمية ومن حق أهالي المجتمع أن يحددوا نوع التغيير الذي ينشدونه وأن يختاروا البرامج والمشروعات التى تحقق هذا التغيير.

كما يتضمن هذا المبدأ حق الفرد أو الجماعة أو المجتمع في العمل على حل المشكلات أو مواجهة المواقف المختلفة بما يتناسب مع قدرة كل منهم.

وهناك بعض المقتضيات التى يتطلبها هذا المبدأ من العاملين في تنمية المجتمع هي:

١- عدم فرض أي فكرة أو مشروع أو برنامج على المجتمع الذي يعمل فيه.

٢- ضرورة إشراك أهالي المجتمع المحلي في عمليات الدراسة وتحديد الأهداف ووضع الأولويات ورسم البرامج، وتنفيذها وتقويمها.

٣- عدم التفرقة بين الجماعات الموجودة في المجتمع على أي أساس عرقي أو ديني ... إلخ.

ويجدر الإشارة هنا إلى مجموعة من الحقائق التى لابد أن يراعيها العامل في حقل تنمية المجتمع طبقاً لهذا المبدأ وهي:

١- كلما اكتسب العامل في تنمية المجتمع ثقة أهالي المجتمع كلما كان أقدر على توجيههم.

٢-تقبل سكان المجتمع أمر في غاية الأهمية حيث يتوقف على هذا التقبل مدى استجابة المواطنين للعاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي واتباع تعاليمهم وإرشاداتهم والمشاركة في المشروعات التى يتولون تنفيذها.

رابعاً: مبدأ الاستعانة بالخبراء:

يعتبر الرجوع إلى الخبراء من الخطوات الهامة والضرورية للعاملين في تنمية المجتمع المحلي وذلك إيماناً منه بأهمية احترام التخصص الذي يتناسب مع نوعية المشكلة المراد الوصول إلى حلول بشأنها لهذا يستعان برجال التعليم عند مواجهة مشكلات تعليمية وبرجال الصحة والطب عند مواجهة مشكلات صحية ... إلخ. وذلك من منطلق أن تنمية المجتمع المحلي تحتوى على العديد من المتخصصين من أخصائيين اجتماعيين وأطباء ومشرفين زراعيين وقيادات دينية وكذلك مسئولين عن النواحي الاقتصادية ومسئولين عن تعليم الكبار كل هؤلاء الخبراء يستعان بهم في كافة المسائل والخطط الخاصة بالمجتمع كفريق متكامل يتولي دراسة الاحتياجات وتحديد أسباب المشكلات كلاً في تخصصه وإبداء الرأي فيها والتعاون فيما بينهم لتنفيذ كل ما يحتاجه المجتمع المحلي.

وقد يحتاج هؤلاء الخبراء من العاملين في حقل تنمية المجتمع خاصة الأخصائي الاجتماعي القيام ببعض الأدوار التى تساعدهم على إنجاز ما يكلفون به من أعمال ومن هذه الأدوار كالتالي.

أ- توفير المعلومات عن المجتمع المحلي وجماعاته وأوجه الأنشطة المختلفة به.

ب- تشجيع الأفراد على المشاركة في بعض المشروعات التى يوحي بها الخبراء.

ج- تنظيم العمل بين الخبراء وتلخيص أهم القـرارات التـى يـتم التوصل إليها.

خامساً: مبدأ التكامل:

ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العمليـة كافـة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يعني التكامل أيـضاً تكامـل بـين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بمعنى لا يمكن إجراء تنميـة محليـة ريفية دون تنمية حضرية أو العكس ولقد اكتشف العاملون في مجال تنميـة المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر ويعني التكامل هنـا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية ومثال على ذلك يـتم إنشاء مدارس تبدأ من التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجـال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم زراعتهـا فـي المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل تصنيع الخضر والفاكهة والعـصائر والمربات ... إلخ.

ويلاحظ أن هناك ترادف بين الشمول والتكامل فالخطـة الـشاملة تعني شمولها لكافة فئات المجتمع وقطاعاته وهذا ينطبق علـى المـشروع التنموي فيجب أن يستفيد منه كل فئات المجتمع فلا تفضل فئة بعضها عـن أخرى أو قطاع معين عن قطاع آخر، ونعني أيضاً بالتكامل هنـا تكامـل عناصر المشروع الواحد مع المشروعات الأخرى فعلى سبيل المثال إذا ما تم تنفيذ مشروع للحد من المشكلة السكانية فلابد من تكامل هذه المـشروع مع المشروعات الأخرى التى تقوم بها وزارة الصحة والتربيـة والتعلـيم

والأندية ومراكز الشباب باعتبار أن المسألة السكانية تتضمن جوانب صحية وثقافية وتعليمية.

سادساً: مبدأ الدراسة العلمية المستمرة:

من المبادئ الهامة التى يجب أن يراعيها العاملون في حقل تنمية المجتمع مبدأ الدراسة العلمية المستمرة – هذا من منطلق – أن المجتمعات متغيرة وليست ثابتة فالمجتمع (ريفي أو حضري) في حالة حراك مستمر وبناءاً على ذلك مشكلاته متغيرة من وقت لآخر واحتياجاته متغيرة، وهذا يتطلب من العاملين في حقل تنمية المجتمع القيام باستخدام المنهج العلمي عند التخطيط لتنميته والذي يبدأ دائماً بالدراسة المتعمقة وجمع البيانات عن المجتمع وتحليلها، وقد يضطر العاملون في حقل تنمية المجتمع إلى إعداد استمارات لاستطلاع رأي أهالي المجتمع عن مشكلاتهم واحتياجاتهم، كما قد يقومون بالعديد من الزيارات لمؤسسات الخدمات، وفي هذا المبدأ يجب على العاملين في تنمية المجتمع المحلي استخدام العديد من الأدوات والتى من خلالها يتم دراسة ما يلي:

التمييز بين أنواع المجتمعات وهي:

١- التمييز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات وهي:

أ- **المجتمعات الريفية:** هي تلك المجتمعات التى تقوم غالبية سكانها بمهنة الزراعة وما يتعلق بها من شئون وأعمال ويسكنها أناس يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة ويمتازون بالبساطة.

ب- المجتمعات الحضرية: وهي مجتمعات تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة وعدم التجانس وضعف العلاقات الاجتماعية وفتورها وسيادة العلاقات الثانوية والاتجاه إلى التخصص وتقسيم العمل.

ج- المجتمعات البدوية: وهي مجتمعات لها مجموعة من الخصائص والسمات التى تميزها عن كلا النوعين السابقين ولها عاداتها وتقاليدها الصارمة والتى من الصعب الخروج عنها أو التخلي عنها ومن ثم يجب على الأخصائي الاجتماعي مراعاة ذلك عند عمله في هذه المجتمعات.

ولقد تم عرض هذه المجتمعات بشئ من الإيجاز خلال الصفحات الأولى لهذا الفصل.

٢ - التعرف على الموقع الجغرافي والثقافي للمجتمع:

وهنا على الأخصائي الاجتماعي أن يتعرف على التربة السائدة في المجتمع إذا كان ريفياً وكذلك الأنهار ومصادر الري والصرف والطرق والمواصلات ومدى قرب المجتمع من مراكز الخدمات والأمطار ومواعيد سقوطها، وإذا كان مجتمعنا حضرياً فيجب أن يتعرف على حدوده والطرق والمواصلات المتوافرة به والمصانع ... إلخ. وكذلك الثقافة السائدة من قيم وتقاليد ومدى تأثيرها على عمليات تنمية المجتمع المحلي.

وإذا كان صحراوياً فيجب أن يتعرف على مصادر الري والرعي ... إلخ.

٣ - أن يبدأ بمعرفة غايات وأهداف المجتمع:

على الأخصائي الاجتماعي أن يتعرف على أهداف المجتمع الذي يقوم بالعمل فيه ويتم من خلاله قيامه بمقابلات عديدة مع الأهالي وكذلك

القيادات الشعبية والقيادات التنفيذية في تحقيق هذه الأهداف والإمكانات التى يمكن توفيرها ذاتياً أو من السلطات الحكومية لهذا الغرض.

٤ – أن يتعرف على المعايير المجتمعية:

وهنا على الأخصائي أن يقف على القوانين التى تنظم العمل في المجتمع، وكذلك القواعد المكتوبة والعادات Custdms والتقاليد Traditions والعرف Mares والقيم Valuse وعلى الرغم من أنها أشياء معنوية وغير ملموسة ولكنها تثبت وجودها بحيث يتعرض الخارج عنها لشتى أنواع العقاب الذي يعيده إلى صوابه ويضبط سلوكه، وإذا لم تتلائم الخطط معها باءت هذه الخطط بالفشل، وكل هذه الأمور لابد للأخصائي الاجتماعي ان يلم بها حتى يساعد المجتمع الذي يعمل معه على تحقيق أهدافه التنموية ومن غير مراعاة هذه المعايير لن يكتب للمشروعات التنموية مهما كان مخطط لها النجاح.

٥- الوقوف على مشكلات المجتمع:

إن واجب الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في تنمية المجتمع الوقوف على مشكلات المجتمع وللوقوف على مشكلات المجتمع لابد أن يلتزم الأخصائي الاجتماعي بالدراسة العلمية والاستعانة بأخصائيين في الإحصاء والبحث الاجتماعي، لأن تحديد المشكلات لا يحتاج إلى دراسة منظمة وجهد، ويمكن التوصل إلى المشكلات بالعديد من الطرق مثل استمارات الاستبيان والمسح الاجتماعي والدراسة الاستطلاعية والتقويم للمشروعات القائمة.

كما يمكن الوقوف على المشكلات بإجراء المقابلات مع أهالي المجتمع وكذلك مع المسئولين والقيادات الشعبية ودراسة الإحصاءات في

مختلف نواحي الخدمات المجتمعية حتى يمكن أن يقف علـــى المــشكلات المجتمعية بدقة.

٦- التعرف على القيادات الشعبية والمهنية بالمجتمع المحلي:

لابد للأخصائي الاجتماعي العامل بالتنمية التعرف علـــى القيـــادات المجتمعية، وذلك لأن الأخصائي لابد وأن يستعين بأنواع متعددة منهم، فقد يستعين بقادة بحكم مناصبهم كالعمدة والمحافظ، ومدير التعلـــيم، والنـــاظر، والطبيب بالوحدة الصحية ومدير الجمعية الزراعية، وتتوقـــف الاســـتعانة بالقادة على نوع العمل التنموي المراد تحقيقه في القرية أو المدينة وإن كان الرأي الغالب يدعو إلى التعرف على كل أنواع القيادات في المجتمع الـــذي يقوم الأخصائي الاجتماعي بالعمل به سواء كانت قيادات شعبية أو قيـــادات تنفيذية لأنه لا يمكن الاستغناء عن هذه القيادات باعتبارنا في التنمية ننظر إلى المجتمع كوحدة واحدة، والتعرف على هؤلاء القادة يضمن للأخـــصائي نجاح العمل التنموي الذي يسعى إلى تحقيقه في المجتمع المحلي.

٧- التعرف على منظمات الخدمات بالمجتمع المحلي:

فالمنظمة كما عرفها "اتريوني" وحدة مخططة أنشئت بقصد تحقيـــق أهداف معينة.

والأخصائي الاجتماعي العامل في أي مجتمع سواء كان ريفيـــاً أو حضرياً لابد وأن يتعرف على منظمات الخدمات الموجودة بهذا المجتمـــع وهناك أنواع عديدة من المنظمات الموجودة في أي مجتمع **ولقـــد صـــنفت إلى:**

أ- **منظمات الفائدة أو المصلحة المتبادلة:** وهي تشمل كل الـــروابط والجمعيات التي يكون هدفها السائد مصلحة أعضائها ومثال هذه

الروابط المهنية نقابات العمال، والأحزاب السياسية، وهذه المنظمات لابد للأخصائي الاجتماعي من التعرف على قادتها لما لها من دور في الخطط التنموية التى توضع للمجتمع.

ب- **منظمات الأعمال التجارية والصناعية:** وتشمل جميع الهيئات التى يكون هدفها السائد هو مصلحة مالكها، من خلال جمع المال ومن أمثلتها شركات التشييد والإصلاح والترميم وشركات النقل.

ج- **منظمات الخدمات:** ويندرج تحتها كل المنظمات التى يكون هدفها السائد تقديم الخدمات من نوع ما إلى عملائها، ومن أمثلة هذه المنظمات المدارس والكليات والمستشفيات والهيئات الخيرية ومؤسسات الرعاية وشركات القطاع العام، والشرطة والسجون والجمعيات الزراعية والمعاهد العلمية والمكتبية.

وبدون الدخول في تفاصيل عن المنظمات وأنواعها تجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمات سواء كانت خدمية أو منظمات اقتصادية أو منظمات دينية لابد من التعرف عليها وإيجاد نوع من الاتصال الفعال بينها وبين الأخصائي العامل في التنمية المحلية حتى يضمن نجاح كافة الخطط والمشروعات التى ينوي تنفيذها بالمجتمع المحلي.

٨- التعرف على الخصائص والسمات السكانية لأفراد المجتمع المحلي:

كنا قد أوضحنا أن السكان هم عصب الحياة في أي مجتمع والمورد الذي تعتمد عليه عمليات التنمية الشاملة في أي مجتمع أيضاً، ولهذا كان من الضروري على الأخصائي العامل في التنمية المحلية التعرف على خصائص وسمات سكان المجتمع المحلي، وعلى سبيل المثال تعدادهم

ونوعياتهم وفئات السن وحالتهم التعليمية ونسبة الزواج والطلاق، المستوى الاقتصادي، والمستوى الصحي، نسب المواليد، نسب الوفيات، الخصوبة وكل هذه الأمور ذات أهمية قصوى في المشروعات التنموية التي يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتخطيط لتنفيذها.

٩- إقامة علاقات إيجابية وهادفة:

وتتطلب هذه الخطوة من الأخصائي الاجتماعي الوقوف على كل ما يدور في المجتمع المحلي وإقامة علاقات فعالة وهادفة بينه وبين مختلف القيادات المحلية وكذلك جماهير المستفيدين من أهالي المجتمع المحلي، وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يوجد الظروف التى تعمل على تنمية علاقات فعالة في المجتمع وهنا أيضاً ينبغي على الأخصائي الاجتماعي ما يلي:

أ- أن يركز اهتمامه على مساعدة أهالي المجتمع في أن يرتبطوا به وبالعاملين معه في المشروع التنموي وكذلك بعضهم ببعض، ومن ثم ينتج عن جهودهم المشتركة تحقيق الأهداف المادية والأهداف المعنوية التى تسعى التنمية المحلية دائماً إلى تحقيقها.

ب- أن يدرك أن العلاقات التى تبنى على التقبل، والتعاون، والاحترام المتبادل، والمسئولية المشتركة، والمشاركة الواسعة، إنما تعتبر الأساس المتين للعمل الديمقراطي.

ج- أن يعلم أن قوة العلاقات بأهالي المجتمع المحلي تحدد إلى درجة كبيرة المدى الذي إليه سيتم دفعهم وتحريكهم لأعلى مستويات المشاركة في المشروعات التنموية.

سابعاً: مبدأ المرونة:

تعرف المرونة بالقابلية للتغير والتعديل طبقاً للظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يتعرض لها مجتمع من المجتمعات ونعني بالمرونة هنا استطاعة العاملين في حقل تنمية المجتمع أن يغيروا خططهم ومشروعاتهم وبرامجهم من وقت لآخر أو في أي وقت وطبقاً للأحوال التى يمر بها المجتمع سواء ريفي أو حضري.

فالمرونة في الخطط التى توضع لتنمية المجتمع تجعل عمليات التنفيذ مأمونة الجوانب بل ميسورة وممكنة.

كما تعني مرونة الخطة التنموية قابليتها لمواجهة الظروف الزمانية والمكانية في المجتمع أثناء التنفيذ، والمرونة الزمانية أي مراعاة التغير الاجتماعي التلقائي الذي يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة.

وتعني المرونة المكانية أن يكون المشروع أو الخطة التى تم وضعها على مستوى المجتمع الأكبر قابلة للتطبيق على المجتمع المحلي بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

ثامناً: مبدأ الالتزام بحاجات الأهالي وحاجات المجتمع المحلي:

وتشير الحاجة في علم الاجتماع إلى أنها حالة من عدم الإشباع يشعر بها فرد معين وتدفعه إلى التصرف متجهاً نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق له الإشباع.

فالحاجة هي مطلب جسمي واقتصادي واجتماعي لازم لبناء الإنسان ككائن حي ومساعدته على تحقيق الإنجاز والشعور بالسعادة والاحتياجات في ضوء تنمية المجتمع المحلي يمكن النظر إليها على أنها حالة عدم توازن يشعر بها أهالي المجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف

معين يحتاج تحقيقه إلى جانب توافر إمكانيات وموارد معينة زيادة كفاءة التنظيم الاجتماعي وتوافر نوع من التنسيق في المجتمع.

ويتطلب هذا المبدأ من العاملين في تنمية المجتمع القيام بما يسمى تقدير الاحتياجات باعتبارها عملية تساهم في تحديد الأهداف واتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج الخدمات التى تشبع تلك الاحتياجات.

وتعرف أيضاً هذه العملية على أنها محاولة لتحديد ما هو مطلوب لضمان استطاعة أي مجتمع محلي أن يسير في مستوى مقبول في مجالات الحياة المختلفة ولقياس الاحتياجات لأي مجتمع محلي يتطلب ذلك تصنيف للاحتياجات (تعليمية- صحية- اجتماعية – اقتصادية)، كما يتطلب فحص أنواع مختلفة من المعلومات والبيانات بالإضافة إلى البيانات المسجلة مثل تعدادات السكان والإحصاءات المحلية للحكومة ووحدات الخدمات وكذلك يتطلب ذلك إجراء المقابلات وجلسات الاستماع والبحوث.

١ - *خطوات تقدير الاحتياجات:*

كما يتطلب هذا المبدأ أيضاً القيام بخطوات لتقدير الاحتياجات من قبل العاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي منها:

أ- تحديد المستفيدين والمحتاجين طبقاً لآراء الأهالي والمجتمع.

ب- وصف الأهالي أو الجماعة التى سوف تقدم لها الخدمة.

ج- تحديد الحاجة ووضع بدائل لإشباعها.

د- تنفيذ البديل الذي سيتفق عليه.

٢- *الأهداف الأساسية لتقدير الاحتياجات:*

ويتطلب هذا المبدأ أيضاً الإشارة إلى الأغراض الأساسية لتقـدير الاحتياجات وهي:

أ- تحديد الاحتياجات المجتمعية الهامة طبقاً لمدى تأثيرها على مـواطني المجتمع المحلي.

ب- اختبار البرامج والأنشطة المجتمعية المتخصصة التى يمكـن تنفيـذها لمحاولة إشباع تلك الاحتياجات.

ج- جمع المعلومات التى تعتبر أساساً ومدخلاً لتنمية المجتمع المحلي.

د- تحديد الأدوار التى يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع لتوفير الخدمات.

ه- تحديد الموارد التى يمكن استخدامها في إشباع الاحتياجات.

٣- *مقاييس الاحتياجات:*

ويتضمن الأخذ بهذا المبدأ الوقوف على مقاييس الاحتياجات ولقـد أجمع العلماء على أنها اثنان هما:

أ- المسح الاجتماعي سواء كان مسحاً شاملاً أو عن طريق العينة وهو طريقة منظمة لجمع البيانات من أفراد مجتمع معين أو عينـة مـن هؤلاء الناس باستخدام وسائل جمع البيانـات المعروفـة كالمقابلـة والاستبيان والملاحظة.

ب- دليل الاحتياجات الاجتماعية ويتضمن الدليل خدمات قائمة بالفعـل وخدمات مستخدمة وطلبات المواطنين وقوائم الانتظـار الخاصـة بالخدمة.

تاسعاً: التقييم:

يعتبر التقييم من المبادئ الهامة لتنمية المجتمع المحلي والتى لابد وأن يلتزم به القائمون على العمل بهذا المجال ونشير في بداية هذا المبدأ إلى أن هناك تقويم للعمل الذي يتم في المجتمع المحلي وهناك تقويم ذاتي لفريق العمل بالمجتمع المحلي.

ويعني التقويم تحديد القيمة الفعلية للجهود التى بذلت وقياس مدى قربها أو بعدها عن تحقيق الهدف أو الأهداف المقصودة والتقييم عملية أساسية يحتاج إليها كل شخص في حياته العامة والخاصة، فكل منا يحاسب نفسه من وقت لآخر ليتجنب الأخطاء التى ارتكبها أو ليقوم من سلوكه واتجاهاته.

ويرى البعض التقييم على أنه قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين لتحقيق هدف يعتبر أنه ذا قيمة خاصة.

ويمكن القول أن التقويم في تنمية المجتمع منهج علمي يستخدمه العاملون في تنمية المجتمع المحلي بهدف تحديد مدى نجاح العملية القائمة في التأثير على المجتمع من الناحيتين البيئية والبشرية أي ما هو التغيير الذي حدث أو الذي سوف يحدث من تطبيق أو تنفيذ البرنامج سواء في المرافق العامة (صحة – تعليم – زراعة – تجارة) وكذلك التغيير الحادث في أهالي المجتمع المحلي، وتواجه عمليات التقييم في تنمية المجتمع المحلي العديد من الصعوبات من أهمها ما يتعلق بالبيانات التى تعطى للعاملين وما ينتابها من عدم دقة وإهمال وعدم وجود تعاون وثقة بين الهيئات المنفذة والهيئات التى تجرى عملية التقويم.

وللتقويم أنواع مختلفة، فهناك تقويم من حيث المدة ويكون يومي، شهري، أو نصف سنوي أو كل خمس سنوات.

وهناك تقويم من حيث الدقة وينقسم إلى نوعين هما:

أ- تقويم تقديري يعتمد على التقدير الشخصي أكثر مما يعتمد على المنهج العلمي.

ب- تقويم علمي باستخدام التجريب والقياس والتقارير التفصيلية والإحصاء.

وهناك تقويم من حيث المدى وينقسم إلى قسمين هما:

أ- تقويم جزئي يهتم بعملية معينة من عمليات التنمية.

ب- تقويم كلي يهتم بالعملية بأكملها.

وعملية التقويم يجب أن تنتهي بتحديد أهداف جديدة ثم تبدأ في وضع الخطة لها، كما تعتمد عملية التقويم على العديد من الأدوات مثل الاستبيان والمقابلة والتقارير والمقاييس وغيرها من أدوات البحث العلمي.

أما الجزء الثاني من المبدأ هو التقويم الذاتي وهو العملية التى يلجأ إليها العاملون في حقل تنمية المجتمع المحلي لكي يقفوا وبموضوعية على مدى نجاح أو فشل ما قاموا به من عمليات، وتشمل هذه العملية سلوكهم المهني ومستواهم الشخصي حيث يتم من خلال هذه الخطوات معرفة ما ينقص للمهني من معرفة وخبرة ومهارة في العمل وكذلك الجوانب السلبية والإيجابية في علاقاته بزملائه ومع أهالي المجتمع المحلي والأخطاء التى وقع فيها. وعلى ذلك يكون التقويم الذاتي كجزء من مبدأ التقويم عامة عامل في غاية الأهمية حيث أنه يتعامل مع

جوانب التعقيد والغموض التى تتصل بالسلوك الذاتي للقائم بالعمل شخصياً ومهنياً مما يفترض سمات وخصائص معينة لهذا العامل في حقل تنمية المجتمع.

رابعا: أهداف تنمية المجتمع المحلي:

تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى إشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تسعى إلى حل المشكلات التى تواجههم، وهذا من منطلق أن بقاء المجتمع يعتمد على قدرته على مقابلة احتياجات سكانه.

ولقد تغيرت أهداف تنمية المجتمع المحلي منذ نشأة هذه الطريقة وحتى اليوم طبقاً للمتغيرات العالمية التى حدثت على مر الزمن فبدأت في أواخر الأربعينيات بالاهتمام الشامل بالمجتمعات المحلية والتركيز على عمليات الإصلاح الريفي والحضري وتنمية روح المبادأة والطموح لسكان المجتمع وكانت الأهداف في الخمسينيات تنصب على التنسيق بين المؤسسات التى تقدم خدمات مباشرة بالإضافة إلى التنمية.

وفي الستينيات وكنتيجة لحركة الحقوق المدنية وبرامج عمل المجتمع المحلي فقد اتجه التركيز على الإصلاح الاجتماعي وسيطرة المجتمع المحلي، وفي السبعينيات كان التركيز على مشاركة المواطنين وسبل تدعيمها والاعتماد على الجهود الذاتية كأهداف تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها، وفي الثمانينيات وبداية التسعينيات اهتمت تنمية المجتمع بالبرامج والمشروعات التى تعمل على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلي والقروض الخارجية التى

تمنح لها من المنظمات الدولية، كما أخذت برامج تنمية المجتمع المحلي تنصب على تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي واكتشاف الموارد المحلية واستثمارها وتدريب وتنمية القيادات، كما اهتمت تنمية المجتمع بتحسين نوعية الحياة وتحسين القدرة الإنتاجية لأهالي المجتمع المحلي، وكل هذا يجب أن يتم في إطار السياسات والقوانين الخاصة بالمجتمع القومي.

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أهداف تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

١- زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين لكي يشبعوا احتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا المستوى اللائق لهم اقتصادياً واجتماعياً.

٢- تقديم الخدمات الفنية (المعونة الفنية) والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادأة في التصدي للمشكلات المحلية.

٣- تحسين المستوى المعيشي لغالبية أهالي المجتمع المحلي من خلال المشاركة الواسعة في البرامج والمشروعات التي يمكن تنفيذها.

٤- مساعدة جماعات المجتمع المحلي على توضيح وتحديد احتياجاتهم وأهدافهم والقيام بالعمل نحو الحصول عليها وتحقيقها.

٥- تدعيم المسئولية الاجتماعية وإحداث تغييرات في اتجاهات المواطنين تجاه بعضهم البعض وتجاه السلطات الحكومية.

٦- توحيد جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام وبشكل فعال في تحقيق التنمية على المستوى القومي.

ويشير البعض إلى أن لتنمية المجتمع هدفين هما:

أ- هدف يتعلق بالإنجاز: ويقصد به كل ما تحققه عمليات تنمية المجتمع المحلي من منجزات مادية مثل ردم برك أو إقامة منشأت (مدارس- مستشفيات- رصف طرق) أو توفير خدمات (مواصلات - كهرباء ... إلخ) أو استثمار موارد.

ب- هدف يتعلق بالعملية: ويتمثل في التغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التى تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعملية تنمية المجتمع، وترتبط أهداف العملية بالعديد من الأهداف الأخرى التى تفسر حدوثها ومنها:

أ – إكساب المواطنين الاتجاه نحو المبادأة لحل المشكلات المجتمعية.

ب – تعود المواطنين على تحمل أعباء المسئولية الاجتماعية.

ج- تدريب المواطنين على القيام بالأدوار القيادية في المواقف التى تلائم قدراتهم وإمكانياتهم.

د- تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني إذ أن المنافسات التى تتم في الاجتماعات واللجان والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

خامساً: خصائص تنمية المجتمع المحلي:

لتنمية المجتمع المحلي العديد من السمات والخصائص يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي:

١- لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة بل هي عملية نهوض شاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٢- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

٣- تهتم بحل المشكلات وإشباع الاحتياجات.

٤- تهتم باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتى يمكن توفيرها.

٥- تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتها على تحمل المسئولية

٦- المشاركة مبدأ أساسي ورئيس لكافة العمليات التى تقوم بها تنمية المجتمع.

٧- تتضمن عمليات تربوية وتعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية والإرشاد الزراعي والصناعات الصغيرة والتوعية بكافة الأمور الحياتية التى تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع واستخدام الميكنة والحبوب والبذور المنتقاه في الزراعة والاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية.

٨- تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما لا تقتصر على دولة دون أخرى فتهتم بها البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

٩- تتضمن عدة مساعدات فنية (في شكل موظفين ومعدات وتجهيزات واستشارات) من جانب الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية.

١٠- تعتمد فلسفتها في العمل على الأسلوب الديمقراطي.

١١- تتميز بالشمول والتكامل فهي تهتم بجميع قطاعات المجتمع ولا تترك قطاع وتهمل آخر.

١٢- تؤكد على ضرورة تكاتف جميع التخصصات في مواجهة المشكلات التى يعاني منها المجتمع المحلي ولا تقتصر على تخصص معين أو مهنة بذاتها.

١٣- تراعي السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملها مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع الاحتياجات المجتمعية.

سادساً مراحل تنمية المجتمع المحلي:

نعني بمراحل تنمية المجتمع المحلي تلك الخطوات المرتبة والمترابطة التى تهدف إلى تحقيق نتائج مادية ومعنوية تنعكس على أهالي المجتمع وكافة مؤسساته، وتسير هذه الخطوات وفقاً للمنهج العلمي وتحكمها مبادئ وفلسفة وأهداف تنمية المجتمع المحلي، وهذه المراحل تتميز بأنها تتقطع فيها الدراسات والتقييم وتحديد الأولويات وإصدار القرارات واختيار التوقيت الملائم للتنفيذ، ولقد وضعت العديد من المراحل الخاصة بتنمية المجتمع المحلي طبقاً لرأي العلماء.

فيرى الدكتور "**عبد المنعم شوقي**" أنه يمكن تقسيم مراحل تنمية المجتمع **إلى أربعة مراحل هي:**

١- المرحلة التمهيدية.

٢- المرحلة التخطيطية.

٣- المرحلة التنفيذية.

٤- المرحلة التقويمية.

والمرحلة التمهيدية تتضمن شرح الموضوع للمواطنين، واكتساب ثقتهم، والتعرف على المجتمع بمنظماته وأجهزته وقياداته، وبناء الجهاز الذي يتولى العمل بالتنمية، أما المرحلة التخطيطية فتتضمن الدراسة العلمية ووضع الخطة، وتشمل المرحلة التنفيذية إيقاظ رغبة في المواطنين بأهمية التغيير وإحداثه وتثبيته، ثم المرحلة التقويمية وتتضمن العائد من مشروعات تنمية المجتمع المحلي.

أما ريتشارد ميدرفت Richard Medermott فحدد مراحل تنمية المجتمع بخمس مراحل هي:

١- المرحلة التخطيطية.

٢- مرحلة البداية والانطلاق.

٣- مرحلة النمو.

٤- مرحلة التواصل.

٥- مرحلة الانتهاء.

ويرى بيدل ولوريد بيدل أن مراحل عملية تنمية المجتمع تتضمن ست مراحل هي:

١- مرحلة الاستكشاف.

٢- مرحلة التنظيم.

٣- مرحلة المناقشات ووضع الخطط.

٤- مرحلة التنفيذ.

٥- مرحلة المشروعات الجديدة.

٦- مرحلة الاستمرار.

أما إدارة التعاون الدولي فتضع لتنمية المجتمع المحلي خمس مراحل كالتالي:

١- تنظيم المواطنين لأنفسهم.

٢- تحديد الاحتياجات والمشكلات المشتركة.

٣- وضع خطط وبرامج لمقابلة الاحتياجات وحل المشكلات.

٤- تنفيذ هذه الخطط مع أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحلية.

٥- تدعيم هذه الموارد بالمساعدات المقدمة من منظمات خارج المجتمع المحلي.

ويرى "عبد الحليم رضا" أن عملية تنمية المجتمع تمر بستة مراحل هي:

١- مرحلة ميدانية.

٢- مرحلة الانطلاق.

٣- مرحلة نهاية جزئية.

٤- مرحلة القيمة المضافة.

٥- مرحلة [illegible]

٦- مرحلة إحياء.

بينما يرى "حسين زكي الخولي" أن مراحل تنمية المجتمع أربعة مراحل أساسية هي:

١- المرحلة الإعدادية.

٢- المرحلة التخطيطية.

٣- المرحلة التنفيذية.

٤- المرحلة التقويمية.

ومن خلال العرض السابق يمكن أن نحدد خطوات ومراحل تنمية المجتمع المحلي بشئ من الإيجاز فيما يلي:

<u>أولاً: المرحلة التمهيدية:</u>

وتتطلب هذه المرحلة من أخصائي تنمية المجتمع المحلي البدء بدراسة تاريخ المجتمع المحلي، وهنا يجب القيام بجمع معلومات عن المجتمع المحلي من حيث الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسكان من حيث العدد والكثافة والتركيب العمري والمستوى الاقتصادي والنشاط المهني السائد وكذلك أنماط العلاقات السائدة ومظاهر التعاون والنزاع والتنافس، كذلك تتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع الوقوف على الموارد الاقتصادية مثل الادخار والإنتاج والدخل القومي وكذلك المقومات الاجتماعية من عادات وتقاليد وقيم والنظام الأسري ومستوى التعليم والنظم الاجتماعية والدينية، كما عليه الإلمام بالمقومات الإدارية والتنظيمية والتنظيمات السياسية السائدة.

والبعض يحدد مهام أخصائي التنمية في هذه المرحلة بأربعة مهام أساسية هي:

١- كسب ثقة الأهالي:

وتتطلب هذه المرحلة احترام التقاليد والقيم بالمجتمع المحلي واحترام آراء الناس وعدم الاستهجان بآرائهم وتقدير الصغير والكبير من أبناء المجتمع المحلي والتحلي بقيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية، وتقبل المجتمع كما سبق الذكر في مبدأ التقبل كما هو لا كما يجب أن يكون عليه،

وتتطلب كسب ثقة الأهالي أمور ثلاثة هي تقبل سمات المجتمع وظروفه وأوضاعه، قيمه واتجاهاته والقوى الاجتماعية المكونة له، كما تحتاج هذه الخطوة إلى عدم إيداء أي سخط واستهجان أو احتقار لما يراه في المجتمع من قيم أو اتجاهات أو عادات أو تقاليد أو ما شابه ذلك، ومحاولة القضاء على المنازعات والخلافات والصراعات التى قد توجد بين الجماعات والقوى الاجتماعية.

٢- تحديد المشكلات: بعد اكتساب ثقة الأهالي يبدأ العاملون في ميدان تنمية المجتمع تحديد المشكلات التى تواجه المجتمع والعمل على دراستها دراسة وافية وهذه المرحلة تتطلب جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة والتعرف على الموارد الطبيعية سواء مادية أو بشرية، والرجوع إلى السجلات الإحصائية والوثائق والمستندات، والمنظمات الخدمية ومواردها، وتتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع المحلي استثارة أهالي المجتمع للتعبير عن مشكلاتهم وحاجاتهم والتعرف على الجهود السابق بذلها سواء من الحكومة أو من الأهالي لمواجهتها، وإسهامات مواطني المجتمع المحلي السابقة في مواجهة المشكلات وإمكانية إسهامهم في أي حلول جديدة.

٣- تحليل المعلومات واختيار البدائل: ويتم في هذه المرحلة قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بعمل تحليل دقيق لكافة المعلومات التى يتم الحصول عليها، ويرتبط هذا التحليل بالهدف الذي تسعى إليه عملية تنمية المجتمع المحلي، ويتم استخدام البحوث والدراسات للتأكد من صحة المعلومات التى تم التوصل إليها من المجتمع، كما يجب هنا وضع العديد من التقارير عن الأهداف المراد التعامل معها لحل

المشكلة، وقد تحتاج في هذه المرحلة إلى بعض الدراسات والاستبارات والمسوح الاجتماعية.

٤- **بناء نسق من العلاقات المجتمعية:** تعتبر هذه الخطوة الأخيرة من الخطوات التى تتضمنها المرحلة التمهيدية، ومن خلالها يتم الرجوع إلى مواطني المجتمع المحلي باعتبارهم أقدر من غيرهم في التعبير عن المشكلات وأسبابها وأضرارها، ولبناء نسق من العلاقات يجب على العاملين في تنمية المجتمع استخدام وسائل الاتصال المحلية من خلال دور العبادة ومراكز الشباب وقد يتطلب ذلك استخدام الوسائل السمعية والبصرية، والندوات والمؤتمرات والملصقات، وقد يتطلب ذلك وضع العديد من التوجيهات والمقترحات، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المنظمات والمؤسسات التى تقع في نطاق الحدود الجغرافية والإدارية التى تظهر فيها المشكلة المجتمعية ومدى إمكانية التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات والمؤسسات مع التركيز على جوانب الاستفادة المشتركة لهذه المنظمات والمتوقع حدوثها نتيجة لهذا التنسيق والتعاون.

ثانياً: المرحلة التخطيطية:

من خلال المرحلة التمهيدية يتم وضع العديد من الأهداف سواء بمشاركة الناس أو من خلال خبراء في تنمية المجتمع المحلي، كما تتضح المشروعات التى يجب القيام بها، وهذه المرحلة تعتمد على أسلوب التخطيط كمنهاج علمي يمكن من خلاله مواجهة الاحتياجات الجماهيرية والمشكلات المجتمعية.

وتتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع الاستماع إلى وجهة نظر كل من القيادات التنفيذية بالمجتمع وكذلك القيادات الشعبية

وأهالي المجتمع المحلي وتتطلب هذه المرحلة أيضاً القيام بعملية الموائمة بين الاحتياجات والموارد وترجمة ذلك إلى أهداف ثم برامج يحدد لها إطار زمني للتنفيذ.

كما قد تتطلب هذه المرحلة قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بمزيد من الدراسة والتحليل للأهداف التى تم وضعها والتأكد من مدى استعداد الأهالي للمشاركة في التنفيذ، كما يجب الاهتمام في هذه المرحلة بتبادل الأفكار بين العاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي والقيادات الأخرى والأهالي في كيفية مقابلة الاحتياجات والحد من المشكلات على أسس علمية سليمة، ومحاولة تحقيق نوع من التكامل بين احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي والمجتمع القومي، من منطلق - أن علاج المشكلات المحلية يسهم في علاج المشكلات القومية.

وتتضمن هذه المرحلة تحديد للأولويات، والأولويات بمعناها البسيط هي تحديد درجة الأفضلية والأسبقية لمشروع معين أو برنامج عن آخر، ويتوقف تحديد المشروع أو تفضيل برنامج عن آخر على عدة معايير منها:

- عدد المتأثرين بالمشكلة بمعنى أن تهم أكبر قطاع من سكان المجتمع المحلي.
- مدى استعداد الأهالي للتعاون والمساهمة في الحلول المقترحة.
- الزمن أو الوقت الذي يلزم للتعامل معها.
- الظروف الخارجية التى قد تطرأ خلال التنفيذ ومدى وجود بدائل للتعامل معها.
- التكاليف المقدرة للحلول المقترحة.
- إمكانيات وموارد المجتمع المحلي ومدى توافرها.

- مدى علاقتها بالقيم والقيادات والعادات.
- مدى تأثيرها على كافة أرجاء المجتمع المحلي سواء تعليمياً أو صحياً أو اقتصادياً.

وبعد انتهاء هذه المرحلة تتكون اللجان التى تتولى وضع الخطة وغالباً تتكون من القيادات (شعبية وتنفيذية) وبعض الخبراء في مختلف مجالات تنمية المجتمع (اقتصادي – اجتمعي- زراعي – تعليمي- ثقافي ...إلخ).

وعند وضع الخطة يتم التقسيم على مراحل زمنية محددة وتحديد المسئوليات والواجبات بالنسبة للقيادات الشعبية والمهنية وبالنسبة للمواطنين في التنفيذ.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية:

تعني عملية التنفيذ ترجمة الخطط إلى برامج يمكن تنفيذها، وخلال هذه المرحلة يتم تنفيذ البرامج والمشروعات التى تم وضعها وتتكون هذه المرحلة من العديد من الإجراءات وتتطلب وجود لغة مفهومة ومشتركة بين الجهة التى قامت بوضع الخطة والجهة التى تتولى التنفيذ.

وقد تتطلب هذه المرحلة من العاملين في تنمية المجتمع تشكيل لجان متعددة للإسهام في عمليات التنفيذ ومنها لجان للدعوة والإعلام ولجان للتمويل ولجان للعمل الفني وتحدد مهام لكل لجنة فعلى سبيل المثال تتولى لجنة الدعوة والإعلام عمل الندوات لاستثارة المواطنين للمشاركة في العمل، والاتصال بالمنظمات الحكومية والقيادات التنفيذية لضمان مساندتها المادية وكذلك باقي اللجان كل منها تقوم بعمل مهمة محددة لنجاح التنفيذ ومن هذه المهام ما يلي:

- استثارة المواطنين للمشاركة الفعلية في الجهود المبذولة وتعبئة إمكاناتهم وطاقاتهم للعمل الفعلي مع تنظيم حركتهم داخل المجتمع لمواجهة المشكلة.
- المتابعة الميدانية من خلال الزيارات أو التقارير التى تعدها اللجان المختلفة.
- متابعة خطوات التنفيذ ومستوى الأداء والالتزام بالبرامج الموضوعية والتوقيت الزمني ومحاولة حفز واستثارة جهد المواطنين كلما كان هناك تحديد حقيقي للتوقيت أو التمويل اللازم لإنجاز المشروع.

ويجب متابعة التنفيذ بتقارير توضح ما تحقق من إنجازات ومدى فاعلية العمل لتحقيق الأهداف، كما يجب أن يصاحب التنفيذ عمليات أساسية منها التسجيل اليومي والشهري لخطوات العمل، كما يصاحب عملية التنفيذ عملية تقويم جزئي وذلك لمعرفة إن كان التنفيذ وفق الخطة الموضوعية أم أن هناك قصور والأسباب الكامنة وراء ذلك للتغلب عليها ومواجهتها قبل أن تستفحل.

ويرى البعض ضرورة أن يتولى تنفيذ الخطة مجموعة من الأفراد الذين يساهمون في وضعها وذلك يرجع إلى أن الذي يضع الخطة إذا قام بتنفيذها قد يصاحبه في كثير من الأحيان الفشل لرغبته إنجاز خطته مهما تجاوزت الميزانيات المخصصة لها والوقت والعاملين وإثباته نجاح خطته عند تنفيذها. وعموماً تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تنمية المجتمع المحلي حيث لا قيمة لقرار يتخذ ما لم يوضع موضع التنفيذ.

رابعاً: المرحلة التقييمية:

التقويم عملية نقف من خلالها على مدى تحقيق الأهداف الموضوعة، ويعرف بأنه تحديد القيمة الفعلية للتغيرات التى تصاحب الجهود التى تبذل في النواحي التى تتعلق بالعمل، ويرى الكثيرون أن التقييم عملية مستمرة وتصاحب كافة مراحل وعمليات تنمية المجتمع المحلي ولهذا فهي تشبه عملية المتابعة، فما يكاد العاملون في تنمية المجتمع المحلي ينتهون من عملية التقييم حتى يعودوا مرة أخرى إلى المراحل الأولى في عمليات تنمية المجتمع للاسترشاد بما وصلوا إليه من نتائج وخبرات.

ومن مزايا التقييم أنه يوضح مواطن الضعف والسلبية في العمل الذي يتم انجازه مما يساعد على تلافي ذلك من قبل القائمين عليه، ولهذا فهو عملية حصر للدروس المستفادة ومعرفة تأثير المشروعات التى تم تنفيذها من الناحيتين البيئية والبشرية أي ما هو التغير الذي حدث أو الذي سوف يحدث من خلال هذه المشروعات سواء في المرافق الصحية أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية أو الزراعية أو التجارية، وكذلك التغيير الذي حدث في المواطنين أنفسهم.

وللتقييم أنواع متعددة يحددها عبد المنعم شوقي في الآتي:

١- من حيث المدة:

أ- تقييم يومي. ب – تقييم شهري.

ج- تقييم نصف سنوي. د- تقييم سنوي

هـ- كل خمس سنوات.

٢- من حيث المدى:

- تقييم جزئي يهتم بعملية معينة.

- تقييم كلي يهتم بالعملية الكبرى بأكملها.

٣- من حيث الدقة:

- تقييم تقديري: يعتمد على التقدير الشخصي أكثر مما يعتمد على المنهج العلمي.
- تقييم علمي: باستخدام التجريب والقياس والتقارير التفصيلية والإحصاء.

مراحل التقييم:

يرى ماهر أبو المعاطي أن للتقييم خمس مراحل أساسية هي:

- تحديد الهدف من التقييم سواء كان نوعيا أو شاملاً بموضوعية.
- تحديد المعايير أو المحكات التى ستستخدم في التقييم.
- جمع البيانات والإحصاءات عن النتائج التى تم تحقيقها.
- تحليل البيانات والإحصاءات عن النتائج التى تم تحقيقها وذلك للوصول إلى الحالة الراهنة التى عليها البرنامج أو المشروع.
- كتابة التقرير الخاص بالتقييم مع إضافة المقترحات التى تساعد على تحقيق الأهداف ومواجهة الصعوبات التى تقف عثرة في طريق تحقيق الأهداف المبتغاه.

بينما يرى "أحمد السكري" أن المراحل والخطوات التى يجب أن تمر بها عملية التقييم تكمن في خمس مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** تحديد البرنامج المطلوب تقييمه، وتحديد كل من الأهداف والأغراض والمشكلة التى يعالجها البرنامج والأنشطة المرتبطة به.

- **المرحلة الثانية:** وهي اختيار معايير التقييم وهـذه الخطـوة تتـضمن اختيار المستوى الذي سوف يقدر على أساسه البرنامج.
- **المرحلة الثالثـة:** وهي اختيار التصميم المناسب لعملية التقييم أو تحديد ما إذا كان البرنامج الذي يتم تقييمه قد تم من خـلال الجمـع البـسيط للبيانات الأولية أو من خلال التجريب.
- **المرحلة الرابعة: وهي عملية جمع البيانات واختيار مصدر البيانـات وأدوات جمع البيانات وتحديد خطـوات وإجـراءات جمـع البيانـات اللازمة.**
- **الخطوة الخامسة:** وهي تحليل البيانات ونشر النتائج وهـذه الخطـوة تعتمد على سؤالين هما:

أ – ما مدى أهمية النتائج التى تم التوصل إليها؟

ب – كيف نستفيد من المعلومات؟

ومن خلال ما سبق من عرض لمراحل وخطوات عمليـة التقيـيم يمكن عرض الخطوات الرئيسية لتقييم العمل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

١- **الخطوة الأولى: تحديد الأهداف:** والأهداف هي الغايات المراد الوصول إليها، والأهداف هنا هي أهداف المشروعات والبرامج والأنشطة التـي تم وضعها في المرحلة التمهيدية والتخطيطية، ويجـب تقـسيم هـذه الأهداف إلى وحدات صغرى يمكن قياسها وقياس ما تحقق منها.

٢- **الخطوة الثانية: تحديد المعايير والمؤشرات:** وفي هذه المرحلـة يـتم تحديد مجموعة المعايير والمؤشرات التى تعتمد عليها عملية التقيـيم،

وعلى سبيل المثال قد تكون المؤشرات في مشروعات أو برامج تنمية المجتمع المحلي تكمن في:

- تحديد عدد المستفيدين من المشروعات.
- تحديد مدى ملائمة الموارد والإمكانات المتاحة للأهداف التى تسعى إليها المشروعات والبرامج.
- العدالة في توزيع البرامج والأنشطة والخدمات وإشباع الاحتياجات بالمجتمع المحلي.

ويمكن توضيح هذه الخطوة بمثال كالتالي:

- إذا أراد أخصائي تنمية المجتمع المحلي التأكد من مدى وعي أهالي مجتمع محلي ريفي بأهمية الرعاية الصحية والامتناع عن الممارسات الضارة بالصحة كانت المعايير هي عدد المترددين على الوحدات الصحية، وعدم إلقاء الحيوانات النافقة في الترع، وكيفية التعامل مع السماد العضوي وكيفية المحافظة على النظافة والكشف الدوري، والتردد على المراكز الصحية لأخذ الأمصال والتطعيمات .. إلخ.

٣- **الخطوة الثالثة: تحديد وسائل التقييم:** ونعني بها الأدوات التي يستخدمها العاملون في تنمية المجتمع عند القيام بعملية التقييم وهي عديدة منها الملاحظة سواء المباشرة أو غير المباشرة، والاستفتاءات، والمقابلات والتقارير والمؤتمرات، والمسوح القبلية والبعدية وإجراء المقارنات بالمجتمعات الأخرى، والرسوم البيانية واستخدام المقاييس بأنواعها.

ويلاحظ أن استخدام وسائل التقييم جميعها أو نوع منها وتفضيله عن آخر يتوقف على المجتمع الذي يعمل به فريق التنمية فالوسائل التقييمية التى تستخدم في المجتمع الريفي تختلف عن الوسائل التى يمكن استخدامها في المجتمع الحضري وكذلك المجتمع البدوي ... إلخ.

٤- **الخطوة الرابعة: تحليل البيانات ونشر النتائج:** وهذه الخطوة تأتي بعد مرحلة تحديد وسائل التقييم وتتضمن تفريغ وتصنيف البيانات التى تم الحصول عليها من المستفيدين من المشروعات والبرامج التى تم تنفيذها وتحليل هذه البيانات حتى يمكن معرفة ما تحقق من أهداف، وكذلك تحديد ما العوامل والأسباب التى أدت إلى تحقيق الأهداف والعمل على تدعيمها، وكذلك الوقوف على الأهداف التى لم يتم تحقيقها ومعرفة الأسباب والعوامل التى أدت إلى إعاقة تحقيق هذه الأهداف ومحاولة التغلب عليها ومواجهتها، كما أنه لابد من توضيح أهمية النتائج وكيفية الاستفادة منها.

سابعاً: نماذج تنمية المجتمع المحلي:

يعرف النموذج بأنه بناء فكري يتميز بدرجة من التماثل والتجانس الشكلي، موضوع خصيصاً لأغراض البحث بحيث يمكن أن يقودنا إلى فهم أفضل لبعض الخصائص المميزة لموضوع الدراسة الذي كان يمكن أن يظل غامضاً غير مفهوم دون استخدام هذا النموذج كما عرف بأنه بناء معرفي يتضمن مجموعة من المعارف والمعلومات المتصلة بالممارسة.

كما يعرف البعض النماذج بأنها التصنيفات التجريدية التى توجه الممارسة وترشدها كما توجه البحوث والدراسات المهنية.

ويمكن تحديد عناصر مفهوم نماذج تنمية المجتمع فيما يلي:

١- بناء معرفي يتضمن مجموعة من المعلومات والمهارات لتوجيه الممارسة المهنية في مجال تنمية المجتمع.

٢- تصور يوضح أساليب معينة للممارسة لإحداث التغيير المخطط من أجل التنمية.

٣- يربط الطرق بالحقائق بالنظريات.

٤- يقترح الأدوات والاستراتيجيات والتكنيكات المناسبة للعمل.

ولقد وضعت العديد من النماذج لتنمية المجتمع المحلي كان أكثرها انتشاراً النموذج الذي وضعه جاك روثمان وحدد له ثلاثة مداخل رئيسية هي:

أ - مدخل التنمية المحلية.

ب - مدخل التخطيط الاجتماعي.

ج- مدخل العمل الاجتماعي.

أما كرستنسون فلقد أشارت في كتاباتها إلى نموذج يحتوى على ثلاثة مداخل أيضاً حددتها فيما يلي:

أ - مدخل الجهود الذاتية.

ب- مدخل المساعدات الفنية.

ج- مدخل الصراع.

بينما يرى "عبد الحليم رضا" أن نماذج تنمية المجتمع المحلي لا تخرج عن نموذجين هما:

أ - **النموذج التقليدي**: وهو الذي يمثل المدرسة الإنجليزية في تنمية المجتمع.

ب – الإنعاش الريفي: وهو النموذج السائد في الدول الإفريقيـــة المتحدثـــة بالفرنسية وقد تبنته هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال، وهذا النمـــوذج هو في واقع الأمر مزيج من مفهومي الإنعاش الريفي والتنمية المحلية، ولا يركز هذا النموذج على مساعدة نفسه بقدر ما يهتم بقدرة المجتمـــع علـــى إمكانية تحقيق نوع من التنمية يتواكب مع برامج وخطط التنمية القومية.

ويرى "تبيل السمالوطي" أن هناك ثلاثة نمـــاذج رئيـــسية لتنميـــة المجتمع هي:

أ – النموذج التكاملي.

ب– النموذج التكيفي

ج– نموذج المشروع.

ويميل الكاتب هنا إلى أن نموذج جاك روثمان ونموذج كرستنسون من النماذج التى يمكن تطبيقها في المجتمع المصري، ولهذا سوف نعرض لها من وجهة نظر كرستنسون بشئ من الإيضاح فيما يلي:

١ – مدخل الجهود الذاتية: ويرى إبراهيم رجب أن هذا المدخل من أكثـــر المداخل شيوعاً في كتابات تنمية المجتمع المحلي ويركـــز أساســـاً علـــى التعاون والجهود الذاتية للمواطنين، وتقوم فلسفة هذا المدخل على افتراض أنه بإمكان الناس أن يبذلوا الجهود لمساعدة أنفسهم بأنفسهم وأنه ينبغي أن تتاح لهم الفرصة ليقوموا بذلك، وفي هـــذا المـــدخل يتجنـــب الأخـــصائي الاجتماعي القيام بدور تعليمي وتنظيمي، وكذلك يتجنب فرض الحلول على الناس، ومن مميزات هذا المدخل أنه يساعد الناس على أن يحددوا بأنفسهم ما ينبغي عمله وأثناء هذه العملية يتعلمون كيف يحققـــون أهـــدافاً معينـــة

ويتعرفون على الطريقة التى يمكن من خلالها تحقيق مثل هذه الأهداف في المستقبل.

٢ – **مدخل المساعدات الفنية**: وتقوم فلسفة هذا المدخل على أن البناء يحدد السلوك بمعنى أن القيام بعمل ملموس مثل (إقامة مدرسة- مستشفى ... إلخ) يؤدي إلى إحداث التغيير أكثر من القيام بعمل معنوي دون فعل مادي، ويرى البعض أن المساعدات الفنية تشمل تقديم القوى البشرية والتدريب والمؤتمرات ونقل التكنولوجيا والتمويل والاستفادة من نتائج البحوث والمعلومات.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا المدخل أهمها:

أ- أن نجاح هذا النموذج في تحقيق أهدافه يتوقف على نوعية وإعداد وتدريب القائمين على تقديم المساعدة.

ب- لا يمكن الاعتماد كلية على هذا النموذج في تنمية المجتمع المحلي ولكن ينبغي مزجه بدرجة أو بأخرى مع نموذج الجهود الذاتية.

٣- **مدخل الصراع**: يعتبر هذا المدخل من أقل المداخل استخداماً في الواقع الميداني، وتتمثل الفلسفة التى يستند إليها هذا مدخل في استخدام الصراع في التأكيد على مفهوم العدالة بمعنى ضرورة وجود توزيع أكثر عدالة للموارد في المجتمع المحلي لصالح من يقفون خارج نطاق بناء القوة كالفقراء والأقليات.

ويرى روبنسون أن نموذج الصراع يمكن استخدامه باتباع ثلاث خطوات هي:

أ – استخدام الصراع.

ب- التحكم في الصراع.

ج- الوقاية من الصراع.

ويحتاج مدخل الصراع من الأخصائي الاجتماعي تجميع الناس لكي يروا بأنفسهم أن قوتهم تكمن في إعدادهم، وأن أية أقلية محلية تنظم نفسها وتوحد صوتها تستطيع التأثير على مجريات الأمور في المجتمع المحلي، ولهذا فوظيفة الأخصائي هي تنظيم الناس حول قضية معينة لا أن يتولى قيادتهم.

ويتفق الكثيرون على أن الميزة الأساسية لمدخل استخدام الصراع أنه يمكن تحقيق التغيير في أقصر وقت ممكن ولكن في مقابل هذا لابد من أخذ أمرين في الاعتبار هما:

أ- ليس هناك ضمان لاستمرار التغيير بعد حدوثه بالفعل.

ب- لا يواجه النموذج حتى الآن مسألة رد الفعل العكسي لدى أولئك الذين يمس التغيير مصالحهم.

ويؤكد البعض على ن هذه النماذج تفيد في الفهم والتحليل ولكن لا تتحقق في الواقع، والاحتمال الأكبر هو أننا نجد عناصر من كل هذه النماذج ممتزجة معاً في أي مشروع ولهذا يؤكد العديد من العلماء على ضرورة تدريب من يعمل في تنمية المجتمع على المعارف المناسبة والمهارات الفنية التى تتضمنها كل النماذج ولا يقتصر على نموذج واحد.

ونشير في نهاية تناول النماذج إلى التأكيد على التصنيف الذى وضعه عبد الحليم رضا والذي يمكن من خلاله أن نطبق أي نموذج في مجال تنمية المجتمعات سواء كانت ريفية أو حضرية ومن هذه النماذج:

أ - النموذج التقليدي. ب- الإنعاش الريفي.

ج- التغير المخطط. د- نموذج جاك روثمان.

هـ- نموذج كرستنسون.

المراجع المستخدمة

١- عبد الرحمن العيسوي: **الإسلام والتنمية البشرية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

٢- عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٧.

٣- عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)**، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦.

٤- أحمد مصطفى خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.

٥- إبراهيم عبد الرحمن رجب: **مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر**، القاهرة، مؤسسة الشرق الأدنى، ١٩٨٨.

٦- عبد المنعم بدر: **مجتمعنا الريفي**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣.

٧- عبد المنعم شوقي: **علم الاجتماع الحضري**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.

٨- محمد الغريب عبد الكريم: **مجتمع القرية**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧.

٩- نبيل محمد توفيق السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، بيروت، منشورات النهضة، ١٩٨١.

١٠- محمود الكردي: **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٧.

١١- فوزي بشري أحمد: **فلسفة ومبادئ تنظيم المجتمع** في إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

١٢- رفعت رشيد هباب، وصلاح الدين نامق: **تنمية المجتمع برامجها ومشروعاتها ومؤسساتها**، سرس الليان، ١٩٦٢.

١٣- رشاد أحمد عبد اللطيف وآخرون: **تنمية المجتمع المحلي**، القاهرة، دار التوفيق النموذجية للطباعة، ١٩٩٠.

١٤- هناء حافظ بدوي: **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

15- Irving Aspergel: **Community Development, Encyclopedia of Social Work,** 12 thed, Volume I,N,S,A.W., 1987, p 29.

١٦- أحمد شفيق السكري وآخرون: **خبرات وتجارب في التنمية المحلية**، الفيوم، دار المروة، ١٩٧٧.

١٧- أحمد شفيق السكري، محمود محمود عرفان: **تقويم مشروعات التنمية**، الفيوم، دار المروة للطبع والنشر، ١٩٩٩.

١٨- سوسن عثمان عبد اللطيف: **تنظيم المجتمع: أسس الممارسة المهنية**، د.م. د.ن، ١٩٩١.

١٩- عبد العزيز عبد الله مختار وآخرون: **أساليب التخطيط للتنمية**، الفيوم، مكتبة أم القرى الجديدة، ١٩٩٦.

٢٠- علية حسن حسين: **التنمية نظرياً وتطبيقياً**، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٢١- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، حلوان، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٤.

22- Dgmpna Casey: **Community Development in the Third World,** N.A.S.W, 1999, p461.

٢٣- إسماعيل حسن عبد الباري: **أبعاد التنمية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٢٤- عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

٢٥- غريب سيد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

٢٦- محمد شفيق: **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٤.

٢٧- عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، مكتبة الشرق، ١٩٨٣.

٢٨- عبد المنعم شوقي: **مشاركة المواطنين في التنمية الريفية**، الكتاب السنوي للتنمية الريفية، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٨٣.

٢٩- أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠.

٣٠- محمد رفعت قاسم: **تنظيم المجتمع الأسس والأجهزة**، القاهرة، بل برنت للطباعة والتصوير، ١٩٩٩.

٣١- ماهر أبو المعاطي: **الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية أسس نظرية وممارسات ميدانية**،القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.

٣٢- محروس محمود خليفة: **ممارسة الخدمة الاجتماعية دراسات في التغير المخطط**،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

٣٣- أحمد رأفت عبد الجواد: **المشاركة والتنمية**، القاهرة، مطابع جامعة المنوفية، ١٩٩١.

٣٤- ماهر أبو المعاطي علي: **إدارة المؤسسات الاجتماعية**، الفيوم، مكتبة الصفوة، ١٩٩٨.

٣٥- محمود محمود عرفان: **تقويم مشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية**، الفيوم، دار الصفوة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٣٦- محمد عبد العزيز عيد: **الاتجاهات الحديثة في تقويم البرامج**، القاهرة، الجمعية المصرية لتقويم البرامج، ١٩٨٧.

٣٧- محمد سيد فهمي: **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.

الفصل الثاني

تنمية المجتمع الريفي

أولاً: مفهوم المجتمع الريفي.

ثانياً: مفهوم تنمية المجتمع الريفي.

ثالثاً: أهمية تنمية المجتمع الريفي.

رابعاً: أهداف تنمية المجتمع الريفي.

خامساً: المبادئ الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي.

سادساً: معوقات تنمية المجتمعات الريفية.

سابعاً: مشكلات المجتمع الريفي.

ثامناً: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الريفي.

المراجع التي تم الرجوع إليها.

الفصل الثاني

تنمية المجتمع الريفي

أولاً: مفهوم المجتمع الريفي:

١- ما هو المجتمع:

عند الحديث عن مفهوم المجتمع الريفي فإن الواقع يفرض علينا التوقف قليلا عند كلمة مجتمع.

فيرى علماء الاجتماع أن المجتمع مجموعة متجانسة مترابطة من الناس تجمعهم وحدة مكانية ووحدة زمانية، ويقصد بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها، كما يقصد بالوحدة الزمانية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان مع بعضهم البعض، ويوجد نظم معينة ومصالح وأهداف مشتركة واحدة، وهكذا يرتبط حاضرهم بماضيهم وتتوحد نظرتهم إلى المستقبل.

ويشير البعض إلى أن كلمة مجتمع تعني جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة لهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ولهم رغبات وميول مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويستجيبون استجابات متشابهة ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض، ويعيش هؤلاء الناس جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة، تعاونية وتنافسية، علاقات صداقة وعلاقات عداوة، وعلاقات حاجة، وعلاقات استغناء، وعلاقات ارتياح، وعلاقات نفور، وكل أنواع العلاقات.

ومن العلماء من ينظر إلى المجتمع على أنه الناس والبشر الذين يجتمعون معا في نوع من التقارب المكاني في منطقة جغرافية كبيرة أو صغيرة، وإذا تساءلنا عن السبب الذي يدفع الناس إلى التجمع معا على هذا الوجه فإننا نقول أن الناس تجمعوا معا لإشباع احتياجاتهم الإنسانية.

ويرى بعض العلماء أن المجتمع يتكون من الأفراد أو الأشياء والنظم

والعلاقات، أي أنه يشتمل على الإنسان وعلى كل شيء يتعلق بهذا الإنسان ويرتبط به في حياته وبعد مماته كذلك، فالمجتمع هو الذي يصنع الأفراد تماما كما يصنع الأفراد المجتمع، أي أن هناك تأثير متبادل فيما بين الإنسان والمجتمع، بمعنى أننا لا يمكن أن نتصور إنسان بغير مجتمع، ولا نتخيل قيام مجتمع بدون أفراد.

وأشار بعض العلماء إلى أنه يجب عند الحديث عن المجتمع أن نفرق بين مصطلحين هما Community، وتدل على المجتمع المحلي الصغير أو المحدود وكلمة Society، وتعبر عن المجتمع القومي أو الكبير.

ولقد أشار بعض العلماء على أن كلا المفهومين يحتويان على العديد من الدلالات منها:

أ. أن هناك جماعات من الناس يعيشون في مكان محدود ومنطقة جغرافية معينة.

ب. أن لهؤلاء الناس أهداف وقيم وعادات وتقاليد.

ج. تنشأ بين هؤلاء الناس العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د. يدخلون في العديد من العمليات الاجتماعية.

ويرى آخرون أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الناس يقيمون عادة على رقعة معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائماً نسبيه وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفقاً لقواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى أن مفهوم المجتمع يشير إلى نمط معيشي محدد، واهتمامات وثقافات مشتركة، فهو يشغل حَيِّزًا مكانيا وجغرافيا محددا وللناس في هذا الحيز قدر كافٍ من الأنشطة العامة التي تكفل إشباع احتياجاتهم اليومية.

والذي يميز مجتمع عن آخر هو درجة الولاء والانتماء التي يحس بها أفراد المجتمع تجاهه فالولاء والانتماء للمجتمع يمثلان الركيزة الأساسية التي تنطلق بها برامج التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي، وهناك العديد من الأنواع للمجتمعات منها:

أ. مجتمعات ريفية. ب. مجتمعات حضرية.

ج. مجتمعات وظيفية. د. مجتمعات جغرافية.

٣- مفهوم المجتمع الريفي:

لقد واجه الباحثون الذين يقومون بدراسة الريف صعوبات عديدة في وضع تعريف للمجتمع الريفي وذلك لتعرض المجتمع الريفي للعديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة حتى نكاد اليوم أن نقع في حيرة شديدة عندما نحاول وضع تعريف للمجتمع الريفي، ولهذا سوف نعرض العديد من التعريفات التي وضعها العلماء والمتخصصون في دراسة الريف ونصل من خلالها إلى تعريف إجرائي للمجتمع الريفي وذلك فيما يلي:

- يرى بعض العلماء أن المجتمع الريفي ما هو إلا المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري، وهي القرى وتوابعها المنتشرة في طول البلاد وعرضها، وهي المناطق التي يسكنها طبقة الفلاحين المتجانسين المتعاونين المتكافلين الذين تسود بينهم علاقات الود والذين يتخذون من الزراعة عملاً رئيسيا لهم، ويؤدون بذلك ضرائب زراعية.
- وهناك من ينظر إلى المجتمع الريفي من المنظور الرومانسي، أو الخيالي، كجنة تسكنها أسر تعمل بالزراعة،وبين هذه الأسر وبعضها البعض وبين الأرض ترابط وانسجام، وهذه النظرة نجدها في برامج التلفزيون.
- وعلى النقيض لما ذكر، فإن البعض يرى الريف على أنه مجتمعات صغيرة مخيفة، تخفي في أعماقها أسراراً مخيفة، وهذه النظرة تتمثل في الأفلام والروايات ... إلخ.

وإذا تركنا هذه المفاهيم الرومانسية للمجتمع الريفي يرى أن هناك باحثين استعانوا بمحكات عند تحديدهم لمفهوم المجتمع الريفي، وذهبوا إلى أن المنطقة الريفية غالبا تتميز بمجموعة من السمات مثل صغر حجم الجماعة، وقلة عدد السكان، وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية وضعف الحراك الاجتماعي وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية.

وهناك من يرى أن المجتمع الريفي يمكن تحديده بالعين المجردة فإذا نظرنا ووجدنا منازل متراصة، وشوارع ضيقة، ولا يوجد تنظيم إداري يمكن الحكم على هذه المناطق بأنها مجتمعات ريفية.

ومن الباحثين من استعان ببعض المحكات عند تحديده لمفهوم المجتمع الريفي وذهب إلى أن المنطقة الريفية غالباً تتميز بمجموعة من السمات مثل صغر حجم الجماعة وقلة عدد السكان وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية وضعف الحراك الاجتماعي وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية.

وهناك من يرى أن المجتمع الريفي هو عبارة عن نموذج له طريقة معينة في الحياة يعتمد أساسا على الزراعة.

ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا لذلك يعتبر المجتمع الريفي ذلك المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة، أما إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي، ولو كان يعمل بالزراعة.

ويتفق مع الآراء السابقة أحد التعاريف الذي أشار إلى أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقوم غالبية سكانه بالعمل في مهنة الزراعة، وما يتعلق بها من شئون وأعمال، ويسكنه أناس يعرفون بعضهم بعضا في الغالب، وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة، ويمتازون بالبساطة.

ويرى د/ عبد المنعم شوقي أنه يجب النظر إلى مجتمع القرية من أربع زوايا هامة، هي:

أ- أن القرية هي وحدة تنظيم المجتمع الريفي وإن كان ذلك لا يعني أن جميع القرى تتفق جميعًا في نفس الخصائص والسمات.

ب- أن القرية جزء لا يتجزأ من مجتمع أكبر، وهذا يعني أن القرية ليست مستقلة أو ذات ثقافة متمايزة بذاتها.

ج- أن تنمية مجتمع القرية يتطلب تغيرا أساسيا في البنيان الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة.

د- أن المجتمع القروي يحتاج إلى النظرة التكاملية بالإضافة إلى النظرة المتخصصة، أي أنه يحتاج الفنيين والمتخصصين في تنمية المجتمع والزراعة والصحة والتعليم والإسكان والترويح والتصنيع.

ومن خلال ما سبق من تعريفات متعددة للمجتمع الريفي يمكن وضع تعريف إجرائي يتحدد في النقاط التالية:

أ- هو مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية معينة.

ب- تميزهم عن غيرهم صفات وخصائص تتمثل في العادات والتقاليد.

ج- تسود بينهم العلاقات الاجتماعية القوية.

د- البيئة التي يعيشون فيها متصلة ومتجاورة.

ه- لديهم اهتمامات مشتركة توجه سلوكهم.

و- يوجد بينهم مجموعة من القيم والمعايير التي تتحكم في الضبط الاجتماعي.

ز- تشكل الزراعة المهنة الرئيسية للأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع.

ح- يوجد في المجتمع الريفي مجموعة من المؤسسات والمنظمات الريفية تسعى لتحقيق وإشباع احتياجات الريفيين.

ط- يوجد بينهم تعاون وبين المنظمات المحلية الأخرى.

ويمكن تحليل ما سبق عرضه من تعاريف للمجتمع الريفي من خلال عرض وجهة نظر د. نبيل السمالوطي وآخرين والذين ينظرون إلى المجتمع الريفي ومفاهيمه من خلال عرض ثلاثة اتجاهات وهي:

الاتجاه الأول: وهو ما يطلق عليه الاتجاه الإحصائي الأيكولوجي ويركز على حجم المجتمع وعدد سكانه ويطبق هذا الاتجاه في الولايات المتحدة حيث يقسم الإحصاء السكاني المناطق التي يطلق عليها ريفية والمناطق التي يطلق عليها حضرية، فالسكان الذين يعيشون في منطقة تعدادها لا يزيد عن ٢٥٠٠ شخص، تعتبر منطقة ريفية وما زاد عدد سكانها عن هذا الحد تعتبر حضرية.

الاتجاه الثاني: ويقوم هذا الاتجاه على أساس الوحدات الإدارية عند تحديده لمجتمع معين إذا كان ريفيا أو حضريا وتأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه، وعلى سبيل المثال يعتبر هذا التقسيم أن المناطق الحضرية هي المحافظات وعواصمها، والبنادر والمراكز، أما جميع القرى وتوابعها فتعتبر قرى.

الاتجاه المهني: ويقوم هذا الاتجاه على تحديد مفهوم المجتمع الريفي طبقا للمهنة التي يعمل بها غالبية سكانه، فالمناطق الريفية هي المناطق التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة أما المناطق الحضرية فهي التي يعمل أغلب سكانها بمهن أخرى غير زراعية.

الاتجاه الاجتماعي: يرتكز هذا الاتجاه في تحديد مفهوم المجتمع الريفي على أساس نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة ونماذج الجماعات المنتشرة ونوعية تنظيم سلوك الناس وأنماط الضبط السائد داخل المجتمع، وعلى الرغم من سلامة هذا الاتجاه من الناحية العلمية إلا أنه يصعب الأخذ به في الواقع العلمي نظرا لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات الاجتماعية كالقيم والاتجاهات والعلاقات.

ثانياً: مفهوم تنمية المجتمع الريفي:

يُنظر إلى التنمية بعامة على أنها عملية تهدف إلى تعليم وتحفيز الأفراد والمساعدة الذاتية واكتشاف القيادة المحلية ودعم انتماء الأفراد للمجتمع وتوفير المنظمات المحلية كأجهزة لدعم المشاركة المحلية.

وتنمية المجتمع الريفي ما هي إلى عمليات تتم بهدف ووفق خطة عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمعات المحلية الريفية بهدف رفع مستوى الحياة في تلك المجتمعات.

وتُعرف أيضا تنمية المجتمع الريفي بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة كما تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع.

كما عُرفت بأنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثـ المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.

ويرى البعض أنه يمكن النظر إلى تنمية المجتمع الريفي بأنها المشاركة الكاملة لسكان المجتمع الريفي وتعبئة جهودهم وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم من خلال المشاركة الفعالة في البرامج والمشروعات التي تنفذ بمجتمعاتهم بهدف إحداث تغيير مرغوب فيه مع تحقيق أفضل استخدام للإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع الريفي وذلك بالتنسيق مع الهيئات الحكومية الموجودة في المجتمع.

ويرى د. عبد المنعم شوقي أن تنمية المجتمع الريفي ترتكز على محورين أساسين هما المجتمع الريفي، وتغيير المواطنين لكي يصبحوا أكثر قدرة

على إحداث التنمية من ناحية وتوجيهها لصالحهم من ناحية أخرى.

ويمكن لنا هنا أن نضع تعريفًا إجرائيا لتنمية المجتمع الريفي في النقاط التالية:

أ. عملية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الريفيين من خلال تعبئة وتجميع كافة الموارد المتوفرة بالمجتمع المحلي الريفي، وكذلك التي يمكن توفيرها بالاشتراك مع المنظمات الحكومية.

ب. تستهدف المشاركة الواسعة من قبل الجماهير الريفية، ويتم من خلال المشاركة تحقيق تعاون فيما بينهم وبين السلطات الحكومية لإشباع الاحتياجات والتصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي.

ج. يشترك في تحقيق أهدافها العديد من التخصصات وليست قصرا على تخصص واحد.

د. يتم من خلالها زيادة وعي الأهالي باحتياجاتهم ومشكلاتهم، وكذلك بالمنظمات الموجودة وأهدافها وخدماتها.

ه. تهتم باكتشاف القيادات وتدريبها وزيادة خبراتها ومهاراتها لقيامها بدورها التنموي بالمجتمع.

و. ترتبط هذه العملية ارتباطا عضويا بالتنمية القومية حيث لا تصاغ برامجها بعيدا عن برامج التنمية القومية.

ز. لها أهداف متعددة تتمثل في تطوير الإنتاج الزراعي، وزيادة فرص العمل للريفيين، وزيادة دخولهم وزيادة الكفاءة الإنتاجية لأفراد المجتمع الريفي وإعدادهم ثقافيا ومهنيا، والاهتمام بالمشروعات الإنتاجية والصناعات الصغيرة.

ثالثاً: أهمية تنمية المجتمع الريفي:

لقد برزت أهمية تنمية المجتمع الريفي لما يتمتع به من خصائص أهمها أن أكثر من ٧٥% من سكان الدول النامية يعيش في الريف ويمكن توضيح أهمية تنمية المجتمعات الريفية للمشكلات المتعددة التى يعاني منها سكانها مثل

سيادة الأمية وانتشار الأمراض وسيادة عادات تقاليد تحد من التقدم والتنمية، ويمكن إرجاع أهمية تنمية المجتمع الريفي أيضاً للعديد من الأسباب منها:

أ. أن الإنتاج الزراعي في مصر لا يزال ركيزة للدخل القومي برغم كل المحاولات التي تبذل لتوفير مصادر أخرى للدخل.

ب. أن تنمية الريف تحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد إذ لا يعقل أن يعيش الشق الأقل من سكان الحضر في مستوى أفضل، بينما تعاني الغالبية في الريف من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ت. إن مشكلة الغذاء تعتبر من أعقد المشكلات التي يقابلها مجتمعنا المصري شأنه في ذلك شأن كثير من الدول النامية التي تضم ثلثي سكان العالم.

ث. ارتفاع نسبة سكان الريف في العالم الثالث.

ج. قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على إشباع احتياجات المجتمع الأكبر.

ح. انخفاض العائد من الزراعة عنه في التجارة والصناعة مما يؤدي إلى انخفاض دخول سكان الريف مقارنة بزملائهم في المدن.

خ. انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنها في المدن: تعليم، صحة، إسكان، ... إلخ، وتفاقم مشكلات الريف وتداخلها وتسارع معدلات نموها.

د. تزايد العبء المادي لتمويل التنمية القومية على كاهل أهل الريف.

ذ. استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية، وخاصة المتعلمين هربا من سوء الحال فيها.

ر. نجاح أهل المدن في استقطاب كل أنواع الاستثمارات دون أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة على المستويين الإقليمي والقومي.

ز. اقتناع المتعلمين وهم من أهل المدن عامة بأحقيتهم في مستوى معيشة

متميز لمجرد أنهم متعلمين مما يؤدي هذا إلى اهتمام الحكومة برفع مستوى المعيشة في المدن على حساب هذا المستوى في القرى.

رابعاً: أهداف تنمية المجتمع الريفي:

ويمكن النظر إلى تنمية المجتمع الريفي على أنها تعني مجموعة من البرامج والمشروعات والعمليات التي تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع الريفي ويتضمن هذا التغيير تعبئة الموارد وتنميتها والاعتماد على الجهود الذاتية لأهالي المجتمع لإخراج المجتمعات الريفية من عزلتها ومشاركتها مشاركة فعالة في كافة أوجه الحياة القومية والإسهام في الدخل القومي، ولذلك أشارت مجموعة البنك الدولي للتنمية إلى مجموعة أهداف لتنمية المجتمع المحلي الريفي منها:

أ- تحسين مستويات المعيشة لأهالي الريف ويتضمن ذلك تعبئة وتوزيع الموارد للوصول إلى توازن مرغوب بين الخدمات الإنتاجية والرفاهية والمشاركة الواسعة من قبل الريفيين في كافة مراحل وعمليات تنمية المجتمع الريفي مما يضمن توزيع الموارد على جميع أفراد المجتمع وقطاعاته والتأكد من وصول الخدمات لجميع أفراد المجتمع.

ب- النهوض بمستوى الخدمات في المناطق الريفية من مدارس ومستشفيات وخدمات زراعية وسكانية وثقافية.

ج- زيادة قدرة أبناء الريف على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لإشباع احتياجاتهم على أفضل وجه ممكن.

د- زيادة الإنتاج عن طريق استخدام كافة الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن في مختلف القطاعات.

ويمكن تحديد العديد من الأهداف لتنمية المجتمع المحلي الريفي في كافة القطاعات والمجالات يمكن الإشارة إلى بعض منها:

١. في المجال الزراعي:

أ- تحسين وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي.

ب- تحسين الإنتاج الحيواني.

ت- تحسين طرق الري والصرف.

ث- تطبيق الوسائل التكنولوجية في ميادين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.

ج- استخدام التقاوي المنتقاة وإقناع المزارعين بأهمية استخدامها.

ح- مقاومة الآفات الزراعية.

خ- الإعداد الجيد للمحاصيل وتسويقها.

٢. في مجال الصناعات الريفية:

أ- تشجيع الصناعات البيئية مثل صناعة الألياف ومنتجات النخيل والفاكهة والفخار والخزف.

ب- تشجيع صناعة الخامات الحيوانية مثل الجلود والفراء.

ت- تشجيع استخدام الميكنة في الصناعات الريفية.

٣. في مجال النشاط التعليمي والثقافي:

أ- فتح فصول لمحو الأمية.

ب- التصدي للمشكلات التعليمية في مدارس القرية.

ت- الاهتمام بثقافة أبناء القرية.

ث- الاهتمام بإنشاء مكتبات بالقرية.

٤. في المجال الصحي والبيئي:

أ- دراسة المشكلات الصحية بالقرية ووضع البرامج اللازمة لحل تلك المشكلات.

ب- نشر الوعي الصحي والمساهمة في مكافحة الأمراض المنتشرة بالقرية، عمل الإحصاءات الصحية اللازمة للقرية.

ت- القيام بالكشف والفحص الطبي الشامل للسكان.

ث- نشر الوعي البيئي بين أهالي القرية للمحافظة على نظافة مياه الشرب ومياه الري.

ج- العمل على الاستخدام الجيد والرشيد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية.

١. **في المجال الاجتماعي:**

أ- توفير المساعدات الاجتماعية لأهالي القرية المحتاجين.

ب- رعاية الشباب والأمومة والطفولة.

ت- فض المنازعات وإصلاح ذات البين بين الأسر في القرية.

ث- إثارة وعي الأهالي بمشكلات مجتمعهم وبيئاتهم.

ج- معاونة الجمعيات والهيئات المحلية في تأدية خدماتها والتنسيق بين جهودها وتقديم المعونة الفنية لرفع كفاءتها في أداء الخدمة وتقدير احتياجاتها والإشراف عليها.

ح- العمل على إنشاء المؤسسات الترويحية وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة.

خامساً: المبادئ الرئيسية لتنمية المجتمعات الريفية:

توصل العاملون في تنمية المجتمع إلى مجموعة من المبادئ يمكن استخدام بعضها أو كلها كموجهات للعمل الميداني وفيما يلي أهم هذه المبادئ:

١. يجب تنفيذ البرامج التنموية المختلفة بما يتفق والحاجات الأساسية لأهالي المجتمع:

إنه لمن المهم تحديد هذه الحاجات تحديدا دقيقا مثل الحاجة إلى الغذاء، الحاجة إلى الكساء، والحاجة إلى التعليم، الحاجة إلى الصحة... إلخ، مع العمل على تحديد أدنى وأعلى إشباع لكل حاجة من الحاجات، ونظراً للصعوبات التي يمكن أن تظهر في هذا المجال من ناحية الأهمية النسبية لكل حاجة من هذه الحاجات بالنسبة لبعضها البعض، وأهميتها بالنسبة لاحتياجات أفراد المجتمع لابد

أن نراعي ناحية هامة هي ضرورة أن تكون المشروعات الأولى متمشية مع الحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع المحلي والتي يشعر المنمي أنهم في حاجة إلى تنفيذها ويستثير فيهم الشعور بها ويناقشها معهم مناقشة شمولية موضوعية ويختار الوقت والظروف المناسبة لذلك.

٢. يجب تنسيق جهود التنظيمات التنموية الخدمية داخل القرية:

إن الترابط العضوي بين مختلف جوانب الحياة أصبح حقيقة مقبولة، ولما كانت هناك عدة نوعيات من الأجهزة التنموية تعمل داخل القرية، ولما كان من المحتمل وجود برنامج عمل نوعي لكل جهاز من هذه الأجهزة يؤدى عن طريقه وظيفة نوعية واحدة حسب نوعية للدور الذي يقوم به الجهاز في القرية مدرسة، جمعية تعاونية، جمعية تنمية المجتمع... إلخ.

وعلى الرغم من أن هذه الخدمات قد تساعد على إدخال بعض التحسينات في القرية، لكن هذه التحسينات تكون عادة محدودة في جوهرها على مستوى مستقبل العمل التنموي بالقرية، بل تكون غير ذات فعالية إذا ما قورنت بذلك الترابط اللازم وجوده بينهما جميعا، وهذا ما يسمى بالمدخل التعاوني بين الأنظمة النوعية المتخصصة العاملة بالقرية عن طريق تبني خطة تصورية متعددة الأبعاد يتولى تنفيذها جهاز أو تنظيم من مختلف المتخصصين والقيادات الشعبية في القرية.

٣. الاعتماد على المشاركة الشعبية وتكنيكات الجهود الذاتية:

إن المشاركة الفعالة الممثلة لكل فئات المجتمع في الأنشطة التنموية الخدمية تعد عنصرا حاسما وأساسيا في عملية التغيير المستهدفة، بل إن هذه المشاركة تساعد مساعدة فعالة على ثبات واستمرارية العمل التنموي، كما أن مشاركة الأهالي مع المتخصصين النوعيين يدفع العملية التنموية بنجاح إلى الإمام.

٤. التركيز على التنمية البشرية، وتنظيم دور القيادات المحلية:

ليس الهدف المادي بصورته المطلقة هو المطلوب، بل هناك مسألة ترتبط بعملية تغيير الأنماط السلوكية للناس لتحقيق الحياة الأفضل والتي تناسب طموحاتهم المستمرة في الحاجة إلى حياة معيشية أحسن وأفضل، إلى جانب ذلك فإن الحاجة إلى مساهمات القيادات التطوعية المحلية وإعدادها وتدريبها لكي تقوم بدورها هي بلا شك ناحية هامة يلزم الاهتمام بها والتخطيط لها.

٥. تكامل الخطة التنموية:

أي أنه لابد من وجود مفهوم شامل يوجه الخطة التنموية كلها على مستوى الدولة ريفها وحضرها،وليس بالتركيز على القرية وحدها، وما يوجد بها من إمكانيات وموارد مادية وبشرية، بل لابد من إيجاد أو تصور تلك الخطة التي تنظر إلى المجتمع القومي ككل على أنه يشكل كلا عضويا واحدا (بريفه وحضره) بالتنسيق مع التنمية المحلية والتنمية الإقليمية.

وهذه الناحية تؤكد لنا أنه من اللازم وجود سياسة لجتماعية محددة وكذا تنظيمات إدارية لها فاعليتها مع العمل على تعبئة كل الموارد المادية والبشرية التي تلزم لتحقيق الأهداف المنشودة المخططة في ضوء دراسة علمية منهجية معروفة تساعد على التقييم الموضوعي في النهاية.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن هناك مجموعة من المبادئ والأسس يجب مراعاتها عند القيام بالتنمية الريفية، وتتمثل في الآتي:

١. محاولة تقييد فرص الصراع بين القيم المطروحة والسائدة، أو بين الجماعات والفئات والطبقات المختلفة كنتيجة لإثارة بعض الأنشطة أو محاولة تأجيل هذه الفرص للوقت الذي لا يضر بالأهداف الأساسية والبعيدة لخطة التنمية.

٢. أخذ الخصائص والظروف المميزة للمجتمع المحلي المستهدف بالتنمية في الاعتبار، سواء من حيث إمكانية أو مقومات التغيير فيه كذلك من

حيث مدى تقبله للهياكل التنظيمية المقترحة واستيعابه لأساليب الإدارة المطروحة.

٣. ضرورة تحديد شكل العلاقة بين أنشطة ومشروعات برامج التنمية والمؤسسات المنبثقة منها مع الأنشطة الأخرى الجارية والمؤسسات القائمة في الواقع الاجتماعي لصالح أهداف التنمية.

٤. مراعاة الموائمة والتنسيق بين أنشطة ومشروعات التنمية المختلفة وأهدافها ومحاولة تحقيق أقصى قدر ممكن من التكامل البنائي والوظيفي بين الأطراف المشتركة في تنفيذ هذه الأنشطة والمشروعات فضلا عن تلك الموجودة أصلا بالمجتمع.

٥. توفير الهياكل التنظيمية التي تحقق مبدأ وحدة القيادة في إدارة المشروعات المختلفة دون أن يتعارض ذلك مع الجماعية في اتخاذ القرارات ومبدأ المشاركة في الإدارة.

٦. تجنب التضارب في المسئوليات والأدوار أو ازدواجها داخل الهياكل المقترحة أو بين الأطراف المشتركة في عملية إدارة أنشطة التنمية.

٧. توفير الظروف المناسبة لإثارة القدرة على الابتكار، وإشاعة روح المبادرة بين الأفراد، وتوفير المناخ المساعد على تقبل الجديد.

٨. توفير فرص تنمية قدرات وإمكانيات أفراد المجتمع وبخاصة قياداته على توصيف الواقع وتحديد المشاكل وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة من خلال الارتباط بمبدأ المشاركة في الإدارة والاهتمام بالإعداد والتدريب للأفراد والقيادات.

سادساً: معوقات تنمية المجتمعات الريفية:

لما كانت قضية التنمية -وما زالت- هي الشغل الشاغل للمجتمعات والتي تهدف من وراءها إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي مقصود من أجل نقل المجتمع من واقع معين إلى واقع آخر أفضل منه خلال فترة زمنية

معينة وفي ضوء تحقيق ذلك، فإن التنمية في جوهرها تنطوي على نمو سريع في ظاهرة تقسيم العمل، معنى هذا أنه سوف يترتب على المزيد من التنمية مزيد من التخصص والتعقيد، سواء في عدد العلاقات الإنسانية الجديدة التي تنشأ أو في نوعيات تلك العلاقات وكذلك في عدد نوعيات الوحدات الاجتماعية الجديدة التي يشارك فيها أفراد المجتمع، كما يمتد التنوع والتعقيد إلى الأدوار الاجتماعية التي يلعبها أولئك الأفراد، وإلى المستويات التعليمية، والأداء المهني، والمصالح الاقتصادية، والظروف العائلية، وأساليب الحياة، والفلسفات العامة في الحياة، والاتجاهات السياسية... إلخ.

وعلى الرغم من أهمية قضية التنمية إلا أنه يوجد هناك مجموعة من العوامل والمعوقات التي تقف حجر عثرة دون تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي لكي يمكن إحداث عملية التنمية لابد من إزالة هذه العقبات وتلك المعوقات.

وهناك العديد من وجهات النظر المختلفة التي توضح معوقات التنمية، وهي كالتالي:

١. اختلالات التوازن في عمليات التنمية:

والتوازن يحمل معنى التكامل بين الأنساق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن الصعوبة بمكان إن لم يكن مستحيلا تنمية النسق التكنولوجي دونما تنمية لنسق التعليم، أو الاتجاه إلى تنمية الريف دون الاهتمام بتنمية المدينة ولابد من الشمولية في التنمية والتنسيق بين مختلف عمليات التنمية في اتجاهات متلاقية وفي إطار فلسفة اجتماعية موحدة.

٢. معوقات قيمية:

وتختص بالدور الفعال الذي يلعبه النسق القيمي كنسق محوري في توجيه السلوك والدوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية، ومن الأهمية البالغة لهذا الدور الهام للقيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي، أنه مرجع للسلوك الجمعي، ويمكن القول أن القيم والمعايير المعوقة للتنمية تتدرج في:

- الانعزالية وصور اللامبالاة والاعتماد على الغير.
- عدم تقدير قيمة العمل.
- ازدراء العمل اليدوي.
- عدم تقدير قيمة الزمن.

وتلعب الاتجاهات دوراً حيوياً في إمكانية التغيير سلباً أو إيجاباً.

٣. معوقات الوعي التخطيطي والتنموي:

يعتبر نقص الوعي التخطيطي والتنموي معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- عدم وضوح الهدف من التخطيط للتنمية لدى القائمين عليه.
- عدم الدقة في اختيار الوسائل المحققة للخطة.
- عدم القدرة على التحكم في الخطة عند التنفيذ.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة.
- عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات على المستويين القومي والإقليمي.

٤. النمو الحضري الهامشي كمعوق للتنمية:

لقد زادت في الآونة الأخيرة عدد التجمعات الهامشية سواء كان ذلك على أطراف المدن أو في القرى بطريقة عشوائية وغير مخططة مما أدى إلى زيادة مستويات الاستهلاك وخاصة في التجمعات الحضرية ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور تلك التجمعات في المدن، هي زيادة أعداد المهاجرين من الريفيين إلى المدينة سعياً وراء سراب المراكز الحضرية.

ولعل ما يؤيد ذلك أن العمل الصناعي في معظم المجتمعات النامية لا يستطيع استيعاب سرعة أعداد المهاجرين الريفيين، ولعل الأهمية التي احتلها مفهوم الهامشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تنبع من هذه الحقيقة

وهي إخفاق عدد المهاجرين الريفيين في الالتحاق بأعمال صناعية، ثم لجوءهم إلى الأعمال الحرفية البسيطة! ومما لا شك فيه أن هذا الوضع المستمر يؤدي بطبيعة الحال إلى عواقب وخيمة ويشكل معوقات للتنمية.

ولقد أشار عبد الهادي الجوهري إلى بعض معوقات التنمية، منها:

٥. المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها عملية التنمية في هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية، وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شيء، والبعض الآخر يحض على نقيضه،وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك، وبالتالي على مدى تقبل المواطنين ومدى مشاركتهم فيها.

ويمكن التخفيف من حدة هذا التناقض أو القضاء عليه عن طريق:

أ. وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف.

ب. إجراء دراسات وبحوث علمية في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة فيما يتعلق بتعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين في ميدان التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير، حيث إنه بدون تعاون الجماهير لا يمكن تحقيق برامج القضاء على العناصر الثقافية التي تقف في سبيل التنمية.

ويمكن تشجيع الجماهير على المساهمة بدور فعال عن طريق:

- أن نجعل الجماهير تعيش في ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تيسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذي تعيش فيه.

٦. معوقات إدارية:

هناك مجموعة من المعوقات الإدارية التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية منها:

أ. تخلف الأجهزة الإدارية القائمة:

ويتمثل ذلك في بعض السمات أهمها:

- تعقيد في الإجراءات وإغراق في الروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.
- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.
- انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم احترام الوقت.
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان.
- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته.

ب. صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبين الأجهزة التقليدية من ناحية أخرى.

ت. العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

٧. الخوف من الجديد:

يخشى كثير من الأفراد بل والمسئولون أن يتحملوا تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وقد تساهم خبراتهم السابقة في تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد.

وقد أشار جمال محمد حسنين إلى بعض معوقات التنمية في المجتمع المصري.

٨. معوقات خاصة بقوى الإنتاج:

وهو المعوقات الخاصة بالإنسان من حيث قـواه الطبيعيـة وإمكانياتـه التكنولوجية وموارده الطبيعية ولا شك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلي ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية السكان بالمجتمع لانتشار الأمـراض المتوطنة خاصة البلهارسيا.

أ. تخلف أدوات الإنتاج المستخدمة سواء في نطاق الريف أو على مستوى المدينة، حيث لا تزال القوة العضلية والأدوات البدائية للزراعة (مثل الفأس والشادوف) هي قوة العمل الأساسية، وفي المدن يمثل النشاط الحرفي ٩٧% من جملة المنشآت الخاصة التي يعمل بها أقل من (٥) عمال.

ب. محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع فالأرض الزراعية لا تتجاوز ٤% من جملة المساحة الكلية للبلاد وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعـدد السكان كما أن مصادر الدخل المعتمدة عليها أجور العاملين بالدول العربيـة هي مصادر غير ثابتة وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلا عن الموارد الطبيعية.

ت. سوء التوزيع الجغرافي والعمراني للسكان، فالسكان يتركزون علـى ٤% من المساحة الكلية للبلاد، كما أن ثلثي سكان المجتمع من فئة الشباب أقل من ٢١ عامًا.

وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الإعالة وهي الظاهرة التي تسلب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين.

٩. الهجرة من الريف إلى المدينة:

تعد الهجرة ظاهرة كثيرا ما يكون الدافع إليها محاولة الحـصول علـى فرص أفضل في العمل والأجر وحياة اجتماعية أكثر جاذبية، وكل ذلك من شأنه إيجاد العديد من المشاكل للمجتمع الريفي كنقص الأيدي العاملة بالزراعة، إلـى جانب هجرة القيادات المتعلمة والمثقفة لمجتمعاتها الريفيـة والـذي يفقـد هـذه المجتمعات وعناصرها الإنتاجية صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحيـاة

الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات.

١٠. قصور البحوث:

حيث إن هناك عاملين أساسين يؤثران على إجراء البحوث في الدول النامية:

أ. قلة الأشخاص المدربين الذين لهم خبرة في مناهج البحث.

ب. الاعتقاد السائد بأن البحث عملية باهظة التكاليف.

وهذان العاملان مرتبطان ارتباطا وثيقا، ويلاحظ أن البحوث في بعض البلاد النامية ضئيلة تهتم ببعض الجوانب الثانوية التي لا تشغل الاهتمامات الأساسية للمجتمع هذا إلى جانب ضعف الاعتمادات المخصصة للبحوث وتسلط بعض المفاهيم التقليدية.

وطبيعي أن التخطيط للتنمية ينبغي أن يستند إلى بحوث علمية دقيقة ومن شأن أي إجراء غير علمي أن يقودنا إلى مجموعة من التخمينات والافتراضات التي تبعدنا عن الفهم السليم للحاجات الاجتماعية الأساسية وأساليب إشباعها.

١١. الحاجة إلى التدريب:

يلعب التدريب دورا هاما في رفع كفاءة العاملين وزيادة إنتاجهم والواقع أن بلاد كثيرة تحول إمكاناتها الضئيلة دون تقديم التسهيلات التدريبية اللازمة لإعداد العاملين في مجال التنمية الاجتماعية، ولابد من الاهتمام بتدريب كل من خبراء السياسة الاجتماعية وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين، والزائرات الصحيات والعاملين في تنمية المجتمع والمسئولين عن إدارة المستشفيات، وقادة الشباب وغيرهم من الفئات العديدة، هذا بالإضافة إلى المتطوعين في مجالات الخدمة الاجتماعية والذين يجب تزويدهم بالمعارف والخبرة التي تجعل الاستعانة بهم إجراءِ مثمرا هادفا لصالح عملية التنمية.

١٢. إهدار الموارد البشرية:

لم يحظ رأس المال البشري رغم أهميته إلا باهتمام محدود في كثير من

الدول النامية، ومن الواضح أن بلادا كثيرة لم تستثمر القدرات والمهارات والذكاء البشري على النحو المطلوب، ولا شك أن التقدم الاجتماعي في تلك البلاد يتوقف إلى حد بعيد على القدرة والحكمة في استثمار مواهب المواطنين غير المستثمرة لأغراض التنمية، وليست الدولة المتقدمة هي التي تتوافر لديها الموارد الطبيعية بل التي تتوافر لديها الموارد البشرية الواعية الصحيحة المدربة القادرة على دفع عجلة التنمية.

١٣. العجز في الموارد المالية والإمكانات اللازمة:

وهي مشكلة أساسية تواجهها معظم الدول النامية، وتتمثل في الحاجة إلى المال الكلي اللازم، وكذلك إيجاد التوازن بين ما يصرف على المشروعات الاقتصادية والمشروعات الاجتماعية، والأمل في المستقبل أن توجه الأموال التي تصرف على التسليح وإنتاج أدوات الدمار الشامل إلى استثمارات للتنمية الشاملة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للبشر في كل مكان على السواء.

١٤. عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية:

ومن الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا وديموجرافيا، وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.

١٥. العوامل السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي عنصرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع المستقر يساعد على زيادة المدخرات والاستثمار بل إنه يدفع بعجلة التكنولوجيا الحديثة إلى الأمام مما يزيد من إنتاج السلع ويؤثر في الخدمات، ولا يزال الاستقرار السياسي مع الأسف ظاهرة نادرة في معظم بلاد العالم النامي حتى إن الكثير من الحكومات الجديدة تحاول إلغاء ما يمكن أن تكون قد حققته الحكومات السابقة، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا في إدارة الأعمال والقدرة على التخطيط للمستقبل، والسياسة النقدية أيضا للكثير من دول العالم

النامي لها تأثير على التنمية الاقتصادية، وقد تؤدي السياسة الضعيفة إلى التضخم المالي الذي يزيد من وطأة مشكلات التصدير والتسويق الخارجي، كما أن السياسة المالية ذاتها لبعض الدول النامية لا تشجع على الاستثمار الذي يؤدي إلى التصنيع فالذين لهم المال في هذه الدول إنما يستثمرونه في بناء المساكن أو شراء الأرض أو استيراد السلع الفاخرة مما قد يخل بميزان المدفوعات كما أن الضرائب المفروضة على المواطنين لا تحصل كما يجب، حتى عند إقرار سياسة معينة للتصنيع فإنها لا تقوم على أسس سليمة من حيث توافر المواد الخام اللازمة أو البسيطة مما يضر بميزان المدفوعات.

ومن الناحية السياسية نجد النظام الإداري والجهاز الإداري ذاته في الكثير من الدول النامية لا يقوى على تحقيق التنمية المتكاملة أو مواجهة مشاكلها، ويستشري الفساد في هذه الأجهزة حتى إنه في الكثير من الحالات يفقد قدرته على تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين والتي تعتبر حقًا لهم بموجب القانون كل هذا قد أضعف قدرة هذه الحكومات على تنظيم الاستثمار بما في ذلك الدراسات التي يتعين إجراؤها سلفا وإعداد المشروعات وتنفيذها والقدرة على استخدام رأس المال وتوجيهه طبقا للسياسة النقدية والمالية والتجارية المرسومة، وتغيير الجهاز الإداري القائم لتنفيذ ذلك وإنشاء ما يمكن أن يكون ضروريا من مؤسسات مختلفة وهذا كله من أكبر معوقات التنمية.

١٦. الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية ويتضمن ذلك عدم القيام بأي جهد من أجل التنمية.

ويؤكد فوزي بشرى على ما سبق من معوقات للتنمية ويضيف إليها ما يلي:

١٧. صعوبة قياس درجة إسهام الأغراض الاجتماعية في تحقيق الأغراض العامة لخطة التنمية، ويرتبط ذلك بقضية تنمية الثروة البشرية والنظرة الاقتصادية إلى ما ينفق على الإنسان في صورة خدمات مختلفة: تعليمية،

صحية، ترفيهية.

١٨. نظرة الناس إلى برامج التنمية باعتبارها مهمة حكومية وليست حركة جماهيرية.

١٩. سوء توزيع المرافق والخدمات والصناعات وتركزها بالعواصم والمدن الكبرى.

ويذكر محمد شفيق تصنيفا لمعوقات التنمية يمكن توضيحه فيما يلي:

أ. معوقات من الناحية الاجتماعية.

ب. معوقات من الناحية الاقتصادية.

ت. معوقات من الناحية الإدارية.

ث. معوقات من الناحية السياسية.

وفيما يلي شرحاً لهذه المعوقات:

أولا: المعوقات الاجتماعية وتتمثل المعوقات الاجتماعية فيما يلي: ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج، مع عدم الاستثمار الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع.

١. سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق التكنولوجي.

٢. انتشار الأمية، وانخفاض مستوى التعليم.

٣. انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المتوطنة بين الأفراد.

٤. تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين، مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

٥. العادات الاجتماعية السلبية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

٦. سوء استثمار وقت الفراغ.

٧. التنوع اللغوي.

٨. معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم بوجه عام.

٩. شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية، ولقد أشار محمود عبد الحميد حسين إلى أنه من العوامل المعوقة لعملية التنمية ما يلي .

ثانيا: المعوقات الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

١. انتشار البطالة في المجتمع.

٢. ضعف البنيان الصناعي.

٣. التبعية الاقتصادية للخارج.

٤. ضعف البنيان الزراعي.

٥. سيادة الإنتاج الواحد.

٦. ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استثمارها مع عدم القدرة على إيجاد مصادر جديدة للثروة.

٧. نقص رؤوس الأموال.

٨. انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة.

٩. سوء تطبيق استخدام المناطق الحرة وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق الاستفادة برؤوس الأموال الأجنبية.

١٠. الآثار الاقتصادية السلبية في المجتمع.

١١. اتجاه السياسات الانفتاحية بما لا يخدم الاقتصاد القومي ليتحقق انفتاح تجاري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل يحمل للمجتمع السلع الاستهلاكية الكمالية بمضارها المختلفة.

١٢. تمييز المشروعات الأجنبية عن الوطنية، والتفرقة بين القطاعين الأجنبي والقومي بتقرير مزايا للقطاع الأول لا يتمتع بها الثاني، وهو ما يضر بمركز القطاع القومي ويهدده.

١٣. زيادة معدلات التضخم وشيوع المضاربة وانتشار السوق السوداء وعدم

السيطرة على الأسعار وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

١٤. الإفراط في منح موافقات لإنشاء بنوك أجنبية وبنوك مشتركة داخل المجتمعات لا تخضع لإشراف اقتصادي وطني جدي، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام جزء من الودائع الوطنية وتوظيفها وتسريبها إلى الخارج، مما ينتج عنه حرمان المجتمعات الأصلية من الإفادة منها.

ثالثا: المعوقات الإدارية:

١. سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
٢. عدم واقعية الأهداف مع رفع شعارات رنانة تتعلق بها، مثل: الرفاهية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي.
٣. تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها حتى في مجالات أعمالها.
٤. تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصاتهم ومهاراتهم داخل المجتمع.
٥. نقص الخدمات المختلفة المقدمة لأبناء المجتمع وزيادة معاناة الأفراد مع تعدد المشكلات التي يواجهونها في حياتهم اليومية ويكون لها آثارها على تنمية المجتمع.
٦. افتقاد القدوة الصالحة في بعض المجتمعات النامية مع انتشار الفساد والانحراف والاستغلال.
٧. الافتقاد للجدية وإرادة الإصلاح وانتشار التصرفات السلبية المختلفة المعوقة للتنمية.
٨. عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوة البشرية طبقا لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع مع الافتقار إلى أسلوب تدريب سليم يهدف إلى زيادة مهارات الأفراد.
٩. عدم تمشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، وعدم التخطيط

الجيد لمشروعات التنمية بما يتمشى مع الوضع المستهدف.

١٠. عدم متابعة إنتاجية المشروعات الإنتاجية وتقييمها التقييم الصحيح مع التستر على الأخطاء الموجودة وعدم نشر ميزانيات المشروعات العامة، وإهمال القواعد الإدارية الصناعية في إدارة المشروعات العامة.

رابعا: المعوقات السياسية:

١. التبعية السياسية حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موالٍ لها.
٢. يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة والاحتلال العسكري إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر، بل ويؤدي إلى ابتلاع كل اقتصادياته واستنزاف خبراته وثرواته.
٣. يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار القلاقل والحروب الأهلية، وأيضا شيوع جو من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار من عوامل إعاقة التنمية في المجتمع.
٤. سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.
٥. ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات، وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، يتيح لا شك فرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.

ولقد أشارت كل من هالة إسماعيل ومحمد عبد الفتاح إلى بعض المعوقات الخاصة بالتنمية يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. الأمية:

حيث أكدت الدراسات والبحوث ارتفاع نسبة الأمية، وخصوصا بين الريفيين، ووجود تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث، مما يؤدي إلى عدم

مساهمة المرأة في كثير من الأنشطة المجتمعية، ويؤدي لانتشار الأمية إلى سيادة أنماط سلوكية سلبية، ويكون التغيير بطيئا مما يؤدي إلى تقليل فرص استيعاب أساليب التدريب، وتخفيض الكفاءة الإنتاجية مما يؤثر على الإنتاج والدخل القومي.

٢. ضعف الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي:

هذا الشعور يشير إلى الرغبة والإرادة للأفراد في العمل على صيانة مجتمعهم المحلي، وزيادة درجة تماسكهم، ورفع طاقته وقدراته في مقابلة احتياجاتهم ومواجهته لمشاكلهم، فالشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي يربط مصالح الأفراد بمصالح مجتمعهم المحلي، والأفراد الذين لا يشعرون بالانتماء للمجتمع المحلي يفتقدون الدوافع القوية للمشاركة في أنشطته التنموية، وبالتالي إخفاق هذه المجتمعات في تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة مشاكلها المحلية.

٣. نقص القيادات:

إن نجاح برامج تنمية المجتمع لا تعتمد على نمو الموارد المادية فحسب، بل تعتمد أيضا على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عمليات التنمية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع كلها بالجهود الذاتية، وتحمل المسئولية في التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عمليات التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق وجود قيادات محلية مدربة وناضجة وواعية يمكنها أن تقود عمليات التنمية محليا.

٤. المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي ستسعى إلى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة في أكبر نطاق ممكن من الإشاعات المغرضة حول تلك التغييرات، بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ بالمجتمع.

ومن المعوقات التي ذكرها كل من محمد نبهان وسعيد الشامي، ما يلي:

٥. ضعف المشاركة الشعبية وتجاهلها:

تعتبر المشاركة من أهم عوامل نجاح خطط التنمية ولا يمكن إحداث التغيير المنشود في المجتمع إلا إذا اقتنع أفراد المجتمع بأهدافه وتحمسوا وقبلوا أساليبه وشاركوا في تنفيذه ولا ينبغي أن تصاغ الأهداف القومية عن طريق الصفوة وحدها من السياسيين أو الفنيين، وإنما لابد من ترشيدها باشتراك الجماهير العريضة في صياغتها وتنفيذها حيث إن وضع خطط التنمية يحتاج لمعرفة دقيقة بالموارد والإمكانات ويقع عبء معرفتها على أفراد وجماهير المجتمع.

ويمكن في النهاية توضيح أن جميع المعوقات السابقة أو التي يمكن أن تواجه أي مجتمع سواء حضري أو ريفي يمكن أن تتمثل في:

أ. معوقات خاصة بالأفراد القاطنين في المنطقة.

ب. معوقات خاصة بالجماعات وأصحاب النفوذ والسلطة.

ت. المنظمات والمؤسسات يمكن أن تعتبر معوقا لتنمية المجتمع.

ث. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ج. قلة الإمكانيات والموارد المتاحة.

ح. معوقات خاصة بعدم وجود قيادات فنية ومهنية تساهم في عملية التنمية؛ لذا يجب على المهتمين والمتخصصين في تنمية المجتمع المحلي أخذ جميع هذه المعوقات في حسابهم للتعرف على كيفية الدخول إلى القرويين.

سابعاً: مشكلات المجتمع الريفي:

هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية، وهذه المشكلات لها من الآثار السلبية التي تعوق حركة نمو هذه المجتمعات، الأمر الذي يتطلب مواجهة تلك المشكلات، أو الحد من آثارها السلبية حتى يمكن

النهوض بتلك المجتمعات.

ومن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفي ما يلي:

أ. مشكلات اقتصادية:

يواجه المجتمع الريفي العديد من المشكلات الاقتصادية ومن هذه المشكلات قلة الدخل: أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح، إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة، وفرص العمل المحدودة، وكثرة الإنجاب التي تزيد من عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة، مما يقلل من نسبة الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج.

١. **أثر البناء الاقطاعي في الريف:** حيث أدى إلى تفتت الملكية التي يحوزها الفلاح الصغير، وصغر المساحات التي يزرعها مما يجعل من المساحات المنزرعة المزرعة وحدة اقتصادية غير كافية لاحتياجات الأسرة، وأوجد فائض كبير في الأيدي العاملة ليس لها مجال للرزق إلا في أرض المالك الكبير بأقل الأجور.
٢. **ندرة رأس المال:** حيث أدى ذلك إلى عدم الاتجاه نحو الزراعة الكثيفة والتي تحتاج إلى رأس مال كبير.
٣. **ضعف الإنتاج:** حيث أدى إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة والاعتماد على محاصيل غير اقتصادية.
٤. **قلة فرص العمل، ونقص الحرف.**
٥. **عدم الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية.**
٦. **الاعتماد على محاصيل معينة:** مما جعل المنتج تحت رحمة المنافسة والمضاربة في السوق العالمية وتأثر أسعار المحاصيل بالأسعار العالمية.

ب. مشكلات اجتماعية:

هناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الريفي، والتي يمكن توضيح بعض منها فيما يلي:

١. العادات والتقاليد وخاصة ما يحد من التطور، ويعتبر معوقا للتنمية مثل: الإسراف في المناسبات كالأفراح والمآتم، والتمسك بالأمثال الشعبية التي تشجع على السلبية والتواكل والتواني عن أداء الحقوق وإلقاء العبء على الجهود الحكومية والحساسية الشديدة والتمسك ببعض الاعتبارات التي قد تؤدي إلى القطيعة بين الأفراد أو الأسر أو القتل أخذاً بالثأر.
٢. سيطرة الأسرة، وشدة المراقبة الاجتماعية، وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد.
٣. الفهم الخاطئ لبعض تعاليم الدين خصوصا فيما يتصل بتنظيم النسل وعدم الإقبال على وسائله أو مقاومتها وبعض الأمور كالزواج المبكر أو الزواج بأكثر من واحدة.
٤. قلة الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة، وقلة المنظمات التطوعية والتنظيمات الشبابية والنسائية.
٥. التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الطرق الحديثة ومقاومة التغيير.
٦. عدم الشعور بالمسئولية بين أفراد المجتمع والإحجام عن المشاركة في مشاريع التنمية.
٧. الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة والتي تفقد الريف باستمرار عناصر تجديده وتطويره.
٨. عدم الاستفادة من وقت الفراغ فيما يفيد.
٩. عدم الاعتراف بدور المرأة كعنصر فعال في عملية التنمية للنهوض بمستوى الأسرة.

ج. المشكلات الثقافية:

يعاني المجتمع الريفي العديد من المشكلات الثقافية يمكن للباحث أن يعرض بعضا منها كالتالي:

١. الجهل وانتشار الأمية التي تقف حائلا أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم

والثقافة العامة إلى الريفيين.

٢. ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله.

٣. عدم معرفة الطرق الصحيحة لأداء الأعمال المختلفة أو أنسبها وأصلحها لتحسين مستوى الحياة الريفية.

٤. عدم معرفة دور المؤسسات والأجهزة التي توجد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تدعيمها المادي والأدبي لهذه الأجهزة، مما يترتب عليه عدم إشباع الاحتياجات المجتمعية.

٥. عدم ملاءمة المناهج الدراسية مع طبيعة الحياة بالقرية.

٦. الهجرة المستمرة للمتعلمين من القرية بعد أن أصبحوا غير قانعين بالحياة فيها.

٧. تسرب الأطفال من المدارس للعمل في الحقول أو غيرها من الأعمال لمساعدة الأسرة اقتصاديا.

٨. عدم توفير المدرسين للتدريس في القرية.

٩. عدم الاهتمام بتعليم الفتيات.

د. المشكلات الصحية:

إن الفقر الذي يعيش فيه الفلاح منذ عصور طويلة جعل المستوى الصحي للريف منخفضًا عن مثيله في الحضر، وأدى به إلى أن يعاني من العديد من المشكلات الصحية، منها:

١. انتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والإنكلستوما والملاريا والتيفود، وانتشار البرك والقمائن والمستنقعات، التي تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر انتشار الأمراض.

٢. وجود مواطن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض كالذباب والبعوض والبراغيث والفئران مثل أكوام السباخ والفضلات الادمية والحيوانية في الطرقات والحظائر.

٣. قلة التهوية بالمساكن مما يعرض قاطنيها لأمراض سوء التهوية.
٤. الجهل بالأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها وعدم الاهتمام والإقبال على التحصين ضد الإصابة بها.
٥. قلة الوعي الصحي لدى الريفيين.
٦. عدم توافر المراحيض الصحية بالمنازل وعدم توافر مصادر مياه الشرب النقية وعدم الاهتمام بالنظافة الشخصية.
٧. عدم الاهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية مما يساعد على نشرها بسرعة.
٨. سوء التغذية واعتماد الفلاح على وجبات غذائية لا تفي باحتياجات الجسم مما يجعله عرضة لأمراض سوء التغذية.
٩. عدم الإقبال على تنظيم النسل وكثرة إنجاب الأطفال التي تؤدي إلى ضعف صحة الأم والأطفال.

هـ. المشكلات العمرانية:

وتتمثل المشكلات العمرانية في الريف فيما يلي:

١. عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائية.
٢. ضيق الطرق وعدم استقامتها مما يعوق حركة السير أو النقل داخل القرية.
٣. تلاصق المنازل وعدم توفر الاحتياجات المعيشية والصحية مع وجود الحظيرة داخلها وتخزين الأحطاب على أسطحها.
٤. الافتقار إلى مياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق.
٥. عدم توفر الكهرباء سواء للإنارة في الطرق والمساكن أو كمصدر للقوى المحركة.
٦. صعوبة وسوء المواصلات ووسائل الاتصال بين القرى وبعضها البعض، وأيضا بين القرى والمدن وعدم وجود طرق ممهدة تربط القرى بالطرق الرئيسية.

٧. عدم توافر المساكن للموظفين أو العاملين بمرافق الخدمات المختلفة من غير أهل القرية.

وبعد أن قام الباحث بعرض مجموعة من المشكلات التى تواجه المجتمعات الريفية وعلى الرغم من أن هذه المشكلات قد تتفاوت وتتباين من مجتمع لآخر سواء كان ذلك في نوع المشكلة أو درجة وجودها إلا أن هذه المشكلات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجهود الرامية إلى تنمية المجتمع الريفي.

ويمكن للباحث أن يوضح هذا الدور من خلال مجموعة من الخطوات الإجرائية يقوم بها الأخصائي الاجتماعي لمواجهة هذه المشكلات مع الأخذ في الاعتبار أن كل مشكلة تختلف في طبيعتها وتأثيرها عن الأخرى.

وفيما يلي هذه الخطوات:

١. التعرف على المجتمع ومشكلاته.
٢. جمع المعلومات عن هذا المجتمع في النواحي المختلفة الصحية – السكانية – الاجتماعية.
٣. التعرف على القيادات المحلية الموجودة في المجتمع، والتى من خلالها يمكن تقديم يد العون للأخصائي الاجتماعي، كي يتمكن من القيام بدوره في مواجهة مشكلات المجتمع.
٤. إثارة وعى سكان المجتمع وتوعيتهم بالمشكلات القائمة في مجتمعهم وتحديد هذه المشكلات.
٥. مساعدة سكان المجتمع على مناقشة قضايا مجتمعهم.
٦. مساعدة سكان المجتمع على تحديد المشكلات ذات الأولوية لحلها.
٧. غرس الثقة في نفوس أهالي المجتمع واكتساب ثقتهم أيضا.
٨. التعرف على الإمكانات والمصادر المختلفة التي يمكن الاعتماد عليها لحل المشكلات المطروحة سواء كانت هذه الإمكانات والموارد مادية أو

بشرية.

٩. وضع برنامج للعمل والخطة التي سوف يسير عليها العمل لمواجهة هذه المشكلات.

١٠. البدء في تنفيذ العمل ومساعدة أفراد المجتمع على الاستمرار في بذل الجهود لحل مشاكلهم.

١١. التقويم والمتابعة لما تم إنجازه تجاه حل المشكلة محل العمل.

ثامناً: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الريفي:

تمر المجتمعات بتغير اجتماعي سريع، حيث أصبح التغير عملية حياتية تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، ولم يقف الحد عند التغير الثقافي للمجتمعات، بل أصبح هناك تدخلات لتوجيه هذا التغير، وإحداث التغيير الاجتماعي المرغوب، والخدمة الاجتماعية هي أكثر المهن اتصالا بالتغيير الاجتماعي؛ لأنها مهنة إنسانية تعمل على تيسير عمليات التغيير في المجتمع، ومواجهة مشكلاته لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس، وذلك من خلال مساعدة هؤلاء الناس على التغيير بما يتمشى ومتطلبات التغيير.

ولقد أصبحت الخدمة الاجتماعية لها دورها المؤثر في بناء المجتمعات وإنمائها بعد أن أصبحت تمارس في جميع المؤسسات الثانوية كالمصنع والمستشفى، والمدرسة، ...، إلخ، أوفي المؤسسات الأولية كالنوادي ودور الحضانة ومؤسسات رعاية الأحداث والمنحرفين، ومؤسسات التأهيل المهني، ومؤسسات رعاية الأسرة، ووحدات الضمان الاجتماعي، ... إلخ، بل أصبح للخدمة الاجتماعية ميادين للممارسة ومجالات للعمل كثيرة ومتعددة تغطي تقريبا كل مجالات الحياة الاجتماعية.

ويرجع اهتمام الخدمة الاجتماعية بالمجتمع لمجموعة من الأسباب هي:

أ- أن هذه المجتمعات قد عانت قرونا طويلة من استنزاف مواردها

الاقتصادية والبشرية كما عانت من قهر الإقطاع والحكام والمستعمرين، مما انعكس بوضوح على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ب- أن الغالبية العظمة من السكان في مصر يعيشون في المجتمع الريفي ٥٦,١% وأن هذه النسبة ما لم يتم تحسين مواردها سوف تنعكس بلا شك على قطاعات المجتمع الأخرى.

ج- أنه لا تنمية حضرية حقيقية إلا بالتنمية الريفية على اعتبار أنهما جزئين لمجتمع كبير واحد، يتساند كل منهما مع الآخر ويتكامل معه.

د- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية وحتى يستطيع المجتمع إحداث عملية تنمية لابد من تضييق هذه الهوة والتقريب بين كل من المجتمع الريفي والحضري.

ه- أن تنمية الريف تحقق التوازن الملائم بين نمو الغذاء والزيادة السكانية.

و- أن العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد.

ز- أن الإنتاج الزراعي في مصر لازال ركيزة للدخل القومي برغم كل المحاولات التي تبذل من أجل التصنيع.

ح- تواجه المجتمع الريفي مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية تقف عقبة في سبيل التنمية الريفية ونتيجة لهذه المشكلات التي عانى منها المجتمع الريفي فترة طويلة من الزمن أخذت الدولة على عاتقها وضع برامج لتنمية المجتمعات الريفية اقتصاديا واجتماعيا، ومهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في هذه الخطط والبرامج.

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم في تنمية المجتمعات الريفية من خلال عدة عمليات منها:

١. المساهمة في تكوين وتنظيم الجماعات المختلفة في المؤسسات والمنظمات الريفية، وتشجيع أفراد المجتمع الريفي على الانضمام إلى أوجه النشاط التي تتفق مع قدراتهم ورغباتهم.
٢. توفير الخدمات لكل فرد من سكان الريف وإتاحتها للجميع، وليس لفئة خاصة دون غيرها.
٣. القيام بدراسة المجتمع الريفي للتعرف على الاحتياجات والمشكلات والموارد والإمكانيات، وذلك لتحديد مستوى مناسب يتفق وتلك الموارد والإمكانيات على أن يرتبط ذلك بالتخطيط العام الذي تضعه الدولة في تخطيطها للتنمية الشاملة.
٤. العمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة في المجتمع الريفي وإنشاء خدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع، على أن يكون ذلك ضمن إطار التخطيط العام للدولة.
٥. المساهمة في تحقيق مجتمع الرفاهية الكاملة والكفاية والعدل عن طريق مراعاة تكامل الخدمات حتى تواجه مشكلات وحاجات المجتمع الريفي وتشتمل على الخدمات العلاجية والوقائية والإنشائية.
٦. لا تستطيع الدولة وحدها أن توفر الخدمات لأفرادها، وهنا يظهر دور الخدمة الاجتماعية في العمل على إتاحة الفرصة أمام سكان الريف وتشجيعهم على المساهمة في تخفيف حدة المشكلات وعلاجها وتقديم مجهوداتهم لصالح مجتمعهم، على أن تقوم الدولة بالمساهمة بجزء كبير في التمويل.
٧. تشجيع الأهالي على قيام الجمعيات الأهلية المحلية لتشترك في عمليات النهوض بمجتمعهم من خلال عمليات الدراسة ووضع الخطة والتنفيذ

والمتابعة والتقييم.

٨. إتاحة الفرصة لأهالي الريف لممارسة الديمقراطية الحقيقة في شتى صور النشاط في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لمبادئ الخدمة الاجتماعية.

٩. تساهم الخدمة الاجتماعية في دراسة تحليل الاتجاهات المختلفة للسكان الريفيين نحو بعض البرامج القائمة في القرية مثل الإرشاد الزراعي والجمعية التعاونية والخدمات الصحية والتعليمية وأساليب الترويح... إلخ.

١٠. اكتشاف القادة الريفيين وتدريبهم وتنميتهم والتعاون معهم في النهوض بمجتمعهم.

المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل

١. محمد محمود الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).

٢. علي الكاشف: التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا) (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥).

٣. عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٢).

٤. جمال مجدي حسنين: دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار الطباعة للجامعات، ١٩٨٧).

٥. عدلي سليمان: وجهات نظر في التنمية الريفية في مختار حمزة وآخرون دراسات في التنمية الريفية المتكاملة (القاهرة: مطبعة التأليف، ١٩٧٦).

٦. سامية محمد فهمي وآخرون: مدخل في التنمية الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٦).

٧. عبد الوهاب إبراهيم: نحو أسلوب جديد لمواجهة مشكلات التنمية الاجتماعية في العالم الثالث في محمد الجوهري الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤).

٨. فوزي بشرى: معوقات تنمية المجتمع في الريف المصري (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٤).

٩. هالة إسماعيل عثمان: دور المرأة في المنظمات الجماهيرية في المجتمع الريفي (بحث علمي منشور، المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ١٩٨٥).

١٠. **محمد عبد الفتاح عبد الله**: ممارسة تنظيم المجتمع لمواجهة معوقات مشاركة المواطنين في التنمية بقرية زهرة (رسالة دكتوراه غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠).

١١. **محمد نبهان وسعيد الشامي**: علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: الدار البيضاء للطباعة، ١٩٩٢).

١٢. **إقبال الأمير السمالوطي**: مدخل التنمية الاجتماعية (القاهرة: مكتبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر، ١٩٨٨).

١٣. **عوني محمد قنصوة**: مدخل إلى تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

١٤. **محمد عبد الحميد حسنين**: دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار الحكمة للطباعة، ١٩٨٦).

١٥. **محمد سلامة غباري**: الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة (جدة: مكتبة عكاظ، ١٩٨٣).

١٦. **محمود محمود عرفان**: دور الرائدات الريفيات في التنمية المحلية (رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٢).

١٧. **عبد الحميد عبد الرحيم عارف**: علم الاجتماع الريفي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥).

١٨. **عبد المنعم بدر**: ريفنا النامي في دراسة مقارنة في علم الاجتماع مع التطبيق على السعودية ومصر (الإسكندرية: دار المطبوعات، ١٩٨٢).

١٩. **كمال الدين حسين**: وسائل الاتصال ودورها في تنمية المجتمع الريفي (القاهرة: مؤسسة دار الثقافة للطبع والنشر، ١٩٧٥).

٢٠. عبد المنعم شوقي:التكامل في التنمية الريفية (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٩).
٢١. مصطفى أحمد حسان: العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفي (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢).
٢٢. عبد المنعم بدر: مجتمعنا الريفي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣).
٢٣. عبد العزيز مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، مذكرات غير منشورة (القاهرة: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٠).
٢٤. محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦).
٢٥. غريب محمد سيد، عبد الباسط محمد عبد المعطي: مجتمع القرية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧).
٢٦. محمد الغريب عبد الكريم: مجتمع القرية (قراءات في علم الاجتماع الريفي) (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٧).
٢٧. عبد المنعم شوقي: مشكلة الإصلاح في المجتمعات الريفية الحديثة (القاهرة: دار التأليف، ١٩٧٦).
٢٨. حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية الاجتماعية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٤).
٢٩. عبد المنعم شوقي: مشاركة المواطنين في التنمية الريفية (مجلة تنمية المجتمع، ١٩٨٧).
٣٠. مسعد الفاروق حمودة: تنمية المجتمع الريفي الحضري، دور الخدمة الاجتماعية (الإسكندية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨١).

٣١. **محمد نبيل جامع:** المفتتح في علم الاجتماع (الإسكندرية: دار المطبوعـات الجديدة، ١٩٧٥).
٣٢. **محمد صلاح بسيوني:** مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، محمد الجوهري وآخرون، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠).
٣٣. **إبراهيم عبد الرحمن رجب:** مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر (القاهرة: مؤسسة الشرق الأدنى، ١٩٨٨).
٣٤. **محمد عبد الفتاح محمد:** تنمية المجتمعات المحلية مـن منظـور الخدمـة الاجتماعية (الإسكندرية: المكتب الجـامعي الحـديث، ١٩٩١).
٣٥. **محمود الكردي:** التخطيط للتنميـة الاجتماعيـة (القـاهرة: دار المعـارف المصرية، ١٩٩٧).
٣٦. **هاشم مرعي هاشم:** تقييم مشروع محو الأمية وتعليم الكبار بـالريف مـن منظور الخدمة الاجتماعيـة (رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٨).

الفصل الثالث

تنمية المجتمع الحضري

أولاً: تقديم.

ثانياً: ما هو المجتمع الحضري.

ثالثاً: خصائص المجتمع الحضري.

رابعاً: مشكلات المجتمع الحضري.

خامساً: مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري .

سادساً: أسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري.

سابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري .

ثامناً: خصائص تنمية المجتمع المحلي الحضري .

تاسعاً: عناصر تنمية المجتمع المحلي الحضري .

عاشراً: عوامل نجاح تنمية المجتمعات المحلية الحضرية.

أحد عشر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الحضري.

أهم المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

تنمية المجتمع الحضري

أولاً: تقديم:

تعد قضية تنمية المجتمع الحضري من أكثر القضايا العلمية تعقيداً نظراً لارتباط تلك القضية بعديد من المتغيرات التي تتأثر بها وتؤثر فيها، ولا يخفى على أحد أن تنمية المجتمع المحلي الحضري تواجه العديد من المعوقات والعقبات التي تحد من فعاليتها،بل وتقلل من توجهاتها الإيجابية في كثير من الأحيان.

والاهتمام بقضية التنمية الحضرية يرجع كما سبق الإشارة إلى أن المجتمعات الحضرية أصبحت في الآونة الأخيرة تعاني كثيراً من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمعمارية... إلخ، بالإضافة إلى سيطرة كثير من القيم والمعايير السلوكية التي تدعم التخلف وتحد من التقدم، وفي إطار ذلك تعد المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي الحضري عقبة أمام تقدمه وتنميته، ولهذا أصبح هناك ضرورة لإلقاء الضوء على مفهوم المجتمع الحضري والتنمية الحضرية وخصائصها وأهدافها لطالب الخدمة الاجتماعية، وما يمكن أن تسهم به الخدمة الاجتماعية في ذلك مع غيرها من المهن الأخرى.

ثانياً: ما هو المجتمع الحضري:

تناول العلماء والمتخصصون المجتمع الحضري بالدراسة والتحليل ونشير إلى بعض منها فيما يلي:

فلقد عرف "مصطفى الخشاب" المجتمع الحضري بأنه وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنظافة ومقسمة إداريا ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة وتقل نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها

ومبانيها، وهندسية أراضيها كما تتمايز فيه الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية.

أما عبد المنعم شوقي فيرى أن المجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يتميز بعدم التجانس بين سكانه وسيادة العلاقات الثانوية والضبط الاجتماعي الرسمي هو السائد بينهم.

ونستطيع أن نحدد مفهومنا للمجتمع الحضري فيما يلي:

أ – منطقة جغرافية محددة المساحة.

ب– يعيش فيها عدد كبير من السكان.

ج– العلاقات التي تقوم بينهم علاقات ثانوية.

د– لا يعتمد سكان المجتمع الحضري على مهنة واحدة، بل هناك مهن أخرى متعددة ومتباينة.

هـ– يتوافر في هذا المجتمع قدر من الخدمات الأساسية مثل "المدارس والمساكن، والمستشفيات".

و– يتوافر في هذا المجتمع البنية الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي.

ل– يسود فيه درجة عالية من الضبط الاجتماعي الرسمي.

ثالثاً: خصائص المجتمع الحضري:

ويمكن الإشارة إلى بعض خصائص المجتمع الحضري من وجهات نظر متعددة:

١– **العمومية**: وتعني ممارسة أعضاء المجتمع الحضري واشتراكهم في نوعية معينة من النظم والقواعد والاتجاهات في علاقتهم بعضهم بالبعض الآخر، وبصرف النظر عن الظواهر النفسية المتعلقة بالإدراك والوجدان والرغبات لكل فرد من أفراد المجتمع.

٢–**حجم المجتمع**: ونلاحظ هنا أن حجم المجتمع الحضري كبير نسبيا، إذا قورن بالمجتمع الريفي، كما أن المباني والمنشآت العامة به أكبر، وعلى

ذلك فإن المجتمع الحضري يتميز بكبر الحجم وزيادة الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع.

٣- **الإلزام:** بمعنى أن المجتمع يفرض على أعضائه الالتزام بنظمه وقواعده واتجاهاته، وتلعب عملية التنشئة الاجتماعية دوراً هاماً في تحقيق هذا الالتزام، ويجب أن نميز هنا بين الإلزام والالتزام، فبينما يلعب القانون واستخدام السلطة العقابية الدور الأساسي في تحقيق الإلزام تلعب التنشئة الاجتماعية بما تتضمنه من جزاءات أخلاقية الدور الأساسي في تحقيق الالتزام.

٤- **السكان:** يتميز عدد السكان في المجتمع الحضري بالفخامة إذا تم مقارنته بالمجتمع الريفي، ويتميز السكان في المجتمع الريفي بعدم التجانس في النواحي الاجتماعية والنفسية ويتضح ذلك في المعتقدات والآراء وأنماط السلوك واللهجات.

٥- **الصراع:** حيث تتوزع الملكيات توزيعاً غير متوازن بين أعضاء المجتمع، وبالتالي ينقسم إلى صفات اجتماعية تتجانس بعضها مع بعض، والصراع ليس قاصراً على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وإنما ممتد إلى العلاقات الاجتماعية بجميع أشكالها سواء كان صراعاً فكرياً أو سياسياً أو أخلاقياً أو جمالياً.

٦- **المهنة:** المهنة السائدة في المجتمعات الحضرية هي الصناعة والتجارة والإدارة وهذه المهن يغلب عليها صفة التخصص.

٧- **مستوى المعيشة:** يعتبر مستوى المعيشة في الحضر أعلى منه في الريف، وذلك لأن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي، كما أن المدينة يتوافر فيها أشكال الرفاهية والخدمات العامة ووسائل المواصلات والمستشفيات وعيادات الأطباء والمؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها.

٨- **البيئة الاجتماعية:** يتميز المجتمع الحضري بالعلاقات النفعية السطحية وتسود بينهم العلاقات غير الشخصية ويغلب طابع الحياة الفردية، وبذلك يعتبر التماسك الاجتماعي في المجتمع الحضري أقل منه في الريف.

٩- **التغير:** وهو يعني أن المجتمع سواء كان حضرياً أو ريفياً يتسم بالتغير فلا يوجد مجتمع واحد مطلق وإنما هناك مجتمعات متعددة تختلف نماذج التنظيم والسلوك والعمليات في كل منها تبعاً لنموذج معين، وبناء على ذلك تختلف الاحتياجات والرغبات في كل فترة زمنية عن الأخرى، وهذا ينطبق على المجتمع الحضري أو الريفي.

١٠- **التشريعات القانونية:** وهي من الخصائص التي تتميز بها المدينة على القرية، ففي المدينة تبرز التشريعات والأساليب الرسمية لتحل محل طاعة التقاليد السائدة في القرية، وذلك بصفتها وسيلة أساسية لتنظيم علاقات سكان المدن وحياتهم الاقتصادية، وذلك لأن المدينة هي المركز الرئيسي الذي يحتوي على جميع المؤسسات الاجتماعية التي تحسم فيها كل أمور الإنسان.

١١- **أدوار المرأة:** حيث تتميز المدن بتعدد أدوار المرأة وتحررها إلى حد كبير، كما أن أدوارها تصبح واضحة وغير مرتبطة كثيراً بالواجبات المنزلية التقليدية.

١٢- **الترابط:** والترابط هنا ليس المقصود به التوحد والجمود وإنما يعني التكامل والتأثر المتبادل بين مكونات وأجزاء المجتمع وهو لا ينفي الصراع بين هذه الأجزاء والمكونات بقدر ما يؤكده كأحد العناصر الأساسية للترابط.

رابعاً: مشكلات المجتمع الحضري:

تعني كلمة مشكلة موقف يواجه الإنسان ولا يستطيع التوصل إلى حلول لهذا الموقف أو بمعنى آخر تعجز قدراته وإمكاناته عن التوصل إلى حل لهذا الموقف، والمشكلات بالمجتمع الحضري هي عبارة عن مواقف وأحداث تواجه

هذا المجتمع وتقف عثرة في سبيل تنميته والنهوض به، ولقد وضع العلماء العديد من المشكلات للمجتمع الحضري.

فهناك بعض العلماء أشار إلى أن المجتمع الحضري تواجهه أربعة أنواع من المشكلات هي:

أ. **مشكلة نقص الخدمات الأساسية:** الموجودة وعدم قدرتها على مواجهة احتياجات الأفراد، فعلى سبيل المثال هناك مدارس لا تكفي كل الأطفال الذين هم في سن الإلزام ... إلخ.

ب. **مشكلات تنسيقية:** وتعني أن هناك منظمات تقوم بتأدية الخدمات بالمجتمع المحلي، ويتوافر بها الإمكانات ولكن لا يوجد بينها علاقات تنسيقية وتنظيمية تساعد على الاستفادة من هذه الخدمات.

ج. **مشكلات سلوكية:** وتشمل الإجرام والسرقة والتسول والبطالة وتشرد الأحداث والبغاء.

د. **مشكلات نفسية:** أهمها القلق والتوتر والضغط العصبي وسوء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كل هذا ناجم عن التحضر والحياة الحضرية.

ويرى محمد الجوهري أن المشكلات التي تواجه المجتمع الحضري يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي:

أ. **مشكلات اقتصادية:** وتتمثل في قلة الدخل وضعف الإمكانات الخاصة بالأفراد وتعدد الاحتياجات غير المشبعة، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الفقر وانتشاره.

ب. **مشكلات اجتماعية:** وتتمثل في الجريمة بأنواعها والأمراض العقلية والنفسية والانحراف والإدمان والبطالة والهجرة والتفكك الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية، وزيادة الكثافة السكانية، وتفشي ظاهرة عدم الانتماء واللامبالاة والسلبية وتعاطي المخدرات في بعض أحياء المجتمع الحضري خاصة الأحياء العشوائية.

ج. **مشكلات فيزيقية:** وتتمثل في تدهور البيئة الحضرية وظهور الأحياء المتخلفة ونقص الخدمات مثل الإسكان والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وتلوث المياه والهواء، وانتشار بعض الأمراض المرتبطة بالتحضر، ونقص في خدمات المواصلات والمنافع العامة والترويح وشغل أوقات الفراغ.

وترى علية حسين أن مشكلات المجتمع الحضري تنحصر في أربع مشكلات أساسية، هي:

أ. **مشكلات اقتصادية:** وهي مشكلات تتعلق بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

ب. **مشكلات اجتماعية:** تتعلق بسوء التكيف، وكذلك المشكلات العائلية ومشكلات العمل.

ج. **مشكلات عمرانية:** مثل مشكلة الإسكان حيث تزداد الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع.

د. **مشكلات تخص حركة المرور:** حيث أنماط الشوارع التي لا تتناسب مع حركة المرور وزيادة السيارات بأنواعها.

ويجب أن نؤكد هنا على حقيقة هامة وهي أن المجتمعات الحضرية تعاني كثير من المشكلات من أهمها مشكلة الزيادة السكانية وما يرتبط بها من مشكلات، ومشكلة البطالة وخاصة بين المتعلمين حيث تتضاءل فرص العمل، ومشكلة الإدمان التى زادت معدلاتها بنسبة كبيرة، ومشكلة الفقر وخاصة في الأحياء العشوائية في أطراف المدن، والتلوث البيئي بأنواعه وتدهور الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والمواصلات، وكل هذه المشكلات تحتاج من المتخصصين والقيادات التنفيذية والشعبية العمل على مواجهتها والحد منها ما أمكن.

خامساً: مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري:

يرى المؤرخون أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي الحضري يمكن إرجاعه إلى عام ١٩٤٧ عندما ظهرت حركة أطلق عليها حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا وقامت هذه الحركة بوضع برامج وخطط تهدف إلى تجديد المدن والقيام بعمل تغييرات في المساكن وبناء العمارات وإنشاء الشوارع وغرس الأشجار والاهتمام بالنواحي العمرانية والجمالية للأحياء والمدن.

وفي عام ١٩٦٩ ظهر مفهوم آخر لتنمية المجتمع الحضري اهتم بالمشكلات الحضرية وضرورة التعامل معها لتحقيق التنمية الحضرية، واهتم هذا المفهوم بالبحث عن الحاجات الاجتماعية والفسيولوجية للمدن واهتم بالأحياء الحضرية المتخلفة.

وأشار أحد العلماء في غضون ذلك إلى أن تنمية المجتمع الحضري تعني وضع برامج للتدريب المهني وبرامج لتوفير الإسكان المنخفض التكاليف لكل سكان المجتمع المحرومين وتوفير فرص العمل والاهتمام بخدمات البيئة الأساسية من طرق وصرف صحي ومياه شرب وكهرباء ووسائل مواصلات مريحة وأماكن للترفيه.

ويرى الفاروق زيك يونس أن تنمية المجتمع الحضري تعني قيام المجتمع وباشتراك المواطنين أنفسهم من خلال مجالس الأحياء وما شابهها من تنظيمات بدراسة وعلاج مشكلات هذه المجتمعات واقتراح الحلول لعلاجها.

ويراها محمد رفعت قاسم بأنها المحاولات التي تستهدف تعبئة سكان المجتمع المحلي الحضري للمشاركة في تحسين ظروف مجتمعهم لكي يستطيعوا مواجهة مشكلاتهم والتصدي لها.

ويراها آخرون بأنها مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة.

وعرفت بأنها عملية تدخل مقصود في شبكة العلاقــات الاجتماعيــة أو تكوين العلاقات فيما بين أفراد وجماعات المجتمع والمنظمات والأجهــزة التــي تخدم المجتمع المحلي لتسهيل حل المشكلات الاجتماعية، وتحسين أنماط وتوزيع الخدمات.

ويمكن من خلال ما سبق أن نضع تعريفــا إجرائيــا لتنميــة المجتمــع الحضري في النقاط التالية :

أ- عملية لها صفة الاستمرارية، تتم في ضوء السياسة العامة للدولة.

ب- تستهدف هذه العملية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إلى آخره، لأهالي المجتمع الحضري.

ج- تتضمن هذه العملية مواجهة المشكلات التى يتعرض لها أهالي المجتمــع المحلي الحضري.

د- تعتمد هذه العملية على المشاركة والمعونة الذاتية من جانب أهالي المجتمع المحلي للسلطات الحكومية.

ه- الأسلوب الديمقراطي هو المبدأ الأساسي في كافة مراحلها وخطواتها.

و- تعتمد على الأسلوب العلمي من خلال تعاون التخصصات المختلفة.

سادساً: أسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري:

هناك بعض الأسس تعتمد عليها تنمية المجتمع المحلي الحضري يمكــن الإشارة إلي البعض منها فيما يلي:

١- **التنسيق:** ويعني به مراعاة عدم الازدواجية والتضارب عند القيــام بتنفيــذ البرامج والأنشطة الخاصة بتنمية المجتمع الحضري، وذلك بهــدف الحفــاظ على المال العام وتهيئة الجو المناسب لإثراء التعاون بين مؤسسات المجتمع وجماعاته المختلفة.

٢- **شمول الخدمات:** ويعني أن تتضمن أنشطة وبرامج تنمية المجتمع الحضري كل قطاعات المجتمع وفئاته وجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعيــة بــه،

وعدم الاهتمام بقطاع على حساب القطاع الآخر، أو حي على حساب الحي الآخر، مثال ذلك عدم الاهتمام بالخدمات والمشروعات التعليمية وترك الخدمات الصحية... إلخ.

٣- **الاتزان:** ونعني به هنا المواءمة بين الاحتياجات المتعددة والإمكانات المحدودة، كما يعني مراعاة الأخذ بأولوية الاحتياجات التي تهم غالبية سكان المجتمع، ومراعاة أجزائه المختلفة وفئاته خاصة الفقيرة، وينطلق الاتزان هنا من حقيقة تقول: إن احتياجات المجتمع المحلي الحضري وأهالي المجتمع هم أساس برامج وخطط تنمية المجتمع، ولهذا يجب على العاملين في تنمية المجتمع أن يعتبروا واجبهم الأساسي ومسئولياتهم الرئيسية تتمثل في تلبية الاحتياجات للسكان بالمجتمع المحلي ورفع مستوى معيشتهم والتخطيط الواعي العلمي لتحقيق ذلك، كما يجب على فريق العمل التنموي أن يتفهم الظروف والأوضاع التي أوجدت هذه الاحتياجات وأن يسعوا نحو التأثير في مثل هذه الظروف بقدر الإمكان.

٤- **بناء قنوات جديدة للاتصال:** تحتاج تنمية المجتمع المحلي الحضري إلى فتح قنوات اتصال جديدة بين جميع الأجهزة التي تعمل في تنمية المجتمع، وكذلك بين المنظمات ووحدات الخدمات حتى يدرك كل جهاز وكل منظمة الدور الذي يجب أن تقوم به، كما يجب فتح قنوات للاتصال بين فريق العمل التنموي وجميع فئات المواطنين حتى يتم الاستفادة الكاملة من جميع البرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها بالمجتمع.

سابعاً: أهداف تنمية المجتمع المحلي الحضري:

لتنمية المجتمع المحلي الحضري العديد من الأهداف يمكن الإشارة إلى بعض منها فيما يلي:

أ. إشباع احتياجات الأهالي وإعدادهم للمشاركة الفعالة في صياغة القرارات والبرامج التي تمس مجتمعهم حاضره ومستقبله.

ب. تأكيد التعاون بين الحكومة والهيئات والمؤسسات الأهلية لمنع تكرار الخدمات وازدواجها.

ج. تشجيع المبادأة لدى أهالي المجتمع للمشاركة في مواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم.

د. تشجيع المساعدات الفنية من خارج المجتمع المحلي الحضري للمشاركة في تنميته نظرا لنقص الخبرات التي يمتلكها أهالي هذه المجتمعات.

ه. اكتشاف القادة الشعبيين في المجتمع المحلي الحضري وتدريبهم على العمل وقيادة الجماهير وإعدادهم لتحمل المسئولية وتأهيلهم للعمل في المؤسسات المختلفة حتى يستطيعوا الإسهام بطريقة إيجابية في عمليات التنمية المحلية.

و. تدعيم مشاركة المواطنين وتهيئة المناخ الصالح لها من خلال:

أ- إرساء الحياة الديمقراطية السليمة وذلك من خلال توفير حرية الرأي بدأ من الأسرة حتى آخر أبنية المجتمع وأخذ رأي الجماهير واحتياجاتهم ومراعاتها وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب في كل أرجاء المجتمع.

ب- الاهتمام بالقدوة الصالحة في المنزل والمدرسة والمصنع وكل مرفق، وكل جهاز من أجهزة الدولة لما لها من دور في التأثير على مشاركة المواطنين سلبا وإيجابا.

ج- الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي أو النفع المادي للمواطن حتى تكون حافز على المشاركة.

د- إيجاد برامج تدريب جادة للقيادات الشعبية ورفع مستوى كفاءتهم وتنظيم دورات تدريبية فريقية للعاملين في مجال التنمية.

ه- تدعيم الجهد التنموي على مستوى الجيرة أو المجاورة المحلية بالمدينة ومساعدة الأهالي بالمجتمع الحضري على اكتشاف

البدائل الممكنة لمواجهة مشكلاتهم المحلية والتصدي لها.

و- استثارة القيادات الشعبية الموجودة في هذه المجتمعات للمشاركة في مواجهة مشكلاتها.

ز- تقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الحضري، مما يساعد على اكتساب الأهالي الاتجاه إلى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية.

ح- تعوُّد المواطنين على تحمل أعباء المسئولية الاجتماعية والانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه.

ثامناً: خصائص تنمية المجتمع المحلي الحضري:

قام أرثر دانهام بالإشارة إلى العديد من الخصائص الأساسية لتنمية المجتمع المحلي الحضري يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. تسعى تنمية المجتمع المحلي الحضري إلى الحد من المشكلات التي تواجه أهالي المجتمع المحلي الحضري، وذلك على المستوى المحلي.

٢. تقوم على فلسفة مؤداها أن الجهود الذاتية عملية أساسية والمشاركة مبدأ أساسي عند التعامل مع سكان المجتمع المحلي.

٣. تتضمن تنمية المجتمع المحلي الحضري مساعدات فنية قد تأتي هذه المساعدات من خارج المجتمع المحلي وتتمثل في موظفين ومعدات وتجهيزات وتمويل واستشارات فنية من جانب الهيئات الحكومية والأهلية.

٤. تهتم بكافة أوجه الحياة في المجتمع المحلي وبمجموع حاجاته وليس بأي جانب متخصص من جوانبه كالصحة والتعليم.

٥. تشمل عمليات تعليمية فمن خلالها تتاح للفرصة أمام المواطنين كيف يعملون من أجل النهوض بمجتمعهم وكيف يعبرون عن مشكلاتهم ويتعرفون على احتياجاتهم والموارد المتوفرة بالمجتمع لإشباع هذه الاحتياجات والحد من المشكلات.

٦. تتبنى برامج تنمية المجتمع المحلي البرامج التي تعتمد على رغبات سكان المجتمع المحلي الحضري وآمالهم.
٧. تعتمد على التعاون والتكامل والتكاتف بين التخصصات المختلفة في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
٨. تسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة بالبيئة المحلية.
٩. ترتكز تنمية المجتمع المحلي الحضري على القيادات المحلية وتسعى إلى تنميتها لتحمل مسئولياتها المجتمعية من خلال تنمية المهارات والقدرات وإكساب المعارف والمعلومات التي تؤهلها للتعامل مع المواطنين لإحداث التغيير والعمل على استمراره.
١٠. تستخدم الأسلوب الديمقراطي عند التعامل مع المواطنين.

تاسعاً: عناصر تنمية المجتمع المحلي الحضري:

تعتمد تنمية المجتمع المحلي الحضري على العديد من العناصر، لكي تحقق الأهداف التي تسعى إليها، وهي أهداف خاصة بالعملية وأهداف خاصة بالإنجاز،ولقد أشار البعض إلى العديد من العناصر التي يجب أن تتضمنها وتقوم على أساسها عمليات تنمية المجتمع المحلي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١. تعتمد التنمية المحلية الحضرية على المشاركة كعنصر فعال في كافة عملياتها مع أهالي المجتمع المحلي، مع الإسراع بالنتائج المادية المحسوسة؛ لأن الإسراع بهذه النتائج الملموسة يشجع السكان على القبول والمساهمة في مشروعات أخرى مستحدثة.
٢. الأسلوب الديمقراطي من العناصر الفعالة في مواجهة وحل المشكلات التي تواجه المواطنين حيث يتاح من خلال الديمقراطية المشاركة الواسعة في رسم ووضع الخطط التنموية، وتنفيذها وتقويمها.
٣. تعتبر مراكز القوة والقيادات الشعبية المؤثرة العناصر الأساسية في إنجاز

المشروعات التنموية التي تعود بالنفع العام على أهالي المجتمع الحضري.

٤. المجتمع الحضري هو وحدة العمل للقائمين بالعملية التنموية، والقرارات التي يتم اتخاذها يجب أن تقوم على أساس عقلاني.

٥. التدريب لأهالي المجتمع المحلي وقياداته من العناصر الهامة والضرورية لعمليات تنمية المجتمع الملحي للوقوف على كل ما هو جديد، والتخلص من العادات والتقاليد المعوقة للعمل التنموي، واكتساب أنماط جديدة من العادات والتقاليد المدعمة للعمل التنموي.

٦. الجماعات التي تقوم على أساس المساعدة الذاتية عنصر فعال لتنمية المجتمع المحلي الحضري في مواجهة المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات.

٧. التعاون بين الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية لإنجاز المشروعات التنموية ومنع الازدواج والتضارب في تقديم الخدمات من العناصر الفعالة في تنمية المجتمع المحلي الحضري.

٨. التخطيط عنصر من العناصر الأساسية لعلميات تنمية المجتمع المحلي الحضري حيث التعرف على الاحتياجات والموارد والمشكلات وتحديد البدائل والتنفيذ والتقييم ضرورة لكل العمليات التي تتم ويقوم بها العاملون في حقل تنمية المجتمع الحضري.

عاشراً: عوامل نجاح تنمية المجتمعات المحلية الحضرية:

تهدف تنمية المجتمع المحلي الحضري ضمن ما تهدف إلى تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في العلاقات الاجتماعية للأهالي وتنمية قدرة السكان على الاعتماد على الذات، لأنهم أقدر على تحديد ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، كما تتضمن التنمية برامج ومشروعات، وتنمية قيادات، وغرس قيمة المشاركة والاعتماد على الذات، ولكي يتم ذلك هناك مجموعة من العوامل لابد من مراعاتها منها:

١- ضرورة زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم ويظهر ذلك من خلال تحريك المواطنين لحل مشكلات مجتمعهم المحلي، حيث يتطلب من العاملين في حقل تنمية المجتمع القيام بمساعدة المواطنين على ذلك من خلال تقسيم العمل فيما بينهم وإيجاد التنظيمات التي تلائم تحركاتهم.

٢- العمل على تحقيق التعاون بين المواطنين ويتطلب ذلك قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بالعمل على زيادة التفاهم بين المواطنين في المجتمع وزيادة فرص الاتصال بينهم.

٣- التعامل مع سكان المجتمع المحلي طبقا لعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغيير أوضاعهم.

٤- المثابرة ونعني بها قيام العاملين في تنمية المجتمع المحلي بالعمل على استمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية، بالرغم من الصعوبات التي تواجه أفراده في تحقيق الأهداف المجتمعية.

٥- التضامن: ويعني قيام العاملين في تنمية المجتمع بالعمل على تحريك المواطنين المشتركين في نشاطات اجتماعية تنموية كوحدة واحدة مدفوعة لقوة جذب لتحقيق الأهداف المشتركة.

٦- إكساب الاتجاه إلى حل المشكلة فالمواطنون في المجتمع المحلي يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركونها ويحسون بضررها عليهم، غير أنهم لا يتحركون لحل تلك المشكلات والعاملون في حقل التنمية عليهم مساعدة المواطنين للقيام بعمليات من شأنها أن تعود المواطنين بالمجتمع على تحديد المشكلات المجتمعية وتفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها.

٧- تنمية القيادات الشعبية المحلية، حيث ترتبط أهداف وبرامج تنمية المجتمع الحضري باكتشاف القيادات الشعبية وتدريبها للقيام بدورها في استثارة أهالي المجتمع للمشاركة في تنميته، وبالإضافة إلى تنمية الوعي لدى الأهالي للمشاركة المجتمعية فللمشاركة العديد من المميزات، يمكن الإشارة

إليها فيما يلي:

أ- الإحساس بالمسئولية لدى المشاركين حيث تعطي المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لديهم لإحساسهم بأنهم يشاركون في اتخاذ القرارات.

ب- إن مشاركة السكان تزيد من ثقة المجتمع في نفسه، ويحدث ذلك من خلال الممارسة حيث تتيح عملية المشاركة تنمية القدرة على التضامن وتزيد روح التعاون في المجتمع.

ويمكن للعاملين في حقل تنمية المجتمع المحلي الإسهام في زيادة فاعلية المشاركة لدى الجماهير في تنمية مجتمعاتهم من خلال عدة طرق منها:

أ. تحديد مجالات المشاركة التي يمكن للمواطنين من خلالها توجيه جهودهم سواء البشرية أو المادية على أن تكون تلك المجالات ذات صلة بصالح هؤلاء المواطنين.

ب. تهيئة المواطنين في المجتمع للمشاركة الشعبية القائمة على الشعور بالمسئولية الجماعية بدافع الرغبة الحقيقية والتي لا أثر فيها للذاتية أو الكسب المؤقت.

ج. إتاحة الفرصة لمشاركة فئات جديدة في العمل التنموي مثل المرأة والشباب.

د. مساعدة المواطنين على تنسيق جهودهم وتسهيل العمل الجماعي بينهم وزيادة قنوات الاتصال الفعال.

٨- تنمية روح الولاء والانتماء لدى سكان المجتمع المحلي الحضري،وذلك بالعمل على إيجاد عمل مشترك أو استثمار مواقف التوحد بينهم.

٩- تشجيع الأهالي على الاستفادة من البرامج والأنشطة والمشروعات التي توفرها جهود العاملين في تنمية المجتمع المحلي، والقيام بمشروعات إنتاجية صغيرة وصناعات بيئية خاصة المتعطلين منهم.

أحد عشر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي الحضري:

تسعى الخدمة الاجتماعية إلى مواجهة المعوقات التي تحد من تنمية المجتمعات بوجه عام والمجتمعات المحلية الحضرية بوجه خاص، ولذلك عُرفت بأنها ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوى معيشة المواطنين اقتصادياً واجتماعياً باضطراد ويساهم في زيادة نصيب الفرد في الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه من خدمات.

وتهدف الخدمة الاجتماعية التنموية من خلال عملها في المجتمعات المحلية الحضرية إلى تحقيق العديد من الأغراض، هي:

١. المساهمة في خلق رأي عام مستنير لتحمل مسئوليات التنمية من خلال تغيير اتجاهات المواطنين إزاء الاستهلاك السريع ومحاولة إكسابهم العادات السلوكية الإيجابية التي تزيد من فعالية المواطنين في العمل.
٢. محاولة التخفيف من حدة العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية مثل: عدم التقدير الكامل لعامل الوقت بالإضافة إلى انتشار الأمية، والتي تؤثر على الكفاية الإنتاجية.
٣. العمل على توفير الخدمات الاجتماعية مثل: المدارس والإسكان والأندية والمستشفيات وأماكن الترويح ووسائله.
٤. الاهتمام بالشباب باعتبارهم قادة التنمية في المستقبل ومساعدتهم على حل المشكلات باستخدام الأسلوب العلمي.
٥. وضع واقتراح الحلول للمشكلات التي تؤثر على التنمية مثل مشكلة التسرب الدراسي وانخفاض مستوى التحصيل.

ويمكن للخدمة الاجتماعية مواجهة المعوقات التي تواجه تنمية المجتمعات المحلية الحضرية من خلال:

أ- قيام الأخصائي الاجتماعي بدور المعالج، ويشمل هذا الدور القيام بتشخيص

المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والعوامل التي أدت إلى حدوثها، ثم البحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات.

ب- استثارة سكان المجتمع لتعبئة مواردهم حتى يشاركوا في جهود التنمية المحلية (دور المثير).

ج- قيامه بدور الخبير، حيث يزود المجتمع المحلي الحضري الذي يعمل معه بالحقائق والخبرات التي تمكنه من مولجهة المشكلات التي يعاني منها.

د- العمل على تنمية قدرات المجتمع على التكامل والتوافق مع الظروف المتغيرة (دور المنمي).

ه- العمل على مساهمة سكان المجتمع المحلي في مواجهة مشكلات مجتمعهم عن طريق مشاركتهم ومشاركة المسئولين بالمجتمع في حل تلك المشكلات.

و- مساعدة السكان على تعلم المهارات الخاصة بحل المشكلات وتكوين العلاقات مع بعضهم البعض ومع المسئولين، والمهارة في الاتصال بالمسئولين على المستوى الرأسي والأفقي.

ز- الاتصال بالهيئات والمنظمات التطوعية بالمجتمع المحلي الحضري للتعرف على أهدافها وبرامجها وأنشطتها المختلفة، ومدى ما يمكن أن تسهم به في جهود تنمية المجتمع المحلي الحضري.

أهم المراجع التي تم الرجوع إليها في الفصل الثالث

١. **مصطفى الخشاب**: الاجتماع الحضري (القاهر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦).

٢. **عبد المنعم شوقي**: تنمية المجتمع الحضري دليل عمل أمانة الحكم المحلي، جهاز تنمية القرية (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

٣. **محمد عاطف غيث**: قاموس علم الاجتماع (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩).

٤. **محمد الجوهري وآخرون**: دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري (القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩).

٥. **حسين عبد الحميد رشوان**: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢).

٦. **محمد عاطف غيث**: علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٧٢).

٧. **عبد المنعم شوقي**: علم الاجتماع الحضري (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧).

٨. **جمال مجدي حسنين**: دراسات اجتماعية (القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٢).

٩. **هدى توفيق محمد سليمان**: دور الأخصائي الاجتماعي مع القيادات الشعبية لتنشيط الجهود الذاتية (رسالة ماجستير غير منشورة، الفيوم: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١).

١٠. **علية حسن حسين**: التنمية نظريا وتطبيقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

١١ الفاروق زكي يونس: تنمية المجتمع في الدول النامية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧).
١٢ سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨).
١٣. أحمد رأفت عبد الجواد: تقدير موقف أهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في ج.م.ع دراسة ميدانية، (الأمانة العامة للحكم المحلي، ١٩٧٩).
١٤. عبد الهادي الجوهري: المشاركة والتنمية (القاهرة: مجلة تنمية المجتمع، العدد الرابع، ١٩٧٧).
١٥. ماهر أبو المعاطي، أحمد محمد عليق: الخدمة الاجتماعية في مجال المجتمعات المستخدمة (حلوان: مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨).
١٦. نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣).
١٧. عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٢).
١٨. محمد أحمد عبد الهادي، عوني بسيوني النجار: التنمية المحلية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٦).
١٩. عبد الباسط عبد المعطي: في التنمية البلدية، دراسات وقضايا (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
٢٠. عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع (القاهرة: دار الحكم للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
٢١. محمد مصطفى حبشي: السياسة المحلية للتنمية الحضرية (بحث علمي منشور في المؤتمر الدول حول الخدمة الاجتماعية

والمستقبل في البلاد النامية، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة نصر، ١٩٩٢).
٢٢. **محمود محمود عرفان:** التنمية المحلية الحضرية في محمود محمد محمود وآخرون تنمية المجتمع رؤية معاصرة (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٣).
٢٣. **محمد نجيب توفيق:** مدخل تكاملي للخدمة الاجتماعية للإسهام في عمليات التنمية وتحدياتها (بحث علمي منشور بمؤتمر تطوير مناهج الدراسة لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين في مصر، المنيا: مكتبة الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٦).
٢٤. **محمود الكردي:** التخلف ومشكلات المجتمع المصري (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٧).
٢٥. **إبراهيم عبد الرحمن رجب:** مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصر (القاهرة: مؤسسة الشرق الأدنى، ١٩٨٨).

الباب الثاني

الجهود التنموية بالريف المصري

رؤية تحليلية نقدية

الفصل الرابع: تطور الجهود التنموية بالريف المصري.

الفصل الخامس : مشروعات التنمية المحلية الريفية في مصر.

الفصل السادس: عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية.

الفصل الرابع
تطور الجهود التنموية بالريف المصرى

المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل عام ١٩٠٠).

المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين والتشريعات (من عام ١٩٠٠-١٩٣٨).

المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات الريفية على أسس واضحة (من عام ١٩٣٩-١٩٥٢).

المرحلة الرابعة: مرحلة التنمية الريفية فى ظل التحول الاشتراكى (من عام ١٩٥٢-١٩٧٠).

المرحلة الخامسة: مرحلة التنمية الريفية فى ظل الانفتاح الاقتصادى (من عام ١٩٧١-١٩٨٠).

المرحلة السادسة: مرحلة التنمية الريفية المتكاملة فى ظل الإصلاح الاقتصادى (من عام ١٩٨١ وحتى الآن).

تطور الجهود التنموية بالريف المصري

إن جهود التنمية الريفية في مصر ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب وإنما ظهرت واتضحت معالمها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومن ثم يصعب الادعاء بأن القرية المصرية قد لقيت اهتماماً واضحاً قبل حوالى المائة عام الأخيرة، وطوال هذه المدة تأثرت تلك الجهود بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد ومن ثم اختلفت وتنوعت تلك الجهود من فترة إلى أخرى ولم تستمر على وتيرة واحدة.

فلقد اختلف العلماء فى تقسيمهم لمراحل التطور التاريخى لجهود التنمية الريفية فى مصر، ويمكن عرض وجهات نظرهم فيما يلى:

أ- يرى "عبد المنعم شوقى" أن حركة التنمية والتنظيم فى الريف المصرى قد مرَّت بخمس مراحل رئيسة وهى:

١- مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة.

٢- مرحلة الاهتمام بالفلاح عن طريق الخدمات المفردة.

٣- مرحلة شمول الخدمات تحت وزارة واحدة.

٤- مرحلة شمول الخدمات تحت عدة وزارات.

٥- مرحلة التكامل.[٩٧]

ب- وفى بحث أجرته أكاديمية البحث العلمى حول المسكن الريفى والتخطيط العمرانى للقرية المصرية، حدد التطور التاريخى لجهود التنمية الريفية فى الريف المصرى من خلال ثلاث مراحل هى:

١- فترة ما قبل إنشاء الوحدات المجمعة (من بداية القرن ١٩ وحتى عام ١٩٥٤).

٢- فترة الوحدات المجمعة (من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٠).

٣- فترة الحكم المحلى (من عام ١٩٦٠ وحتى الآن). [٩٨]

ج- ويرى "مسعد الفاروق حموده" أن حركة تطور خدمات التنمية فى الريف المصرى قد مرَّت بمرحلتين هما:

١- من عام ١٩٣٩ وهو تاريخ إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية وحتى عام ١٩٥٢.

٢- ومن عام ١٩٥٢ وحتى الآن. (٩٩)

د- ويرى "محمد كامل البطريق، ومحمد جمال شديد" أن حركة تطور التنمية فى الريف المصرى قد مرَّت بخمس مراحل هى:

١- منذ عهد الاستعمار البريطانى عام ١٨٨٢-١٩٢٣.

٢- من عام ١٩٢٣ - ١٩٣٨.

٣- من عام ١٩٣٨ - ١٩٤٦.

٤- من ١٩٤٦ - ١٩٥٢.

٥- من ١٩٥٢ وحتى الآن. (١٠٠)

هـ- ويرى "مختار حمزة" أن مراحل تطور جهود التنمية فى الريف المصرى قد مرَّت بست مراحل هى:

- أولاً: تقديم الحد الأدنى من الخدمات.
- ثانياً: الإصلاح عن طريق التشريعات والقوانين.
- ثالثاً: الإصلاح العملى بالريف فى ظل تجارب وزارة الشئون الاجتماعية.
- رابعاً: مشروعات وتجارب تنمية الريف فى ظل ثورة ١٩٥٢.
- خامساً: مشروعات وتجارب تنمية الريف فى ظل نظام الإدارة المحلية.
- سادساً: مشروعات وتجارب تنمية الريف فى ضوء برنامج التنمية الريفية المتكاملة. (١٠١)

و- ويقسمها "إبراهيم محرم" إلى خمس فترات زمنية هى:

١- الفترة الأولى: ١٨٨٢-١٩٢٣.

٢- الفترة الثانية: ١٩٢٣-١٩٣٨.

٣- الفترة الثالثة: ١٩٣٨-١٩٥٢.

٤- الفترة الرابعة: ١٩٥٢-١٩٦٠.

٥- الفترة الخامسة: ١٩٦٠-١٩٩٤.

وهناك مَنْ قسمها إلى مرحلتين هما:

- مرحلة ما قبل الثورة (١٨٨٢-١٩٥٢).
- مرحلة ما بعد الثورة (١٩٥٢ وحتى الآن).

وفى هذه الدراسة سنعتمد فى دراستنا لتطور الجهود التنموية فى الريف المصرى على الطريقة الزمنية، مبتدئين من عام ١٨٠٥ وهى بداية تولى "محمد على" حكم مصر ونشأة مصر الحديثة، لتقسيم تلك الجهود لمراحل زمنية ست، حتى نستطيع من خلال دراسة كل مرحلة تحليل سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية بها ونقدها.

ومن ثم يمكن التمييز بين المراحل الستة كالآتى:

١- المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل عام ١٩٠٠).

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين والتشريعات (من عام ١٩٠٠-١٩٣٨).

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات الريفية على أسس واضحة (من عام ١٩٣٩-١٩٥٢).

٤- المرحلة الرابعة: مرحلة التنمية الريفية فى ظل التحول الاشتراكى (من عام ١٩٥٢-١٩٧٠).

٥- المرحلة الخامسة:مرحلة التنمية الريفية فى ظل الانفتاح الاقتصادى(من عام ١٩٧١-١٩٨٠).

٦- المرحلة السادسة: مرحلة التنمية الريفية المتكاملة فى ظل الإصلاح الاقتصادى (من عام ١٩٨١ وحتى الآن).

وأود أن أشير إلى أنني سأتناول بالتحليل والنقد سياسات ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصرى فى كل مرحلة من مراحل تطور الجهود التنموية بالريف المصرى السابق ذكرها فى ضوء العناصر الآتية:

١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة خلال المرحلة.

٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال المرحلة.

٣- فلسفة التنمية السائدة خلال المرحلة.

٤- نقد وتحليل سياسات ومشروعات التنمية خلال المرحلة.

٥- أهم المشروعات التنموية فى الريف المصرى خلال المرحلة (وهو ما يتناوله الباحث فى فصل مستقل).

أولاً: المرحلة الأولى: مرحلة الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة (ما قبل عام ١٩٠٠):

١- الظروف المجتمعية السائدة فى هذه المرحلة:

أيقظت الحملة الفرنسية فى مستهل القرن التاسع عشر الوعى المصرى ليثور على الأوضاع الاجتماعية القاسية التى فرضها عنيه الاحتلال العثمانى خلال قرون عدة، من ابتزاز أموال الشعب وخيراته لمصلحتهم الذاتية، كما أن النظام الاقطاعى بما يشمل من إهمال وتعسف حرم المصريين من أبسط حقوق الإنسان فى الحياة، وتحمل الشعب كل ذلك بفعل عاملين أساسيين أسهما فى تضليله وقمعه وهما القوة الغاشمة المتصارعة للأتراك، والمماليك، وأكذوبة الخلافة التركية، حتى أن الحملة الفرنسية على مصر لم تجد بين رجال مصر وقادتها من يُدرك أبسط بديهيات العلم الحديث، وأن كتابات "الجبرتى والرافعى" وغيرهم من المؤرخين لتذخر بالمضحكات والمبكيات التى توضح تخلف الشعب فى ذلك العصر.

وبثورة الشعب على الحملة الفرنسية أذنت شمس التخلف بالمغيب خاصة وأن هذا الشعب الثائر قد اختار بنفسه حاكمه (محمد على)، ورضخت لذلك

الدولة التركية، ولكن هذا الحاكم استطاع أن يستغل متناقضات المجتمع المصرى آنذاك فى تفتيت قواه وقياداته، حتى تمت له السيطرة الكاملة على مقاليد الأمور، ووجه كل مكاسب الثورة الشعبية لصالحه الخاص ولصالح أسرته من بعده[١].

وعندما تولى (محمد على) مقاليد حكم البلاد أعلن نفسه مالكاً لجميع أراضى مصر، ومنح أفراد أسرته وبعض خاصته من الأعوان والمقربين مساحات شاسعة من الأراضى، وظل الفلاح أجيراً للأرض، أو فى أفضل الحالات مستأجراً لبعض مساحاتها من ملاكها سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو خاصتهم المتميزة.[٢]

ولقد أفرز عصر الالتزام فى عهد (محمد على) وأسرته نظام الملكية الفردية والملاك القائمين الذين يقيمون فى الحضر، ومن ثم كان هناك تقسيم للعمل بين المصريين الذين تخصصوا فى الزراعة والأجانب الذين يقيمون فى المدن للإدارة وجمع الضرائب. وعلى امتداد التاريخ كان هناك مجتمعان منفصلان تماماً، مجتمع الريف، ومجتمع الحضر، وكانت العلاقة الواضحة بينهما هى علاقة التسلط والاستغلال إلى الحد الأقصى من جانب المدينة للقرية.[٣]

وتعاقبت الحياة السياسية على مصر وكانت علاقة الشعب بالسلطة الحاكمة يسودها التوتر والظلم، إلى أن جاءت أسرة (محمد على)، حيث كان نظام الحكم مطلقاً، وسار فى إدارة شئون البلاد على خط "المستبد العادل"، إلى أن جاء حكم (الخديوى)، وظل نظام الحكم قائماً، وظهرت الحركة الدستورية، وأنشأ (إسماعيل) فى عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب، وقد ظهرت هيمنة كبار الملاك فى الهيئة البرلمانية الأولى. حيث كان يوجد (٥٨عمدة) عضواً من عدد أعضائه البالغ ٧٥ عضواً، وفى الهيئة الثانية ١٨٧٠، زاد عدد العمد والمشايخ

إلى ٦٣ عضواً، وفى الثالثة عام ١٨٧٦ كان عددهم ٦٠ عضواً، وفى بعض الأحيان، كان يمثل العمدة مديريات بحالها. (٤)

ولقد تركت الحكومات فى هذه المرحلة السلطة فى القرية المصرية للعمد والمشايخ وتركت لهم ما يشاءون من سيادة وتحكم، وكان الفلاح ليس له رأى مباشر أو غير مباشر فى اختيار حاكمه، وكانت صلة الفلاح الفقير بالعمدة أشبه بصلة العبد بالسيد لأن العمدة حاكم مطلق، يتهم ويحكم ويعاقب ويفصل فى المنازعات وفى فقراء الفلاحين الذين لا يجرؤون على الشكوى. (٥)

ولم تكن هناك قواعد منظمة لأوضاع العمد ومشايخ القرى، وكان أول تشريع منظم لهذه الأوضاع هو الأمر العالى الصادر فى ١٦مارس ١٨٩٥ ونص على أن الترشيح للعمدية يكون لمن يملك عشرة أفدنة فأكثر من أهل القرية ولا يقل عمره عن ٢٥ سنة، وكان لوزير الداخلية حق فصل العمدة دون إبداء الأسباب. (٦)

وهكذا عاش الفلاح الحقيقى مبعداً عن المشاركة فى إدارة دفة الحكم وشؤونه على أى مستوى، مما أتاح فرصة واسعة لتوجيه الحكم لصالح كبار الملاك المستغلين، وهكذا ترك نظام الحكم والإدارة غير العادل شعوراً عميقاً لدى الفلاحين بأنه لا وزن لهم فى إدارة شئون مجتمعهم أو حتى قراهم، وأن قضاء الحاجات والمصالح من خلال جهاز الإدارة والحكم لا يمكن أن يتم إلا بالرشوة والوساطة والمحسوبية، وأن مفهوم الخدمات الحكومية العادلة هى مجرد شعارات لا تتحقق على أرض الواقع. لذلك اهتزت الثقة وانعدمت فى أى جهد حكومى حتى ولو سعى مخلصاً للإصلاح، وبات ينظر إليه بداية بارتباك وتشكك من طول المعاناة والخبرة القاسية فى الماضى. (٧)

وظلت مصر ترزح تحت النظام الإقطاعى ولم تستطع الخلاص منه، وعانى الشعب أيام أفراد أسرة محمد على وخاصة (إسماعيل) من ذاك الإقطاع، وبدأ الاستعمار الأجنبى يتسلل إلى داخل البلاد ويسيطر على النواحى السياسية

والاقتصادية بها، إلى أن جاء الاحتلال الانجليزى لمصر عـــام ١٨٨٢، الــذى حرص ما وسعه الحرص على استمرار تخلف المجتمع المصرى ودعم الطبقات الإقطاعية المستغلة ليستمر تمكنه من مقدرات البلاد. [٨]

ومن ثم، تعرضت مصر خلال هذه المرحلة إلـــى ثلاثـــة أنـــواع مـــن الاستعمار وهي: الاستعمار العثمانى، الفرنسى، والإنجليزى.

٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية في هذه المرحلة:

تحكمت حكومة (محمد على) فى الفلاح، وفى فرض أنواع معينة مـــن المحاصيل، وفى تحديد سعر المحصول، وتعلمه زراعة محـــصولات جديـــدة، وحماه من مساومات التجار وخاصة الأجانب منهم، وظهرت ســيطرة الدولـــة على وسائل الانتاج الزراعى [٩]، وأدخلت كثيراً من الزراعات وشقت القنـــوات وحفرت الترع، ولقد خلت تلك الفترة تقريباً من أية منظمات اجتماعية أهلية فى الريف والتى تهدف بدورها لتحسين أحوال الناس من جميع الجوانب. [١٠]

وتمكن "محمد على" من تحويل الزراعة المصرية من اقتصاد الاكتفـــاء على الذات إلى اقتصاد رأسمالى، وما ترتب على ذلك من قيام روابط تجارية ثم استعمارية بعد ذلك بين مصر وأوربا، وأدى القضاء على نظام الالتـــزام إلـــى وجود علاقة مباشرة كانت مفقودة بين السلطة المركزية والمجتمع المحلى. [١١]

واستحدث (محمد على) وظائف جديدة، وهى وظائف تتدرج فى أهميتها ودرجة ثقلها داخل القرية على النحو التالى: الصراف، الكتبة، المساح والخولى، المشد، إمام المسجد) ومن المتوقع أن يمارس أصحاب هذه الوظائف تأثيراً داخل القرية، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن معظمها مرتبط بالأرض وعملية تنظـــيم الانتاج الزراعى، فضلاً على أنها مكملة لوظيفة شيخ البلد أقوى أفراد القرية. [١٢]

ولقد أدت الضغوط التى فرضت على (محمد علـــى) بـــسبب الأزمـــة الاقتصادية فى عامى ١٨٣٦-١٨٣٧، فضلاً عن نقص العائد النقـــدى بـــسبب هروب الفلاحين من الأرض إلى مجموعة من الاصلاحات منها -فضلاً عمـــا

سبق ذكره- إصلاح نظام الرى، ووضع الأساس الثقافى لضمان استمرار كل هذه الاصلاحات، عن طريق تكوين فئة من المتعلمين والمهنيين المصريين الذين يمكن أن يحموا هذه التغيرات ويكسبوها قدراً من الاستمرار، وأخيراً تكوين الجيش المصرى الذى يمكن أن يحمى النظام برمته.[١٣]

ولقد اقتصر التعليم فى الريف على الكتاتيب الملحقة بالمساجد، والتى لا تزال موجودة فى معظم قرى مصر حتى الآن، ويعتبر "الكتاب" هو أقدم المؤسسات التعليمية فى مصر، ولقد لعب دوراً أساسياً فى التعليم بالريف المصرى نظراً لغياب الدور الحكومى فى هذا المجال، هذا بالإضافة إلى مقاومة كبار الملاك والاقطاعيين لأى تغيير ثقافى أو اجتماعى فى قراهم حتى لا يزيد وعى سكانها.

ولقد حُولت بعض الكتاتيب إلى مكاتب أميرية من الدرجة الثالثة فى عام ١٨٨٠، كما فتحت عدد من المدارس الابتدائية، وأضيفت فى هذه الفترة مدارس وكتاتيب الأوقاف إلى نظارة المعارف، ثم وُضعت لائحة الكتاتيب عام ١٨٩٨ ورفع مستوى تعليمها، وضوعف عدد الكتاتيب تقريباً فى الفترة من ١٨٧٨-١٩٠٣، وتقرر فى هذه الفترة مبدأ إعانة الكتاتيب الصالحة من نظارة المعارف.[١٤]

ولم تكن العناية بالخدمات الصحية علاجية كانت أم وقائية موجودة قبل عام ١٨٢٠، ومنذ ذلك التاريخ أخذت الحكومات المتعاقبة تهتم بعض الشئ بالخدمات الصحية بصفة عامة، فأنشئ فى عام ١٨٢٧ "ديوان الصحة والاستباليات" فى نظارة الحربية للإشراف على الوحدات الطبية فى الجيش، وفى عام ١٨٣٢ انتشر وباء الكوليرا بالبلاد فأنشئ "المجلس الصحى" بمدينة الإسكندرية، وأنشئ كذلك "محجر الإسكندرية" وأنشئت ثلاثة مكاتب للصحة فى (دمياط ورشيد والعريش)، وفى عام ١٨٣٧ صدرت لائحة التفتيش الصحى على المدارس، وعين طبيب مصرى لكل مديرية لملاحظة وعلاج التلاميذ، وفى عام

١٨٣٨ صدرت أول لائحة لقيد المواليد والوفيات، وفى عام ١٨٤٦ خصصت مستشفى لكل مديرية، وبُدئ فى ردم البرك، وفى عام ١٨٥٥ تقرر علاج الفقراء بالمجان، وفى عام ١٨٩٠ تم تطعيم الأطفال ضد الجدرى وتم تشكيل "مجلس الصحة العمومية" وأصبح تابعاً لوزير الداخلية، الذى يعتبر نواة لوزارة الصحة العمومية فيما بعد. (١٥)

أما عن خدمات الرعاية الصحية الريفية، فلم يكن هناك تخطيط شامل للصحة الريفية بشكلٍ واضح ومحدد، وكان حلاق الصحة هو الشخصية الصحية الهامة بالقرية، فقد كان فى الواقع طبيب القرية ومكلف بقيد المواليد والوفيات وتبليغ العمدة عن حالات الأوبئة المنتشرة، وبسبب الجهل خضع الفلاحون لسيطرة الدجالين والمشعوذين بشأن معالجة الأمراض، وكان نتيجة لذلك أن كثرت الوفيات بين الفلاحين خاصة بين الأطفال، مع انخفاض متوسط عمر الرجال فى الريف، وبسبب الإهمال، تركت القرى دون عناية صحية، حيث لم تكن هناك مياه نقية ولا كهرباء، ولا تعرف المراحيض ولا الحمامات الخاصة، لذلك أصبحت البلهارسيا والانكلستوما وأمراض العيون والأمراض الجلدية وسوء التغذية من الأمراض المنتشرة فى الريف. (١٦)

٣- فلسفة التنمية السائدة فى هذه المرحلة:

كان هدف الحكومات فى برامجها ومشروعاتها فى هذه المرحلة خدمة الطبقة الحاكمة، وكبار الملاك، كما أن خطط التنمية قد ارتبطت بشخص الحاكم وإرضاء طموحه، وإن تعارض ذلك مع طبقة صغار الزراع وإهمال مصالحهم، ولم تهتم تلك الحكومات فى هذه المرحلة بالمشاركة الشعبية فى أية برامج أو مشروعات، وكان التركيز بالدرجة الأولى فى برامج الإصلاح على التنمية الزراعية دون غيرها، ونقد تأثرت برامج الخدمات بالتوجيهات الأيديولوجية الغربية ونموذجها الرأسمالى، نتيجة للاحتكاك المباشر بين الثقافة المصرية

والأوربية منذ عهد (محمد على) ودخول الفكر الفرنسى والانجليزى والعثمانى خلال القرن التاسع عشر، وحركة البعثات الخارجية.

٤ - تحليل نقدى لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

- الجهود التى بُذلت فى هذه المرحلة اتسمت بالفردية والعشوائية وعدم التنسيق، ولم تؤدِّ الدولة دورها تجاه أهالى الريف فى توفير الخدمات التى تمكنهم من العيش فى مستوى يليق بآدميتهم ودورهم المطلوب فى النهوض بالزراعة وهى هدف الحكومات المتعاقبة فى هذه المرحلة وكذلك هدف الإقطاع والمستعمرين الانجليز.
- كما كانت الخدمات الحكومية تقدم كهبة ومنحة للشعب وليست حقاً مكتسباً، ولقد اختلف الدافع إليها، فقد يكون دينياً، أو ترفعاً من الطبقة الارستقراطية، أو منعاً لسخط الأهالى، أو محاولة لكسب أصواتهم فى الانتخابات البرلمانية.

ومن ثم، يمكن أن نلم بما قامت به الجهود الحكومية والتطوعية التى بذلت فى مجال الخدمات الاجتماعية، تارة بمفهوم واضح لفكرة التنظيم، وتارة أخرى باتجاه غير مقصود، وتارة أخرى بفكر مجدد وإن كان بعيداً عن الأصول الفنية لتنظيم وتنمية المجتمع، وباستعراض هذه الجهود نجد ما يلى: (١٧)

- فى عام ١٧٩٨، صدر أول قانون للتسول فى مصر أثناء الحملة الفرنسية.
- فى عام ١٨١٣، إرسال أول بعثة تعليمية مصرية إلى فرنسا فى عهد محمد على.
- فى عام ١٨١٦، إنشاء أول مدرسة للهندسة فى مصر.
- فى عام ١٨٢١، إنشاء أول جمعية خيرية فى مصر.
- فى عام ١٨٢٦، إنشاء كلوت بك أول مجلس صحى.
- فى عام ١٨٢٧، إنشاء أول مدرسة للطب فى مصر.
- فى عام ١٨٣٧، إنشاء ديوان المدارس، ويمثل أول وزارة للتربية والتعليم فى مصر.
- فى عام ١٨٥٥، إنشاء المجمع العلمى.

- فى عام ١٨٦٢، إنشاء مدرسة الفنون والصنائع.
- فى عام ١٨٦٥، وقعت مصر اتفاق إلغاء الرقيق بينها وبين انجلترا وأنشئت على أثر ذلك جمعية محاربة الرقيق الأبيض التى تحولت سنة ١٩٤٣ إلى الجمعية المصرية لرعاية المرأة والطفل.
- فى عام ١٨٦٨، إنشاء جمعية المعارف للتأليف والطباعة والنشر.
- فى عام ١٨٧٠، إنشاء على مبارك أول دار للكتب.
- فى عام ١٨٧٢ إنشاء دار العلوم.
- فى عام ١٨٧٥ ، إنشاء أول مدرسة " للعميان والخرس" من البنين والبنات.
- فى عام ١٨٧٥، إنشاء الجمعية الجغرافية.
- فى عام ١٨٧٨، إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى.
- فى عام ١٨٨٢، صدر أول تشريع للأحداث وعدل عام ١٩٠٤.

ويلاحظ على السرد التاريخى للخدمات الاجتماعية فى تلك المرحلة أن الجهود الأهلية كان لها اليد الطولى فى تقديم الخدمات، ولكن عابها الفردية وعدم التنسيق بينها.

وفى هذه المرحلة جاء الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية العامة، حيث اقتصر دور الحكومة على الاهتمام بمشروعات الرى (فى عهد محمد على وإسماعيل)، وإدخال المحاصيل الجديدة فى عهد (محمد على وإسماعيل) أيضاً، والاهتمام بنظام الملكية فى عهد(سعيد باشا).[١٨]

ومن ثم، فقد خلت القرى المصرية فى هذه المرحلة من أية مؤسسات أو جهود خدمية أو تنموية.

ثانياً: المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين والتشريعات من ١٩٠٠-١٩٣٨م (مرحلة البداية المبكرة لوجود تنظيمات اجتماعية تنموية فى المجتمع الريفى):

١ - الظروف المجتمعية السائدة فى هذه المرحلة:

كانت البلاد فى هذه الفترة تحت الاحتلال والحكم البريطانى مباشرة، ولقد ركز المحتل البريطانى على الموارد الأولية التى يمكن أن تزدهر بها

صناعته، وكان فى مقدمتها محصول القطن دون غيره من المحاصيل، ومما زاد الحالة سوءاً احتكار ملكية الأراضى الزراعية فى أيدى قلة، ولقد أدت الرغبة فى زيادة الملكية إلى زيادة الطغيان وارتكاب مختلف أنواع الضغط والقسوة لتجريد صغار الملاك من ملكياتهم، والتحكم فى أرزاق الأجراء بما لم يترك لأهل القرية ما يتمكنون به من تحسين أحوالهم المعيشية أو تحسين البيئات التى يعيشون فيها. (١٩)

ولقد عانى الريف المصرى نتيجة لهذا الاستعمار كثيراً من المشاكل، من استنزاف اقتصادى قاسٍ ورهيب، وقهر سياسى، وتخلف اجتماعى طال مداه وامتدت جذوره وتشعبت، وانعكس ذلك كله على أوجه الحياة المختلفة(٢٠). ومن ثم، اتسمت الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمعنا المصرى بصفة عامة، وريفه بصفة خاصة، بالإهمال والجمود فى ظل الاحتلال البريطانى، ومقاومة كبار الملاك لأى تغيير ثقافى أو اجتماعى فى قراهم حتى لا يزيد وعى سكانها فيطالبون بتحسين أحوالهم وتغيير أوضاعهم، بما يؤثر فى مقدار ما يحصلون عليه من خيرات نتيجة لجهل الفلاحين، أو يقلل من مراكزهم الاجتماعية والسياسية إذا زاد وعيهم وطالبوا بتغيير أوضاعهم وتمكينهم من الارتفاع بمستوى معيشتهم.

ولقد تميزت هذه الفترة فى المجتمع المصرى بوجود فوارق بين طبقة الأغنياء المعدودة الأفراد، وعامة الشعب وخاصة الفلاحين، فقد امتلك ٥% من السكان ١٥% من الأرض الصالحة، وكانت عمليات المال والتجارة فى أيدى الأجانب من يونانيين إلى إيطاليين إلى لبنانيين وغيرهم يعيشون فى مجتمعهم الخاص، أما المالكون للأرض فقد كان لهم ثقافتهم الخاصة أيضاً يميزها الطابع الغربى، وكان الشعور بالعداء وعدم المساواة يسود بين الفقراء والأغنياء وبين القرويين والحضريين، وبين النساء والرجال.

ومنذ عام ١٨٨٢ وحتى إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عـــام ١٩٣٩، يهمنا هنا أن نعرض للصورة الموجزة التى رسمها الميثاق لمجتمـــع مـــا قبـــل الثورة تأييداً لذلك:

- كان الغزاه الأجانب يحتلون القواعد المدججة بالسلاح لإرهـــاب المـــواطن المصرى وتحطيم مقاومته.
- وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى، وتفـــرض المذلـــة والخنوع.
- وكان الاقطاع يملك الحقول، ويحتكر لنفسه خيراتها، ولا يتـــرك لملايـــين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد.
- وكان رأس المال يمارس ألواناً من الاستغلال للثـــروة المـــصرية بعـــد أن استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته.
- وهذه القوى المتعددة التى حددها الميثاق لا يمكن أن ينتج عنها إلا مجتمـــع متخلف يعيش الفقر ويعانى الحرمان.

وقد أدى الانخفاض الشديد لأسعار القطن فى عام ١٩٢٩ نتيجة للأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم كله إلى آثار اجتماعية لها أهميتها، فقـــد قـــذفت الأزمة بعدد كبير من العمال إلى الشوارع، كما ظهرت مـــشكلة التعطـــل بـــين المتعلمين أيضاً، وقد قدر عدد المتعطلين من حملة البكالوريا فى عام ١٩١٧ فى نفس السنة ١٥٠٠ متعطل، ولقد أدى هذا كله إلى حقيقيتين:

الأولى: تتمثل فى ظهور نوع من الوعى الاجتماعى والشعور بضرورة القيـــام بنشاط إيجابى لمقابلة المشكلات السائدة خاصة من جانب المتعلمين وأولئك الذين أتيحت لهم زيارة البلاد الأخرى ومقارنة الأحوال الداخلية بأحوال تلـــك الـــبلاد التى زاروها.

والحقيقة الثانية: تتضح فى إدراك الحكومة لضرورة القيام بمجهودات ســـريعة ولو سطحية لضمان عدم ثورة الأهالى.[٢١]

ولقد كان الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢ عقبة أمام هذه القوى المنطلقة إلى التقدم إلا أن مكافحتها لهذا الاحتلال لم يوقف جهودها الإصلاحية في الميادين المتعددة، وبرزت فى هذه المرحلة قيادات واعية توجه نضاله من أجل التحرر والتقدم، وكانت ثورة ١٩١٩، هى التعبير عن أهداف الشعب السياسية والاجتماعية. (٢٢)

وقد شهدت هذه الفترة حصول مصر على استقلالها كنتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩، حيث صدر أول دستور مصرى عام ١٩٢٣، وانتخب أول برلمان للبلاد فى ذلك العام، وبهذا انتقل الحكم من سلطة استعمارية مباشرة إلى سلطة ملكية برلمانية، غير أنه كان استقلالاً منقوصاً ضعيف الفاعلية، إذ استمر التأثير القوى لسلطة الاحتلال، وارتكز العصر الملكى على هذه السلطة حماية للعرش، والتفت كبار الملاك لتوظيف نتائج الثورة من سلطة تشريعية برلمانية وحكومة منتخبة لتوجيهها فى صالح هذه الطبقة دون غيرها، ولعب الاستعمار والقصر دوراً حاسماً فى تفتيت القوى التى شاركت فى الثورة بتلويحه لها بمقاعد الحكم والسلطة.

وهكذا انقسمت هذه القوى على نفسها فرقاً وأحزاباً وتفرغت أساساً للصراع فيما بينها على الحكم والسيطرة، وقد اتصفت هذه الفترة بكثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال، فكانت الأحزاب المتنازعة على مقاعد البرلمان توثباً لسلطة الحكم، تبث الوعود البراقة عن الدعوة لإصلاح الريف وما تزعم القيام به من برامج وخدمات اجتذاباً لأصوات الفلاحين، دون أن تلقى بالاً إلى توافر إمكانات تحقيق هذه الوعود. (٢٣)

٢ - ملامح سياسات ومشروعات التنمية الريفية بالمرحلة:

بدأت حركة النهوض بالمجتمع الريفى مصاحبة للحركة التحررية الوطنية التى قامت ضد الظلم من الاستعمار والاقطاع، ولقد بدأت الجهود التخطيطية لتنمية المجتمع الريفى بالحركة التعاونية فى عام ١٩٠٨، ولقد أنشئت

أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠ فى قرية "شبرا النملة" بطنطا، وفى عام ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً لحماية صغار الملاك ينص على عدم فرض ضريبة على الملكيات التى لا تزيد عن خمسة أفدنة، وأخذت هذه الجهود تأخذ شكل تنظيمات محلية ريفية ابتداءً من عام ١٩١٨ بإنشاء المجالس القروية بصورتها القديمة.

ثم شهدت فترة العشرينيات من القرن العشرين جهوداً كبيرة فى مجال تنمية المجتمع الريفى، حيث صدر قانون التعاون الأول عام ١٩٢٣، وكان يهدف إلى توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لصغار الزراع، كما تم إنشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩١٣، لتخفيف الأعباء عن الفلاحين.

ولقد صدرت عدة قوانين وتشريعات وبرامج للإصلاح الريفى تمثلت أيضاً فى صدور قانون التعليم الإلزامى عام ١٩٢٤، وإنشاء بعض المدارس الإلزامية فى كثير من القرى، وصدر أيضاً قانون الجمعيات الزراعية عام ١٩٢٣، والقانون الثانى للتعاونيات عام ١٩٢٧، وتم تأسيس بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ للأخذ بيد الزراع وتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لهم، ولتمويل المزارعين والتعاونيات، وبالتالى دفع جهود التنمية الريفية. [٢٤]

ومن أبرز ملامح هذه الفترة أنها بدأت بعد تصريح ٢٨ فبراير الذى نالت مصر من ورائه استقلالاً جزئياً، وانتقل الحكم من تحت الحكم الإنجليزى المباشر إلى الحكم البرلمانى الملكى، وكانت البرامج والخدمات الريفية فى هذه الفترة تتسم بصفة غالبة هى كثرة الوعود والأقوال وقلة التنفيذ والأفعال حيث تأثرت مقاليد الحكم بعاملين هما: النفوذ البريطانى على الحكم، والنفوذ الاقطاعى الداخلى على الحكم. [٢٥]

ولقد اعتمد النظام الادارى فى الريف إبان تلك الفترة على نظام "العمد" غير المكلف مادياً للدولة، وتركزت مسؤليات "العمد" فى حفظ الأمن والممتلكات والمساعدة فى تطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب والتجنيد والتحصينات ضد

الأمراض الوبائية، وذلك دون اهتمام بتحسين أحوال معيشة الـريفيين وإيجـاد فرص حقيقية للتنمية الريفية. [٢٦]

ولقد بذلت محاولات لتقديم أنواع من الخدمات الصحية، ولكنها لم تقابل الاحتياجات الصحية لأهل الريف، فقبل عام ١٩٠٥، انتشر فى مصر الكـوليرا وقضى على عشرات الألوف من الأهالى، فقامت الدولة بالاهتمام بالتطعيم ضد الأمراض، وكانت هذه نقطة هامة فى مقاومة الأمراض، وفى حـوالى ١٩١٠ ظهر مشروع المستشفيات المتنقلة لعلاج الرمد بالريف والحد من انتشاره، وقـد كان يعتبر مشروعاً ناجحاً لأنه أول مشروع استهدف الاهتمام بـصحة سـكان الريف، وفى عام ١٩٢٠ بدأ إنشاء وحدات متنقلة للأمراض المتوطنة، وأخـذت هذه الوحدات تتزايد تدريجياً فى القرى والمدن حتى أصبح عددها يزيـد علـى ١٠٠ وحدة. [٢٧]

وعلى أية حال، لم يكن فى مصر حتى عام ١٩٢٢ فيما عدا مستشفيات (قليوب واسنا) سوى مستشفى عمومى واحد فى بندر كل مديرية، وفـى عـام ١٩٢٣ بُدئ فى إنشاء المستشفيات المركزية، ثم أعقب ذلك فترة تميزت باهتمام الحكومة بمكافحة الأمراض الاجتماعية التى تفتـك بـالمواطنين وتقلـل مـن إنتاجيتهم، ففى عام ١٩٢٨ بدئ فى مكافحة مرض الجزام، وفـى عـام ١٩٢٩ مرض السل، ومنذ عام ١٩٣٠ والخدمات العلاجية تُنفذ فى الريف عن طريـق إنشاء مستشفيات قروية تعمل كعيادات خارجية[٢٨]، وبدأت مصلحة الصحة فـى عام ١٩٣٠ بإنشاء بعض المستشفيات القروية، وكانت من حيث عددها ونـوع الخدمة التى تؤدى بها قاصرة عن مواجهة المشكلات الصحية الريفية، على أن هذا المشروع لم يكتب له التوسع لقلة الاعتمادات، فأوقف التوسـع فيـه عـام ١٩٣٧، وعندما أُنشئت وزارة الصحة بدلاً من مصلحة الصحة العمومية عـام ١٩٣٦، أُنشئت بها فى عام ١٩٣٧ مصلحة للشئون القروية والبلدية، وكان من بين أهدافها فى مجال تحسين البيئة ردم البرك، وتوصيل ميـاه للـشرب فـى

الريف[٢٩]، وإنشاء وحدات صحية بها أسرة بـالريف، ولقـد اقتـضى القيـام بالخدمات الصحية فى الريف إنشاء مشروعات ريفية لها عـدة مـسميات فـى مراحل مختلفة، فقد أنشئت المستشفيات القروية عام ١٩٢٨، وكان ضمن أنشطة المراكز الاجتماعية التى أنشئت فى أواخر هذه المرحلة.[٣٠]

ولم تبدأ الحركة الجديدة لإصلاح القرية إلا فـى عـام ١٩٣٦، حينمـا تكونت لجنة وزارية للنظر فى برامج إصلاح القرية المصرية ودراسة مشروع إنشاء جمعيات تعاونية وصحية بقرى الريف، على أن تكون الخدمـة الـصحية مدخلاً من مداخل النهوض بالقرية فى مختلف النواحى، ولقد استمرت اللجنة فى دراستها ولم تنته إلى نتيجة واضحة حتى بداية سنة ١٩٣٩.[٣١]

غير أن هذه الفترة شهدت على الجانـب الآخـر إصـلاحات تبناهـا المتعلمون والمثقفون فى محاولة لتدعيم مكاسب ثورة ١٩١٩، فبذل السيد (طلعت حرب) ورفاقه جهوداً جبارة فى إقامة أول بنك وطنى صميم هو " بنك مـصر" ومجموعة من شركاته الاقتصادية الكبرى، واتجهت مجموعـة مـن خريجـى المدارس العليا والجامعة إلى تأسيس جماعات متعددة تهتم بإصـلاح الأحـوال الاجتماعية فى البلاد، مثل جماعة "الرواد"، و "رابطة الإصـلاح الاجتمـاعى"، وهو ما شكل بداية لقيادة اجتماعية مستنيرة تطالب بإصلاح الأحوال الاجتماعية والمعيشية لكافة فئات الشعب، وفى مقدمتها الفلاحين بما تحملتـه طـويلاً مـن معاناة مضنية، وبرزت بذور الدعوة إلى تنفيذ برامج محددة للإصلاح الريفـى، تركزت فى فكرة إنشاء المراكز الاجتماعية الريفية، وقد ساعد على انتشار هذه الأفكار الإصلاحية، تأجج المشاعر الوطنية ضد الاحـتلال البريطـانى بعـدما اكتشف الشعب زيف الاستقلال الدستورى دون مقوماته السياسية السليمة، وقـد ساعدت معاهدة ١٩٣٦ على إعطاء فرصة أوسـع لانتـشار هـذه الـدعاوى الإصلاحية بعدما حدّت المعاهدة من النفوذ الاستعمارى فى البلاد.[٣٢]

ولعل من أبرز مشروعات النهوض بالمجتمع بهذه الفترة إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٦، والتى قامت ببعض التجارب للنهوض بالمجتمع الريفى ومن أبرزها التجربة الرائدة التى خططت لها الجمعية لإصلاح حال القرية المصرية وتحسين أحوال الفلاح والاستفادة من الخريجين الجدد لمعاهد الخدمة الاجتماعية الوليدة وذلك بإنشاء مركز اجتماعى فى كل من قريتى (المنايل وشطانوف) وكانت هذه التجربة ترتكز على عدة مبادئ منها:

- إقناع الأهالى وإيمانهم بفوائد الإصلاح ومزاياه، وتعاونهم مع المصلحين فى هذا المجال.
- ينبغى أن يكون الإصلاح ثمرة الإرشاد الاختيارى وبعيداً عن الإلزام.
- مشاكل القرية متداخلة وتؤثر كل منها فى الأخرى، لذا يجب معالجتها معاً فى وقت واحد.
- يجب أن يكون الإصلاح قليل التكاليف حتى يمكن للأهالى الاعتماد على أنفسهم فى مواصلته واستمراريته. (٣٣)

٣- الفلسفة السائدة للتنمية فى هذه المرحلة:

اعتمدت هذه الفترة فى سياسة الإصلاح فى المجتمع الريفى على سن القوانين والتشريعات وإن كانت هذه القوانين والتشريعات لا تنظر إلى مراعاة أوضاع أهالى الريف وظروفهم، وكان من نتيجة ذلك أخذ الريفيين الجانب السلبى فى عملية الإصلاح منذ بداية المرحلة والاعتماد الكلى على الحكومة فى كل شئ، حتى بدأ الاهتمام الشعبى بمشروعات وبرامج التنمية بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتى تعد من أهم الركائز فى حركة النهوض بالريف فى هذه المرحلة.

٤- تحليل نقدى لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

- على الرغم من أن هذه المرحلة شهدت الإرهاصات المبكرة لنشأة الحركة التعاونية فى مصر، والتى ظهرت إلى الوجود فى السنوات الأولى من القرن العشرين، غير أن هذه التعاونيات قوبلت بتجاهل الحكومة التى سعت إلى وضع قانون يخضعها تماماً لسيطرة الدولة، وإن لم يقدر له الظهور إلا فى عام ١٩٢٣ (قانون التعاون الأول)، ومن ثم، ظلت التعاونيات تعمل دون غطاء قانونى خلال الفترة من عام ١٩٠٨- ١٩٢٣، مما سبب ضعفها وصعوبة انتشارها. (٣٤)
- ومن ثم، فقد اتسمت الجمعيات التى أنشئت فى تلك الفترة بالضعف لأسباب عديدة منها: عدم وجود هيئة للإشراف والرقابة على الحركة التعاونية وتدعيمها، وعدم رعاية الدولة ومساندتها، وعدم إصدار قانون ينظم عملها، وخوف الإقطاعيين من تجمع الفلاحين، بالإضافة إلى عدم وجود هيئات أو بنوك تقوم بتمويل الحركة التعاونية. (٣٥)
- كما لم تنجح الجمعيات التعاونية فى النهوض بالمجتمع الريفى نظراً لأنه لم يقبل عليها فى المرحلة الأولى من تكوينها إلا كبار الملاك، وحتى فى الحالات التى أقبل عليها الزراع المتوسطون أو الصغار، ظلت الإدارة والإشراف لكبار الملاك فاستأثروا بخدماتهم ولم تصل إلى صغار المزارعين، ومن ثم، إذا ما كانت الحكومة هى التى أمرت بإنشاء الجمعيات التعاونية، فلماذا لا تتولى أمرها وتصلح من حالها، وتوصل خدماتها إلى كل الفلاحين بالقرية؟
- ويمكن أن نسمى هذه المرحلة وبصدق " مرحلة الإصلاح عن طريق القوانين"، فما كان على المثقفين أو الحكام إذا ما عنَّ لهم إصلاح وضع قائم يعتقدون أنه يجب تعديله.. إلا استصدار قانون يضع حدوداً لما يجب على

الفلاح اتباعه، دون أن يهتم أى إنسان بإقناعه بأسباب صدور هذا القانون، وكانت النتيجة الحتمية لذلك: (٣٦)

أ- انتشار السلبية والاعتماد الكلى على الحكومة.

ب- جاء أثر هذه القوانين عكسياً إذ حاول المزارعون التهرب من تطبيقها لاعتقادهم بأنها لم تصدر لصالحهم وإنما لصالح الحكام وكبار المزارعين.

ج- كان لبعض القوانين الصحية أثرها العكسى أيضاً فلم يقتنع الفلاح بجدواها. وتهرب من تنفيذها، واستخدم كافة الوسائل فى ذلك ومنها رشوة القائمين على تنفيذها لكى لا يُجبروه عليها، كما ساعد على عملية التهرب من تطبيق القوانين الصحية سوء الخدمات الصحية ذاتها التى كان يتلقاها الفلاح إذا ما نُفذ القانون.

ح- على الرغم من إصدار قانون التعليم الإجبارى أو الإلزامى، وإنشاء بعض المدارس الإلزامية فى كثير من القرى، إلا أن نوع التعليم، ومدى احتياج الفلاح له، ونوع المدرسين، جعلت الفلاح يدفع الغرامة المقررة على أن يرسل ابنه إلى المدرسة، ويفضل أن يستبقيه للعمل معه فى الحقل أو أن يُلحقه فى أى عمل آخر، فإذا كانت الحكومة تطلب أن يكون بالقرية تعليم، وتجبره على إرسال ابنه للمدرسة وفقاً لقانون تصدره وترغمه على ذلك، فلماذا لا تقوم الحكومة ببناء الفصول المطلوبة، وتزويدها بالمدرسين والأدوات اللازمة؟.

د) لقد تسببت هذه المرحلة والتى اعتمدت على التقنين فى الإصلاح فى أن يأخذ الفلاح الجانب السلبى، مع فقد الثقة فى الحكومة وموظفيها بسبب سوء معاملتهم له، وأصبح اسم الموظف مقروناً بالضرر الذى يسببه للفلاح نتيجة مخالفة الفلاح للقانون، بدلاً من أن يكون مقروناً بالفائدة التى تعود على الفلاح من تنفيذه للإجراء المطلوب، فأصبحت وظيفة معاون الزراعة مقرونة فى ذهن الفلاح بمحاضر (الدودة- رى البرسيم.... الخ) ووظيفة الطبيب مقرونة بكردونات العزل .... الخ.

وعلى الرغم من القيام ببعض الخطوات الإيجابية نحو التنمية المحلية الريفية فى هذه المرحلة، إلا أن تلك الخطوات جاءت فى بعض القطاعات دون الأخرى، ولم يحدث من خلالها عملية تكامل أو تنسيق أو مشاركة شعبية، كما كانت جميع تلك الجهود مستهدفة أولاً وأخيراً مصلحة المستعمر وبطانته، إلى أن بدأ الاهتمام الشعبى بالتنمية الريفية من خلال التجارب التى تبنتها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتى لا يزال صداها حتى الآن.

- وتميزت هذه المرحلة بأن أنشئت فى الإسكندرية عام ١٩٣٥ مدرسة للخدمة الاجتماعية بواسطة الجالية اليونانية، ولكن تم تعريبها بعد ذلك، وتكونت لجنة من المدرسة التى أنشأتها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لتخريج أخصائيين اجتماعيين مدربين لقيادة العمل فى المشروعات التى تزمع إقامتها، ومن المدرسة التى أنشأتها الجالية اليونانية وزارة المعارف (التعليم حالياً) لتوحيد المناهج بين المدرستين.(٣٧)

ثالثاً: المرحلة الثالثة: مرحلة البداية العلمية لتنمية المجتمعات الريفية على أسس واضحة من عام ١٩٣٩- ١٩٥٢:

١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة:

نتيجة للعوامل السياسية والاجتماعية التى سبق توضيحها فى المرحلة السابقة انقسم المجتمع ثقافياً واجتماعياً وسياسياً إلى مجموعتين، اتسعت شقة التفاوت والتباين بينهما حتى أصبحت ظاهرة واضحة نسميها **ظاهرة الازدواج**، ففى بعض أحياء المدن الكبيرة نجد العلم والفن والعمران والنوادى والشوارع والتمدن، وفى باقى أنحاء البلاد نجد مجتمعات تقترب من مجتمعات القرون الوسطى لا يصل إليها القانون، والأمراض المتفشية والبؤس والفقر، بل امتد إلى أبعد جذور المجتمع وأعمقها، فالتعليم فى القرية إن وجد فإنه فى كتاتيب ومدارس إلزامية، بينما فى المدينة فى مدرسة ابتدائية تنتهى بتلميذها إلى أعلى

مراحل التعليم والثقافة إذا شاء، كما تركزت الخدمات العامة فى المدن الكبرى وحرم منها الريف، فتكدس الأطباء فى المدن الكبرى، وقبع العلماء فى جامعاتهم، وعزف الفنيون من المهندسين والزراعيين عن الانتقال إلى الريف، وبذلك حرم الريف من هذه القوى الفنية، وزادت شقة التخلف الحضارى بين الريف والحضر بما عمد إليه النظام الرأسمالى والاقطاعى والاستعمارى من إضعاف شخصية القرية وحرمانها من ممارسة السلطة ومن التقدم وإبقاء القرية منفصلة ومتخلفة عن المدينة وراضية بما هى فيه من تخلف، بل وإقناع أهلها أن حياتهم أفضل من حياة المدينة التى يسود فيها الانحلال. (٣٨)

وقد أدى تبلور رأى عام ضاغط في نهاية المرحلة السابقة يطالب بتحسين أحوال الريفيين، مع بزوغ نجم عدد من قادة هذا التيار الإصلاحى وتقلدهم مواقع السلطة الحكومية، إلى اندفاع الوزارات المختلفة وتنافسها على تقديم الخدمات للريفيين، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتشار مبادئ الحرية وحقوق الإنسان فى كافة أنحاء العالم ومن ضمنها مصر، والتى كانت جسراً لانتقال والتقاء العديد من التيارات الفكرية خلال الحرب، مع دخول البلاد حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨، وما نتجت عنه من آثار سلبية، عاود الرأى العام ضغطه مطالباً بالجدية فى إصلاح الأحوال التى أصبحت غير مقبولة مع الوعى المتزايد بين أبناء الشعب، وهكذا خيم مناخ يدعو للتشاؤم واليأس من إمكانية أن يوفر النظام الاجتماعى السياسى القائم فرصة حقيقية للإصلاح المأمول، ومع هذا التشاؤم كانت هناك بذور تختمر لغضب شعبى عميق نما بسرعة عقب هزيمة الجيش فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بفعل تآمر القصر وكبار رجال المال فى صفقة الأسلحة الفاسدة، ثم غلى المرجل بعد حريق القاهرة فى ٢٦ كانون الثانى/ يناير ١٩٥٢، لينفجر البركان بالثورة فى تموز/ يوليو من نفس العام. (٣٩)

وكان من حسن طالع الطبقة الحاكمة فى ذلك الوقت أن أعلنت الحــرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩، مما أتاح الفرصة لإيجاد فرص عمل لما يقــرب من ربع مليون عامل مع قوات الحلفاء، بالإضافة إلى ظهور الكثير من الحرف والمهن المتصلة بوجود تلك القوات فى مصر، مما ساعد علـــى رواج الحالــة الاقتصادية وارتفاع سعر القطن وأجور العمال، فخفت حدة السخط والتذمر فــى صفوف العمال والفلاحين إلى حد ما، ولقد تعرضت مصر خلال فترة الحــرب للكثير من الدعاية المغرضة من جميع النواحى، أدت إلى تيارات متباينة ترتب عليها انقسامات متعددة فى صفوف الشعب، يضاف إلى ذلك أن ظروف الحرب أدت إلى موجه من التحضر ترتب عليها هجرة كبيرة من الريف إلـــى المــدن، ومن ثم، أخذت المدن تواجه مشكلات متعددة من جميع النواحى.[٤٠]

وفى ظل هذه الظروف، وما ترتب عليها من زيادة ســخط الجمــاهير وتذمرها تغلغلت الثورة فى نفوسهم، وساد البلاد عدم الاستقرار السياسي، ولــم تستطع أى حكومة أن تستمر فى الحكم لأكثر من شهر بل أيام، ومثــال ذلــك حكومة "نجيب الهلالى" التى استقالت بعد يوم واحــد مــن تــشكيلها، وكثــرت الاغتيالات السياسية، ونشطت الحركات المناهضة لنظام الحكم، وفـــى إحــدى ثورات الغضب قامت الجماهير بحرق مدينة القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.[٤١]

٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

وإذا كانت محاولات التنمية الاجتماعية المحلية قد بــدأت فـــى مجــال النشاط الأهلى عام ١٩٣٨ فى قرية المنايل بالتجربة التى قامت بهــا الجمعيــة المصرية للدراسات الاجتماعية، فكانت أول محاولة بنــاءة لاســتثارة الجهــود الإيجابية لأبناء الريف للاهتمام بمجتمعهم، فإن عام ١٩٣٩ يمثل أول جهد قومى منظم للنهوض الاجتماعى بقيام وزارة للشئون الاجتماعية والتى عهد إليها بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد الشعب، والتى أنشأها " على ماهر" عندما تولى رئاسة الوزارة، وكان هو نفسه رئيــساً

للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٩، ولقد أنشئت الوزارة ضمن تنظيماتها لأول مرة قسماً للفلاح برئاسة السيد (أحمد حسين) أحد الأعضاء البارزين فى تلك الجمعية، وأخذت الوزارة على عاتقها فكرة المراكز الاجتماعية الريفية. [٤٢]

فقد قام الأخصائيون الاجتماعيون منذ عام ١٩٣٩ ببعض التجارب العلمية فى إصلاح القرية... أى تجارب تستخدم الأسلوب العلمى فى ضوء ظروف المجتمع المحلى، وكان هذا اتجاهاً جديداً رائداً فى العمل بالنهوض بالمجتمع يغاير الاتجاهات التى كانت متبعة من قبل، ذهب الأخصائيون الاجتماعيون إلى الريف، أول ما ذهبوا إلى قرية "شطانوف" مركز أشمون منوفية، وإلى قرية "المنايل" مركز شبين القناطر، منذ عام ١٩٣٩، حيث بدأوا عملهم الرائد فى إخلاص وتفان، وفى صبر وأمل، تدفعهم إلى ذلك ثورتهم الرائدة، كما يدفعهم حبهم الواعى لبلادنا، ونجحت التجارب فى "شطانوف" وفى "المنايل"، أى نجحت التجارب العلمية التى تعنى بالفلاح، وحياة الفلاح، بغرض تحسين حالته، ورفع مستوى المعيشة فى القرية بأساليب العمل المباشر، وفى عام ١٩٤١ أنشئت خمسة مراكز اجتماعية أخرى على غرار مركزى شطانوف والمنايل، وتلا ذلك إنشاء مراكز أخرى بلغ عددها عام ١٩٤٩ (١١١) مركزاً، ققفزت فى عام ١٩٥٤ إلى (١٧١) مركزاً. [٤٣]

- وازدادت مشروعات وخدمات التنمية الريفية وتنوعت بشكل واضح نتيجة اندفاع الوزارات المختلفة وتنافسها فى تقديم الخدمات للريف عن طريق مداخل تتفق واختصاصاتها حيث نجد: [٤٤]
- فى عام ١٩٤٢ تولى وزارة الصحة معالى السيد (عبد الواحد الوكيل) وكان أيضاً أحد قيادات جمعية الدراسات الاجتماعية، فاستصدر قانوناً للصحة القروية والذى تعهدت الدولة بموجبه باعتماد محدد فى ميزانيتها لبرامج تحسين الصحة القروية، ويعتبر مشروع تحسين الصحة القروية عام

١٩٤٤ الذى أنشئ تنفيذاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢، ثم القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧، والمعدل بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦، هو أول برنامج منسق لخدمات الصحة القروية على نطاق واسع، ويقوم هذا المشروع على إنشاء مجموعة صحية قروية لكل (١٥) ألف إلى (٢٠) ألف من السكان، وهم يكونون عادة عدداً من القرى تتراوح بين ٣-٦قرى على أبعاد من مقر المجموعة، ولقد أنشئت حوالى (٢٠٥) مجموعة حتى عام ١٩٥٢.

- واتجهت وزارة الزراعة إلى تحسين خدماتها من خلال عدة برامج فى مقدمتها إنشاء الوحدات الزراعية لتقديم الإرشاد الزراعى للفلاح ورعاية المسائل الريفية الزراعية غير الاجتماعية عام ١٩٤٤.
- وفى عام ١٩٤٦ أنشأت وزارة التجارة والصناعة إدارة الصناعات الصغيرة التى اهتمت بإنشاء مراكز التدريب الصناعى الحرفى فى الحضر والريف.
- وبدأت وزارة المعارف (التعليم حالياً) فى إنشاء نوع خاص من المدارس الابتدائية سمى بالمدارس الريفية، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وظهور صعوبات فى توفير السلع الاستهلاكية بدأ التوسع فى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية جنباً إلى جنب مع نشر التعاونيات الزراعية، بجهود متميزة قام بها السيد (إبراهيم رشاد) ومعاونوه فى مصلحة التعاون التى كانت تتبع وزارة الشئون الاجتماعية آنذاك.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت هناك محاولة أولى لتنسيق الخدمات فى الريف، حيث شكلت اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض، ثم عدل تسميتها بالمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين عام ١٩٤٦، وكانت هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الخدمات كالشئون الاجتماعية والصحة والتعليم، وقد وضعت هذه اللجنة برنامجاً لتنسيق الخدمات التى تقدمها مختلف الوزارات، ونشر تلك الخدمات المنسقة فى الريف المصرى

على مدى ثماني سنوات، وقد تلخصت الخطة التنسيقية في إنشاء مركز اجتماعي في كل قرية أو أكثر يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة، بحيث يكون هذا المركز بمثابة محور الخطة وتتضمن خدماته عيادة خارجية، ومدرسة ريفية، ومركزاً للتدريب الصناعي الريفي، وفي كل ثلاثة مراكز اجتماعية تنشأ مجموعة صحية بها أطباء وسيارة إسعاف، وبها قسم داخلي، وتقوم المجموعات الصحية بخدمة العيادات الخارجية الريفية المقامة في المراكز الاجتماعية، وفي نطاق كل خمسة مراكز اجتماعية تنشأ وحدة زراعية وبيطرية لتوفير الخدمات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي كالتقاوي والأسمدة، وبذلك يصبح المركز الاجتماعي بمثابة حلقة الصلة بين أهالي القرى وجميع أجهزة الخدمات الموجودة في نطاقه.

وكخطوة مبدئية لبرنامج السنوات الثمان، رأت اللجنة العليا تنفيذ الخطة التنسيقية في مركز إداري واحد خلال العام الأول حتى يكون صورة لما سيكون عليه حال الريف في نهاية البرنامج، وقد اختير مركز " منوف" بمحافظة "المنوفية" ليكون منطقة البداية بحكم كونه أكثر المراكز ازدحاماً بسكان الريف في مصر، وتم التنفيذ فعلاً بإنشاء المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية والزراعية والمدارس الريفية، كما اختيرت قرية "سرس الليان" كمنطقة وسيطة لتكون مقراً للرئاسة المشرفة على المشروع من قبل جميع الوزارات المعنية، وكذلك تم إنشاء المنشآت اللازمة لعمل وسكن الموظفين بهذه القرية وجميع القرى التي وقع عليها الاختيار، في حدود المركز الإداري المذكور لتأدية هذه الخدمات، فتم إنشاء ١٨ مركزاً اجتماعياً، ٣ وحدات صحية ريفية، ١٨ مدرسة ريفية، ووحدة زراعية بمشتملاتها الزراعية والبيطرية.

وبدا أن التنمية الريفية المتكاملة قد أوشكت على الظهور، ولكن الواقع جاء بخلاف التمنيات، إذ سقطت الوزارة التي تبنت المشروع، ودخلت البلاد حرب فلسطين، ووجهت أغلب الاعتمادات الحكومية للمجهود الحربي، وبدأت

كل وزارة تحاول التملص من التزاماتها تجاه المشروع، وهكذا تعثر المشروع التموى المنسق، وانتهى إلى مجرد مجموعة متناثرة من الخدمات الحكومية غير المترابطة، وسلمت المبانى الخاصة بإدارة التجربة بسرس الليان إلى هيئة اليونيسيف لكى تقيم بها المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى.

ونظراً لبطء التوسع فى المراكز الاجتماعية نتيجة لقلة الاعتمادات المدرجة فى الميزانية لإنشاء هذه المراكز رأت مصلحة الفلاح أنه يمكن خدمة المجتمع عن طريق تنظيمات ينشئها الأهالى مماثلة لجمعيات المراكز الاجتماعية يخدمون بها مجتمعاتهم فعاونت الأهالى على إنشاء "جمعيات الإصلاح الريفى" التى تعينها الدولة فنياً بزيارات الأخصائيات الاجتماعيات المتكررة، وتعينها مالياً ببعض الإعانات المالية، لكى تمكنها من توفير بعض خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية التى يحتاجها المجتمع.

ولقد تمكنت هذه الجمعيات من إظهار الكثير من القيادات المحلية وتمكينها من خدمة مجتمعاتها ومعظمها لا يزال فى ميدان العمل(٤٥). ولقد بلغ عدد الجمعيات ١٦٤جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٥٤، وقد أظهرت فى مجموعها نشاطاً مشجعاً مما أشار إلى فائدة التوسع فى إنشائها، ويلاحظ أن هذه الجمعيات كانت أقل نفقة من المراكز الاجتماعية، وذلك لعدم بناء بيانات جديدة خاصة بها، وعدم تخصيص موظفين لكل جمعية كما هو حادث فى المراكز الاجتماعية.(٤٦)

وفى سنة ١٩٤٥ وضع نظام المجالس القروية للعناية بشئون البيئة الصحية وإنشاء المرافق الصحية مثل عمليات المياه وأعمال النظافة وردم البرك وغيرها. (٤٧)

وفى عام ١٩٥٠ قامت محاولة أخرى لتكامل الخدمات فى الريف تحت إشراف وزارة الصحة بالتعاون مع هيئة الصحة العالمية، فأنشأت "مركز التنظيم والتدريب بقليوب" لكى يقوم بعمليات التنمية والتنظيم فى بعض مراكز محافظة

القليوبية، وقام المركز فعلاً بإنشاء وحدات خدمات متكاملة فى أنحاء متفرقة فى منطقة عمله، كما أنشأ مجالس للتنسيق والتخطيط وتدعيم الهيئات الاجتماعيـة، واستمر العمل فيه حتى عام ١٩٦١، إلا أن الحكومة رأت أن التجربة لم تثبت صلاحيتها تماماً فقررت عدم تكرارهـا والاسـتغناء عـن خـدمات المركـز الموجود.(٤٨)

٣- الفلسفة السائدة للتنمية فى هذه المرحلة:

شهدت هذه المرحلة تدخلاً من جانب الحكومة، ولكن كـان عـشوائياً، وغير مخطط يفتقد التنسيق والتكامل، مع تعاظم الدور الشعبى والذى كان أكثر اهتماماً من الدور الحكومى بمشروعات التنمية الريفية.

ولقد اعتمدت فلسفة الإصلاح فى هذه المرحلة على تـدعيم المـشاركة الشعبية والاهتمام بالجهود الذاتية مع الاعتماد على الامكانات المحلية.

٤- تحليل نقدى لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فـى هذه المرحلة:

وهكذا، ومن خلال العرض السابق، وفى خلال نحـو سـبع سـنوات، ظهرت الخدمات الريفية بوضوح وتنوعت أشـكالها، فأصـبح هنـاك مراكـز اجتماعية، وتعاونيات زراعية واستهلاكية، ووحـدات زراعيـة، ومجموعـات صحية، ومدارس ريفية، ومراكز تدريب حرفية، غير أن:

- التنسيق كان مفتقداً وغائباً فيما بين مختلف هذه الجهـود، ممـا أدى إلـى ازدواج الخدمات وتكرارها، ومن ثم، تحول التعاون المفترض فيمـا بـين الجهات والوزارات المعنية إلى تنافس بين القائمين على هذه الخدمات، انقلب إلى صراع يستهدف كل طرف فيه أبعاد الأطراف الأخرى لينفـرد وحـدهُ بساحة الريف.

- ولم تسعف الميزانية المحددة للحكومة أن توفر لكل هذه البرامج المتعددة الإمكانات المادية اللازمة لانتشارها، مما أدى إلى اقتصار جهودها على عدد محدود من المناطق الريفية كنماذج غير معممة.
- كما أن التنافس المقيت أدى إلى تكثيف الخدمات في بعض المناطق واحتكارها للإمكانات المتاحة، وخاصة تلك التي تتمتع ببعض النفوذ السياسي، وحرمان باقى المناطق الريفية من هذه الجهود.

وظهر واضحاً غياب مفهوم محدد متفق عليه للتنمية الريفية، إذ توجهت كل هذه الجهود إلى إيجاد خدمات حكومية وليس تنمية ريفية متكاملة بالمعنى الصحيح. (٤٩)

ومن ثم، يمكن القول أن ما أنشأته الوزارات فى هذه المرحلة كانت وحدات لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية دون أن يكون لها تأثير إيجابى فى تنمية المجتمعات الريفية، ولو أن هذه الوزارات ألقت بثقلها، لتعزيز المراكز الاجتماعية، لكان الوضع غير الوضع، ولتغيرت صورة الريف، ولكن بدلاً من ذلك وجدنا تسابقاً مضطرباً خلال فترة لا تتعدى سنوات قليلة، اهتمت فيه الوزارات بالتسابق فى إنشاء الوحدات الإدارية، وإقامة الأبنية، دون الاهتمام الحقيقى بالخدمات المقدمة وكيفية توصيلها للأهالى فى القرى المصرية، مع غياب التنسيق والتكامل والتخطيط، وكان الدافع إلى ذلك استجابة الحكومة للرأى العام الذى بدأ يطالب بإصلاح الريف.

كما اتسمت هذه المرحلة بمحاولات لوضع سياسة لتنمية الريف المصرى، إلا أنها كانت سياسة غير ثابتة واتسمت بالعشوائية، وعدم التنسيق، مما أدى إلى ازدواج الخدمات وتكرارها، وضياع المسئولية بين هذه الخدمات المتنوعة والمتصارعة، ولم يوجد أى برنامج محدد ومرسوم لتنفيذ أى مشروعات للإصلاح الريفى، كما أن المشروعات التنموية التى ظهرت فى هذه المرحلة لم تنبع من الناس أنفسهم ومن شعورهم بالحاجة إليها، بل فرضت عليهم

مما أضعف استجابتهم لها واستفادتهم منها، كما لم تكن هذه المشروعات شاملة لمختلف نواحى الحياة الريفية حتى يسهل تعميمها، كما لم يُراعى فيها ترتيبها وفقاً لحاجات أهالى الريف، كما كانت تنقص بعض القائمين عليها الخبرة اللازمة بحياة الريف،ومشاعر أهله ونزعاتهم، مما أضعف روح التعاون بينهم، كما كانت تدار تلك المشروعات بطريقة مركزية شديدة، مما قضى على شخصية الهيئات المحلية والإقليمية وأضعف روح التعاون بينهم، وأضعف شخصية المنفذين المحليين والإقليميين وتقيدهم باختصاصات محددة، وجعل التصرف فى كل صغيرة وكبيرة مرجعه إلى الإدارة فى القاهرة. (٥٠)

وقد بدأت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مشروع المراكز الاجتماعية فى الريف عام ١٩٤١والذى يرمى إلى رفع مستوى المعيشة بواسطة سبل الانعاش الاقتصادى مع الرعاية الصحية والاجتماعية،ولقد تعثرت أحياناً وعمل على تقويتها أحياناً أخرى، دون سياسة مرسومة بشكل تخطيطى يساعد على انتشارها والقيام بأهدافها وتعميمها فى الريف.(٥١)

وإذا ما كانت محاولات التنمية المحلية قد بدأت فى مجال النشاط الأهلى عام ١٩٣٨فى قريتى "المنايل وشطانوف" بالتجربة التى قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، باعتبارها أول محاولة بناءة لاستثارة الجهود الإيجابية لأبناء الريف للاهتمام بمجتمعهم، فإن عام ١٩٣٩ يمثل أول جهد قومى منظم للنهوض الاجتماعى بقيام وزارة خاصة للشئون الاجتماعية عهد إليها بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد الشعب. (٥٢)

وعلى صعيد آخر، كانت التعاونيات التى انتشرت فى مختلف ربوع الريف تسعى جاهدة للبحث عن مصدر تمويلى لأنشطتها وكان مصدرها المنطقى "بنك التسليف الزراعى، وعندما لمست صده وتجاهله سعت إلى إنشاء بنك تعاونى مستقل، ولكن الحكومة وأدت هذا الحل الذاتى كى تضمن استمرار

سيطرتها على التعاونيات، وهو الأمر الذى أدى إلى استمرار التعاونيات ضعيفة القدرات، محدودة الإمكانيات، وبالتالى ضئيلة التأثير فى جهود التنمية الريفية.[٥٣]

وعليه، نتفق مع القول بأن جميع المجهودات الإصلاحية فى الريف- سواء كانت جمعيات تعاونية أو مجالس قروية أو تجربة إصلاح القرية "ببهتيم"- كان حكمها كله تمهيداً لتجارب إصلاح القرية التى أشرفت عليها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية والتى كانت الأساس الذى بنيت عليه فكرة المراكز الاجتماعية.

ولقد تناولت كل عملية من عمليات الإصلاح الريفى فى مصر قبل ١٩٣٩ زاوية من زوايا الإصلاح سواء كانت اقتصادية أو تعليمية أو صحية، أو عمرانية، حتى جاءت تجارب الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ومن بعدها المراكز الاجتماعية فتناولت مشكلات المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، كما اهتمت بإشراك المواطنين فى الإصلاح، فكانت بحق هى بدء حركة التنمية والتنظيم فى المجتمع الريفى.[٥٤]

ويمكن حصر أسباب التخلف والقصور فى تحقيق تنمية ريفية فى هذه المرحلة إلى مجموعة عوامل متعددة أهمها:[٥٥]

<u>أ- العوامل الإدارية والسياسية</u>: وتتمثل فى:

أ- عدم وجود خطة للعمل أو برامج محددة الأهداف والوسائل مما أفقد السياسة الاجتماعية الاستقرار والتنسيق اللازمين لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب- بعثرة الجهود والأموال فى مشروعات غير منسقة وغير مرتبة حسب أولوياتها ومدى الحاجة إليها.

ج- الحلول للمشاكل كانت جزئية وسطحية ولا تتناول غير المظهر ولا تعالج المشاكل بالقضاء على أسبابها ودواعيها.

د- عدم الاستقرار الحكومى وتعاقب الوزراء والحكام أدى إلــى أن أصــبحت السياسة الاجتماعية فى تغير دائم، تتشكل حسب مقتــضيات الحــال وتخــضع للأهداف السياسية والدعاية الحزبية.

ب- العوامل الاقتصادية والسكانية: وتمثلت فى:

أ- الزيادة فى عدد السكان دون أن تصاحبها زيادة مماثلة فى الإنتاج والــدخل أدى إلى فشل أى حركة للإصلاح الاجتماعى.

ب- عجز إيراد الأمة عن الوفاء باحتياجاتها المتزايدة من مستلزمات الحياة ومن الخدمات والمرافق.

ج- العوامل الفكرية:

حيث أدى نشاط الاستعمار والأجانب وساعد على ذلك غموض السياسة الإصلاحية فى الدولة إلى أن نشطت حركة النقل من مشروعات الإصلاح فــى المجتمعات الغربية إلى بلادنا دون مراعاة للثقافة والظروف المحلية التى يعيشها مجتمعنا، مما أدى إلى أن يصبح الإصلاح مظهرياً وبعيداً عن حاجات الــشعب الحقيقية فى أغلب الأحيان.

د- العوامل التنظيمية:

أدت النظم المركزية لوزارة الشئون والوزارات التى تتعامل معها فــى أمور الإصلاح إلى تعدد فروع الوزارة بالأقاليم حتى أصبح فى كل أقليم تفتيش للفلاح، وللضمان، وتماثلت لختــصاصات المراكــز الاجتماعيــة والجمعيــات التعاونية ومكاتب الضمان فى كثير من النواحى، وأدى هذا إلى التضارب فــى الاختصاصات، والبطء فى الإجــراءات وازدواج الخــدمات، والتهــرب مــن المسئولين والتنازع على الاختصاص وعجز الوزارة عن القيام باختــصاصها، ولم تنجح أى محاولة لتنسيق الجهود المشتركة.

وفى ختام هذه المرحلة، نذكر أنها امتازت بتطور الخدمات واتجاههــا إلى العملية وانتشارها وبداية تنظيمها وظهور المشروعات النموذجيــة كإنــشاء

مدرسة الخدمة الاجتماعية، وإتمام أول دراسة عن الفقر، وتجارب إصلاح القرية، وإنشاء أول نظام للمراكز الاجتماعية وتجارب رعاية الأحداث وفي الختام إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية على النحو الذى رأيناه.

المرحلة الرابعة: مرحلة التحول الاشتراكى من ١٩٥٣- ١٩٧٠م:

١- الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة فى المرحلة:

تعتبر هذه المرحلة من أخطر وأدق المراحل فى حياة الشعب المصرى، فقد تمكن فيها من الثورة على الأوضاع الفاسدة التى كانت تسود البلاد، واستطاع أن يتحرر سياسياً واقتصاديا وأن يقوم بتحول اجتماعى عميق أحدث تغييرا جذرياً فى جميع الأوضاع بالبلاد، حيث كانت:

- الحياة العامة كلها فى ذلك الوقت خاضعة للنفوذ الإقطاعى والرأسمالى والاستعمارى.
- الإقطاع والرأسمالية وهما فى ذروة تسلطهما يستخدمان الدولة بأجهزتها المختلفة (شرطة، جيش، قانون، قضاء، تعليم، المستعمر، الديمقراطية الزائفة) كأداة قمع رهيبة.
- البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) لم يكن إلا منتدى لأصحاب الأراضى والرأسمالية أو المثقفين الذين كانوا يسيرون فى ركابهم، ولم يصدر أى برلمان إقطاعى أى تشريع يتسم حتى بشيء من الثورية.
- ملكية الأراضى الزراعية - والتى كانت مصدر الثروة القومية- لم تكن فى أيدى أبناء البلاد، بل كانت فى أيدى طبقة من عناصر غير مصرية غالباً.
- طبقة الإقطاعيين والرأسماليين هى المسيطرة على زمام الحياة الاقتصادية والمتسلطة على الحكم، وهى منبع رؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب الكبرى.
- التشريع يتم لخدمة مصالح الإقطاع والرأسمالية، وكان التشريع أيضاً يضغط على الكادحين ويدلل المترفين.

- التعليم يحمى النظام الطبقى، والطريق لإتمامه شاق لا يقدر على إتمامه إلا المقتدر مادياً.
- ظلت الوظائف الكبرى فى أيدى الطبقة العليا والمتوسطة، كما كانت غالبية ضباط الجيش من أبناء الطبقة الإقطاعية والمتوسطة .
- إزاء تلك الأوضاع قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، هادفة إلى تغييرها تغييراً جذرياً، وكانت الثورة أصدق تعبير عن رغبة الشعب فى التغيير، فالتف حولها وأيدها وساندها منذ ساعة قيامها.
- تحالف الاستعمار والصهيونية العالمية والرجعية العربية لمحاربة النظام الثورى فى مصر والعمل على إسقاطه بأى وسيلة من الوسائل حتى لا يستطيع أن يحقق أهدافه فى تنمية مصر وانطلاقه نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة. (٥٦)

ولقد بدأت بعض التطورات الهامة فى المجتمع واتجاهاته نشير إلى أهمها:

- فى أكتوبر عام ١٩٥٤ اضطرت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية الجلاء، وتكونت خلال تلك الفترة " هيئة التحرير" كمنظمة شعبية تستهدف تكتيل الجماهير وتوحيد جهودها لمحاربة الاستعمار.
- تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦، للحصول على إيراداتها والإسهام فى بناء السد العالى الذى عرقل الاستعمار - وعلى رأسه أمريكا - بناءه، وتمصير إدارات البنوك وشركات التأمين حفاظاً على سلامة الاقتصاد المصرى من التهريب للخارج.
- فى عام ١٩٥٦ بدأ العدوان الثلاثى على مصر (بريطانيا- فرنسا- إسرائيل) لغزو البلاد وقتل ثورة الشعب قبل أن يستفحل أمرها.
- قيام (الاتحاد القومى) كمنظمة شعبية تتحمل مسئولية تحقيق إعادة بناء الدولة وتكتيل جهود أفراد الشعب وتوجيهها لزيادة الإنتاج، وكبديل لهيئة التحرير.

- فى يوليو ١٩٦١ صدرت القوانين الاشتراكية وحددت السمات الأساسية للتطبيق الاشتراكى فى مصر فيما يأتى:

أ- سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج.

ب- التخطيط القومى الشامل.

ج- زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع (العدالة الاجتماعية).

د- سيطرة الشعب على الأمور السياسية. (٥٧)

فى عام ١٩٦٢ صدر "ميثاق العمل الوطنى" محدداً لأهداف ومبادئ المجتمع الاشتراكى الجديد وسياسة العمل الاجتماعى فى إطار المفاهيم الاشتراكية، حيث أشار الميثاق الوطنى إلى الرعاية الاجتماعية فى كثير من أجزائه، واعتبارها قوة دافعة للإنتاج، وأكد على أن التخطيط الاشتراكى مطالب بأن يدرك أن غاية الإنتاج هى توسيع نطاق الخدمات، كما أشار الميثاق إلى كثير من برامج الرعاية الاجتماعية، واعتبار الإنسان هو الأساس فى كل عملية إصلاحية، كما أشار إلى بعض المبادئ العامة التى يلزم مراعاتها فى رسم طرق الرعاية والإصلاح الاجتماعى مثل:

أ- يجب أن تكون طرق العمل طرقاً مستنبطة محلياً، حيث قال الميثاق فى الباب الخامس "إن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره".

ب-يجب الاستفادة من الخبرة العملية المحلية، قال الميثاق فى الباب نفسه أيضاً "إن تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم- كشأنها فى حياة الأفراد- طريق النضج والوضوح".

ج- ممارسة الديمقراطية هي أساس التربية الديمقراطية: قال الميثاق فى نهاية الفصل الخامس إن العمل الديمقراطى سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى إحساسها بالإنسان ... خلاقة ومبدعه ينعكس أثرها

بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها، وكشفه لجوهرها الصافى النقى".

د- يجب مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين، حيث يقول الميثاق فى الباب السادس: "إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن".

هـ- الإصلاح لا يكون عن طريق الإرغام، حيث يقول الميثاق فى الباب التاسع " إن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان".

و- الإصلاح لا يكون عن طريق إغراق الناس فى الأمل، يقول الميثاق فى الباب الثامن أيضاً "إن تحريك طاقات الشعب إلى العمل لا يجب أن يتم عن طريق إغراق الجماهير فى الأمل، لكنه من ألزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول إلى الأهداف المرجوة".

ز) الإصلاح لا يكون عن طريق الوعظ والإرشاد، يقول الميثاق فى الباب الثامن "إن التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين".

ح) يجب أن يبدأ الإصلاح بتحقيق رغبات الشعب، ويقول الميثاق فى الباب نفسه "وينبغى أن يصاحبه (الإصلاح) تقديرٌ للتطلعات الكبرى للجماهير".

ط- يجب توزيع المسئولية على أكبر عدد من الناس، حيث يقول الميثاق فى الباب نفسه"إن تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة تؤدى دون جدال إلى انتقال السلطة الحقيقية إلى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب".

ك- الإسراف نوع من الانحراف، حيث يؤكد الميثاق فى الباب الثامن على أن "قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة إلى أن تؤمن بأن الإسراف هو نوع من الانحراف.

هذا هو أهم ما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وبرامج التطور والإصلاح سواء من ناحية السياسة العامة أو الأهمية، أو البرامج، أو المبادئ وأساليب العمل. (٥٨)

حرب يونيو ١٩٦٧ (النكسة)، وإن كانت مصر قد خسرت هذه المعركة، إلا أن تحالف الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية لم ينجح في تحقيق أهدافه، وبفضل تصميم الشعب وإرادته في التغيير وإيمانه بحكومته الثورية، صمد في وجه العدوان، وتحمل التضحيات وأعاد بناء قواته المسلحة وسار في تطبيق برامج التنمية وتعميق التطبيق الاشتراكي، وفقاً لما جاء في قوانين يوليو الاشتراكية، وميثاق العمل الوطني وبيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، وحركة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ وغير ذلك من القوانين التي تصدر تباعاً.(٥٩)

٢- ملامح سياسة ومشروعات التنمية المحلية الريفية في هذه المرحلة:

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، اتجهت نحو ميدان التنمية الريفية في اتجاهات ثلاث هي:

أ- صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول لتنظيم الملكية، ومقنناً للعلاقة بين المالك والمستأجر، وذلك بعد أربعين يوماً من قيامها.

ب- اجتهدت حكومة الثورة في تبني التخطيط منهاجاً لعملها بصورة عامة، وفي خدمة الريف بصفة خاصة، فأنشأت "المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية" الذي ركز على تنشيط المشروعات الصناعية في المناطق الحضرية، مما ساعد على سحب القوة المتعطلة في الريف موفراً لها فرص عمل منتجة في قطاعات غير زراعية، ثم أنشأت المجلس الدائم للخدمات عام ١٩٥٣ لإعطاء دفعة لبرامج الخدمات خاصة في الريف.(٦٠)

ج- في عام ١٩٦٠ صدر القانون ١٢٤ بشأن نظام الإدارة المحلية ليوجب نوعاً من المشاركة الشعبية، ونص في مادته الأولى على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية هي: المحافظات، المدن، والقرى، مما أكد على الاتجاه نحو اللامركزية في الإصلاح الريفي وتضمن هذا القانون إنشاء مجالس للقرى بهدف تنمية المجتمع الريفي وتنظيم مجهودات الإصلاح فيه، على أن تقوم تلك المجالس بإدارة الوحدات المجمعة في القرى التي تقع في دائرة اختصاصها.(٦١)

ثم بادرت الحكومة بتكوين لجنة التخطيط القومى التى أنشأت المجلس الدائم للخدمات فى ١٩٥٣/١٠/١٧ وكان من أهم وظائفه وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية، والتنسيق بينها ومتابعة تقويم الخدمات المختلفة ورفع مستوى الإعداد الفنى والتوجيه والإرشاد، وضمان مشاركة الشعب فى النشاط الاجتماعى مع استمرار المتابعة فى تنفيذ المشروعات المقترحة بالتقارير الدورية واللجان الدراسية والبحوث، بالإضافة إلى تنسيق جهود النشاط الأهلى والبحث والدراسة لإمكان توسيع هذا النشاط.

ولقد قام المجلس الدائم للخدمات- ضمن ما قام به من أعمال- بدراسة مختلف برامج الخدمات الاجتماعية التى كانت موجودة قبل الثورة ودراسة أسباب قصورها، للكشف عن أسباب عدم نجاحها فى إحداث التنمية الريفية والتى يمكن بلورتها فى الآتى:

أ- غموض فكرة الإصلاح، وعدم فهم عوامل التخلف أو التغاضى عنها، وإهمال الأخذ بأساليب العلاج.

ب- عدم التنسيق بين جهود الأجهزة الحكومية والتنافس بينها، بسبب عدم العناية بوضع برنامج إصلاحى متكامل، والافتقار إلى التخطيط والدراسة لمختلف المشروعات.

ج- تضارب البرامج الإصلاحية باختلاف الأحزاب التى كانت تسعى للبقاء فى الحكم لتتمكن من خدمة مصالح أعضائها على حساب مصالح الجماهير.

د- ضعف أعداد القائمين بالأمر على نواحى الرعاية المختلفة مع ضعف خبراتهم عنها، وعن الحياة الريفية بصفة خاصة.

هـ- عدم الأخذ بآراء المواطنين فيما يتصل بالكثير من الخدمات التى كانت تفرض عليهم دون دراسة أو إتاحة الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم.

و- ضعف الميزانيات المخصصة لتمويل الخدمات والذى يرجع إلى تعدد برامج الحكومات المتعاقبة وتضاربها، مع تـدخل بعـض الـوزارات فـى وظيفـة واختصاصات وزارت أخرى.

ز- عدم وجود عدالة فى توزيع الخدمات وألوان الرعاية المختلفة، مـع عـدم شمول الخدمات لمختلف نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ح- المغالاة فى الإنفاق على المشروعات، مع عدم وضوح ترتيـب أولويـات الاحتياجات، وإدارة هذه المشروعات بعيداً عن أماكنها مما أدى إلى مظهريتهـا بسبب ضعف الإشراف المباشر عليها.

ط- كثرة القيود واللوائح والاختصاصات الكثيـرة والمتعـددة التـى سـاعدت الموظفين على التكاسل والتهرب من المسئوليات ووضع التقارير البراقة البعيدة عن الواقع خوفاً من الجزاء أو طمعاً فى الترقيات. (٦٢)

وانطلاقاً من نتائج فحص المشروعات السابقة، تم وضع مشروع إنشاء "الوحدات المجمعة لتؤدى للريف مختلف الخـدمات الاقتـصادية والاجتماعيـة والصحية والتعليمية، وذلك اعتباراً من عـام ١٩٥٤، وتعتمـد فكـرة الوحـدة المجمعة على فلسفة تجميع خدمات وزارات الخـدمات (الـشئون الاجتماعيـة، الصحة، الزراعة، التربية والتعليم) فى جهاز واحد يقدم هذه الخدمات فى شـكل متكامل، بحيث يضم المشروع جميع الخدمات التى كانت تقـوم بهـا المراكـز الاجتماعية، والمجموعات الصحية، والوحدات الزراعية، والمدارس الريفيـة"، بطريقة منسقة متكاملة، على أن يكون تنفيذ هـذا المـشروع ديمقراطيـاً فـى توجيهاته، بما يحقق إعداد الريفيين للحكم المحلى السليم، وهو ما يمثل المحاولة الثالثة لتنسيق الخدمات بالريف المصرى، على أن تخدم كل وحدة مجمعـة مـا يقرب من (١٥) ألف نسمة فى قرية واحدة أو فى عدد من القـرى المتجـاورة، ويقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ فى تلك المنطقة، وكان من المفروض أن يتم إنشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة لخدمة كل القطاع الريفى بالجمهورية، ولكن بعد إنشاء

٢٥٠وحدة وممارستها للنشاط، ظهرت بعض الصعوبات الناجمة عن علاقات الوزارات المشتركة فى تكوينها، ومن ثم أوقف التوسع فى الإنشاء لعوامل متنوعة، مما أدى إلى عدم استكمال المشروع، واتجهت كل وزارة إلى إنشاء وحدات خاصة بها لخدمة المجتمعات الريفية كالوحدات الاجتماعية، والوحدات الزراعية، والوحدات الصحية، أما وزارة التربية والتعليم فتقوم بإنشاء مدارس التعليم العام والفنى على اختلاف مستوياتها. (٦٣)

وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً إصدار قانون "التعاون الموحد" عام ١٩٥٦ لدفع جهود الحركة التعاونية فى مجال التنمية، وكان من نتيجته بدء تنفيذ برامج موسعة للائتمان الزراعى التعاونى لتوفير القروض لصغار الزراع ومستأجرى الأراضى بضمان محاصيلهم، وليس بضمان الأملاك، مما حرر الريفيين من سيطرة الملاك والمرابين على الإنتاج الزراعى، كما شهدت هذه المرحلة انتهاج الدولة لسياسة التخطيط المركزى خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٢ مع ارتخاء نسبى فى قوة هذا التخطيط بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وخلال فترة التخطيط المركزى والتى واكبت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥ ثم ما تلاها من "حشد" وتعبئة موارد المجتمع لخوض معركة التحرير، اعتمدت الدولة أساساً على قطاع الزراعة لتمويل التنمية فى باقى القطاعات، ومن ثم، وضعت الدولة برامج مختلفة لإحكام سيطرتها على قطاع الزراعة مثل: برنامج تنظيم الإنتاج الزراعى، برامج التسويق الزراعى، بالإضافة إلى برامج الائتمان الزراعى، وعلى جانب آخر، اهتمت الدولة بنشر الخدمات التعليمية والصحية أساساً فى الريف بالتوسع فى إقامة المدارس والوحدات الصحية الريفية كمبانٍ ومنشآت بدرجة أكبر من التوسع فى نوعية الخدمة المتاحة بها، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً ظهور ممثلى الفلاحين والعمال لأول مرة فى مجلس الأمة (مجلس الشعب حالياً) بعد أن خصص لهم

الدستور ٥٠% على الأقل من مقاعد هـذا المجلـس وغيـره مـن المجـالس الشعبية.(٦٤)

ومن أجل ذلك قامت حكومة الثورة بإعداد الأطباء والممرضين ونـشر المستشفيات والمستوصفات والوحدات الصحية، والقيام ببرامج التأمين الصحى، هذا فضلاً عن توفر المستشفيات والعيادات الخاصة، كما قامت بإعـداد مئـات الآلاف من المدرسين، وأنشأت آلاف المدارس، حيث كانـت تبنـى أربعمائـة مدرسة فى العام فى السنوات الأولى للثورة، هذا فضلاً عن إنشاء وزارة التعليم العالى لتتولى مسئولية فتح أبواب التعليم بالجامعات والمعاهد العليا أمام الطلاب وإعدادهم ككوادر فنية لجميع المجالات فى الدولة، مع مجانية التعليم فى مختلف مستوياته، كما سمحت بالمدارس والمعاهد الخاصة، كما قامت بإنشاء ما يقـرب من ألف مصنع، ودعمت القطاع الخاص وشجعته على إنشاء الورش والمصانع لتوفير فرص العمل لملايين من العمال بالإضافة إلـى المؤسـسات التجاريـة والمالية، كما أنشأت وزارة لقوى العاملة، ووزارة الإصلاح الزراعى والـرى لتعملا جنباً إلى جنب مع وزارة الزراعة لاستصلاح الأرض البـور وتوسـيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى وتمليك الأراضى للفلاحين المعدمين، للعمل على زيادة الدخل للقطاع الكبير مـن الـشعب الـذى يعمـل بالزراعة وتحسين مستوى معيشتهم.(٦٥)

ولقد أخذت الدولة بمبدأ التخطيط القومى الـشامل، وتـضمنت الخطـة المشار إليها سابقاً، التوسع فى إنشاء الوحدات الاجتماعيـة القرويـة كجهـاز حكومى تنطلق منه الجهود لإحداث التنمية يكملهـا جمعيـات أهليـة للتنميـة الاجتماعية، وفى عام ١٩٦٦ بدأ تنفيذ مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى القرى ويمثل هذا المشروع مرحلة فـى محاولـة التكامـل بـين الجانـب الاجتماعى والجانب السياسى فى المجتمع، ثم كان الاتجاه إلى توحيـد تـسمية الجمعيات العاملة فى القطاع الريفى، حيث أصبحت تسمى "جمعيـات التنميـة

الاجتماعية"، وبدأت تأخذ فى الانتشار على ضوء التطورات التى صاحبت انتشار الوحدات الاجتماعية، ويبلغ عدد الجمعيات العاملة بالمجتمعات الريفية عام ١٩٩٠ حوالى ٢٣٣٤ بنسبة ٨٥,٢% من إجمالى جمعيات التنمية بصفة عامة، وفى عام ١٩٦٥ ونتيجة للمجهودات التى بذلت لتخزين المياه وراء السد العالى واستصلاح ما يقرب من المليون فدان، ثم إنشاء ما يقرب من ٤٠٠ قرية جديدة فى عشر مناطق فى جمهورية مصر العربية. (٦٦)

ولقد لوحظ فى الفترة التى أعقبت الثورة بعض الظواهر التى تدل على تفاعل إيجابى مع أهداف تلك الثورة منها:

أ-اتساع قاعدة العمل الاجتماعى فى الجمعيات وامتداد أنشطتها إلى مناطق نائية ومجتمعات كانت محرومة منها كمناطق الريف والمجتمعات الصحراوية والنائية.

ب- زيادة إحساس الجماهير بالمشاكل الاجتماعية وإقبالهم على مواجهتها.

ج- وضوح طريق العمل والهدف أمام الجمعيات فى ضوء فلسفة الثورة الجديدة.

د- اتساع فرص القيادة والممارسة الديمقراطية أمام الجماهير فى الريف والحضر عن طريق المجالس القروية ولجان الاتحاد الاشتراكى والنقابات العمالية والجمعيات الأهلية... الخ.

هـ- تطبيق نظام اللامركزية الإدارية كاتجاه جديد يعمل على تنمية الوعى الاجتماعى فى الأقاليم أدى إلى تفهم المواطنين لتلك المؤسسات وازدياد إقبالهم على تكوين الجمعيات والانضمام لعضويتها. (٦٧)

٣- <u>الفلسفة السائدة فى هذه المرحلة:</u>

أخذت مصر بالنظام الاشتراكى وأصبحت الأيديولوجية الاشتراكية هى التى توجه كل عمل وطنى، وأصبحت الحكومة مسئولة مسئولية كاملة عن توفير

الرعاية الاجتماعية وتطوير وتنمية المجتمع، على أساس الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى والدور البارز للدولة فى الاقتصاد والمجتمع.

٤- تحليل نقدى لسياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

- كان لقوانين الإصلاح الزراعى، وبناء السد العالى، وتبنى حكومة الثورة للتخطيط منهاجاً لعملها، مع ظهور اللامركزية فى إدارة المشروعات التنموية، واستخدام الأسلوب العلمى فى إنشائها، مع الاهتمام بمشاركة الأهالى من خلال جمعيات التنمية بمثابة قمة العمل الريفى فى مصر فى هذه المرحلة.
- كما تتميز هذه المرحلة بتحمل الحكومة مسئولية الرعاية الاجتماعية مسئولية تكاد تكون كاملة وقيامها بالعديد من المشروعات التنموية فى الريف المصرى، وكان للثورة الفضل الأكبر فى القيام لأول مرة بالتخطيط الاجتماعى على أساس قومى تجاه الريف.
- وعلى الرغم من أن خطة مشروع إنشاء "الوحدات المجمعة" قد بنيت ١٩٥٦ على أساس إنشاء ٨٦٣ وحدة مجمعة خلال خمس سنوات، وفعلاً أنشئ خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٥٨ عدد ٢٥٠وحدة مجمعة، ثم أوقف التوسع فى الإنشاء لعوامل متنوعة، إلا أنه عندما تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥، أدرج فيها إنشاء مائة "وحدة مجمعة" بمعدل عشرين وحدة سنوياً فقط، وهو ما يشير إلى ضعف واقعية الخطة الأصلية للمشروع، وعدم تناسبها مع الموارد المالية التى خصصتها بدرجة أكبر من اهتمامها بالريف.
- وعلى الرغم - أيضاً -من إصدار قانون "التعاون الموحد" عام ١٩٥٦ لدفع جهود الحركة التعاونية فى مجال التنمية، إلا أنه لم تكن هناك جهوداً تنسيقية للربط بين برامج "الوحدات المجمعة" من ناحية وبرامج التعاون

الزراعى من ناحية أخرى، كما استمرت إدارة القرى من خلال "العمد" بالتركيز على النواحى الأمنية أساساً، مما أفقد العمل الريفى القيادة الموحدة التى يمكن أن تدفع جهود التنمية فيه، كما أدى اعتماد الدولة على التعاونيات الزراعية باعتبارها الأداة التى تسيطر بها على قطاع الزراعة، إلى فقد التعاونيات صبغتها الشعبية وأبعدها من أن تكون منظمات اجتماعية قادرة على تحريك ودفع جهود التنمية.[٦٨]

- وعلى جانب آخر ركزت جمعيات تنمية المجتمع على الأنشطة التنموية الاجتماعية دون غيرها من الأنشطة التى تقوم بها هيئات وأجهزة أخرى فى الدولة مثل الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية، مما يعنى العدول عن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة فى هذه المرحلة.[٦٩]
- وعلى الرغم من ظهور ممثلين للفلاحين والعمال لأول مرة فى مجلس الأمة، وفقاً لما حدده لهم الدستور وفى غيره من المجالس الشعبية، إلا أن صعوبات التطبيق الديمقراطي أدى إلى تسلق أعداد كبيرة لا ينتمون للعمال أو الفلاحين كى ينالوا شرف تمثيل هذه الفئات، وبالتالى افتقد الفلاحون فرصة أن يكون لهم حضور قوى ومؤثر فى صنع القرار، برغم كفالة الدستور لهذه الحقوق، ومع صدور قانون "الإدارة المحلية" الأول عام ١٩٦٠ والذى أتاح لأول مرة مشاركة ممثلى المواطنين فى اقتراح برامج ومشروعات الخدمات فى القرى والمناطق الريفية ومشاركتهم إلى حد ما فى متابعة تنفيذها، غير أن تمثيل المواطنين كان يتم من خلال أعضاء يختارهم التنظيم السياسي الوحيد الذى كان قائماً فى ذلك الوقت وهو الاتحاد الاشتراكى العربى بعد ذلك.[٧٠]
- بلغ التوسع الاقتصادى والتصنيع ذروتهما فى مصر بين عامى ١٩٥٥-١٩٦٥ حيث شهدت مصر فى تلك الفترة السياسات الاشتراكية الناجحة، ففى تلك المرحلة شهدت مولد القطاع العام، ومشاركة العمال فى الإدارة،

وقوانين الإصلاح الزراعى، وفيها زاد متوسط الدخل الحقيقى للفرد بنسبة ٣,٦% خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠-١٩٦٥، وتمثل ذلك فى زيادة استهلاك الفرد خلال سنوات الخطة بنسبة ٢%[٧١]، وحدث تنوع فى مصادر دخل الريفيين بنشر الصناعات الريفية والزراعية، كما قامت الدولة بمنح صغار الملاك إعفاءات من ضريبة الأراضى الزراعية ودفع الفائدة على القروض الزراعية لتشكيل الأساس الاقتصادى فى الريف. [٧٢]

- وفى ظل نظام اللامركزية الذى تبلور من خلال القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية، طرأت على مشروعات وخدمات التنمية الريفية تغييرات جذرية فى تنفيذ برامج الخدمات حيث اتجهت التنظيمات الإدارية فى وزارات الخدمات إلى إعادة تنظيم أجهزتها التنفيذية على أساس وجود إدارات أو مراقبات أو مناطق إقليمية تمنح سلطة واسعة للبت فى المسائل حتى ترد الموافقة على كل إجراءاتها من الوزارة المركزية بالقاهرة، ولقد نتج عن ذلك أن أصبحت البرامج وتنفيذها يتمشيان مع الظروف الإقليمية مما يدعم فائدتها، وبدأ تنفيذ هذا النظام ليرتكز على أساس حكم السكان المحليين لأنفسهم عن طريق ممثلين يقومون على مصالحهم ويرعون شئونهم. [٧٣]
- وعلى الرغم من اهتمام الحكومة بنشر الخدمات التعليمية والصحية بالريف المصرى، إلا أنها اهتمت بالكم لا بالكيف، بمعنى أنها توسعت فى إقامة المدارس والمستشفيات كمبانٍ ومنشآت، بدرجة أكبر من التوسع فى نوعية الخدمة المتاحة بها، كما أنها لم تعط اهتماماً كافياً لخدمات البنية الأساسية كالطرق والكهرباء والمواصلات والصرف الصحى ومياه الشرب النقية، حيث كان الاهتمام- كما سبق أن أسلفنا- مركزاً على التنمية الصناعية بأمل توفير فائض فى المستقبل يمكن معه تقديم خدمات أكثر ارتقاءً للمناطق الريفية والحضرية على السواء. [٧٤]

- وتتميز هذه المرحلة بالاهتمام والتوسع فى تعليم الخدمة الاجتماعية، وانتشار الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتشجيع الدولة لها، وإصدار التشريعات التى تنظم نشاطها وتحدد العلاقة بينها الدولة.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانفتاح الاقتصادى من ١٩٧١-١٩٨٠:

الظروف والأوضاع المجتمعية السائدة فى المرحلة:

بعد تولى الرئيس السادات السلطة، شرع منذ منتصف السبعينيات فى تغيير التوجهات الرئيسية التى كانت سائدة خلال العهد الناصرى، فعلى الصعيد الاقتصادى تم الانتقال من صيغة الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزى إلى صيغة الانفتاح الاقتصادى، وعلى الصعيد السياسي تم الانتقال من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعددية السياسية المقيدة، وعلى صعيد المواجهة مع إسرائيل إلى سياسة التقارب مع الشرق وبخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، وإلى سياسة التقارب مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع تراجع نسبى فى دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وفى إطار تحديد ما سبق إجماله يمكن القول:

- فى إطار سعى الرئيس السادات لتثبيت دعائم حكمه، طرح شعارات دولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية.
- فى عام ١٩٧١ تمكن السادات من التخلص من خصومه الذين نظر إليهم على أنهم يشكلون تحدياً رئيسياً له، خاصة وأنهم كانوا يشغلون أغلب المراكز الحساسة فى الدولة، والذين أطلق عليهم مراكز القوى خلال ما عرف بثورة التصحيح التى جرت فى مايو ١٩٧١.
- فى عام ١٩٧١ قام الرئيس السادات بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى العربى بالانتخاب مرة أخرى.

- وفى عام ١٩٧٢ صدر الدستور محدداً المقومات الأساسية للمجتمع في: التضامن الاجتماعى- تكافؤ الفرص- الأسرة- المرأة- رعاية الأخلاق- حق العمل- كفالة الخدمات- التعليم- التربية الدينية.
- فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ انتصرت قواتنا المسلحة على الجيش الإسرائيلى وعبرت قناة السويس وحطمت خط بارليف.
- وفى أبريل عام ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات ورقة أكتوبر.
- وفى أغسطس من العام نفسه ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى والتى أكدت على ضرورة تعدد الآراء والاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى، فضلاً عن تمثيل هذه الاتجاهات في قيادته.
- فى يوليو ١٩٧٥، أقر المؤتمر القومى العام الثالث للاتحاد الاشتراكى العربى فكرة إقامة منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، وكان من بين لجان المؤتمر لجنة خاصة بالمنابر، والتى قامت بوضع الضوابط والأسس التى يجب أن تقوم على أساسها المنابر.
- فى يناير ١٩٧٦ تم تشكيل " لجنة مستقبل العمل السياسى من (١٦٨) عضواً.
- وفى مارس ١٩٧٦ عقد المؤتمر المشترك للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب، ووافق المؤتمر على إقامة ثلاثة منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى العربى، مع تغيير اسمها إلى "تنظيمات" بدلاً من منابر وهى: (٧٥)
  - تنظيم مصر العربى الاشتراكى ويمثل الوسط ومقرره ممدوح سالم.
  - تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ومقرره خالد محى الدين.
  - تنظيم الأحرار الاشتراكيين ومقرره مصطفى كامل مراد.
- فى يوليو ١٩٧٧ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب.

- فى عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور المصرى.[٧٦]

ولقد شهدت علاقات مصر الخارجية تحولات جوهرية فى هذه المرحلة، ففى مطلع السبعينيات اتجهت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى (السابق) نحو التدهور وانتهى الأمر بطرد الخبراء السوفيت من مصر وإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين- كما تدهورت علاقات مصر بالغالبية العظمى من الدول العربية وبخاصة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتى كامب- ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وانتهى الأمر بعزلة مصر عن العالم العربى ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس مع تجميد عضوية مصر فيها.[٧٧]

ومع تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، وما ترتب عليه توقف دول العالم الاشتراكى عن تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط المتفق عليها، بل ومطالبة مصر بسداد ما عليها من التزامات دون اعتبار للصعوبات التى تواجه الاقتصاد المصرى، والزيادة المضطردة فى عدد السكان، وما تتطلبه من زيادة فى النفقات مع ندرة الموارد المحلية المصرية بانقطاع إيرادات قناة السويس، وبترول سيناء، وتقلص السياحة، وانخفاض إنتاج بعض القطاعات بسبب احتلال سيناء.[٧٨]

ومن ثم، اتجهت الدولة إلى التوسع فى الاقتراض من الخارج وذلك تحت ضغط تصاعد الأزمة الاقتصادية فى الداخل من ناحية، وفرض عقوبات اقتصادية على مصر من قبل الدول العربية من ناحية أخرى، وقد شكلت المديونية الخارجية أحد العناصر الأساسية للأزمة الاقتصادية.[٧٩]

وعليه، أصبح الجو مهيئاً من الناحية السياسية لعودة القوى الرأسمالية الدولية للساحة المصرية، فتحت ضغط ندرة الموارد المتاحة واللازمة للتنمية أصبحت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أجل ذلك صدر قانون الاستثمار فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والذى عدلت بعض أحكامه بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بهدف إزالة العقبات التى تحد من حرية انطلاق رءوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية، وإعطاء المستثمر المصرى نفس المزايا التى يتمتع بها المستثمر الأجنبى.(٨٠)

ومع قرب نهاية السبعينيات كانت الدولة المصرية مهددة بالإفلاس، كما تعرضت مصر لضغوط من صندوق النقد الدولى لتحرير الأسعار وتقليص الدعم، وهو ما أدى إلى تغذية التوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، ولقد وصل الأمر إلى حد الانفجار على غرار ما حدث فى انتفاضة يناير ١٩٧٧.(٨١)

وهناك اتفاق شبه عام على أن التطبيق السئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى وغياب أو ضعف الضوابط القانونية والتنظيمية المرتبطة بذلك قد أفرز جملة من الاختلافات والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى كان لها تأثيراتها على الحياة بصفة عامة، نذكر منها:-

- اتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات.
- أدى الانفتاح إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية فى البلاد.
- أن جانباً هاماً من النشاط الاستثمارى فى ظل الانفتاح اتجه إلى القطاعات والأنشطة الخدمية سريعة الربح والعائد، وبالتالى لم يسهم فى توسيع القاعدة الانتاجية، مما أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة والتضخم والمديونية، وتدنى مستويات المعيشة بل وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين .
- كما أن سياسات الانفتاح أدت إلى تعميق تبعية مصر للخارج وبخاصة أمريكا والدول الغربية.
- كما كان للانفتاح الاقتصادى انعكاساته السلبية على منظومة القيم الثقافية فى المجتمع حيث برزت قيم جديدة على السطح تتعلق أساساً بالكسب السريع

الذى لا يقترن بأى عمل منتج، وممارسة الشطارة والفهلوة والسير على مبدأ "اخطف واجرى".

كما ترتب على ما سبق بعض التداعيات السلبية الأخرى منها:

أ- اتساع نطاق ظاهرة الفساد السياسى والإدارى والتى تمثلت فى شيوع الرشوة والمحسوبية والاتجار بالوظيفة العامة.

ب- بروز تنظيمات الرفض السياسى والاجتماعى وبخاصة التنظيمات والجماعات الإسلامية المسيسة، والتى من المؤكد أن مناخ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال السبعينيات والثمانينيات كان عاملاً مساعداً على تنامى هذه الجماعات، كما كانت الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧ والتى وصفها الرئيس السادات بأنها "انتفاضة حرامية" تعبيراً عن انهيار نتيجة لتلك الأوضاع، أضف إلى ذلك تزايد الاضطرابات العمالية والتى ارتبطت بمطالب اقتصادية واجتماعية بصفة أساسية.

وامتد الانفتاح الاقتصادى إلى الريف، حيث سمح للرأسمالية الريفية هى الأخرى بحرية الحركة الاقتصادية، ولكن التحولات التى طرأت على رأسمالية المدينة، لم يحدث ما يماثلها تماماً فى الريف، بل ظلت رأسمالية الريف تنمو نموها المضطرد، كل ما أحدثه الانفتاح الاقتصادى لديها، هو إتاحة المزيد من الفرص الرأسمالية لديها، وحرية الحركة، وحرية النمو الرأسمالى، واتخذ ذلك صورة تدعيم الملكية الزراعية عن طريق صدور قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وتقرير حق المالك فى طرد المستأجر، إذا تأخر عن دفع الإيجار، ورفع القيمة الإيجارية للفدان، وجواز تحويل العلاقة الايجارية من الايجار النقدى إلى العينى (المزارعة)، وإلغاء لجان فض المنازعات، وتحويلها إلى القضاء العادى، ولم تكن رأسمالية الريف بحاجة إلى انفتاح اقتصادى حيث أجبرت الدولة على رفع أسعار المحاصيل الزراعية باضطراد، كما تأكد سيطرة الفلاحين المتوسطين والأغنياء على الجمعيات التعاونية، حيث أدت إلى جعل

أربعة أخماس أعضاء مجالسها ممن لا تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة بـدلاً مـن خمسة أفدنة، واشترطت فيهم معرفة القراءة والكتابة، بينما ٩٥%مـن صـغار الفلاحين أميون، وبالإضافة إلى الانفتاح الاقتصادى ظهرت سـلوكيات دعمهـا كذلك أبناء الذين سافروا للعمل بالدول العربية، وعادوا إلى القريـة، وتـشكلت مجموعات لامتصاص أموالهم من خلال السلع الاستهلاكية، ورفض الكثير منهم العودة إلى مهنتهم الأساسية الزراعة، واتجهوا إلى نشاطات أخـرى، كـشراء سيارات النقل والأجرة والعمل بالتجارة وهكذا أصبح بالريف فئة عائدة ومعهـا رأس المال، وأخرى فى انتظارها لامتصاصه فى مشروعات خاصـة، وأثـر هجرة هؤلاء العمل الزراعى إلى عدم توفر وارتفاع أسعار العمالة الريفية، كما أن ازدياد الثروة لدى هؤلاء جعلهم يتطلعون إلى السلطة فى القريـة، وأصـبح السلوك الاكتفائى بالقرية غير موجود، حيث تغيرت نظرة الفلاح، بعد أن كـان يزرع ليأكل، أصبح تفكيره اقتصادياً بمعنى ماذا يزرع؟ وكم سيكسب؟ وتحولت القرية المصرية إلى قرية أكثر استهلاكاً، حيث تأثرت بالانفتـاح الاقتـصادى، والسفر للعمل بالدول العربية، فاستشرى بين الـريفيين مـا يـسمى بالـسلوك المظهرى. (٨٢)

٢- ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال المرحلة:

أ- تعد تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من أبرز مـا شـهدته هـذه المرحلة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث أنشئ هذا الجهاز عام ١٩٧٣ ولا زال مسئولاً عن تنمية القرية المصرية فى مصر حتى الآن، وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ والذى حدد مسئولية الجهاز فى تنفيذ الـسياسة العامـة واقتراح الخطة العامة للمشروعات وإجراء الدراسات والبحوث، مما يعد خطوة هامة نحو الاهتمام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فـى الريـف المصرى. (٨٣)

ب- ويعد برنامج كهربة الريف من أحد أبرز المشروعات فى تطوير القرية ويؤدى إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمعات الريفية للخروج من العزلة الثقافية، وقد دخل مشروع كهربة الريف مرحلة التنفيذ الفعلية بعد إنتهاء العمل بالسد العالى فى يناير ١٩٧١، وتبنى الحكومة لهذا المشروع، حيث تم إنشاء هيئة كهرباء الريف، وأصبحت عدد الأسر التى تتمتع بالكهرباء فى الريف فى تعداد ١٩٧٦، ٤٥,٧% بعد أن كانت نسبتهم فى عام ١٩٦٦ قد بلغت ٣٧,٨%، ويؤكد التعداد أن ٨١,٤% من الأسر فى عام ١٩٧٦ لا تتمتع بالكهرباء، وكانت نسبتهم فى عام ١٩٦٦ قد بلغت ٩٩,٧%.[٨٤]

ج- وقد شهدت الفترة التالية لعام ١٩٧٦، انحساراً حاداً "للتعاونيات الزراعية" بعد صدور قانون "بنوك القرى" الذى نقل إليها غالبية ما تقوم به التعاونيات من أنشطة مع إحكام الدولة سيطرتها على القطاع الزراعى بنفس السياسات التى بدأت بها أعوام الستينيات.

د- وفى عام ١٩٧٧ بدأت تجربة التخطيط التكاملى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية، وتهدف التجربة إلى الوصول لنموذج التنمية الاجتماعية المتكاملة فى المجتمع المحلى الريفى فى إطار قانون الحكم المحلى.

هـ- مشروع الإسكان والتنمية الذى يقوم بتنفيذه جهاز تنظيم الأسرة والسكان منذ منتصف ١٩٧٧ ويغطى ٢٥٢٥ وحدة محلية تضم ٢٩١٥قرية وينفذ فى اثنى عشرة محافظة ريفية بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وهيئة التنمية الدولية الأمريكية نتيجة للدراسات التى أجراها جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالاشتراك مع وزارة الحكم المحلى وجهاز بناء وتنمية القرية لتحقيق أهداف سكانية من خلال تناول واستخدام المجتمع المحلى وحتى مستوى القرية المصرية لبعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

و- وفى عام ١٩٧٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى، لتدعيم الصلة بين الحكومة المركزية

والوحدات المحلية بجميع أنحاء الجمهورية من المحافظة إلى القرية الصغيرة والذى تم تعديله فى عام ١٩٨١ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١.

ز- وتنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والأمريكية والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٨، أنشئ مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة بمصر، وذلك بكل من محافظتى أسيوط والغربية، وأحد مكوناته الهامة هو اختبار فكرة تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال جهد منظم لتنمية المجتمع. (٨٥)

ح- ساد فى هذه المرحلة الاهتمام ببنوك القرى، وتطورت قيمة السلف المقدمة من بنك الائتمان والتنمية الزراعية من (١٥٩٦٠) ألف جنيه فى بداية ١٩٥٢ إلى (١٨٥,٠٠٠) ألف جنيه فى بداية الثمانينات، مما يشير إلى زيادة سنوية للسلف المقدمة للفلاحين، وكان أكثر معدلات الزيادة عام ١٩٧٧، كما تطور العدد الكمى للجمعيات التعاونية الزراعية من (٤٦٧٣) جمعية فى بداية السبعينيات إلى (٥١٦١) جمعية فى بداية الثمانينيات،وزاد عدد الجمعيات التسويقية من(٧) جمعيات فى بداية السبعينيات إلى (١٤) جمعية فى أوائل الثمانينيات، كما زادت فى الفترة نفسها جمعيات الثروة الحيوانية من (٢٧) جمعية إلى (١١٨) جمعية. (٨٦)

ط- أنشى صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨، وبدأ فى مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٩، وصندوق التنمية المحلية صندوق تنموى يهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم التنمية الاقتصادية فى قطاع المحليات والقرية على وجه التحديد، إلا أنه يختلف فى استراتيجيته وسياسته عن تلك الأجهزة الائتمانية المتعددة فى مجال الإقراض، ومحور الاختلاف هذا يرتكز على أن الصندوق لا يؤدى الدور المنوط بالجهاز المصرفى فى خلق الائتمان نظراً لأنه ليس بنكاً تجارياً أو مصرفياً. (٨٧)

٣- فلسفة التنمية السائدة فى المرحلة:

من المؤكد أن الأيديولوجية التنموية التى تنتهجها الدولة تمثل الإطار الرئيسى الذى تتحدد فى ظله أبعاد وملامح دورها فى عملية التنمية، وفى ضوء ذلك بدأ نظام السادات منذ منتصف السبعينيات التحول عن أيديولوجية التنمية التى كانت سائدة خلال الستينيات والتى كان أساسها التوجه الاشتراكى القائم على أساس الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزى والدور البارز للدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وبالمقابل فقد تبنى نظام الرئيس السادات توجهاً رأسمالياً للتنمية، وذلك فى إطار ما يعرف بـ "رأسمالية الدولة التابعة، وجسدته سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سار النظام فى تطبيقها بخطوات متسارعة منذ عام ١٩٧٤. [٨٨]

٤- نقد وتحليل سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية فى المرحلة:

أ- على الرغم من أن تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من أبرز ما شهدته هذه المرحلة فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث حفلت الخطة التنفيذية للجهاز بالعديد من البرامج والمشروعات فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى، اعتمدت بدرجة جوهرية فى تنفيذها على "وحدات الحكم المحلى"، و"المجالس المحلية" المنتخبة لإدارة القرى بعد تعديل قانون "الإدارة المحلية عام ١٩٧١، إلا أن ضعف فاعلية هذه الوحدات وتلك المجالس من ناحية، وفتور حماس الوزارات المعنية فى أن تنسق أنشطتها مع غيرها من الوزارات من خلال "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من ناحية أخرى، أدى إلى أن تنفيذ هذه المشروعات لم يحقق نقله فعلية على طريق التنمية الريفية المتكاملة. [٨٩]

ب- أدى التطبيق السئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلى ظهور شرائح اجتماعية من الأثرياء الجدد، وإلى زيادة أعداد الفقراء والمهمشين، وتآكل أوضاع شرائح الطبقة الوسطى، وإلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية فى البلاد، وتفاقم مشكلات البطالة، والتضخم والمديونية، وتدنى مستويات المعيشة بل وعدم إشباع الحاجات

الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين، كما أدت إلى تعميق تبعية مصر للخارج وبخاصة للولايات المتحدة والدول الغربية.

ج- ولم تكن السياسات العامة الأخرى المرتبطة بعملية التنمية أفضل حالاً من السياسات الاقتصادية، حيث عانت من مشكلات التقطع وعدم الاستمرارية، والفجوة الكبيرة بين الأهداف المعلنة والمخرجات الحقيقية، ناهيك عن ضعف التنسيق بين الوزارات والأجهزة المعنية بتنفيذ تلك السياسات، فعلى سبيل المثال:

١- فإن سياسة التعليم العالى لم يتم إعدادها فى ضوء احتياجات سوق العمل ومتطلبات عملية التنمية، مما أدى إلى وجود وفرة من الخريجين فى بعض التخصصات وندرة فى تخصصات أخرى، مع محدودية سوق العمل، أدى إلى زيادة مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين، ناهيك عن ضعف الإمكانيات المادية للجامعات والمعاهد، مع زيادة أعداد المقبولين بها. أما عن مشكلات التعليم الابتدائى فقد كانت ولا تزال كثيرة ومتشعبة.

٢- سياسة التدريب والتأهيل والتى تشكل ركيزة أساسية لخلق قوة عمل مدربة، ليس هناك ما يؤكد على وجود سياسة عامة حقيقية وفعالة لذلك خلال السبعينيات.

٣- ومع الأهمية القصوى التى تمثلها السياسة العلمية وسياسة نقل التكنولوجيا بالنسبة لعملية التنمية فالمؤكد أنه لم تكن هناك سياسة واضحة مدروسة فى أى من المجالين، والأخطر من ذلك وجود نوع من الانفصال بين البحث العلمى من ناحية والسياسات المطبقة من ناحية أخرى، وهو ما يسهم فى جعل تلك السياسات تفتقد إلى الرؤية والوضوح كما يجعلها أكثر عرضة للتعثر والفشل.

٤- وهناك أمثلة كثيرة، وما سبق مجرد نماذج أو أمثلة، وهو ما يؤكد على أن معضلات السياسات العامة كانت الأسباب الرئيسية لتعثر عملية التنمية خلال السبعينيات، فقد عانت سياسات عديدة من الارتجالية فى وضعها،

وعدم الفاعلية فى تنفيذها، وعدم كفاءة أجهزة وإجراءات تقييمها وتطويرها، ناهيك عن ضعف التنسيق بين الأجهزة والوزارات المعنية بتنفيذ السياسات المختلفة. [٩٠]

٥- وفى غضون الثمانينيات بدأت محاولات إحياء التخطيط القومى جنباً إلـــى جنب مع السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، مما أوجد حالة مـــن عـــدم الوضوح ومن عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، انعكس على التنمية الريفية أيضاً. [٩١]

٦- إن تزايد انسياب التمويل الخارجى، وعلى الأخص التمويل الذى اتخذ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أحدث تشويهاً واضحاً فى نمط الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، حيث أصبح جانباً كبيرا من هذه الاستثمارات يتركز فى إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المعمرة، وما يعنيه ذلك مـــن إشـــاعة أنماط استهلاكية ترفيهية لا تتناسب مـــع إشـــباع الاحتياجـــات الأساســـية للجماهير ولا مع ضرورة ترشيد الاستهلاك، ناهيك عن أن أعباء التمويـــل الخارجى قد تزايدت بشكل واضح وأصبحت تلتهم نسباً متزايدة من الموارد المحلية، وقد تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة ما تخصصه الدولة مـــن حـــصيلة صادراتها لدفع أعباء الديون الخارجية (الفائدة + قسط الديون). [٩٢]

<u>المرحلة السادسة: التنمية الريفية المتكاملة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى الآن:</u>

١- الظروف والأوضاع السائدة فى هذه المرحلة: ولقد شهدت هذه الفترة الأحداث الآتية: [٩٣]

أ- فى أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس مبارك السلطة على أثر اغتيال السادات فى حادث المنصة الشهير.

ب- إعادة حالة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية بعد أن شهدت العديد من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعى خلال السنوات الأخيرة

من حكم السادات وذلك على الصعيد الداخلى تمثلت فى عدة إجراءات كـــان أهمها:

- الإفراج تدريجياً عن المعتقلين السياسيين وبخاصة أولئك الذين اعتقلوا فـــى سبتمبر ١٩٨١.
- الانفتاح على أحزاب المعارضة وتغيير لغة الحوار معها والتأكيد على أنها جزء من النظام السياسى، والسماح بإعادة إصدار أغلب صحف المعارضة التى أغلقت فى سبتمبر ١٩٨١.
- رفع الرئيس مبارك شعار الطهارة ومحاربة الفساد، وتم بالفعل إحالة عـــدد من قضايا الفساد إلى القضاء.
- كما رفع شعار تصحيح سياسة الانفتاح الاقتصادى وتحويلـــه مـــن انفتـــاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى، ولذلك دعا إلى عقـــد مـــؤتمر للاقتـــصاديين المصريين للبحث فى أفضل السبل لمعالجة الأزمة الاقتصادية.

ج- أما على صعيد السياسية الخارجية، فقد تبنى الرئيس سياسة واقعية قوامهـــا إعادة مصر إلى مكانها فى الصف العربى ولذلك قام بالآتى:

- وجه بوقف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية.
- تخفيض مستوى التطبيع مع إسرائيل إلى حدود دنيا، ورفـــض الغـــزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ بسحب السفير المصرى من إسرائيل .

د- فى عام ١٩٨٧ وبعد قمة عمان أعادت مصر تطبيع علاقاتها مـــع الـــدول العربية.

هـ- فى عام ١٩٨٤ شهدت مصر أول انتخابات برلمانية فى عهـــد مبـــارك، والتى يعتبرها البعض البداية الفعلية لفترة حكمه.

و- وعلى الصعيد الخارجى أيضا اتجه نظام الرئيس مبارك إلى إعادة التوازن للسياسة المصرية تجاه القوتين الأعظم (الاتحاد السوفيتى السابق- الولايات المتحدة الأمريكية).

ى- وفى ظل غياب سياسة مالية واقتصادية واضحة وفاعلة للدولة تنامت خلال الثمانينيات وتحت سمع الدولة وبصرها شركات توظيف الأموال، تلك الظاهرة التى شكلت نوعاً من النهب المنظم للاقتصاد المصرى، ولا تزال ذيول المشكلة حتى الآن.

ح- فى مطلع أغسطس ١٩٩٠ قيام العراق باحتلال الكويت، وما ترتب على موقف مصر من هذه الحرب من تداعيات، كانت أحد العوامل التى أسهمت فى تخفيض الضغوط على الاقتصاد المصرى بشكل غير مباشر.

ط- فى أبريل ١٩٩١، وبعد دخول مصر فى مفاوضات مطولة مع صندوق النقد الدولى وذلك للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادى فى ضوء الأسس والقواعد التى يحددها الصندوق وبالفعل وقعت مصر على هذا البرنامج.

ز- حدث تطور ملحوظ فى هيكل النظام الحزبى، فبعد أن كانت أربعة، أصبحت فى عام ١٩٩٨ (١٤) حزباً.

ملامح سياسات ومشروعات التنمية المحلية الريفية خلال هذه الفترة:

أ- مجتمعنا المصرى يعيش الآن فترة التحول من نظام اقتصادى مخطط إلى نظام اقتصادى حر، يعتمد على آليات السوق أو ما يعرف بالخصخصة. [٩٤]

ب- كما شهدت هذه المرحلة محاولة العودة لنظام التخطيط منذ عام ١٩٨٢، اعتماداً على المؤشرات والمحفزات مع الاهتمام بتشجيع الخصخصة منذ أواخر الثمانينيات، ولقد بدأت أثناءها محاولات إحياء التخطيط القومى جنباً إلى جنب مع السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى.

ج- وشهدت هذه المرحلة عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات، كثيراً منها تموله جهات ومؤسسات أجنبية مثل: مشروعات الأسر المنتجة، وتنمية المرأة الريفية من خلال جهود وزارة الشئون الاجتماعية، ومشروع المزارع الصغير، والمشروع القومى للميكنة الزراعية، من خلال جهود

وزارة الزراعة، ومشروع معالجة الجفاف عند الأطفال، وبرامج تنظيم الأسرة، من خلال جهود وزارة الصحة، ومشروعات التأهيل والتدريب المهنى على الصناعات الحرفية، من خلال جهود عدة وزارات مثل القوى العاملة والصناعة والإسكان والإدارة المحلية.

د- ومع الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر تمهيداً للانتقال إلى اقتصاديات السوق الحرة، ظهر "الصندوق الاجتماعى للتنمية" كآلية تستهدف تقليل حدة الآثار السلبية لهذا الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة ظواهر البطالة وتقليل أعداد العاملين الزائدين عن حاجة العمل فى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام.

هـ- ومن خلال كم غير قليل من المنح والمعونات والقروض الأجنبية، اتجه صندوق التنمية الاجتماعية لتمويل مشروعات مكثفة لاستخدام عنصر العمل، وتسارعت جهود مختلف الجهات فى الدولة لتحقيق الهدف نفسه، وهو إتاحة مزيد من فرص العمل للشباب، سواء كانت فرص عمل مؤقتة أو مستقرة . نفذ منها عدد لا يستهان به فى الريف.(٩٥)

و- وخلال هذه المرحلة، صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨ الخاص بنظام الإدارة المحلية، لينظم المستويات التخطيطية فى المجتمع المصرى ودور كل منها.

ز- وفى خلال هذه المرحلة، تم تطبيق أربعة خطط للخدمات الاجتماعية ١٩٨٧/٨٢، ١٩٩٢/٨٧، خطة ١٩٩٧/٩٢، وأخيراً خطة التنمية القومية ٢٠٠٢/١٩٩٧ واستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧م، وكلها تسعى إلى الارتفاع المستمر بأداء الإنسان المصرى باعتباره العنصر الفعال فى تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.(٩٦)

ح- وفى خلال هذه المرحلة، ومع بداية عام ١٩٨٥ دخلت العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى دائرة الاهتمام من جديد، فقد اقترح مشروع

لتنظيم تلك العلاقة ينص على رفع القيمة الإيجارية إلى (١٥) مثل الضريبة السارية عام ٨٣، ويعاد النظر فى تقدير القيمة الإيجارية كل عشر سنوات، وبصدور القانون رقم ٩٦لسنة ١٩٩٢ لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر حسم جدل وخلاف الثمانينيات ليحدد أبعاد العلاقة بين المالك والمستأجر، فلقد تضمن القانون فترة انتقالية خمس سنوات تنتهى بنهاية السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ أى أكتوبر ١٩٩٧، ومنذ هذا التاريخ أصبح تنظيم العلاقة الإيجارية للأراضى الزراعية وفقاً لأحكام القانون المدنى. [٩٧]

ط- فى عام ١٩٩٢ بدأ تنفيذ مشروع التنمية الشاملة والرعاية المتكاملة لطفل القرية.

ى- ويُعد البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" من البرامج التنموية الحديثة الموجهة إلى الريف المصرى، والمطبق فى عام ١٩٩٥/٩٤، كخطوة هامة فى سبيل تنمية الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، كما يرسى دعائم الديمقراطية ويعمقها فى نفوس أبنائه، لارتكازه على مفهوم المشاركة الشعبية المحلية فى التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً، ويقوم- أيضاً - على فكرة تكامل وتساند كافة الأنشطة الحكومية المقدمة فى الريف المصرى، ويعتبر جهاز بناء وتنمية القرية المصرية هو القائم على تنفيذه بالتنسيق مع الوزارات المختلفة. [٩٨]

ك- وقد توجت جهود التنمية الريفية فى مصر بإنشاء وزارة متخصصة للتنمية الريفية لأول مرة فى تاريخها، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٩٦ بتشكيل الوزارة، ثم صدور قرار جمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٧ بالتعديل الوزارى الجديد حيث الوزارة لأول مرة فى مصر وكان الهدف من وراء إنشائها: [٩٩]

٢- تنمية الريف المصرى.

٣- توفير مقومات نهضته ليسهم فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تحددت اختصاصاتها فى:

٢- وضع السياسات والبرامج اللازمة لبناء وتنمية الريف المصرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة.

٣- اقتراح الخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسات والبرامج.

٤- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة لمشروعات التنمية، واقتراح مصادر التمويل المختلفة، والجهود الذاتية اللازمة لتنفيذ الخطط.

٥- تقييم ومتابعة الخطط.

٦- تقييم الإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية، وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.

٧- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية الريفية بالاشتراك مع الجهات المعنية والخبراء والمختصين.

٨- الإدارة والإشراف على مراكز إعداد الأسر المنتجة الممولة ضمن الخطة الاستثمارية.

٩- الإشراف على مراكز إعداد الأسر المنتجة والتى أقامتها وتقيمها جمعيات تطوعية بجهودها الذاتية.

١٠- التوجيه والإشراف والمتابعة والمعاونة فى التسويق بالنسبة لمشروعات الأسر المنتجة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ويتبع وزير التنمية الريفية الجهات الآتية:

٢- صندوق دعم الصناعات لريعية والبيئية والإنعاش الريفى.

٣- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى.

٤- جهاز التنمية الشعبية.

٥- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٦- الإدارة المركزية للأسر المنتجة.

٣- الفلسفة السائدة فى هذه المرحلة:

تمثلت أيديولوجية التنمية خلال السنوات العشر الأولى من عهد الرئيس مبارك فى محاولة التوليف بين الأيديولوجيتين اللتين سادتا خلال عهدى سلفيه وخاصة أن كلاً منهما قد سعت إلى تغيير المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مع التأكيد على تحويل الانفتاح الاستهلاكى إلى انفتاح إنتاجى، مع زيادة الاهتمام بالفقراء.

ثم اعتباراً من الفترة الثانية لحكم الرئيس وبداية من عام ١٩٩١، وهو تاريخ تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وهكذا تم إعطاء التوجه الرأسمالى للتنمية دفعة ملحوظة خلال عهد الرئيس مبارك. (١٠٠)

٤- تحليل نقدى لسياسات ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصرى خلال المرحلة:

أ- على الرغم من أن الريف فى غضون الثمانينيات قد شهد عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات القطاعية التى سعت لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جزئية، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، وافتقدت الانطلاق من رؤية استراتيجية شاملة من جهة أخرى، وبرغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية فى هذه البرامج والمشروعات، فإن قرون الإهمال والاستنزاف والظلم الاجتماعى أورثت الفلاح سمات شخصية وخصائص نفسية وسلوكيات عملية يصعب اعتبارها مواتية لتحقيق المشاركة الشعبية الفعالة فى جهود التنمية المأمولة، هذا بالإضافة لاستمرار العديد من القيود التشريعية والتنظيمية التى تحد من انطلاق المشاركة الشعبية، فضلاً عن الاتجاهات غير المشجعة لدى بعض القيادات الوسطى والقاعدة المسؤولة عن الجهود الحكومية فى الريف والتى لا تزال تعتبر التنمية مجرد خدمات تتاح للقرية تفضلاً من جانب الدولة. (١٠١)

ب- على الرغم من إنجاز الحكومة للمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى، والخاصة بإصلاح السياسات المالية والنقدية خلال النصف الأول من التسعينيات، حيث تم توحيد سعر الصرف، وتخفيض عجز الموازنة، وتحقيق فائض فى ميزان المعاملات التجارية، وزيادة فى احتياطات الدولة من النقد الأجنبى، ومع أهمية هذه الإنجازات بالنسبة للاقتصاد المصرى، إلا أنه من المؤكد أن تحقيقها قد تم بثمن اقتصادى واجتماعى فادح دفع الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودى الدخل(١٠٢)، وبخاصة فقراء الريف، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والنساء والأطفال، مثل تقلص الخدمات الاجتماعية والصحية للنساء أو الخاصة بتنشئة الأطفال، مع تقلص فى الدعم المخصص للتعليم الذى يؤدى بدورة إلى انخفاض قدرة النساء على كسب الدخل أو صعوبة الالتحاق بالأعمال الإنتاجية المدرة للدخل.

ج- وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لإحياء عملية التخطيط القومى فى الثمانينيات جنبا إلى جنب مع السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى،إلا أن ذلك أوجد حالة من عدم الوضوح ومن عدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى،انعكس على التنمية الريفية أيضا. (١٠٣)

د- ونظراً للأهمية التى تمثلها السياسة التعليمية بالنسبة لعملية التنمية وبخاصة فيما يتعلق بتوفير احتياجات سوق العمل من أصحاب التخصصات المختلفة ذات الصلة الوثيقة بسياسات وبرامج التنمية،فإن الخطاب السياسى الرسمى خلال هذه المرحلة يولى السياسة التعليمية اهتماماً خاصاً، بل إن النظام السياسى رفع شعار تطوير التعليم كمشروع قومى لمصر خلال النصف الثانى من التسعينيات،ولكن على الرغم من ذلك فإن السياسة التعليمية شأنها شأن السياسة الاقتصادية عانت من كثير من مظاهر التقطع وعدم الاستمرارية وهو ما أفرز عدداً من الآثار السلبية التى تؤكد معنى وجود فجوة بين التعليم والتنمية،نذكر منها:(١٠٤)

١- الفجوة بين الزيادة فى عدد الجامعات من جانب، وعـدم تـوافر الهياكـل والمقومات الأساسية للعديد من الجامعات وبخاصة الإقليمية منها من جانب آخر.

٢- الفجوة بين إعداد خريجي الكليات النظرية،وإعداد خريجى الكليات العمليـة والتطبيقية،وهو ما أدى إلى وجود وفرة فى خريجـى الكليـات النظريـة وارتفاع معدل البطالة بينهم،فى الوقت الذى يوجد نقص ملحوظ فى إعـداد الخريجين الذين تتطلبهم بعض المجالات وثيقة الصلة والارتباط بالتنمية.

٣- حالة الاضطراب التى عانت منها السياسة التعليمية لسنوات بسبب بعـض القرارات الارتجالية التى اتخذتها وزارة التربية والتعليم ثم تراجعت عنهـا بعد سنوات بعد أن أفرزت آثارها السلبية على العملية التعليمية.

٤- مشكلة الأمية فى مصر تعتبر واحدة من المشكلات المزمنة الوثيقة الارتباط بالسياسة التعليمية،حيث تتجاوز نسبة الأمية (٥٠%)، وتلقى هذه المـشكلة بتأثيراتها السلبية على مختلف قضايا التطـور الاقتـصادى والاجتمـاعى والسياسى فى مصر.

هـ- وعلى الرغم أن الحكومة أنشأت الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى للتعامل مع مشكلات البطالة والفقر، إلا أنه لم يقم بالدور المتصور له، حيث أن جهوده المبذولة فى هذا الإطـار لا تتناسب مع الجهود المطلوبة لمواجهة تزايد معدلات البطالة، وذلك نتيجـة المشكلات التى تواجه الصندوق وأسلوب إدارته لمنح القروض لمشروعات التنمية الصغيرة وغيرها، فضلاً عن ضعف موارده المالية. (١٠٥)

استنتاجات حول ماضى جهود التنمية فى الريف المصرى وحاضرها:

من غير الواقعى أن يتم التخطيط لمستقبل التنمية الريفية بدون معرفة نتائج جهود الماضى والتى من خلالها يمكن تشكيل خلفية يمكن الاعتماد عليها فى الممارسة، وفى فهم الحاضر لأنه امتداد للماضى، وفهم الحاضر والماضى

للجهود التى بذلت فى تنمية القرية المصرية تدفعنا للتنبؤ بما يمكن عمله فى المستقبل، وبما يمدنا بالتغذية العكسية والتى تفيدنا فى تصميم سياسات ومشروعات التنمية المحلية بالريف المصرى من جانب، وفى زيادة خبرة المسئولين عن التنمية الريفية وفهمهم لواقع الريف المصرى، وبما سيعود كذلك على الممارسات المهنية، وإعداد برامج التدريب المناسبة للمشاركين فى جهود التنمية المحلية بالريف المصرى من جانب آخر.

ومن ثم، يمكن استخلاص بعض النتائج التى أمكن استنباطها من التحليل السابق لسياسات ومشروعات التنمية متمثلة فى الآتى:

١- أن حركات الإصلاح قبل الثورة قد حاولت طرح حلول لمشكلات القرية المصرية، إلا أن معظمها انصب على الجانب الاقتصادى، مع تجاهل البعد الاجتماعى إلى حد ما.

٢- تبنى الحكومات المتعاقبة فى مصر لسياسات تنموية غير مدروسة، وخاصة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، مع اعتقادها فى التصنيع باعتباره المفتاح السحرى للنمو الاقتصادى، ومن ثم فقد تجاهلت تلك السياسات القطاعات الزراعية وغيرها.

٣- اهتمام الحكومات المتعاقبة قبل الثورة بالتحرر من الاستعمار والحصول على الاستقلال السياسى على حساب التنمية خلال تلك الفترة، ولم ينظر إلى فقراء الريف على أنهم ضحايا عملية التنمية الحكومية، ولكن بوصفهم ضحايا لممارسات قد أرادوها بأنفسهم، بمعنى ضحايا الحفاظ على القديم ورفض التطور، وإن كانت قد تغيرت هذه النظرة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

٤- لوحظ غياب التخطيط والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتنمية المحلية بالريف وتصارعها فى تقديم الخدمات مما أدى إلى تخبط تلك

الجهات، وحدوث ازدواجية وتضارب وتنافس وصراع بينها، وقد أثر كل ذلك على عدم استفادة الريفيين منها.

٥- ارتباط خطط ومشروعات التنمية الريفية فى عصر "محمد على" بشخص الحاكم وإرضاء طموحه، ومَنْ جاء بعده سواء (إسماعيل أو سعيد)، لم يكن لها أية إسهامات تنموية تُذكر فى الريف المصرى، وجميع الجهود التى بذلت فى هذه الفترة قد استهدفت أولاً وأخيراً مصلحة الإقطاع والمستعمر.

٦- غياب مفهوم واضح للتنمية الريفية، حيث كانت كل الجهود موجهة إلى إيجاد خدمات وليس تنمية بالمعنى الصحيح، وظل هذا حتى إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، حيث بدأ الاهتمام الشعبى الفعلى بالمشاركة لتنمية الريف، واستخدام الأسلوب العلمى فى إحداث التنمية الريفية، من خلال تبنى الجمعية لبعض التجارب التنموية التى يوجد لها صدى موجود حتى الآن.

٧- لوحظ ارتباط الخدمات والمشروعات الريفية بكثرة الوعود والأقوال مع قلة التنفيذ والأفعال، مع ربطها دائماً بسياسة الاستعمار البريطانى والنفوذ الإقطاعى بالريف المصرى.

٨- كما لوحظ تعدد وتنوع الخدمات فى الريف المصرى، ولكنه كان من ناحية النوع فقط مع إهمال جانب الكيف والانتشار، باقتصارها على مناطق محددة كنماذج مما أدى إلى حرمان باقى القرى من الخدمات، وبالرغم من أهميتها بالنسبة لعملية التنمية، إلا أنها كانت جهوداً متناثرة لا رابط بينها، ينقصها التكامل والتعاون، مع شيوع المسئولية، مع عدم استطاعة الدولة لتغطية جميع النفقات المطلوبة لأداء تلك الخدمات.

٩- لم يظهر أى وعى قومى تجاه الريف المصرى إلا عقب الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد أن نالت مصر قسطاً من استقلالها عام ١٩٢٣، حيث

تنبه المصلحون الاجتماعيون لضرورة النظر إلى الريف والعمل على النهوض به وحل مشكلاته.

١٠- قامت الحكومة المصرية بإنشاء أول مجلس إنمائى يهدف إلى تطوير الريف اقتصادياً واجتماعياً وهو المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى عام ١٩٣٦.

١١- كما لوحظ أن برامج ومشروعات التنمية الريفية تتعارض أحياناً مع سياسات وبرامج ومشروعات تنموية أخرى، أو قد تتجاهل حقوق وحاجات وأولويات السكان المحليين.

١٢- سياسات التنمية قبل الثورة كانت تخدم الصفوة أو النخبة الحاكمة والاستعمار فقط دون الاعتداد بمصالح وآمال الطبقات الفقيرة وخاصة أبناء الريف المصرى، عكس ما حدث بعد الثورة، حيث لوحظ أن هناك التزاماً حكومياً متزايداً بمفهوم المشاركة الشعبية الواسعة النطاق بهدف جعل سياسات التنمية ومشروعاتها معبرة قدر الإمكان عن حاجات الريفيين وواقعهم.

١٣- لم تسهم مشروعات وبرامج وسياسات التنمية الريفية قبل الثورة فى توصيل أصوات الناس لصانعى القرار، بل أسهمت فى تهميشهم واستبعادهم، ومن ثم فقد شهدت مشروعات التنمية فى الريف فشلاً ذريعاً لسيطرة طبقة سلطوية إدارية بيروقراطية على مقاليد الأمور، وهمشت دور الفلاحين، واعتمدت على النخبة المحلية فى رسم السياسات وتقييم النتائج.

١٤- بل ما يزيد الأمر صعوبة، أن فوائد التنمية بصفة عامة ومشروعاتها بصفة خاصة كانت توزع بصورة غير عادلة بين الناس فى الريف، فتستفيد الصفوة أو النخبة فقط على حساب فقراء الريف.

١٥- أغلب المشروعات التى أنشأتها الدولة قبل وبعد الثورة ما هى إلا ترجمة لأهداف سابقة حددتها الدولة دون مراعاة لجماهير الفقراء فى الريف ودون أدنى رأى لهم سواء فى السياسات الإصلاحية أو المشروعات التنموية.

١٦- أغلب التنظيمات التى أنشأتها الحكومة قبل الثورة لم تسهم بفاعلية فى تحسين حياة أبناء الريف بقدر ما كانت أداة فى أيدى الحكومة لفرض توجهاتها.

١٧- سياسات واستراتيجيات التنمية الريفية نابعة دوماً من وجهة نظر سلطوية يغلب عليها الطابع الهيراركى الحكومى فى إدارتها، والناس بعيدون عنها، لا يُستشارون ولا يؤخذ رأيهم فيها، بمعنى أنه لم يكن ثمة اهتمام بهؤلاء المخاطبين بعملية التنمية.

١٨- ركز القائمون على أمر التنمية المحلية بالريف المصرى قبل الثورة على الوضع الاجتماعى لهم (الوجاهة والبرستيج) بخلاف أنهم كانوا يفتقرون التدريب على أنشطة التنمية ومتطلباتها، وأيضاً افتقارهم الإحساس الفعلى بمشكلات الريف الذى يعملون فيه، بجانب أنهم غير متخصصين، وغير واعين بأصول عملهم وقواعده وأسسه، مع عدم الإخلاص فى العمل وخدمة المجتمع، إلا القلة الوطنية والتى أصبح لها بصماتها فى التنمية الريفية بعد ذلك.

١٩- من الملاحظ أنه من الغريب أن تضع الصفوة الثرية الحاكمة التى تقطن الحضر، المشروعات التنموية التى تضع حلولاً لمشكلات يعانى منها غيرهم، دون أن يشاركوا فى صياغتها، ومن ثم وبطبيعة الحال تكون نتيجة تلك المشروعات مخيبة للآمال، كما تأتى أو تتحول ثمارها لمصالح واهتمامات تلك الصفوة والنخبة المحلية بالريف.

٢٠- على الرغم من شيوع مفهوم التنمية المجتمعية، والمشاركة الشعبية وخاصة فى بداية التجارب التنموية فى المنايل وشطانوف، إلا أن سياسة

التنمية خلال هذه الفترة وحتى قيام ثورة يوليو، ومن خلال التطبيق العملى لها، جعل الأمر وكأنه أبعد ما يكون عن المشاركة الحقيقية، حيث أتت السياسات التنموية وكأنها تندفع من أعلى لأسفل ثم تهبط على الناس بأفكار وبرامج غريبة عنهم.

٢١- ومن الملاحظ كذلك أن أى استراتيجية تنموية من جانب الحكومة، كانت تفترض بداهة عجز سكان الريف عن إطلاق مبادراتهم الخاصة بالتنمية الريفية، إلا أن التجارب تؤكد أنه إذا ما توفرت الظروف المناسبة والحافز، فسوف تندفع جماهير الريف للمشاركة فى عملية التنمية، ما دامت فى النهاية تصب فى خانة مصالحهم، ولنا فى تجربة "محمد شلبى" فى تنمية القرية، وتجربة المراكز الاجتماعية فى "المنايل وشطانوف" قديماً، وتجربة "تفهنا الأشراف" حديثاً خير مثال على ذلك.

٢٢- لوحظ أيضاً أن اهتمام الأهالى كان أسبق من اهتمام الحكومة فى تنمية الريف، كما لوحظ أن بعض المشروعات كانت تقام فى القرى عن طريق الصدفة، أو الوساطة قبل الثورة، ولكن جهاز بناء وتنمية القرية قد استطاع أن يضع معايير لاختيار القرى التى يعمل من خلالها.

٢٣- على الرغم من أن التنسيق كان مفتقداً أو غائباً فيما بين مختلف الجهود المبذولة، إلا أنه قد ظهرت محاولات لتنسيق الخدمات فى الريف قبل الثورة تمثلت فيما يلى:

أ- يعتبر مشروع تحسين الصحة القروية عام ١٩٤٣ والذى أنشئ تنفيذاً للقانون ٤٦لسنة ١٩٤٢، ثم القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦، هو أول برنامج منسق لخدمات الصحة القروية على نطاق واسع.

ب-وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت هناك محاولة لتنسيق الخدمات فى الريف، حيث قد شُكلت اللجنة العليا لمكافحة الفقر والجهل والمرض، ثم

عُدلت تسميتها بالمجلس الأعلى لشئون العمـال والفلاحـين عـام ١٩٤٦، ونعتبرها أول محاولة لتنسيق الخدمات بالريف على المستوى القومي.

ج- وفى عام ١٩٥٠، أنشئ "مركز التنظيم والتدريب بقليوب" كمحاولـة ثانيـة لتنسيق وتكامل الخدمات فى الريف، تحت إشراف وزارة الصحة بالتعـاون مع هيئة الصحة العالمية.

د- وفى عام ١٩٥٤، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم وضع مشروع إنشاء "الوحدات المجمعة" لتؤدى للريف مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فى جهاز واحد وبشكل متكامل، وهو ما يمثل المحاولـة الثالثـة لتنسيق الخدمات بالريف المصرى، عن طريق المجلس الدائم للخـدمات والذى أنشأته الدولة فى ١٧/١٠/١٩٥٣.

ه- وفى عام ١٩٦٠، أصدرت الحكومة قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لتعيد تنظـيم الإدارة المحلية، بإنشاء مجالس للقرى يكون من بين أهدافها تنمية المجتمـع الريفى وتنظيم وتنسيق جهود الإصلاح فيه، ثم توالى بعـد ذلـك إصـدار القوانين التى تنظم جهود الحكم المحلى ومنها:

- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١.
- القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥.
- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقـانون رقـم ٥٠ لـسنة ١٩٨١.
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨.

٢٤- لعل ما يميز فترة الخمسينيات والستينيات بعد قيـام الثـورة، صـدور قانون الإصلاح الزراعى، وقوانين يوليو الاشتراكية وتبنى التخطيط كمنهاج للعمل، وصدور قانون ١٢٤بشأن نظام الإدارة المحلية، وإنـشاء مجـالس لتنسيق الخدمات كما سبق أن أوضحنا، مع الاهتمام بـالتخطيط المركـزى

خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٢ والتى واكبت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥ وإصدار قانون التعاون الموحد عام ١٩٥٦.

٢٥- وتعد تجربة "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، من ضمن أبرز ما شهدته فترة السبعينيات فيما يتعلق بالتنمية الريفية، حيث أنشئ هذا الجهاز بالقرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣، كذلك برنامج كهربة الريف، وتجربة التخطيط التكاملى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية عام ١٩٧٧، وتنفيذ مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة بمصر بكل من محافظتى أسيوط والغربية عام ١٩٧٨، وكذلك مشروع الإسكان والتنمية الذى قام بتنفيذه جهاز تنظيم الأسرة فى منتصف ١٩٧٧، والاهتمام ببنوك القرى، وإنشاء صندوق التنمية المحلية فى إطار جهاز بناء وتنمية القرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨.

٢٦- كما شهدت فترة السبعينيات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وما كان لها من آثار سيئة سبق ذكرها فى تحليل المرحلة الخامسة.

٢٧- وشهدت مرحلة الثمانينيات وما بعدها فترة التحول من نظام اقتصادى مخطط إلى نظام اقتصادى حر يعتمد على آليات السوق أو ما يعرف بالخصخصة، كما شهدت هذه المرحلة محاولة العودة لنظام التخطيط القومى، مع تشجيع الخصخصة والسير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى جنباً إلى جنب وذلك فى غضون الثمانينيات، ولقد شهدت هذه المرحلة عدداً ضخماً من البرامج والمشروعات كثير منها تموله جهات أجنبية.

٢٨- كما شهدت هذه الفترة أيضاً أخذ مصر بسياسات الإصلاح الاقتصادى، وإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية، وتطبيق أربع خطط للخدمات الاجتماعية هى: ٨٢/٨٧، ١٩٨٧/١٩٩٢، ٩٢/١٩٩٧، وأخيراً خطة التنمية القومية ١٩٩٧/٢٠٠٢، واستراتيجية التنمية المتكاملة حتى عام ٢٠١٧، وفى عام ١٩٩٢، بدأ تنفيذ مشروع التنمية الشاملة والرعاية المتكاملة لطفل

القرية، ويُعد البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" من أبرز البرامج التنموية الحديثة الموجهة إلى الريف، ولقد توجت جهود التنمية الريفية فى مصر بإنشاء وزارة متخصصة للتنمية الريفية لأول مرة فى تاريخها بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٧.

ومن ثم، يرى الباحث أنه لا تزال الدولة هى التى توجه أو تدير عملية التغيير المجتمعية، وأن سياسات التنمية الريفية نابعة دوماً من وجهة نظر سلطوية حكومية وأن النخبة فى المحليات هم الذين غالباً ما يسيطرون على عملية إدارة التنمية، ولاشك أن الأمر يتطلب ما يلى:

- تدخل الحكومة لدعم الجماعات والفئات الأشد احتياجاً وخاصة الجماعات الريفية.
- ضرورة إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية التنمية الريفية، وبين مشاركة المخاطبين والمستفيدين منها.
- وجود التزام سياسى بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

وبصفة عامة، توصلنا تلك الاستنتاجات فى النهاية إلى محاولة الإجابة عن سؤال حيوى وهام وهو:

كيف نضع أجندة عمل- مقترحة- للدولة فى مجال التنمية المحلية للريف المصرى، خاصة ونحن فى بدء القرن الحادى والعشرين؟"

وسوف نحاول من خلال الطرح النظرى وتحليل ونقد الجهود التى بذلتها الدولة فى مجال إصلاح وتنمية الريف المصرى خلال فترة قربت من مائتى عام، أن نضع تصوراً مقترحاً لأجندة عمل للدولة فى مجال التنمية المحلية للريف المصرى تحتوى على العناصر الآتية:

١) الأسس التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.

٢) الأهداف التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.

٣) الفلسفة التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل.

٤) المبادئ التى يستند عليها التصور المقترح.

٥) وسائل تحقيق الأهداف.

٦) الجهات المسئولة عن التنفيذ.

وسوف نتناول تلك العناصر فى ضوء التصور المقترح كما سيرد عرضه على النحو التالى.

رؤية مستقبلية لأجندة عمل للدولة فى مجال التنمية المحلية للريف المصرى:[١١٠]

١- الركائز أو الأسس التى تقوم عليها أجندة العمل فى مجال التنمية المحلية الريفية:

أ- التنمية المحلية الريفية تبدأ من القاع وتنطلق لأعلى.

ب- التنمية المحلية الريفية تحتاج لإدارة تنمية ريفية قوية.

ج- التخلص من التصورات النظرية الخيالية للتنمية المحلية الريفية، والنظر للواقع الأليم للريف المصرى، والاعتماد على النماذج المحلية وتعميمها.

د- النهوض بالريف المصرى، رهن بوجود تطور فى شكل الدولة نفسه، أى نمو المجتمع بكل قطاعاته.

هـ- إحياء عادات وقيم القرية المصرية الأصلية (التعاون- التكافل- المشاركة) كسبيل لمواجهة القصور فى الموارد.

و- وضوح الرؤية الثقافية للعمل بكنوز التراث الدينى والثقافى والأخلاقى مع الاستفادة بما يواكبها من العلوم والمعارف العصرية.

ز- وضوح الرؤية الاجتماعية ونقصد أساليب وتكنولوجيات التعاون والعمل الجمعى، أو ما يسمى بالهندسة الاجتماعية.

ح- وضوح الرؤية الاقتصادية، وأن تكون موضع الاهتمام الدائم للقيادات التنموية والسياسية باعتبارها تتعامل مع الموارد البشرية والطبيعية فى المجتمع الريفى.

ط- وضوح الرؤية السياسية التى تحكم المجتمع، فالتنمية حركة زعامة وقيادة واعية لابد لها من التزام وإيمان سياسى وحكومى وليس اعتماداً على الجهود الحكومية فقط كما هو الحال حتى الآن ولكن بالاعتماد علي الشعب وتشجيعه للمشاركة والتخلص من القيم والاتجاهات الرجعية.

ي- تأسيس الأيديولوجية التنموية المستمدة من منهج الله وشريعته، مع الاهتمام ببناء الشخصية الريفية للتخلص من قيم واتجاهات التخلف والأمية والتبعية والاستسلام للقوى الرجعية فى الريف.

ك- تطبيق مبدأ لا مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ فى ظل تنسيق مركزى.

ل- رفع كفاءة المنظمات الريفية (حكومية وأهلية) مع توفير خدماتها فى الأماكن التى لا تتواجد بها، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تخلفاً وخاصة قرى الصعيد.

م- إحداث تغيرات جوهرية فى البنيان الاجتماعى للقرية المصرية، يؤدى إلى تحسن جوهرى فى فاعلية المشاركة الشعبية فى جهود التنمية.

٢- الأهداف التى نسعى إلى تحقيقها:

أ- دمج المواطن الريفى فى كافة مناحى الحياة فى القرية، ومشاركته فى كافة ما يهم حياته.

ب- استغلال الجانب الروحى والدينى لدى الريفى فى تنمية المشاركة المجتمعية فى التنمية.

ج- تحقيق المساواة الاجتماعية وعدالة توزيع عوائد التنمية لتحقيق الرخاء الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية، والرضاء النفسى للسواد الأعظم من السكان الريفيين.

د- الربط بين برامج ومشروعات التنمية المحلية الريفية والاحتياجات الفعلية للناس فى المحليات.

هـ- صياغة سياسة تنموية تستند على المشاركة واسعة النطاق، ومحققة لمناهج التنمية التى ينبغى أن تتم من المستوى القاعدى- من أسفل لأعلى- لإتاحة الفرصة لفقراء الريف للمشاركة والتعبير عن آرائهم فى كل ما يهم حياتهم.

و- الاهتمام بتصنيع الريف مع زيادة الإنتاج الزراعى، بهدف رفع أو تحسين مستوى المعيشة فى الريف المصرى.

ز- إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية التنمية لدعم الفئات الأشد احتياجاً فى الريف، وبين مشاركة هؤلاء فى عمليات التنمية، مع وجوب التزام الحكومة بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

ك- وضع مشروعات إرشادية رائدة لإعادة إحياء العادات والقيم الريفية الأصيلة، مع التوسع فى المشروعات القومية

٣- الفلسفة التى يبنى عليها هذا التصور:

التنمية عمل شعبى من الشعب وإليه، وبالتالى فإنه يجب على الشعب المشاركة فيها، ولذلك يجب أن تدور الفلسفة التى تبنى عليها سياسات ومشروعات التنمية فى المجتمع الريفى حول دمج المواطن العادى فى كافة مناحى الحياة فى القرية، ومشاركته فى كافة ما يهم حياته، مع الاهتمام بالجانب الروحى الدينى للقروى المصرى.

كما يجب أن تركز فلسفة سياسات ومشروعات التنمية الريفية على كيفية حدوث التكامل بين الفرد والمجتمع، وتطوير أو تحقيق الاكتفاء الذاتى مع أقل قدر ممكن من المساعدات الحكومية، مع التركيز على إحياء عادات وقيم القرية المصرية الأصيلة كسبيل لمواجهة القصور فى الموارد والإمكانات، ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على ضرورة إحداث توازن بين تدخل الدولة ومشاركتها فى عملية التنمية الريفية وبين مشاركة المنتفعين والجمهور من وراء سياسة التنمية هذه، ولاشك أن الأمر يتطلب وجود التزام سياسى حكومى بالعمل على إحداث ذلك التوازن.

٤- المبادئ التى يقوم عليها التصور المقترح لأجندة العمل:

أ- الإيمان والثقة فى قدرات الريفيين وإمكاناتهم

ب- إدراك أن التنمية نسق نشاطى محوره الفلاح والأسرة الريفية.

ج- الإيمان بالعمل الفريقى وتقدير كل صاحب مجال لأهمية ولحتمية المجالات الأخرى لنجاح التنمية.

د- الإصرار على مشاركة المستهدفين بالتنمية واستغراقهم فى جهودها.

هـ- النظر إلى التنمية على أنها عملية تعليمية.

و- وضع معايير لرصد وتسجيل البيانات، وتقويم مدى نجاح المشروعات التنموية.

ز- الاهتمام بالترابط والتنسيق المؤسسى الجيد مع الهيئات المعاونة داخل وخارج المجتمع الريفى.

ح- استمرار التنمية الحكومية جنباً إلى جنب مع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.

ط- الأخذ بفلسفة الحكم المحلى ومعايير الإدارة الفعالة فى برامج ومشروعات التنمية.ى- الاستفادة من الخبرات والنماذج الناجحة لمشروعات التنمية الريفية وخطوات تنفيذها حتى يمكن تطبيقها على نطاق واسع.

٥- وسائل تحقيق الأسس والفلسفة والمبادئ والأهداف التى تقوم عليها أجندة العمل:

يستلزم تحقيق وتنفيذ أجندة عمل لتنفيذ استراتيجية تنموية للقرية المصرية ضرورة توافر إمكانات هامة وضرورية من حيث المبدأ يأتى فى مقدمتها:

أ- الإمكانات التخطيطية مثل: جمع البيانات والمعلومات، تحديد الأهداف ووسائل الوصول إليها، والبعد الزمنى والمرونة والتنفيذ والمتابعة، مع أهمية

تطبيق لا مركزية التخطيط والتنفيذ فى ضوء التنسيق والتكامل القومى، مع أهمية تحديد الجماعات المستهدفة بناء على معايير محددة.

ب- الإمكانات الإدارية والتنظيمية: الإدارة عنصر حاسم فى نجاح الخطط التنموية، كما أن ممارسة العمل الإدارى من خلال تنظيمات متطورة خالية من الروتين ومجهزة بالعدد الكافى من الأشخاص المناسبين، ولضمان وجود بناء تنظيمى لإدارة ناجحة للتنمية الريفية، يتطلب ذلك الآتى:

- ضرورة انتقاء تجديد القيادات المتهالكة، وتطبيق قاعدة التغيير الدورى للصفوة القيادية.
- ضرورة اكتشاف قيادات التنمية الريفية سواء الأهلية أو الحكومية وإعدادها وتدريبها وتنميتها وتوزيع المسئوليات عليها.
- توفير الحوافز التى تدعو لاستقراء تلك القيادات وخاصة الحكومية فى المجتمعات الريفية.
- إتاحة الفرصة للشباب لتولى مسئولية قيادة التنمية الريفية، وإزاحة أى معوقات تقف فى طريقهم، مع الاهتمام بالعنصر النسائى فى تحمل مسئولية تنمية الريف المصرى.
- القضاء على ظاهرة التضخم الحكومى ومركزية الإدارة الحكومية، والبيروقراطية، وذلك بإحياء نظام الحكم المحلى إحياءً حقيقياً.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب تطبيقياً صريحاً، وخاصة فى مشروعات وبرامج التنمية الريفية ووحدات الحكم المحلى أو الإدارة المحلية وخاصة فى الريف.

ج- الإمكانات المادية: والتى بدونها لا يمكن توقع نجاح أى برنامج تنموى وتتطلب:

- تحديد الاحتياجات المالية بدقة، ومصادر الحصول عليها، وتناسبها مع الواقع الفعلى للقرية.

- التركيز على المشروعات التى يمكن تحويلها أساساً بالجهود الذاتية، أو تلك التى عادة ما تلقى رواجاً لدى المنظمات الدولية، كذلك المشروعات ذات العائد السريع والجذابة للجماهير.
- الاهتمام بالتمويل الذاتى وتنمية مصادره وتطويرها، وعدم الاكتفاء بالمصادر الحكومية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

ومن ثم فهناك- أيضاً - مجموعة من النقاط التى يمكن أن يسترشد بها واضعو ومخططو السياسات والمشروعات التنموية، وتتمثل فى الآتى:

- العمل الجاد نحو إصلاح السياسات القومية بما يتمشى مع واقع وظروف كل إقليم بل كل قرية من قرى مصر.
- الحاجة إلى سياسة خاصة ومشروعات وبرامج تخفف من حدة الفقر الريفى، تهدف من ورائها إلى:
  - الاستثمار فى مجال التنمية الزراعية.
  - توزيع أكثر عدالة للدخل وعوائد مشروعات التنمية.
  - المشاركة الكاملة لفقراء الريف فى التنمية.
  - توسيع قاعدة العمالة بين الريفيين فى الأعمال العامة بالريف.
  - زيادة دخول الريفيين وتنويع مصادرها.
  - زيادة الكفاءة الإنتاجية للأفراد.
  - إعداد الريفيين ثقافياً ومهنياً للتعامل مع مشروعات التنمية والعمل بها.
  - تشجيع التصنيع الريفى والتجارة من خلال الصناعات الصغيرة المرتبطة بتصنيع المنتجات الريفية، وفتح أسواق لها على مستوى الوحدات المحلية (مجالس قرى، أو المركز التابع له، عواصم المحافظات).

- توعية الريفيين ورفع مستوياتهم الثقافية وتشجيع التعليم ومحو أمية الريفيين.

- أهمية تأسيس بنية نفسية اجتماعية للمجتمع الريفى.
- أهمية وجود التزام حكومى وأهلى (وجميع الأطراف المشتركة) بتنمية الريف، على أن تكون فى قلب أى تخطيط قومى للتنمية.
- تشجيع وحفز ودفع أهالى الريف وخاصة الفقراء للمشاركة فى عملية التنمية.
- المواجهة الشاملة والتغيير الجذرى بالشجاعة والجرأة اللازمة لمواجهة جماعات وقوى الضغط المحلية، ومراكز الهيمنة الحكومية التى ترى فى التغيير التنموى تهديداً لمصالحها المكتسبة القائمة، مع وضع الضوابط والأساليب المختلفة لحماية مشروعات التنمية ونواتجها من التحول لمصلحة تلك الجماعات.

٦- الجهات المسئولة عن التنفيذ:

وبسبب الطبيعة المتداخلة للمشكلات فى المجتمع الريفى، لذا ينبغى أن تتضافر الجهود فى تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية فى الريف المصرى متمثلة فى جهود:

- المنظمات الريفية الحكومية والأهلية مع رفع كفاءتها، توخى العدالة فى توزيع خدماتها وتوظيف مواردها فى المناطق الريفية.
- الأفراد، مع أن الدراسات تشير إلى أن مقدرتهم على الإسهام الفعال فى شئون مجتمعاتهم المحلية تتناسب طردياً مع مستوياتهم الاقتصادية.
- الأحزاب والكوادر السياسية فى القرى.
- وحدات الحكم المحلى أو الإدارة المحلية.
- بنوك القرى.
- المنظمات الدينية (المسجد- الكنيسة).

المراجع

١- **مسعد الفاروق حموده**: تنمية المجتمع الريفى والحضرى، دور الخدمة الاجتماعية (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢) ص ص٧٥-٨١.

٢- **محمد كامل البطريق ، محمد جمال شديد**: تنمية المجتمع المحلى (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩) ص ص٢٥١-٢٥٨.

٣- **مختار حمزة وآخرون**: الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى: مختار حمزة: دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة (القاهرة: دار التأليف، ١٩٧٦) ص ص١٤٠-١٥٢.

٤- **إبراهيم محرم**: التنمية الريفية- المفهوم والقواعد- التجربة المصرية- قضايا جوهرية- برنامج مستقبلى، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٠-٥١.

٥- **سهير لطفى**: العلاقة المتبادلة بين المناطق الحضرية والريفية فى الدول النامية، "إشارة خاصة لحضر وريف مصر"، نقلاً عن: التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية- المتطلبات والسياسات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٣)، معهد التخطيط القومى، سبتمبر ١٩٩٦، ص٤٢.

٦- **طلعت مصطفى السروجى**: تغير بناء وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٨، ص١٩٩٣.

٧- **ابنة الشاطئ**: قضية الفلاح (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب.ت) ص ص٥٤،٥٥، نقلاً عن: طلعت السروجي، المرجع السابق، ص٩٨.

٨- **صلاح العبد**: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع المحلى (القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢) ص ص٢١٢-٢١٣.

٩- **إبراهيم محرم**: شروق، البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص٥.

١٠- **أحمد كمال أحمد وآخرون**: مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص١٥٧.

١١- **جلال الدين مصطفى يحيى**: المجمل فى تاريخ مصر الحديثة (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢) ص ص١٣-١٦.

١٢- **أحمد كمال أحمد وآخرون**: الخدمة الاجتماعية والمجتمع الريفى (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٧) ص١٥٣.

١٣- **طلعت مصطفى السروجي**: مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤.

١٤- **أحمد زايد**: البناء السياسى فى الريف المصرى (القاهرة: دار المعارف،ط١، ١٩٨١) ص ص٢٥٩-٢٦٢.

١٥- المرجع السابق، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

١٦- **على فؤاد أحمد**: علم الاجتماع الريفى (القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٦) ص ص١٠٩-١١٠.

١٧- **يحيى حسن درويش وآخرون**: السياسة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط٢، ١٩٦٢) ص١٩٦.

١٨- **طلعت السروجي**: مرجع سبق ذكره، ص١٧٧.

١٩- يحيى حسن درويش: الوسيط فى تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الصفا، ١٩٧٨) ص٢٩٧.

٢٠- عبد المنعم شوقى، أحمد الدفراوى: تنمية المجتمع الريفى. دليل عملى (القاهرة: جهاز بناء وتنمية القرية، ١٩٧٦) ص١٥.

٢١- كمال الحسنى: تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية، المجتمع العربى الجديد (القاهرة: جمعية نشر الثقافة الاجتماعية، العدد ١١٣، يناير ١٩٦٧) ص٨.

٢٢- السيد الحسينى: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية (القاهرة: مطابع سجل العرب، ط١، ١٩٨١) ص٩.

٢٣- أحمد كمال وآخرون: مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص٣٧٩-٣٨٠.

٢٤- المرجع السابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.

٢٥- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

٢٦- حسن على داود: تاريخ تنمية المجتمعات الريفية فى مصر، بحث مقدم إلى الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص٦.

٢٧- مختار حمزة: الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى : مختار حمزة وآخرون، دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة، ص١٤.

٢٨- إبراهيم محرم: شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

٢٩- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفى، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

٣٠- **يحيى حسن درويش وآخرون:** السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.

٣١- **على فؤاد أحمد:** علم الاجتماع الريفى، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.

٣٢- **يحيى حسن درويش وآخرون:** السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.

٣٣- **كمال الحسنى:** تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية ، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

٣٤- **إبراهيم محرم:** شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص١١.

٣٥- **أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا:** وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر، نشأتها وتطورها (القاهرة: المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، ١٩٨٨) ص١٩٣.

٣٦- **إبراهيم محرم:** شروق البرنامج المصرى للتنمية الريفية المتكاملة،مرجع سبق ذكره، ص١٠ (بتصرف).

٣٧- **محمود فوزى إبراهيم:** الإدارة فى التعاونيات (القاهرة: الاتحاد التعاونى المصرى، ب.ت) ص٦٤.

٣٨- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص ص١٠-١٢.

٣٩- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦) ص٢١٦.

٤٠- **كمال الحسنى:** تطور جهود التنمية الاجتماعية فى القرية ، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢-١٣.

٤١- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١-١٣.

٤٢- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٧-٢١٩.

٤٣- المرجع السابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

٤٤- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

٤٥- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره ، ص١١.

٤٦- **سيد عويس:** الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦) ص٢٧٧.

٤٧- **أنظر:**

- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١-١٣.
- **يحيى حسن درويش وآخرون:** السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.
- **يحيى حسن درويش:** الوسيط فى تنظيم المجتمع، ص ص٣٠٠-٣٠١.
- **مختار حمزة:** الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص١٤٥-١٤٦.
- **على فؤاد:** علم الاجتماع الريفى، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.
- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص ص١٥-١٧.
- **أنور محمد الزلاقى:** تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية، (الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، المجلد الأول، ١٩٨٣) ص ص٢٠٩-٢١٢.

٤٨- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص٢١.

٤٩- **سيد أبو بكر حسانين وآخرون:** الخدمة الاجتماعية فى النظام الاشتراكى، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦) ص٥٦٧.

٥٠- **يحى حسن درويش وآخـــرون:** السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكـــره، ص٧٤.

٥١- **عبد المنعم شوقى:** تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص٢٥١.

٥٢- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

٥٣- **صابر عبد الحميد الصباغ:** أثر تجربة الوحدات المجمعة فى التنسيق بين الخدمات فى التنمية الريفية، رسالة ماجـــستير غيـــر منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٤٠-٤١.

٥٤- **يحيى حسن درويش:** السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٤.

٥٥- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

٥٦- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

٥٧- **عبد المنعم شوقى:** تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٠.

٥٨- **أحمد كمال أحمد وآخرون:** مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص١٦٣-١٦٥.

٥٩- **هدى بدران:** تنظيم المجتمع (الجيزة: مطبعة المليجى، ١٩٦٩) ص٣٠٨.

٦٠- **أنور محمد الزلاقـــى:** تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجـــع ســـبق ذكره، ص١٩٥.

٦١- **محمد كامل البطريق:** الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن (القـــاهرة: مكتبة الانجلو، ط٢، ١٩٦١) ص ص٣٦٦-٣٦٧.

٦٢- **أحمد كمال أحمد وآخرون:** مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص١٧٨-١٨٠.

٦٣- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

٦٤- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

٦٥- **سعودى عبد الهادى حسين:** تطور ممارسة تنظيم المجتمع فى الريف، رؤية تاريخية، فى: إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون: أساسيات تنظيم المجتمع (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣) ص٢١١.

٦٦- **أحمد كمال أحمد وآخرون:** مقدمة الرعاية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٢-١٨٤.

٦٧- **انظر:**

- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤٣-٢٤٤.
- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.
- **سعودى عبد الهادى حسين:** مرجع سبق ذكره، ص٢١١.

٦٨- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص١٦-١٧.

٦٩- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٩.

٧٠- **سعودى عبد الهادى حسين:** مرجع سبق ذكره، ص ص٢١١-٢١٢.

٧١- **يحيى حسن درويش:** الوسيط فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص١٧٩.

٧٢- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص١٥-١٦.

٧٣- **صلاح العبد:** الاتجاه التكاملى فى التخطيط للتنمية الريفية، الحلقة الدراسية العربية الأولى للتخطيط للتنمية الريفية، مايو ١٩٧٠، ص٧٩.

٧٤- **انظر:**

- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

- **سوسن عثمان عبد اللطيف**: محاضرات فى التنمية الاجتماعية (المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٠) ص١٢٠.

٧٥- **على الجريتلى**: خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٧٥) ص٦٥.

٧٦- **محمد رياض الغنيمى**: معوقات تنفيذ استراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة، وبعض تصورات مقترحة بشأنها، فى الكتاب السنوى الأول للتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

٧٧- **مختار حمزة**: الخليفة التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع فى مصر، فى مختار حمزة وآخرون دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٠-١٥١.

٧٨- **إبراهيم محرم**: شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

٧٩- **أنور محمد الزلاقى**: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

٨٠- **كمال الحسنى**: مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

٨١- **جودة عبد الخالق وآخرون**: الانفتاح، قضايا أساسية (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٨٦) ص٥.

٨٢- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩.

٨٣- **إبراهيم العيسوى**: التحول إلى الانفتاح- العوامل الداخلية، الانفتاح- الجذور والحصاد والمستقبل (القاهرة: المركز العربى للبحوث والنشر، ١٩٨٢) ص٧٨.

٨٤- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩.

٨٥- المرجع السابق: ص ص٢٠٢-٢٠٤.

٨٦- **طلعت مصطفى السروجى**: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣١.

٨٧- لمزيد من التفاصيل: انظر

- **حسن داود وآخرون**: مرجع سبق ذكره، ص ص٣٧-٤٠.
- **أحمد فتحى الدفراوى**: الحكم المحلى والتنمية الريفية (جهاز بناء وتنمية القرية، يناير ١٩٧٦) ص١٩.

٨٨- **إبراهيم محرم**: شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

٨٩- **طلعت مصطفى السروجي**: مرجع سبق ذكره، ص١٣٣.

٩٠- **إبراهيم محرم**: دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية (وزارة التنمية المحلية: جهاز بناء وتنمية القرية، صندوق التنمية المحلية، نوفمبر ١٩٩٩) ص٥.

٩١- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص١٩٨.

٩٢- **إبراهيم محرم**: شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

٩٣- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٠-٢٠٦.

٩٤- **إبراهيم محرم**: شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

٩٥- **رمزى زكى**: الأزمة الراهنة فى الفكر التنموى، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت: جامعة الكويت، العدد الثانى، السنة الثامنة، تموز/يوليو ١٩٨٠) ص٣٩.

٩٦- **أنور محمد الزلاقى**: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤١-٢٤٩.

٩٧- القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر.

٩٨- **محمد رفعت قاسم**: المنظمات القاعدية ودورها فى التنمية المحلية، فى: عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى الأجهزة الأولية والثانوية (القاهرة: دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩١) ص٥٩.

٩٩- **للاستزادة والتوضيح انظر:**

* **ماهر أبو المعاطى على**: التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى (الفيوم: مكتبة الصفوة، ١٩٩٩) ص ص١٠٣-١٣١.

١٠٠- **عبد الحميد يونس زيد** : العولمة والدولة وعلاقة الملكية الزراعية، بحث منشور فى المؤتمر السنوى الحادى عشر، العولمة والخدمة الاجتماعية، (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، خلال الفترة من ٢-٤مايو ٢٠٠٠) ص١٣٨٥.

١٠١- **وزارة الإدارة المحلية**، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٦-١٩.

١٠٢- **إبراهيم محرم**: "شروق" التنمية الريفية (القاهرة: دار التعاون، ط٢، سبتمبر ١٩٩٧) ص ص٣٤٠-٣٤٣.

١٠٣- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤٦-٢٤٧.

١٠٤- **إبراهيم محرم**: شروق، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

١٠٥- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

١٠٦- **أحمد عبد الفتاح ناجى**: آثار الإصلاح الاقتصادى على التنمية المستدامة فى مصر، مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد (٩٥) الجزء الأول، ديسمبر ٢٠٠٠، ص٢٧.

١٠٧- **حسنين توفيق**: مرجع سبق ذكره، ص١٩.

١٠٨- **المرجع السابق**: ص ص ٢٥٠-٢٥١.

١٠٩- **زينب عبد العظيم محمد**: صندوق النقد الدولى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية: جوانب سياسية، دراسة للإصلاح

الاقتصادى فى غانا وشيلى ومصر، **كتـــاب الأهــرام** الاقتصادى، العدد (١٤٣) أول ديـــسمبر ١٩٩٩، ص ص١٦٢-١٦٧.

١١٠- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا:** التنمية المحلية فى المناطق الريفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص.

١١١- استعان الباحث فى هذا الجزء بالاستنتاجات التى توصل إليها من خلال التحليل، بجانب نتائج بعض الدراسات منها:

- محمد نبيل جامع (باحث رئيس وآخرون): **التحليل الشامل لأســباب تخلــف القرية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص٦-٤٥.**

سعد طه علام (باحث رئيس وآخرون): التنميـــة الريفيـــة ومـــستقبل القريـــة المصرية، المتطلبات والسياسات، مرجع سبق ذكــره، ص ص٢٧١-٢٧٢.

الفصل الخامس

مشروعات التنمية المحلية الريفية فى مصر

الفصل الخامس

أهم مشروعات التنمية المحلية الريفية

فى مصر

سنتناول فى هذا الفصل تحليل مشروعات التنمية المحلية فـى ضـوء التصور المقترح الآتي

١- النشأة والمفهوم.

٢- الأساس التخطيطى للمشروع ومدى التنفيذ.

٣- فلسفة المشروع.

٤- مكونات المشروع.

٥- أهداف المشروع.

٦- جهاز العمل أو الهيكل الوظيفى.

٧- تمويل المشروع.

٨- الصعوبات التى تواجه المشروع والدروس المـستفادة، فـى ضـوء آراء المتخصصين، ونتائج بعض الدراسات التى أجريـت فـى مجـال الخدمـة الاجتماعية.

١- المركز الاجتماعى الريفى:

ما هو إلا مؤسسة اجتماعية محلية غير حكومية تبدأ وتنهض وفقاً للنظم الديمقراطية، يقرر القرويون قيامها للهيمنة على الشئون الاجتماعية فى قـريتهم، ويتولون بأنفسهم تسيير دفة أعمالها- وفى هذا بطبيعة الحال مجال واسع لإكساب القرويين من الخبرة والأساليب الديمقراطية ما يعينهم على النهـوض بمـستوى مقومات الصلاحية الوطنية بينهم، ولهذا فإن المركز الاجتمـاعى لا يقـوم فـى منطقة قروية إلا بعد اقتناع سكانها بفائدته، فيتقدمون بطلب لإنشائه ويسهمون فى تكاليفه ويتولون إدارته. [١]

كما يعتبر المركز الاجتماعى مؤسسة أهلية معانة حكومياً أى أنه يمـ..ل
من القطاعين الأهلى "سكان القرية التى ينشأ فيها المركز" الحكومى كما يشترك الأهالى والموظفون الحكوميون فى إدارته ويهدف المركز الاجتماعى إلى إسداء خدمات للقرية فى مختلف المجالات. (٢)

المراكز الاجتماعية: البداية والدافع:

قصدت وزارة الشئون الاجتماعية منذ إنشائها إلى أن يتـولى الريفيـون خدمة أنفسهم بأنفسهم حتى يمكن تعميم الإصلاح فى الريف والتوسع فيه بطريقة عملية وبأقل نفقة، وعلى ذلك رأت الوزارة ضرورة العمل على إشعار الريفيين بحاجة مجتمعهم إلى الإصلاح حتى يقبلوا عليه مختارين ويشاركوا فيـه ماديـاً وأدبياً. وبذلك يمكن التدرج بالإصلاح الريفى إلى أن يحمل الأهالى عبئه الأكبر، ويقتصر دور الحكومة على الإشراف والتوجيه وتقديم المعونة المالية.

وبعد دراسة ظروف الريف واحتياجاته ومختلف مشاكله واستعراض ما قامت به بعض البلاد الأخرى التى تشبه ظروفها ظروفنا وعـرض التجـارب العملية التى تقوم بها بعض الهيئات المعنية بالخدمة الاجتماعية، بعد ذلك اقتنـع المسئولون بضرورة العمل على رفع مستوى القرية فى جميع نواحيها عن طريق برنامج متوازن شامل، وفى ضوء هذه النتيجة تقرر البدء فى إنـشاء المراكـز الاجتماعية إذ دلت الدراسات والأبحاث والخبرة على أن المركز الاجتماعى هو خير وسيلة للإصلاح الشامل البعيد عن الارتجال وارتفاع التكاليف. (٣)

حيث بادر الأخصائيون الاجتماعيون منذ عام ١٩٣٩ ببعض التجـارب العلمية فى إصلاح القرية أى تجارب تستخدم الأسلوب العلمى فى ضوء ظروف المجتمع المحلى، وكان هذا اتجاهاً جديداً..اتجاهاً رائداً.. فى العمـل بـالنهوض بالمجتمع يغاير الاتجاهات التى كانت متبعة من قبل.

ذهب الاخصائيون الاجتماعيون إلى الريف، أول ما ذهبوا، إلـى قريـة "شطانوف" مركز أشمون منوفية، وإلى قرية "المنايل" مركز شبين القناطر، منـذ

عام ١٩٣٩. بدأوا عملهم الرائد فى إخلاصٍ وتفانٍ.. وفى صبر وأمل .. تدفعهم إلى ذلك ثورتهم الرائدة ..كما يدفعهم حبهم الواعى لبلادنا.

ونجحت التجارب فى شطانوف وفى المنايـل.. أى نجحـت التجـارب العلمية التى تعنى بالفلاح.. وحياة الفلاح ..بغرض تحسين حالته، ورفع مستوى المعيشة فى القرية بأساليب العمل المباشر، وفى عام ١٩٤١ أنشئت خمسة مراكز اجتماعية أخرى على غرار مركزى "شطانوف والمنايل" وتلا ذلك إنشاء مراكز أخرى بلغ عددها فى عام ١٩٤٩ (١١١) مركزاً قفزت فى عـام ١٩٥٤ إلـى ١٧١مركزاً. (٤)

وحيث بدأت الوزارة فى إنشاء المراكز الاجتماعية عام ١٩٤١ فأنـشأت فى ٥ مايو من هذه السنة خمسة مراكز سار فيها العمل كتجربة وهذه المراكـز الاجتماعية هى:

١- تلا بمديرية المنوفية.

٢- برما بمديرية الغربية.

٣- العلاقمة بمديرية الشرقية.

٤- بهناى بمديرية المنوفية.

٥- أبو النمرس بمديرية الجيزة.

وفى عام ١٩٤٣ بعد نجاح التجربة أنشئت ستة مراكز أخرى ثم تـوالى إنشاء المراكز الاجتماعية حتى صار عددها ١٧١ فى عام ١٩٥٥ موزعة فـى جميع أنحاء القطر وتخدم حوالى ١,٥ مليون نسمة. (٥)

ولقد بدأ أول مركز اجتماعى حكومى فى جمهورية مصر العربية عـام ١٩٤١ فى قرية "منية الحيط" بالفيوم تحت إشراف "إدارة العلاج" بوزارة الشئون الاجتماعية بعد نجاح التجربة التى قامت بهـا الجمعيـة المـصرية للدراسـات الاجتماعية. (٦)

أهداف المركز الاجتماعى:

هى مؤسسة أهلية مهمتها القيام بكل الخدمات التى تحتاجها القرية فى وقت واحد ويستهدف هذا المشروع:

- خدمة الفلاح والقرية فى كافة النواحى الاقتصادية والثقافية والصحية معاً وفى وقت واحد.
- استثمار وعى الأهالى وتنمية شعورهم بالمسئولية الاجتماعية وإقناعهم بمزايا التطور والتغير وضمان إقبالهم على خدمة مجتمعاتهم ومساهمتهم المادية والمالية فى تكاليف الإنشاء والإدارة والاشتراك الفعلى فى تسيير أمور مجتمعاتهم.
- توحيد الإشراف على من يناط بهم القيام بالخدمات الاجتماعية والزراعية والثقافية. (٧)

ومن ثم كان الهدف من هذه المراكز هو النهوض بالنواحى الاجتماعية بالقرى، وحل مشاكلها الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية بأسلوب متوازن، وإحداث تغيير هادف فى اتجاهات الأفراد وسلوكهم وقيمهم وعاداتهم كل ذلك من خلال أربعة أقسام يضمها المركز هى العيادة الطبية ودار رعاية الأم والطفل ودار الخدمة الاجتماعية ودار الصناعات الريفية. (٨)

الأسس التى تقوم عليها المراكز الاجتماعية:

تقوم فكرة المركز الاجتماعى على أربعة أسس رئيسية هى:

١- التربية الديمقراطية.

٢- مساعدة الأهالى أنفسهم لخدمة أنفسهم والاستفادة من خبرة وتجارب الفنيين.

٣- البساطة وقلة التكاليف.

٤- الإصلاح الشامل.

كيفية إنشاء مركز اجتماعي:

١- يتقدم أهل القرية أو مجموعة القرى المتجاورة بحيث لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة إلى الوزارة بطلب إنشاء مركز اجتماعي في بيئتهم ويتعهدون فيه بالمشاركة بجزء من تكاليف الإنشاء. ويسهم الأهالي بحوالي ١٥٠٠جنيه وقطعة أرض مساحتها ١-٢فدان ويجب أن يقدم الطلب من الأهالي وليس من شخص واحد كما أن الإسهام يجب أن يكون من جميع أهالي القرية. وليس من أثرياء القرية فقط وذلك مما يميز المركز الاجتماعي عن غيره من المؤسسات الأخرى.

٢- بمجرد تقديم الطلب تقوم الجهة المختصة بالوزارة بعمل بحث اقتصادي اجتماعي شامل لمعرفة الموارد والإمكانيات ومدى توفر الخدمات العامة في البيئة أو مبلغ نقصها.

٣- بعد اعتماد إنشاء المركز الاجتماعي تقوم الوزارة بتقديم نوعين من الإعانات:

(أ) إعانة فنية إرشادية ممثله في الأخصائي الزراعي الاجتماعي والطبيب والحكيمة ومساعد المعمل وباقي الموظفين الآخرين.

(ب) إعانة مالية وهي عبارة عن إعانة إنشائية حوالي ١٠٠٠٠جنيه وإعانة سنوية حوالي ٥٠٠جنيه في العام.

٤- بعد اعتماد المركز الاجتماعي يجتمع المسهمون في إنشاء المركز وتسمى الجمعية التأسيسية للمركز التي تتحول بعد ذلك إلى جمعية عمومية (جمعية المركز الاجتماعي) وتقوم الجمعية بانتخاب مجلس إدارة، لإدارة المركز الاجتماعي، ويقوم هذا المجلس بتشكيل خمس لجان من بين أعضاء الجمعية المهتمين بالمسائل العامة لمساعدة المجلس في أعماله.

نظام العمل فى المركز الاجتماعى:

قبل شرح نظام العمل فى المركز الاجتماعى يجدر بنا أن نذكر أن بناء المركز الاجتماعى يتكلف حوالى من ٧-٨آلاف جنيه مع توخى البساطة التامة فى البناء وهو يتكون من الوحدات الآتية:

١- دار الخدمة الاجتماعية.

٢- عيادة طبية.

٣- دار لرعاية الأم والطفل.

٤- مرافق أخرى.

ويعمل جميع موظفى المركز كالأخصائى والطبيب والحكيمة متعاونين كفريق واحد كما أنهم يتعاونون مع المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية التى تقدم خدمات عامة.

وبهذه الوسيلة يقوم المركز الاجتماعى بالتنسيق بين جميع الجهود الحكومية والأهلية فى القرية ويمنع التضارب بين هذه الجهود ويعاون الأهالى على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من جميع الهيئات القائمة فى البيئة. (٩)

بمعنى أن المركز الاجتماعى يضم مؤسسات اجتماعية وصحية وطبية وزراعية وترويحية يشرف على العمل فيها فريق متعاون يضم الأخصائى الاجتماعى والطبيب والزائرة الصحية.

ويدار المركز وفق أسس الحكم الذاتى؛ فله جمعية عمومية تضم جميع الأعضاء المشتركين ينتخب من بينهم مجلس إدارة المركز ولجانه المختلفة، وهى لجنة الاقتصاد والزراعة ولجنة الشئون الصحية والعمرانية ولجنة المصالحات ولجنة المساعدات ولجنة أشغال البنات ولجنة الثقافة والرياضة والرحلات (النادى الريفى).

ويقتضى تخطيط المركز أن يعتمد نشاط المركز الاجتماعى على مجهود جمعيته العمومية ومجلس إدارته ولجانه أكثر من اعتماده على موظفيه. (١٠)

ويتكون الجهاز الوظيفى للمركز الاجتماعى من:

- أخصائى زراعى اجتماعى.
- طبيب يعمل "كل أو بعض الوقت".
- حكيمة "زائرة صحية".
- مساعد معمل.

يعاونهم بعض الفنيين الذين يخدم الواحد منهم أكثر من مركز اجتماعى واحد، مثل الصيدلى، معلمو الصناعات الريفية، مدرسات الأشغال والتفصيل، الطبيب البيطرى. ويعاون هؤلاء جميعاً عمال لخدمة فروع العمل المختلفة.

الصعوبات والدروس المستفادة: (١١)

تعتبر تجربة المراكز الاجتماعية من أهم التجارب التنموية التى قامت فى الريف المصرى وهو ما يرجع على الأقل لثلاثة أسباب:

أولها: أسبقيتها التاريخية حيث أنشئ أول مركز اجتماعى فى أواخر عام ١٩٣٨ بقرية المنايل فى محافظة القليوبية.

ثانيها: أن الجهة التى تبنتها كانت شعبية صرفة وهى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية كتنظيم أهلى يضم مجموعة من القيادات التطوعية الرائدة فى ميدان الإصلاح الاجتماعى.

ثالثها: أن الفلسفة التى قامت عليها قد ارتكزت أساساً على التنمية الريفية المتكاملة وليس الجزئية أو القطاعية، إلا أنه قد اعترضتها بعض الصعاب فى أداء رسالتها سوف نقوم بتوضيح أهمها، وتتمثل أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة فى الآتى:

١- لعل أهم الدروس المستفادة من هذا المشروع الهام هو أن المساندة الحكومية القائمة على اقتناع القيادة السياسية تعد ضرورية ليس فقط للبدء فى المشروع بل أيضاً للاستمرار فيه ففور تقلب الأوضاع السياسية وسقوط الوزارة التى اقتنعت بفكرة المراكز الاجتماعية واعتمدت التمويل اللازم لها، جاءت

حكومة جديدة نقضت ما قررته سابقتها وحرمت الفكرة من الموارد المالية التى تمكنها من الاستمرار والانتشار.

٢- التأثير السلبى للقوى الإقطاعية ذات النفوذ القوى فى الريف والتى حاولت توجيه مشروعات وبرامج التنمية التى يقوم بها المركز الاجتماعى بما يحقق مصالحها وضربها للمفهوم الديموقراطى الذى يتيح تكافؤ الفرص بين المواطنين للتأثير على حياتهم الاجتماعية، إذ أن هذا المفهوم كان يهدد مصالح ونفوذ هذه القوى الإقطاعية، وهو وضع كان سائداً فى أوائل الأربعينيات حيث بدأت هذه التجربة الرائدة.

٣- ضعف مستوى تدريب القائمين على العمل التنموى، فقد كان هذا التدريب يوجه أساساً إلى ما يُرجى ن يتحقق فى الريف من أهداف وآمال، دون تدريب هؤلاء القادة الجدد على كيفية استثارة الأهالى وتحويل هذه الاستثارة إلى برامج ومشروعات. وبالتالى كان الأخصائى أو الموظف الجديد يوفد إلى القرية وهو متشبع بالأهداف دون إلمام بالطرق والوسائل التى تؤدى إليها، وبمعنى آخر كان التدريب يهتم بماذا نريد ولا يهتم بكيف نحققه.

٤- ضعف مستوى الإشراف على المراكز الاجتماعية، وقد تمثل هذا فى عدة أوجه من بينها:

أ- إهمال طبيعة المركز الاجتماعى كمؤسسة تغيير اجتماعى خلال قيامه بدور قيادى فى تنوير وتعليم المجتمع، فى مقابل الاهتمام باعتبار المركز مؤسسة تقديم خدمات، وقد انعكس ذلك فى مطالب مستمرة من جهات الإشراف إلى المراكز ببيانات إحصائية ذات طبيعة مادية عن خدمات المركز الاجتماعي، مثل عدد الأرادب الموزعة من التقاوى، وعدد الدواجن من السلالات المحسنة التى وزعت على الفلاحين، بصرف النظر عن الكيفية التى تم بها هذا التوزيع أو مدى اقتناع الأهالى باستخدامها أو مدى سلامة هذا الاستخدام واستمراريته.

ب-اهتمام المستويات الإشرافية بتقييم العاملين على أساس نتائج ملموسة يمكن كتابتها فى تقارير نمطية يُطالب الأخصائيون والأطباء بملء بياناتها. وقد أدى ذلك إلى أن الموظف الذى يعمل بالطرق الصحيحة لتغيير اتجاهات الأفراد لا يجد لديه من البيانات المادية قدر ما يجد زميله الذى أهمل استثارة تفاعل المواطنين ولجأ إلى فرض المشروعات والخدمات فرضاً.

ج-ضعف الدراية الفنية لدى كثير من المشرفين لتوجيه العاملين الفنيين، ومن ثم اقتصر الإشراف على التفتيش والمحاسبة على النتائج دون توجيه ومعاونة فنية عن الوسائل وكيفية التغلب على الصعوبات.

د- كثرة حركات التنقلات بين العاملين الميدانيين بما لم يسمح لهم بالاستقرار فى البيئة التى يعملون فيها، وبالتالى لم يتح لأغلب هؤلاء العاملين الإلمام بظروف وحاجات المجتمع المحلى والتعرف الدقيق بالأهالى واكتساب ثقتهم، وهى شروط ضرورية للعمل المجتمعى الناجح.

٥- ضعف مستوى التسجيل والتقويم وهو ما جعل الاستفادة من نتائج وخبرات القيادات المحلية الناجحة أو الفاشلة على حد سواء أمراً صعباً، وبالتالى افتقد التخطيط المستقبلى خبرة الماضى والتغذية المرتدة لنتائج الأعمال السابقة وانعكاسها على المشروعات والبرامج التالية.

٦- إغفال التجربة للجانب التعليمى من خلال عدم وجود دور مباشر للمدرسة الريفية فى نشاط المركز بعكس النشاط الزراعى والصحى والترويحى، برغم قيام المركز بالتنمية الريفية المتكاملة.

٧- عدم الاهتمام بتدبير مسكن ريفى للطبيب والذى افترض أنه سيعمل كل الوقت بالقرية برغم اهتمام المسئولين عن المشروع بتدبير سكن للأخصائى الزراعى الاجتماعى أو الحكيمة، وهو ما أدى إلى سلبية الأطباء تجاه المشروع.

٨- كان من الشروط الجوهرية لقبول إنشاء مركز اجتماعى فى قرية معينة أن يتوافر "وعى كامل" لدى الأهالى للإسهام فى إنشاء المركز، وهو مطلب يعنى أن هؤلاء الأهالى قد عبروا مرحلة الاستثارة للمشاركة واقتنعوا بها، دون تحديد من سيقوم بهذه المهمة الحيوية، إذ أن الأخصائى الاجتماعى لن يبدأ عمله فى القرية إلا "بعد" إنشاء المركز وليس سابقاً له. وهو نفس ما يمكن قوله فيما يتعلق بضرورة توافر السيولة فى الحصول على التبرعات المقررة للإسهام فى إنشاء المركز، إذ أن ذلك يعنى أن أثرياء القرية وقادريها قد توافر لديهم- من تلقاء أنفسهم- مستوى معين من الشعور بالمسئولية الاجتماعية، فإذا لم يتوافر ذلك ذاتياً فمصير مطلب القرية هو الرفض.

٩- لم يتبلور أى دور للمنظمة التعاونية الزراعية فى أنشطة المركز، بالرغم من أن البحث الذى كان على إدارة الشئون الاجتماعية إجراؤه قبل الموافقة على إنشاء المركز يتضمن مدى نشاط الجمعية التعاونية الزراعية وإقبال الأهالى على عضويتها والتعامل معها، حيث كان يؤخذ ذلك مؤشراً لاستعداد المواطنين للمشاركة فى البرامج التنموية التى سيقوم بها المركز الاجتماعى، ولكن لم يتضح أى رابط تنسيقى أو تكاملى مع هذه المنظمة التعاونية بالفعل فى القرية.

١٠- كانت النظرة السائدة على المستوى المركزى أو الإقليمى أن هذا المشروع يتعلق بوزارة الشئون الاجتماعية دون غيرها من الوزارات، وبالتالى لم يلق تعاوناً وتجاوباً مع باقى الجهات التابعة لتلك الوزارات وخاصة وزارة الصحة والتى سرعان ما أقامت لنفسها مشروعها الخاص لتحسين الصحة القروية عام ١٩٤٢، مبتعدة بذلك عن التكامل المفترض مع مشروع المراكز الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذه المراكز قطعت مرحلة من النجاح في أداء رسالتها إلا أنه قد اعترضتها بالإضافة إلى الصعاب السابقة بعض الصعاب من أهمها: [١٢]

١- اعتماد المراكز على الأخصائي الزراعى الاجتماعى ولم تعتمد على الأخصائيين الاجتماعيين من خريجى معاهد الخدمة الاجتماعية فلم يتيسر تحقيق التنمية على أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية.

٢- عدم توافر الأطباء اللازمين والراغبين فى الإقامة فى القرية واستمرار خدمتها.

٣- تداخل مصلحة الفلاح بفرض مشروعات على المراكز الاجتماعية مما أفقد المراكز ميزة تقرير مصيره ودعا إلى فشل معظم المشروعات المفروضة وخاصة ما يتصل منها بالزراعة والصناعات الريفية والمنزلية.

٤- ربط أهل القرية بين انتخابات أعضاء مجلس إدارة المركز وبين عصبيات القرية كما أثر على ديمقراطية التشكيل الجماعى للمركز.

٥- قيام وزارات عديدة كالزراعة والصحة والتربية والتعليم والتجارة والصناعة بإنشاء مشروعات متناثرة فى القرية دون تنسيق بينها مما أثر على انتشار مشروع المراكز الاجتماعية.

٦- كما واجهت المراكز الاجتماعية صعوبات أخرى كثيرة فى مقدمتها مقاومة الإقطاعيين الذين كانوا يؤثرون فى برامج المراكز تأثيراً يحقق أهدافهم أكثر من تحقيقه للخدمة العامة التى أنشئت المراكز من أجل تحقيقها- كما واجهت المراكز ضعفاً فى جهاز الموظفين القائمين بالعمل الذين كان ينقصهم التدريب الكافى للعمل فى مشروعات التنمية الاجتماعية بالريف. إلى جانب ما تأثر به المشروع من سوء الإشراف عليه والتدخل فيه.

ومهما كان الأمر:

- فإن مشروع المراكز الاجتماعية قد قام على أسس فنية تتفق مع برامج الخدمة الاجتماعية ولهذا أيدته هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية التى نادت بالدعوة للأخذ بالمشروع بين مختلف الدول التى تعمل فى هذا الميدان.
- إن مشروع المراكز الاجتماعية حقق نجاحاً ملموساً، مما أدى إلى اندفاع الوزارات المختلفة للإسراع بتقديم خدماتها إلى الريف والعمل بمفردها، مما أدى إلى تكرار الخدمات بين الوزارات وعدم التنسيق بينها. [١٣]
- أن المركز الاجتماعى قام بجانب وظيفته التخطيطية والتنسيقية بتقديم خدمات مباشرة للأهالى لا على سبيل التجربة ولكن كجزء من وظيفته فى المجتمع المحلى الذى يعمل به، كما قام بدور كبير فى التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية فى القرية بما يمنع التضارب بين هذه الجهود ويعاون الأهالى على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من جميع الهيئات القائمة فى البيئة.
- أن المركز الاجتماعى كتجربة أضاءت مفهوماً جديداً فى العمل مع المجتمعات لتنميتها وهو الإسهام الفعلى للدولة فى المشروع إلى جانب إشراك الأهالى حتى يتولد لديهم الشعور بأن المشروع نابع منهم. [١٤]
- أن الخدمات المتنوعة التى قدمتها المراكز الاجتماعية تمت من خلال مشروعات مدروسة ونفذت طبقاً لأولوية الحاجة إليها، عن طريق مجلس إدارة جمعية المركز الاجتماعى ولجانه المختلفة السابق الإشارة إليها ومشاركة الأهالى أنفسهم تحت توجيه وإرشاد الموظفين الفنيين، وبتنسيق تام مع وحدات الخدمات الأخرى والمؤسسات الأهلية فى منطقة عمل المركز، وهذا ما يتمشى مع فلسفة الإصلاح الريفى، وأحدث نظريات التنمية الريفية المتكاملة.
- المراكز الاجتماعية أول تجربة محلية فى تطبيق نوع من البرامج المنسقة التى تتعارض مفرداتها، ولا تتنافر أجزاؤها.

- المراكز الاجتماعية قامت على أسس هامة تعتبر بمثابة الفلسفة التى قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية، وهى قائمة على أحدث الاتجاهات فى الخدمة الاجتماعية ومتمشية مع أسلم النظريات فى الإصلاح الريفى، والتى كانت سبباً فى تقدير الهيئات الدولية والتى اعتبرتها نموذجاً يجب الإفادة منه فى رفع مستوى الحياة الريفية فى كثير من البلاد المختلفة. (١٥)

٢- جمعيات الإصلاح الريفى:

إن الصعوبات التى أدت إلى بطء التوسع فى المراكز الاجتماعية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها هى التى وجهت مصلحة الفلاح إلى أن تجرب فى القرية منظمة اجتماعية أبسط سميت "جمعية الإصلاح الريفى" لتؤدى بعض الخدمات التى يؤديها المركز الاجتماعى، ولا تقل عنه أثراً فى إيقاظ وعى وتدريب أهلها، على العمل الجماعى، ولهذه المنظمة مجلس إدارة ولجان فرعية أسوة بما هو متبع بالمركز الاجتماعى، وتعمل فى مبنى يتبرع به الأهالى، ويشرف عليها ويوجهها موظفو أقرب مركز اجتماعى.

وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ١٤٦ جمعية منذ وضع نظامها الأساسى عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٥٤، وقد ظهرت فى مجموعها نشاطاً مشجعاً مما أشار إلى فائدة التوسع فى إنشائها، إذا ما زاد عون الدولة لها، وربط بينها وبين المراكز الاجتماعية، فى توزيع منسق على مختلف الأقاليم، وقد أخذ فعلاً فى تنفيذ هذه الخطة، فأدرجت الدولة فى ميزانية ١٩٥٤/٥٣ الاعتمادات اللازمة لإعانة ١٠٠ جمعية. (١٦)

وتعرف جمعيات الإصلاح الريفى بأنها (جمعيات أهلية يقوم العمل فيها على نفس الأسس والمبادئ التى تقوم عليها المراكز الاجتماعية من تشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان وخدمة المجتمع المحلى فى مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والترويحية دون التقيد بإنشاء مبان أو تعيين موظفين متفرغين للعمل. (١٧)

ويلاحظ أن هذه الجمعيات كانت أقل نفقة من المراكز الاجتماعية وذلك لعدم بناء مبان جديدة خاصة بها وعدم تخصيص موظفين لكل جمعية كما هو حادث فى المراكز الاجتماعية. (١٨)

وبذلك اقتصر دور الوزارة فى هذه الجمعيات على ناحيتين: (١٩)

١- إيفاد موظفين للإشراف على تلك الجمعيات بصفة دورية.

٢- تقديم إعانات مالية لتلك الجمعيات.

أما الدور الذى قامت به جمعيات الإصلاح الريفى فى تنمية المجتمع الريفى فكان نفس الدور الذى كانت تقوم به المراكز الاجتماعية وهو:

"النهوض بالقرية ودراسة مشكلاتها والعمل على الحد من هذه المشكلات وتقديم الخدمات لأهالى القرية فى النواحى التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية وكانت خدماتها مقصورة على القرية التى توجد بها".

أولاً: الوحدة المجمعة: النشأة والمفهوم:

هى الصورة التى ظهرت بها المحاولة الثانية لتنسيق الخدمات، والوحدة المجمعة هى مؤسسة مجتمعية ريفية شبه حكومية، أوجدها المجلس الدائم للخدمات العامة، وخصها بأكبر قدر من عنايته، وبأول برنامج من برامجه الريفية وقد رسمت الخطة على أساس أن تؤدى الوحدة المجمعة جميع الخدمات التى كان يقوم بها المركز الاجتماعى والوحدة الزراعية والمجموعة الصحية والمدرسة الريفية، مجمعة فى مكان واحد وفى تناسق تام للمجتمع الريفى الذى تقوم بخدمته. (٢٠)

ولقد كان من نتائج دراسات لجان المجلس الدائم للخدمات إبراز أهمية تنسيق وترابط مشروعات ووسائل ومداخل النهوض بالقرية والذى وضع على أساسه فكرة الوحدات المجمعة والتى تضم المدرسة والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية فى إطار إدارى واحد، ولضمان عمليات التنسيق تقرر أن تدار الوحدة بمجلس إدارة عضويته لرؤساء الأقسام التعليمية والصحية والاجتماعية

ورئاسة المجلس دورية وأن ينشأ مجلس إقليمى للخدمات بكل مديريـــة تتكــون عضويته من ممثلى وزارات الخدمات على أن ينــضم إلــيهم منــدوب وزارة الخزانة، كما يقدم التنسيق على مستوى الجمهورية عن طريق اللجنة الوزاريـــة ولقد وضعت خطة شاملة لتعميم الوحدات المجمعة بجميع أنحاء الريف وبدئ فى سنة ١٩٥٤ بإنشاء الوحدات الأولى التى بلغ عددها ٢٥٠وحدة حتى بدء الخطـــة الخمسية الأولى فى سنة ١٩٦٠. (٢١)

والوحدة المجمعة هى جهاز من أجهزة الدولة لتحقيق التقدم الاقتــصادى والنهوض الاجتماعى والثقافى وتهدف إلى خلق شخصية الريف والقريـــة خلقـــاً جديداً يتميز بالحيوية والنشاط والابتكار ويتسم بالتكامل الـــذى يجمـــع الجهـــود ويوجهها طبقاً لخطط واقعية ترسم من صميم احتياجات القريـــة وتكـــون قابلـــة للتنفيذ. (٢٢)

الأساس التخطيطى للمشروع:

وقد تضمن برنامج للوحدات المجمعة إنشاء ٨٦٣وحدة بالريف. خـــلال خمس سنوات بحيث يتم إنشاء ٦٠٠منها فى السنوات الثلاث الأولى أمـــا بقيـــة الوحدات فيتم إنشاؤها فى السنتين الرابعة والخامسة باســـتكمال بقيـــة المرافـــق اللازمة، من ١٩٣مجموعة صحية قائمة وكذلك من ٦٨مركزاً اجتماعيـــا مبنيـــاً لتحويلها إلى وحدات مجمعة. وقد بنى التقسيم على اعتبـــار تخـــصيص وحـــدة مجمعة لخدمة حوالى ١٥,٠٠٠نسمة، يقيمون فى حوالى خمس قرى تقـــع فـــى رقعة زراعية مساحتها حوالى ٥٠٠٠فدان وتقام الوحدة المجمعة علـــى مـــساحة قدرها خمسة أفدنة، ولقد شهد عام ١٩٥٤ أول وحدة مجمعة فى قرية "بنى هلال" التابعة لمركز منيا القمح بمحافظة الشرقية.

وقد تقرر أن تكون أولوية إنشاء هذه الوحدات فى المناطق الخالية تماماً من أى نوع من الخدمات، مع تأجيل المناطق التى توجد بها مجموعات صـــحية ومراكز اجتماعية للمراحل الأخيرة، حيث يتم تحويلها إلى وحدات مجمعة.

مدى ما نفذ من المشروع:

وقد بلغ عدد الوحدات المجمعة التى تم إنشاؤها ٣٢٧وحدة حتى يونيو ١٩٦٨ تخدم ١٤٣٥ قرية مجموع سكانها ٥,٥٧٩,٠٠٠نسمة. [٢٣]

فلسفة العمل بالوحدات المجمعة: [٢٤]

تتلخص الفلسفة التى تكمن وراء مشروع الوحدات المجمعة، فى اعتبار أن المجتمع وحدة متكاملة وجميع الخدمات التى تؤدى تهدف فى مجموعها إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا المجتمع، والوحدة المجمعة فى تطورها الطبيعى لابد أن تصبح فى المستقبل أداة مشتركة تستخدمها أجهزة الدولة جميعاً، لتوصيل الخدمات إلى الريف، فالوحدة المجمعة بخدماتها المتعددة وأقسامها المختلفة والتنسيق والترابط فى برامجها وإمكانياتها الفنية وانتشارها فى جميع أنحاء الريف، يمكن اعتبارها مؤسسة لها فاعليتها فى تنمية المجتمع الريفى، ويمكن حصر الركائز التى تشملها هذه الفلسفة فى الآتى:

١- توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للفلاح.

٢- رفع وعى الفلاح وزيادة دخله عن طريق تحسين الإنتاج الزراعى، ونشر الصناعات الريفية.

ومن ثم، تعتبر الوحدة المجمعة المؤسسة التى عن طريقها تتحقق نهضة شاملة لكل جوانب الحياة فى الريف.

مكونات الوحدة المجمعة:

وتضم الوحدة أربعة أقسام رئيسة هى:

١- قسم الشئون الصحية.

٢- قسم التربية والتعليم.

٣- قسم الشئون الاجتماعية.

٤- قسم الشئون الزراعية.

الأسباب التى دعت إلى إنشاء الوحدات المجمعة:

وكان من الممكن أن تقوم كل وزارة من الوزارات بتصميم خدماتها فى القطاع الريفى بمفردها، ولكن لشعور المسئولين بحاجة هذه الخدمات إلى التخطيط المشترك وإلى التنسيق فيما بينها أدى إلى التفكير فى إنشاء جهاز الوحدات المجمعة. هذا علاوة على أنه قد وجد أن إنشاء الوحدات الزراعية والاجتماعية والصحية والمدرسية فى مبنى يؤدى إلى توفير كبير فى تكاليف البناء. (٢٥)

أهداف الوحدات المجمعة:

١- رسم السياسة العامة للنهوض بالمجتمع الريفى من جميع الجوانب.

٢- إثارة وعى الأهالى ونشر الخدمة العامة بينهم وتنظيم صفوفهم للعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

٣- أن المجتمع وحدة متكاملة لذا يجب أن يكون العلاج شاملاً وأن تقدم الخدمات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار واحد يعمل على تحقيق هدف واحد وهو النهوض بالمجتمع الريفى المحلى ويتطلب ذلك ترابط البرامج وتكاملها بعضها بعضاً.(٢٦)

جهاز الوحدات المجمعة:

ولم يكتف المسئولون عن الوحدات المجمعة بالتنظيم على المستوى المحلى (القرية) وإنما امتد جهاز الوحدات المجمعة إلى مستوى المحافظة ومستوى الجمهورية كلها فشكلت أربعة أنواع من المجالس على مستويات مختلفة كما يلى:

١- مجلس إدارة الوحدة المجمعة على مستوى القرية ويضم الإخصائى الزراعى الاجتماعى والطبيب وناظر المدرسة تم ضم إليهم اثنان من المواطنين لتمثيل الأهالى فى منطقة الوحدة وبصدور قانون نظام الإدارة المحلية أصبح مجلس القرية هو المشرف على الوحدة المجمعة.

٢- المجلس الإقليمى للوحدات المجمعة على مستوى المحافظة (لجنة تنسيق الخدمات بالمحافظة) ويضم رؤساء الإدارات الإقليمية لوزارات الشئون الاجتماعية والعمل، والتربية والتعليم والصحة العمومية والشئون البلدية والقروية والخزانة والزراعة والثقافة والإرشاد القومى وثلاثة أعضاء من ذوى الكفاية من المحافظة ويرأس هذا المجلس المحافظ أو من ينوب عنه، كما يقوم أحد موظفى المجلس التنفيذى للوحدات بأعمال السكرتارية (السكرتير الإقليمى للوحدات المجمعة).

٣- المجلس التنفيذى للوحدات المجمعة على مستوى الجمهورية ويضم الوزراء التنفيذيين للوزارات السابق الإشارة إليها. ويقوم برئاسة هذا المجلس وزير الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذى كما يقوم بسكرتارية المجلس وكيل الوزارة لشئون الوحدات المجمعة.

٤- المجلس الأعلى للوحدات المجمعة على مستوى الجمهورية أيضاً ويضم الوزراء المركزيين للوزارات السابق الإشارة إليها. ويقوم وزير الشئون الاجتماعية المركزى برئاسة هذا المجلس كما يقوم وكيل الوزارة لشئون الوحدات المجمعة بأعمال السكرتارية. [٢٧]

تمويل الوحدة المجمعة:

تمول الوحدة من الميزانية التى يضعها مجلس القرية وتشمل هذه الميزانية ما تحصل عليه الوحدة المجمعة من إيرادات مقابل منتجاتها وخدماتها. وما قد تحصل عليه الوحدة من وصايا وهبات فضلاً عن مخصصات الوحدة من ميزانية المحافظة.

الصعوبات التى قابلت مشروع الوحدات المجمعة:

كان يمكن أن يكون مشروع الوحدات المجمعة محاولة ناجحة لتنسيق الخدمة لو سارت الأمور على الأسلوب نفسه الذى اعتبر منهجاً للخدمة

الاجتماعية فى المراكز الاجتماعية ولكن بعض الصعوبات واجهت هذه الوحدة يمكن تلخيصها فى التالى:

١- ضخامة المبانى مما لا يشجع أهالى الريف على التردد عليها فضلاً عن أن هذه الضخامة تشغل تفكير الأخصائى بما يجعله قليلاً ما يخرج إلى المجتمع- إلى جانب ارتفاع تكاليف المبانى والصيانة مما لا يتمشى مع ظروف المجتمعات النامية.

٢- ضخامة المسئوليات الملقاه على عاتق الأخصائى.

٣- إهمال تنفيذ البرامج الاجتماعية على أساس إشراك الأهالى واستثارتهم وتحمل مسئوليات العمل.

٤- ضعف برامج إعداد الموظفين وتدريبهم. (٢٨)

وبالإضافة إلى ذلك، فلقد صادفت هذه الوحدات بعض الصعوبات فى أدائها لمهمتها فى النهوض بالقرية من أهمها:

١- اعتمدت فى أدائها لخدماتها على المجهودات الحكومية وفقدت اتصالها بالأهالى وقد لعب ذلك دوراً واضحاً فى تغيير عادات وسلوك ومفاهيم الأهالى.

٢- نظام الإدارة بواسطة مجلس إدارة لم يحكم الإشراف على أعمال الوحدة لشيوع المسئولية.

٣- أدت الغيرة المهنية بين رؤساء أقسام الوحدة إلى كثير من الفرقة والانقسام بما قلل من الفائدة المرجوة من التنسيق فى أداء الخدمات للقرية.

٤- اقتصرت الخدمات على القرية المقام بها مبنى الوحدة المجمعة وقلت استفادة باقى القرى من خدمات الوحدة وخاصة عند عدم وجود مواصلات أو تعطلها.

٥- التوسع المفاجئ فى إنشائها جعل من المتعذر الحصول على الأخصائى الزراعى الاجتماعى الكفء الذى تتوفر فيه الصفات المرغوبة فيمن يشغل هذه الوظيفة مما اضطر القائمين بالإشراف على هذه الوحدات الاستعانة بمن

عملوا فى المراكز الاجتماعية القائمة وقتئذ ولم يكن المنقولون من أداء أعمالهم بالكفاية المطلوبة نظراً إلى اختلاف الفلسفة فالمراكز تعنى بالاتصال بالأهالى لتنفيذ المشروعات والوحدات المجمعة تنفذ مشروعاتها عـن طريـق العمـل الحكومى. [٢٩]

٦- وبسبب الصراع بين الوزارات فى داخل الوحدة المجمعة، وقـصور لجنـة تنسيق الخدمات بمجلس المحافظة- تحولت الخدمات الاجتماعية إلى عمليـات إدارية وتوقفت المشروعات نتيجة الصراع بين القيادات مما أفقدها القدرة على تحقيق رسالتها. وإزاء هذا الاضطراب تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٦٩أسوة بباقى أقسام الوحدة بطلب تبعية القسم الاجتماعى لوزارة الـشئون الاجتماعية أسوة بباقى الأقسام التى تبعت من قبل الوزارات المعنية- وتمـت موافقة وزارة الإدارة المحلية وصدرت القرارات الوزارية المنفذة وتـم نقـل الموظفين وأصبحت هذه الأقسام وحدات اجتماعية تقوم بجميع أعمال الوزارة، كما تم إنشاء جمعية تنمية بكل وحدة تحقيقاً لمبدأ مشاركة الأهالى التى تـؤمن بها الوزارة. [٣٠]

٧- كان من أهم سمات العمل فى هذه الوحدات أنها تتبع الأسـلوب الحكـومى، وأنها كانت بعيدة عن مشاركة الأهالى ولذا ظلت حبيسه أسوارها الأربعة ولم تحقق الهدف من إنشائها. [٣١]

٨- ولقد خلصت إحدى الدراسات فى الخدمة الاجتماعية أجريت على الوحـدات المجمعة إلى أن تلك الوحدات تعانى من نقص كبير فى عدد الفنيين اللازمين للعمل بها، مع ضيق المكان المخصص لها، ونقص فـى الإمكانـات مثـل: ماكينات الخياطة والتطريز وأنـوال النـسيج والكلـيم والوسـائل الـسمعية والبصرية، كما أن الأخصائيين لم يتلقوا تدريباً عملياً على ممارسـة تنظـيم المجتمع أثناء الدراسة. [٣٢]

وعلى الرغم من الصعوبات التى صادفت كلا من المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة فإنها أثرت فى القرية وأفادت فى تغيير كثير من القيم والمفاهيم ووفرت الكثير من الخدمات فى القرية وأسهمت مع الثورة فى توعية الأهالى وتوجيههم والقضاء على تأثير الإقطاعيين على أهل الريف. [٣٣]

ثانياً: الوحدات الاجتماعية القروية: النشأة:

مسايرة للخطة الموضوعة عن طريق المجلس الدائم للخدمات لتعميم الوحدات المجمعة ورغبة من وزارة الشئون الاجتماعية فى تعميم الخدمات الاجتماعية على أوسع مدى.وحتى لا تقف ضخامة تكاليف إنشاء وإدارة الوحدة المجمعة عقبة فى سبيل هذه الاستفادة وضعت الوزارة خطتها فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى للسنوات الخمس ١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤ متضمنة إنشاء ٢٥٣وحدة اجتماعية قروية علاوة على استكمال الخدمات الاجتماعية فى مناطق عمل المجموعات الصحية وعددها ١٩٤مجموعة بوحدات اجتماعية على أن تخدم الوحدة عدداً من القرى سكانها حوالى ١٠٠٠٠نسمة. [٣٤]

تعريفها واختصاصاتها:

- هى الجهاز الرئيسى لوزارة الشئون الاجتماعية الذى يتولى على المستوى المحلى دراسة وحصر وتقديم الاحتياجات واقتراح الخدمات والبرامج اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات ثم تقديم هذه الخدمات بعد إقرارها واعتمادها ضمن التخطيط القومى للخدمات.. وتقوم الوحدة الاجتماعية كذلك بدراسة الموارد المحلية المادية والبشرية وتنظيم استخدامها لتشارك بفاعلية فى توفير الخدمات التى يحتاجها المجتمع المحلى الذى يقوم على خدمته. [٣٥]
- وتعتبر الوحدة الاجتماعية مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات فى منطقة جغرافية يعيش فيها عدد من (١٠آلاف) إلى (٣٥ألف) نسمة وتختلف الوحدات الاجتماعية من حيث بنائها التنظيمى ونوعية الخدمات التى تقدمها باختلاف الهيئات التى تخدمها، لذلك تواجدت وحدات ريفية وأخرى

حضرية والثالثة صحراوية. وتعود نشأة هذه الوحدات إلى عام ١٩٥٤ عندما أخذت وزارة الشئون الاجتماعية فى تطبيق نظام اللامركزية، حيث تقوم الوحدة الاجتماعية بتنفيذ برامج واختصاصات الوزارة على المستوى المحلى. (٣٦)

اختصاصاتها:

وتقوم الوحدة الاجتماعية القروية بجميع أعمال الوزارة بالإضافة إلى نشاط جمعية الوحدة فى مجال التنمية الاجتماعية الريفية كجهاز مكمل لنشاط الوحدة.

وخدمات الجمعية فى هذا المجال هى نفس خدمات المركز الاجتماعى السابق الإشارة إليها مع استبعاد النشاط الطبى ورعاية الشباب حيث تولت الوزارات المختصة هذا النشاط عن طريقها إلا أنه قد استحدثت ميادين أخرى لخدمات جديدة استجابة لاحتياجات المجتمع الريفى مثل:

- أعمال التوعية عامة والأسرية بصفة خاصة.
- إنشاء دور للحضانة لرعاية الأطفال وربطهم وأهليهم بخدمات الوحدة.
- مشروع الأسر المنتجة ويهدف إلى تدريب أفراد الأسرة على صناعة مناسبة وتوفير الأدوات والخامات اللازمة للأسرة تمكينا لها من تحقيق إنتاج يزيد من دخلها عن طريق استغلال الوقت الضائع لأفراد الأسرة فيما يعود عليهم بدخل جديد يرفع من مستواها الاقتصادى بالإضافة إلى ما يحققه المشروع من اتجاهات وقيم اجتماعية تدعم وحدة الأسرة وتحقق تكاملها وتماسكها ووقايتها من عوامل الانحلال.
- الدعوة إلى تنظيم الأسرة وفتح مراكز تنظيم الأسرة بالوحدة الاجتماعية القروية وتوفير الأجهزة الطبية والوسائل بهدف تنظيم النسل وتأمينه وتشجيعه بما يكفل استقرار الأسرة ومعيشتها فى مستوى مناسب.
- فتح فصول محو الأمية لنشر التعليم والثقافة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية.

- توفير مراكز التدريب المهنى للفتيان والفتيات تبعاً للإمكانيات المحلية وخاصة البيئية.

هذا بالإضافة إلى العمل على تطوير الخدمات القائمة سواء من حيث توسيع قاعدة الاستفادة منها أو رفع مستواها مما استلزم تدعيم الأجهزة الوظيفية مع إشراك القيادات النسائية المحلية فى نشاط الوحدة لتحقيق رسالتها على أكمل صورة.[٣٧]

الأساس التخطيطى لمشروع الوحدات الاجتماعية القروية:

جاءت فكرة الوحدة الاجتماعية القروية نتيجة لتطبيق قانون اللامركزية فى وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٥٤ واتخذت من المراكز الاجتماعية ووحدات الضمان الاجتماعى والوحدات المجمعة مقراً لها واتسعت المناطق التى تخدمها هذه الوحدات حيث بلغت من (٣٠-١٥٠) ألف نسمة من السكان وتم إدماج أعمال الوزارة من تعاون وضمان اجتماعى وخدمات فى هذه الوحدات.[٣٨]

وأعدت خطة الوزارة على أساس أن يسهم الأهالى فى إنشاء الوحدة الاجتماعية القروية بالتبرع بمبلغ ١٥٠٠جنيه وفدانين من الأرض ولكن الوزارة قررت بعد ذلك أعفاء الأهالى من شرط التبرع بالمال والأرض ضماناً لتعميم المشروع فى المناطق الأكثر حاجة للخدمات الاجتماعية وليست الأكثر قدرة على التبرع.

وضماناً لسهولة تنفيذ مشروع الوحدات الاجتماعية القروية وتعميمه وقيامه بتأدية رسالته على الوجه الأكمل وضعت له نفس الأسس التى قام عليها مشروع المراكز الاجتماعية من حيث:[٣٩]

١- بساطة التكاليف.

٢- تكامل الخدمات الاجتماعية وشمولها.

٣- مشاركة الأهالى عن طريق تسجيل جمعية للوحدة تدار أهلياً.

٤- تنسيق خدمات الوزارات المختلفة فى الريف وإثارة وعى الأهالى للاستفادة منها.

٥- تدريب القائمين على المشروع.

مدى ما نفذ من المشروع:

بلغ عدد الوحدات الاجتماعية العاملة بالريف (٨٥٦) وحدة اجتماعيـــة، وعدد الوحدات الاجتماعية بالمناطق الصحراوية (٥٧) وبالمناطق المستحدثة (٩) وحدات. [٤٠]

فلسفة العمل بالوحدات الاجتماعية القروية:

تمثلت الفلسفة من وراء الوحدات الاجتماعية القرويـــة فـــى العناصـــر الآتية:

أ- تعميم الخدمات الاجتماعية على أوسع مدى مع بساطة التكاليف حيث يمكـــن لعامة سكان الريف الاستفادة منها.

ب- الإشراف والتنسيق بين الجمعيات والهيئات الاجتماعية مثل جمعيات التنمية، دور الحضانة.

ج- تعتبر بمثابة مركز متكامل فيه الخدمات الموجهة للمجتمع الذى تعمل فيـــه، مع تلافى نواحى القصور التى وقعت فيها الأجهزة التى سبقتها.

أهداف الوحدات الاجتماعية القروية:

١- النهوض بالبيئة المحلية فى شتى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

٢- تعويد المواطنين على خدمة أنفسهم والمساهمة فى المشروعات التى تعـــود بالنفع على البيئة المحلية وخلق روح العمل الاجتماعى فى نفوسهم.

٣- تعود الأهالى على المبادئ الديمقراطية واشتراكهم فى إدارة الوحدة.

٤- خلق قيادات واعية ومدركة لأهمية الخدمات الاجتماعية تشرف على المشروعات وتراقب تنفيذها.

٥- العمل على زيادة دخل الأسرة عن طريق نشر الصناعات البيئية والمنزلية والعمل على تحسينها وتطويرها.

٦- تقديم خدمات الوزارة المختلفة من معاشات ومساعدات وتأهيل مهنى وغير ذلك. (٤١)

جهاز العمل فى الوحدات الاجتماعية القروية:

وتوفر الوزارة لكل وحدة اجتماعية قروية الموظفين الآتى بيانهم:

رئيس وحدة، باحث اجتماعى، مشرفة اجتماعية، مدرسة أشغال، سكرتير، معلم صناعات، مربية، سائق، عمال.

ويقوم هذا الجهاز الوظيفى للوحدة إلى جانب أعماله الرسمية بمعاونة مجلس الإدارة ولجان جمعية الوحدة الاجتماعية القروية بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وغيرها لأهالى القرى التى تخدمها الوحدة.

تمويل الوحدة الاجتماعية القروية:

وتقدم الوزارة لجمعية الوحدة القروية إعانة إنشائية لإقامة المبانى قدرها ١٠٥٠٠جنيه فضلاً عن إعانة أخرى لمقابلة المصروفات للتأثيث، كما تقدم إعانة مالية سنوية قدرها ٩٠٠جنيه إسهاماً منها فى نشاط اللجان، على أن يكون الاتجاه مستقبلاً إلى استكمال مناطق الوحدات الاجتماعية القروية والمجموعات الصحية والمراكز الاجتماعية القائمة بباقى وحدات الخدمات الأخرى بحيث تتحول إلى وحدات مجمعة. (٤٢)

الصعوبات التى تواجه الوحدة الاجتماعية القروية والدروس المستفادة منها:

١- أدت ضخامة تكاليف إنشاء الوحدات الاجتماعية القروية خاصة بعد ارتفاع أسعار مواد البناء وعدم إسهام المواطنين فى هذه التكاليف، إلى قلة عدد

الوحدات الاجتماعية القروية التى أنشئت وبالتالى حرمان المواطنين من خدمات الوزارة رغم احتياجهم الشديد لها.

٢- إن تحديد نطاق عمل الوحدة الاجتماعية القروية لتخدم (١٠) آلاف مواطن أدى إلى أن تعمل الوحدة فى أكثر من قرية، وترتب على ذلك أن تركزت الخدمة فى القرية التى بها مبنى الوحدة القروية فقط أما بقية القرى فحرمت تقريباً من خدماتها.

٣- ضعف مشاركة أهل القرى فى أعمال الوحدة الاجتماعية القروية، علاوة على عدم انتظام اجتماعات مجالس الإدارة أو جديتها فى بعض الأحيان.

٤- أعضاء مجالس الإدارة المنتخبون، لا يمثلون القاعدة الشعبية العريضة، بل يمثلون أنفسهم أو الطبقة التى ينتمون إليها، واستبعدت باقى الفئات الأخرى من أنشطة اللجان ومجالس إدارة الوحدات.

٥- ومن ثم، قام العمل بالوحدات الاجتماعية القروية على اكتشاف الموظفين دون إسهام فعال من الأهالى (المنتفعين أنفسهم)، وهذا وضع لا يتفق مع الفكر الاشتراكى السائد فى هذه المرحلة- والذى يعتبر الإنسان وسيلة وغاية التنمية فى نفس الوقت. [٤٣]

٦- ولقد أكدت بعض الدراسات التى أجريت فى مجال الخدمة الاجتماعية عن وجود بعض المعوقات التى تعوق هذه الوحدات الاجتماعية عن أداء دورها، يمكن إيجازها فى الآتى:[٤٤]

١) وجود بعض التخصصات غير المؤهلة لقيادة العمل بالوحدات الاجتماعية.

٢) عدم وجود أية خطط مدروسة بالوحدات الاجتماعية، مع محدودية مشاركة الأخصائى فى الخطط القومية.

٣) مشروعات الوحدات الاجتماعية تفتقد الشمول والتكامل لإشباع الاحتياجات الأساسية للأهالى.

٤) قلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لقيادة أنشطة الوحدات.

٥) عدم كفاية الإعداد المهنى للأخصائيين الاجتماعيين.

٦) عدم معرفة الكثير من القيادات المهنية التى تعمل فى القرية بأهمية التكامل فى التنمية، وفهم الدور التنموى للوحدة الاجتماعية.

٧) تعدد مسئوليات القادة الشعبيين وعدم إدراك بعضهم لدور الوحدة الاجتماعية.

٨) عدم وجود تعاون بين الوحدات الاجتماعية والمنظمات الأخرى فى المجتمع نظراً لعدم مرونة القوانين واللوائح، والتنافس والصراع بين المنظمات، والروتين.

٩) قلة التمويل بالنظر للمشروعات التى تقوم بها الوحدات الاجتماعية.

١٠) صعوبات ترجع للأخصائى الاجتماعى تمثلت فى:

أ- قلة المهارات والخبرات.

ب-عدم حصوله على دورات تدريبية تؤهله للعمل فى المشروعات التنموية.

١١) ومن ثم، فهناك علاقة إيجابية بين توافر برامج مستمرة للتنمية المهنية وقيام الأخصائى الاجتماعى بدوره المتوقع فى التنمية المحلية.

١٢) علاقة المنظمة التنموية بغيرها من المنظمات العاملة على المستوى الأفقى والرأسى تؤثر على الممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى المشتغل بالتنمية المحلية الريفية.

ثالثاً: اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

لما كانت الوحدات المجمعة- رغم ما تقوم به من خدمات- تقابل صعوبات فى تحقيق رسالتها كما أن خدماتها لا تصل إلى كل قرية لذلك رأت وزارة الشئون الاجتماعية إنشاء "اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية" كتنظيم يقوم

على أساس اقتناع المواطنين بحاجة مجتمعهم المحلى إلـــى التطـــوير والتقـــدم وحاجته إلى البرامج الإصلاحية اللازمة لعلاج ما يعترض مجتمعهم وتعـــاونهم فى توفير الجهد والمال اللازمين للتنفيذ بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية القائمة على فروع الخدمات بالمجتمع. (٤٥)

ولقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية عام ٦٦-١٩٦٧ بدراسة لما تقـــوم به من مشروعات اجتماعية فى الريف، وخرجت مـــن دراســـتها بـــضرورة أن تستحدث مشروعاً يجيب على جميع التحديات التى تواجه القرية ويستلهم فلسفته من الميثاق، وينهج الطريق الاشتراكى فى تحقيق مبتغاه.

وعلى هذا وضعت مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية، ويهـــدف هذا المشروع إلى تطوير المجتمعات الريفية أخذاً بالقرية إلى المستوى الحضارى الذى بلغته المدينة كضرورة أساسية من ضرورات التنمية، ارتكازاً على أفـــراد المجتمع المحلى ذاته، وجماعاته وتمكينهم من السير بمجتمعهم نحو هذه الغاية.

وحتى يمكن التوسع فى المشروع مستقبلاً علـــى أســـاس ســـليم، رأت الوزارة التدرج فى التنفيذ وعلى ضوء ما تسفر عنه عمليات المتابعة والتقيـــيم، يكون العمل على مستوى الجمهورية.

الأساس التخطيطى لمشروع اللجان الشعبية ومدى ما نفذ:

وكان الهدف أن يعمم هذا المشروع بعد عدة سنوات على كافة القرى إلا أنه كبداية وتجربة وفى حدود الإمكانيات المتاحة رأت الوزارة أن يبـــدأ تنفيـــذ المشروع بإنشاء أربعة لجان شعبية للتنمية الاجتماعية بكل محافظة على ســـبيل التجربة تشهر طبقاً لأحكام القانون ٣٢لسنة ١٩٦٤ وتختص بتنمية مجتمع القرية تجاوباً واتصالاً بالاتحاد الاشتراكى العربى بها، وتعاوناً خلاقـــاً مـــع المجـــالس والتنظيمات الشعبية الأخرى ووحدات الخدمة الحكومية والشعبية القائمة بها، كل ذلك فى إطار من العمل الجماعى والإيجابية والتنسيق والوعى المرتكزة جميعها على المفاهيم الصحيحة للتنمية الشاملة.

وقد تم فى عام ٦٦-١٩٦٧ حينما شرعت الوزارة لأول مرة فى تنفيذ مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية إنشاء ٨٧لجنة شملت ٢٢ محافظة من محافظات الجمهورية على أساس أربعة لجان بكل محافظة.

وفى عام ٦٩-١٩٧٠ تم إنشاء ٥٠ لجنة فى ١٦ محافظة. هذا وقد اقترحت الوزارة بمشروع ميزانيتها للسنة المالية ٧٠-١٩٧١ إنشاء عدد ٥٠لجنة جديدة.

وقد روعى فى اختيار القرى التى تنشأ بها اللجان توافر الشروط التالية:

١- ألا تكون بالقرية وحدة خدمة من وحدات الوزارة للبدء فى تنفيذ المشروع فى المناطق الأكثر حرماناً من الخدمات للتمكن من قياس نتائج المشروع فى المرحلة الأولى بعيداً عن تداخل جهود وخدمات أخرى.

٢- استجابة مواطنى القرية للمشروع واقتناع لجنة الوحدة الأساسية للاتحاد الاشتراكى العربى بها بفوائده واستعدادهم جميعاً لتنفيذه وتجاوبهم مع الفكرة وسعيهم إلى تحقيقها.

٣- توفر القيادة المحلية النشطة على كافة المستويات بالقرية بما يضمن بداية جدية للمشروع والإسهام فيه.

٤- استعداد أفراد المجتمع المحلى لتمويل المشروع بجانب إعانة الوزارة انطلاقاً من إيمانهم بفوائده.

٥- إمكان تدبير مقر مناسب للجنة بالقرية. (٤٦)

<u>السياسة العامة التى ترتكز عليها اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:</u>

١- يجب أن تتبع المشروعات الإصلاحية وتستمد من واقع احتياجات الأهالى ورغباتهم ومطالبهم الأساسية.

٢- مراعاة الشمول فى الإصلاح، بمعنى أن تكون برامج التنمية متكاملة ومترابطة.

٣- العمل على استغلال أكبر قدر من الموارد المتاحة الطبيعية والمالية والبشرية والعينية.
٤- ضرورة إسهام الأهالى إسهاماً متزايداً فى تخطيط وتنفيذ وتمويل هذه المشروعات الإصلاحية.
٥- تعد الخطط والمشروعات الإصلاحية باللجان الشعبية على أساس من البحث والدراسة والفهم الصحيح للأوضاع والمشكلات والظواهر السائدة مرتكزة على احتياجات القرية ومواردها.
٦- تعمل اللجان الشعبية على الاستفادة من خدمات الأجهزة التنفيذية والهيئات الشعبية ووحدات الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها.
٧- يقوم العمل باللجان الشعبية عن طريق تدريب القادة المحليين وإعدادهم للقيام بدورهم فى خدمة أنفسهم بأنفسهم.
٨- يقرر الأهالى أولوية مشروعات الإصلاح حسب أهميتها.
٩- الاهتمام بالمشاريع التى تبين نتائج ملموسة وسريعة.
١٠- يرتكز العمل فى اللجان الشعبية على متابعة التنفيذ وتقييم أعمال هذه اللجان على فترات لمعرفة ما حققته هذه اللجان من أهداف. [٤٧]

أهداف اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

تهدف هذه اللجان إلى تنمية المجتمعات الريفية عن طريق إدارة البرامج الهادفة إلى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للقرية بحيث تنبع هذه البرامج عن هذه المجتمعات وتتمشى مع ظروفها وإمكانياتها وتقاليدها وترتكز على القوى الطبيعية المحلية فكراً وتنفيذاً وتسير بها نحو الارتفاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى مع مراعاة التكامل والتنسيق بينها وبين الخدمات القائمة. [٤٨]

ويمكن تحديد أهداف اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى الآتى:

١- التعرف على حاجات القرى، ووضع الخطط المحلية لمواجهة هذه الحاجات.

٢- العمل على النهوض بمستوى الحياة بالقرية من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية.

٣- تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر حاجاتها من الخدمات.

٤- الاستفادة من الخامات المحلية وتصنيعها.

٥- تبنى مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها فى القرية.

٦- مكافحة الأمية.

٧- تحقيق التكافل الاجتماعى بين المقيمين بالقرية ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على الكسب. (٤٩)

تشكيل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

تضم اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية جميع أهالى القرية ممن تنطبق عليهم شروط العضوية، وتنبثق عن الاتحاد الاشتراكى العربى، وتعمل على خدمة القرية فى كافة المجالات مستعينة فى ذلك بطاقات وإمكانيات القرية البشرية والمادية، وتعمل على أن يخدم الناس بالقرية أنفسهم نحو تنمية مجتمعهم، وبالتالى رفاهيته وسعادته.

كما أن طابع هذه اللجان- كما يتضح من تشكيلها ووسائلها وغاياتها - أعطاها هذه التسمية، فأعضاؤها المؤسسون هم أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية ممثلوا الطليعة بها ووسيلتها أساساً هى جهود أبناء الشعب سكان القرية، وغايتها رعاية وتنمية المجتمع المحلى الممثل فى القرية وفى الإطار الشعبى بجهودها. ومن ثم فهذه اللجان من الشعب تنبع، وبه تسير، ولرفاهيته تسعى، فهى بذلك لجان شعبية، دون فرض وصاية أو ولاية عليهم من الأجهزة الحكومية المجندة لإسداء المشورة والرأى لهم حين طلبها. (٥٠)

مجالات عمل اللجان:

تشمل أعمال اللجان مجالات العمل التالية: (٥١)

١- التوعية والتثقيف والإعلام.

٢- إعداد جهود الأفراد والجماعات وتنظيمها وتنسيقها.

٣- تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.

الخصائص المميزة للجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

يتسم مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى الريف بما يأتى:

- اعتبار القرية هى أصلح وحدة جغرافية لعمليات التنمية لتجانسها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- استفادته بإمكانيات المجتمع المحلى المتاحة، وتنمية هذه الإمكانيات وصقلها وتوجيهها بما يضمن التخلص من تكاليف الإنشاءات المختلفة وضغط تكلفة الخدمة وضمان واقعيتها.
- اعتماده بصفة أساسية فى التمويل على المجتمعات المحلية، مع مد يد العون له عن طريق المؤازرة فى صورة إعانات مالية وتوجيه فنى إذا ما طلب هذا التوجيه بما يتفق واضطراد عمل كل لجنة.
- تدريب وتوجيه القيادات المحلية لتأخذ دورها الطبيعى فى عمليات التنمية واعتبار العمل الاجتماعى واجباً قومياً على كل مواطن، عليه أداؤه فى خدمة مجتمعه بقدر ما تسمح به قدراته وإمكانياته.
- ارتكازه الكامل على أفراد المجتمع المحلى المقيمين والمغتربين وتهيئة المناخ الاجتماعى لتدعيم نظام الحكم المحلى.
- تأكيد المسئولية المشتركة بين الشعب والحكومة عن عمليات التنمية.
- معالجة لمشكلة تفتت عمليات التنمية بين أكثر من وزارة ومؤسسة ووحدة خدمة.

- توكيد جماعية القيادة وديمقراطية الإدارة وانبثاق الفكرة وتنفيذها من الناس أنفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية والتغيير.
- التخلص من وسائل العمل الاجتماعى التقليدى والاعتماد فى أعمال التنمية على الجهود الذاتية.
- الأخذ بالتخطيط العلمى وإحالة الخطة إلى برامج تتسم بالمرونة وتتفق وظروف وواقع كل مجتمع وإمكانياته وحاجاته وآماله فى المستقبل. (٥٢)

هذا ولم تتقيد اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية ببرامج عمل محددة، ولم يفرض عليها مشروعات نمطية بل كان لأهل القرية حرية مناقشة مشاكلهم، واقتراح المشروعات الأكثر إلحاحاً وأهمية العمل على تدبير وسائلها وتنفيذها والإشراف عليها.

ولم يقتصر العمل على جانب واحد من جوانب الحياة فى القرية، بل تناولتها جميعاً، فليس الغرض تحقيق هدف واحد يشغل الناس بتحقيقه عن غيره، بل الأساس إيجاد وعى تام فى القرية يكشف عن المشاكل ويثير المواطنين للعمل على تحقيق أهداف متعددة فى أولويات حسب ما يشعرون من أهميته لها.

وبهذا أتيحت الفرصة للقيادات المحلية فى الظهور، واتسع المجال للتجديد والابتكار وكانت مشروعات اللجان مرتبطة بالبيئة، ونابعة من حاجة الناس أنفسهم، كما كانت الحلول الذاتية هى نقطة الانطلاق فى القرية نحو مجتمع الكفاية والعدل.

وعلى هذا الأساس تكون اللجنة الشعبية للتنمية الاجتماعية حلقة الاتصال بين القرية والمحيط الخارجى فهى التى تبحث المشاكل وتقترح ما تراه بشأنها وهى التى تستقبل الخدمات الخارجية فتنظمها وتنسقها ومعنى ذلك أن تعمل الوزارات المختلفة متعاونة مع اللجنة، إذ الاعتماد عليها سيكون أكمل للنجاح، وأوفر فى الاقتصاد، وأضمن لتفادى الازدواج وسيقرب ما بين النواحى النظرية والتجارب العملية وبين الجانب العملى والناحية التطبيقية. (٥٣)

تمويل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:

يتم تمويل اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية من الأبواب الآتية:

(أ) اشتراكات الأعضاء.

(ب) التبرعات النقدية والعينية.

(ج) إعانة الوزارة السنوية التى تبلغ ٥٠٠جنيه لكل لجنة كإعانة إنشائية فى العام الأول ثم تحدد الإعانة السنوية لكل لجنة بعد ذلك على ضوء المبالغ المنصرفة على المشروعات التى تقوم بها.

(د) ما يسهم به أهل القرية فى تنفيذ المشروعات. [٥٤]

المعوقات والدروس المستفادة:

مما تقدم يتضح أن فكرة إنشاء هذه اللجان الشعبية وفلسفتها لا تختلف كثيراً عن فلسفة العمل بجمعيات المراكز الاجتماعية، وجمعيات الإصلاح الريفى السابق الإشارة إليها، وكان يمكن أن تكون هذه اللجان هى الوريث والامتداد الطبيعى لها ولكن تحت مسمى آخر- غير أن قيام هذه اللجان كان يرتكز على قيام التنظيم السياسى بدور أساسى فى تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه- وهذا ما يخالف ما نص عليه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ من ضرورة عدم تدخل الجمعيات فى الأمور الدينية والسياسية، وهو ما كان سبباً رئيسياً فى توقف انشاء هذه اللجان بمجرد انتهاء دور الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى بالإضافة إلى ترك أصحاب هذه الفكرة مناصبهم بالوزارة- وبعد أن وصل عددها بمختلف محافظات الجمهورية إلى ١٣٦لجنة شعبية.

هذا وقد تم توحيد التسمية بالنسبة لجميع أنواع الجمعيات العاملة فى ميدان التنمية الاجتماعية ومن بينها اللجان الشعبية. بعد صدور القرار الوزارى عام ١٩٧٠ والذى ينص على توحيد التسمية بالنسبة لهذه الجمعيات باسم "جمعية تنمية المجتمع" منسوبة إلى اسم القرية أو الناحية التى تخدمها، وقد قامت

مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات بتعديل مسميات جميع أنواع الجمعيات العاملة فى نطاق عملها فور صدور هذا القرار. (٥٥)

١- جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى:

البداية:

مع بداية الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥ اتجهت الحكومة إلى إنشاء وحدات اجتماعية قروية مبنية ومجهزة كمؤسسة حكومية للتنمية تنطلق منها جهود التنمية الريفية ويكملها جمعيات أهلية للتنمية الاجتماعية بحيث يتكامل الجهد الحكومى مع الجهد الشعبى وكانت الأنشطة والمشروعات التى تقيمها الحكومة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية يتم تسليمها لجمعية التنمية لإدارتها والإشراف عليها، إلى جانب ما ترى الجمعية ذاتها إنشاؤه من مشروعات أخرى طبقاً لاحتياجات البيئة المحلية، حيث تقوم الوزارة أيضاً بدعمها بالإعانات المادية والفنية اللازمة لها. (٥٦)

الأساس التخطيطى:

وبعد أن تسلمت وزارة الشئون الاجتماعية الأقسام الاجتماعية بالوحدات المجمعة عام ١٩٦٩، تقرر تسمية القسم باسم الوحدة الاجتماعية بناحية (٥٧)، كما تقرر إنشاء جمعية تنمية لكل وحدة من هذه الوحدات توحيداً لنظام العمل بالوحدات الاجتماعية، ولقد مرت هذه الجمعيات بمراحل متعددة وارتبطت كل مرحلة بتسميات معينة، إلا أن الهدف الرئيسى لكل منها كان تنمية وتطوير القرية والقضاء على أسباب التخلف فيها، ويمكن أن نلخصها فى الآتى:

١- مرحلة البداية والتى ارتبطت بإنشاء جمعيات الإصلاح الاجتماعى.
٢- مشروع إقامة المراكز الاجتماعية وبدأ فى عام ١٩٣٩.
٣- مشروع جمعيات الإصلاح الريفى.
٤- مشروع الوحدات المجمعة مع السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢.
٥- مشروع إنشاء الوحدات الاجتماعية القروية.

٦- مشروع إنشاء اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية فى عام ١٩٦٦.

٧- ثم بدأت مرحلة الانتشار، مع توحيد التسمية إلى جمعية تنمية المجتمع حسماً للتعدد فى الأسماء طالما أن الأهداف تكون متفقة، وهو الوصول بالقرية إلى المستوى المناسب ثقافياً واجتماعياً وصحياً.

ولقد رأت وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٧٠ إزاء تعدد مسميات الوحدات الاجتماعية على مستوى الجمهورية، توحيد مسمياتها، وسميت جميعها باسم "جمعية تنمية المجتمع" منسوبة إلى اسم القرية أو الناحية. [٥٨]

المفهوم:

وتعرف جمعية تنمية المجتمع وفقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين، لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص، أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي". [٥٩]

كما تعرف على أنها "إحدى المنظمات الأهلية التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية والتى أنشأها الأهالى فى مجتمعاتهم، نتيجة لشعورهم بأنها الوسيلة المناسبة لمواجهة ما يعانونه من حاجات وما يواجهونه من مشكلات عن طريق توحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية". [٦٠]

وتعرف أيضاً على أنها "مؤسسة تتولى قيادة العمل الاجتماعى وتنظيمه، وهى تضم مجموعة من القيادات التطوعية التى تتصدى للعمل الاجتماعى، وتساعد الأهالى على التعرف على احتياجاتهم ومعاونتهم على تعبئة طاقاتهم ومواردهم، لتحقيق هذه الحاجات، وهى من المنظمات المميزة فى الريف بصفة خاصة، وعلامة من علامات الرغبة الصادقة فى تطوير القرية، باعتبارها تمثل قمة العمل الشعبى، كما أنها لا تتشكل بإرادة الحاكم، ولكن برغبة المواطنين الذين يحددون أهدافها من واقع إحساسهم بحاجة البيئة لخدماتها". [٦١]

ولقد تعددت التعريفات، ولسنا بصدد إحصائها فى هذا البحث ولكن نشير إلى أن أغلبها يؤكد على أن جمعيات تنمية المجتمع ما هى إلا:

١- تنظيم أهلى ينشأ على المستوى المحلى (ريف- حضر) نتيجة إحساس الناس بالحاجة لها.

٢- تشهر بوزارة الشئون الاجتماعية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.

٣- تتلقى دعماً من الحكومة.

٤- تتولى قيادة العمل الاجتماعى وتنظيمه.

٥- تتكون من أعضاء متطوعين لديهم الرغبة فى العمل الاجتماعى دون مقابل مادى.

٦- لها شخصية مستقلة، ولكل منها مجلس إدارة منتخب، ولجان فرعية منبثقة من مجلس الإدارة، كما لها جمعية عمومية، ولائحة نظام أساسى.

٧- تؤدى خدمات متنوعة للمواطنين فى المجتمع المحلى.

٨- كما أنها وسيلة المجتمع المحلى- ريفى/ حضرى- فى تطوير ذاته وإشباع احتياجاته.

<u>الأهداف:</u>

وتهدف جمعية تنمية المجتمع بالريف إلى:

١- دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلى الريفى سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

٢- العمل على تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

٣- تحسين الأحوال العامة فى القرية من حيث صيانة المرافق وتزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب، وزراعة الأشجار ونظافة القرية.

٤- إنشاء المؤسسات الترويحية.

٥- تقديم برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة.

٦- القضاء على الأمية بفتح فصول لمحو الأمية.

٧- العمل على زيادة الدخل للأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة.

٨- تثقيف أهالى القرية وتوعيتهم وإلمامهم بالقضايا والأحداث الوطنية والقومية الدولية.

إدارة جمعيات التنمية:

أ- الجمعية العمومية للجمعية:

وهى تتكون من جميع الأعضاء المشتركين فى عضوية الجمعية وأوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم، ومضى على عضويتهم ستة شهور على الأقل وتجتمع الجمعية العمومية سنوياً، وتتولى مسئولية مجلس إدارة الجمعية وتشكل اللجان الخاصة بالنشاط وتحدد اختصاصاتها، وتعتمد الحساب الختامى والميزانية وتوافق على المشروعات الجديدة للجمعية. وتتمثل أهم لجانها فى لجنة الشئون الاجتماعية، الشئون الاقتصادية، الشئون الصحية، الشئون الثقافية، اللجنة النسائية.

ب- مجلس إدارة الجمعية:

وهو المسئول عن إدارة الجمعية فنياً ومالياً، وله صلاحيات واسعة فى هذا الشأن. ويشكل مجلس الإدارة من أعضاء لا يقل عددهم عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشراً عضواً، ويجتمع مرة كل شهر على الأقل وكلما دعت الضرورة ويشكل مجلس الإدارة لجاناً دائمة ومؤقتة.

وقد بلغ عدد جمعيات التنمية فى الريف ١٩٩٠ بنسبة ٨٥,٣% من مجموع جمعيات التنمية المنتشرة فى الريف والحضر وعددها ٢٣٣٤ طبقاً لآخر تقدير. (٦٢)

خصائص ومميزات جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى:

وتعد جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى من أكثر الهيئات الاجتماعية تطوراً حيث أنها تتميز بـــ:

١- أنها هيئات مستمرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢لسنة ١٩٦٤ والخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وتكتسب الصفة العامة بمجرد إشهارها، وبالتالى تتمتع بعدة سلطات واختصاصات طبقاً للقانون.

٢- تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات الاقتصادية التى يحتاجها الريف بالتعاون والتكامل مع الأجهزة الحكومية وفى إطار سياسة الدولة فى الريف المصرى.

٣- إن وزارة الشئون الاجتماعية قد أسندت لهذه الجمعيات مهمة إدارة بعض مشروعاتها الاجتماعية الحكومية لما تمتاز به من سرعة ومرونة فى الأداء وانخفاض فى تكلفة الخدمة.

٤- إن هذه الجمعيات تعتمد على أعضائها من المتطوعين من أهل القرية والذين يعملون دون قصد، أى ربح مادى يحصلون عليه مقابل عملهم وهم بصفتهم هذه يحرصون على تحقيق رسالة الجمعية باعتبارهم المستفيدين اما بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خدمتها.

٥- تتولى هذه الجمعيات دراسة مشكلات واحتياجات المجتمع المحلى الريفى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لها، وهى تعمل على زيادة دخل الأسرة الريفية عن طريق المشروعات الزراعية واستغلال الثروة الحيوانية ومشروعات الأسر المنتجة. [٦٣]

الصعوبات والدروس المستفادة:

١- شددت وزارة الشئون الاجتماعية على مستوى الوحدات الاجتماعية القروية على ضرورة تأسيس جمعيات تنمية في القرى التي تتبعها هذه الوحدات حتى يمكن تنفيذ المشروعات التي تعتقد الوزارة في صلاحيتها. وفي أغلب الحالات كانت الجمعية تؤسس "بضغط" من مسئولي الشئون الاجتماعية وليس باقتناع وتفهم من جانب الأهالي، وغالباً ما كانت هذه الجمعيات تقوم على أكتاف قلة قليلة من المواطنين أو شخص واحد فقط، وقد جرى الاصطلاح "جمعية الرجل الواحد" ليصف النسبة الكبرى من هذه الجمعيات، ومن ثم افتقدت جانباً جوهرياً من عوامل نجاحها وخاصة المشاركة الشعبية الواسعة في أنشطتها.

٢- اتسمت اجراءات العمل في غالبية الجمعيات بالصورية الشديدة، فنادراً ما تجتمع لها جمعيات عمومية، أو يسدد أعضاؤها اشتراكاتهم الشهرية الزهيدة ولا تمسك أغلب الجمعيات حسابات صحيحة، ونادراً ما تجتمع مجالس إدارتها بانتظام أو يتكامل عدد الأعضاء فيها، كما أنها لم تشكل اللجان اللازمة لنشاطها.

٣- كان تمويل هذه الجمعيات يتصف بالاضطراب، حيث إن أكثر من ثلثها لا يحصل على أي إعانات حكومية، وأكثر من ثلاثة أرباعها لا يلتزم بالقواعد القانونية لجمع الأموال والتبرعات من المواطنين.

٤- ويلاحظ أن هذه التجربة كانت تركز فقط على جانب الأنشطة الاجتماعية التي تتولاها وزارة الشئون الاجتماعية دون باقي الجوانب الأخرى التي تدخل في نطاق اهتمام واختصاص أجهزة وهيئات أخرى في الدولة مثل الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية والتعاونية، مما يعني رجوعاً عن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة والذي كان قد انتشر من خلال تجربة المراكز الاجتماعية قبل ذلك بنحو عشرين عاماً، وأيضاً الذي استمر تحت مظلة الوحدات المجمعة خلال السنوات الخمس السابقة لذلك مباشرة. (٦٤)

٥- على الرغم أن جهود جمعيات تنمية المجتمع مع غيرها من المنظمات الحكومية والأهلية موجه إلى التنمية الريفية،إلا أنها غير قادرة بأوضاعها الراهنة على قيادة العمل التنموى بالقرية المصرية،حيث إن معظمها يسيطر عليها العائلية وينقصها الخبرة والمال ونشاطها يقتصر فى أغلب الأحوال على أنشطة اجتماعية محدودة وليس لها تأثير على المواطنين.(٦٥)

٦- ولقد أكدت بعض الدراسات التى أجريت فى ميدان الخدمة الاجتماعية عن وجود معوقات تعوق هذه الجمعيات عن أداء دورها، يمكن إيجازها فى الآتى: (٦٦)

أ- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

ب- ضعف المشاركة الأهلية، وقصور دور الممارس المهنى بها.

ج- ضعف قدرة برامج جمعيات تنمية المجتمع على تحقيق أهدافها، وعلى تحديد نوعية البرامج والمشروعات التى تتفق مع الحاجات البيئية.

هـ- أن مشاركة الأهالى بجمعية تنمية المجتمع تقتصر على الاستفادة المحدودة منها فقط، دون المشاركة سواء فى اقتراح أو تخطيط أو تنفيذ أو متابعة أية مشروعات بها.

و- عدم وجود تعاون بين جمعيات تنمية المجتمع وبين المنظمات الأخرى للتنمية الحقيقية للقرية المصرية وقد يرجع ذلك إلى:

- عدم وجود الخبرة الكافية والإعداد الجيد للممارس المهنى الذى يعمل فى مجال التنمية الريفية.
- انعدام الحافز المادى والمعنوى للأخصائى الاجتماعى.
- عدم حرص القيادات التنفيذية على التعامل بروح الفريق.
- عدم اقتناع القيادات الشعبية والرسمية بأهمية دورهم فى القرية.

ط- طبيعة أهداف الجمعيات ذاتها، كأن تكون طموحه غير واقعية، أو تكون أقل من مستوى الاحتياجات الفعلية للمجتمع الريفى.

ى- المعوقات المرتبطة بمجلس الإدارة وقد تكون:

- أغلبية أعضائه من كبار السن،أو من ذوى المستوى الثقافى المنخفض.
- أن يفتقد هؤلاء الأعضاء الخبرات والمهارات الخاصة بتنظيم العمل الجماعى.

- ينفرد شخص أو قلة من الأشخاص بسلطة اتخاذ القرارات داخل المجلس.
- تنقص رئيس المجلس المعارف والمهارات الخاصة بالعمل الجماعى المشترك وإدارة المناقشات.

ك- التمويل بنوعيه الحكومى والأهلى،وبوضعه الحالى يعوق قيام الجمعيات بدورها فى التنمية،فهو فى الجانب الحكومى : غير كاف ومثقل بالإجراءات الروتينية،كما أنه فى الجانب الأهلي غير كاف وغير منتظم ويتناقص باستمرار.

٢- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:

النشأة:

أكد برنامج العمل الوطنى الذى أصدره المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى، عند انعقاده فى تموز/ يوليو ١٩٧١، أن حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هو القرية المصرية الحديثة بعد أن يعاد تخطيط التنمية فيها على أسس جديدة تحقق الأمال المرغوبة، وبناء على ذلك، صدر عام ١٩٧٣، قرار رئيس الجمهورية بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وقد عهد هذا القرار إلى اللجنة الوزارية للحكم المحلى بمباشرة المهام التالية:

١- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء.

٢- اعتماد البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية، بما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينها.

٣- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع (بناء وتنمية القرية المصرية) والمعتمدة فى ميزانية الدولة واقتراح مصادر التمويل المختلفة إضافة لها.

٤- تقييم ومتابعة تنفيذ السياسات والخطة العامة والبرنامج الزمنى، وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

٢- مهام الجهاز واختصاصاته:

ونص ذات القرار، الوارد أعلاه، على أن يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلى والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع، وله فى سبيل ذلك:

١- اقتراح الخطة العامة للمشروع والعمل على تنفيذها طبقاً للبرنامج الزمنى الذى تقرره الوزارة (التى يتبعها الجهاز وهى وزارة الإدارة المحلية).

٢- متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل عقبات التنفيذ.

٣- تقييم الإمكانيات المتاحة لدى وحدات الإدارة المحلية وتحديد المتطلبات الفنية والمادية لدعمها، بما يمكنها من مساندة الجهود الأهلية مادياً وفنياً، مع تشجيع المواطنين تدريجياً على الاعتماد على النفس.

٤- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من كافة النواحى مع الجهات المعنية والمتخصصة.

٥- إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية التى يتطلبها المشروع.

ونص القرار الجمهورى المشار إليه، أيضاً، أنه على كافة أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية معاونة الجهاز فى الدراسات والبحوث وإمداده بالبيانات والتقارير المتوافرة لديها، وأيضاً عليها، كل فى اختصاصه، تنفيذ السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية.[٦٧]

الاستراتيجية التى يقوم عليها الجهاز:

وتقوم استراتيجية العمل فى هذا الجهاز على أربعة أسس هى:

١- أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وأن التغيير المادى لابد وأن يصاحبه تغيير اجتماعى مواز حتى يتهيأ للمواطن الريفى المواءمة مع ما يتم من تطوير، وأن أى جهد يبذل فى تنمية الريف دون مساندة جماهيرية هو جهد ضائع.

٢- أن التخطيط للمجتمع الريفى لابد أن يتم فى إطار التخطيط القومى الشامل إذ إنه لا يمكن الفصل بين كل من الريف والحضر.

٣- أن التفاعل بين جميع أنواع النشاطات حتمى لتحقيق فاعليتها فى تنمية المجتمع الريفى.

٤- أن نظام الحكم المحلى هو الوسيلة الفعالة للتنمية المتكاملة حيث يستهدف تحقيق اللامركزية الإدارية.[٦٨]

ولتحقيق هذه الاستراتيجية اتخذت الإجراءات التالية:

(أ) تعديل اختصاصات اللجنة الوزارية للحكم المحلى بما يدعم التنمية الريفية المتكاملة وذلك بتحديد اختصاصاتها على النحو التالى:

١- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها.

٢- اعتماد البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية بما يحقق التنسيق بينها.

٣- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع وتحديد مصادر التمويل المختلفة والجهود الذاتية لتنفيذ الخطة.

٤- تقييم ومتابعة تنفيذ السياسة والخطة العامة والبرنامج الزمنى للتنفيذ وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

(ب) تشكيل مجموعة من اللجان الاستشارية تضم الخبراء والمتخصصين فى مشروعات التنمية الريفية بمجالاتها المختلفة من صحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وثقافية إلى جانب المسئولين فى هذه المجالات والذين تضمهم لجنة تنسيق الخدمات الريفية.

(ج) دعم الوحدات المحلية فنياً واقتصادياً.

(د) تنفيذ برنامج دراسى شامل عن التجارب السابقة والحالية فى ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لضمان الاستفادة من الخبرات السابقة، وبحث العمالة لتقدير خطة احتياجات الريف من العمالة التى تلزم لمشروعات التنمية. (٦٩)

الأساس التخطيطى للمشروع:

وتحقيقاً للتنسيق بين الجهود والاستعانة بالخبرات العلمية والميدانية ضماناً لتحقيق التكامل فى التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة فقد شكل الجهاز عدة لجان استشارية برئاسة رئيس الجهاز وهى:

١- اللجنة الاستشارية لبناء وتنمية القرية المصرية وتضم المستشارين من الخبراء المختصين فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية.

وينبثق من اللجنة الاستشارية أربع لجان فرعية هى:

- لجنة التنمية الاقتصادية.
- لجنة التنمية الاجتماعية.
- لجان التنمية العمرانية.
- لجنة التنمية الإدارية.

وتتولى اللجان الفرعية دراسة الموضوعات فى مجال تخصصها للعرض على اللجنة الاستشارية ضماناً للإطار التكاملى للدراسة.

٢- لجنة تنسيق الخدمات الريفية وتضم وكلاء الوزارات المعينة لشئون التخطيط وهى:

الشباب- النقل- التربية والتعليم- الصحة- الثقافة- الإعلام- الزراعة- التخطيط- الإسكان- التشييد- الشئون الاجتماعية- أمانة الحكم المحلى- كهربة الريف- مدير الجهاز.

وذلك لتحقيق التكامل والتنسيق بين خطط وبـرامج الـوزارات المختلفـة بالقطاع الريفى.

<u>الفلسفة أو السياسة التى يرتكز عليها الجهاز:</u>

قامت اللجان بالدراسات حول النهوض بالتنمية الريفية وإعادة بناء القرية المصرية، وبعد دراسات عديدة انتهى الرأى إلى السياسات الآتية لتكون قاعـدة لعمل الجهاز.

١- أن مفهوم إعادة بناء القرية هو إعادة بناء المجتمع الريفـى مـن جوانبـه المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية وبأسلوب متوازن.

٢- أن الخبرات السابقة هامة لتحقيق الاستفادة من نتائجها الإيجابية والـسلبية، وأن تراكم الخبرات أمر هام لتحقيق الفاعلية فى النمو بالإضافة إلى تـوفير الوقت والجهد اللذان بذلاً فى جهود سبق أن درست ولم تؤد الهدف منها، إذ حققت بعض جوانب النجاح فى التنمية الريفية.

٣- وقد أعدت اللجان المعنية بذلك استراتيجية تقوم على ما يلى:

أ- تحديد معدلات الخدمة التى تراها الأجهزة والوزارات المعنية التى تتـواءم وحجم المجتمع الريفى.

ب- دعم قدرات الوحدات المحلية للقرى، المالية والبشرية لتتفهم رسالتها فـى تحقيق التنمية المتكاملة وإمكانية ممارستها وإرساء قواعد المشاركة الـشعبية فى التخطيط والتنفيذ. (٧٠)

وطبقاً لهذه الاستراتيجية فقد تمت بعض الإجراءات التالية:

١- وضع معايير لاختيار رؤساء الوحدات المحلية للقرى وبرامج تدريبهم لتفهم السياسة الجديدة واستيعابها.

٢- إنشاء إدارات لتنمية القرية فى ديوان عام المحافظات لتتـولى تنفيـذ هـذه السياسة ضمن إطار جهاز المحافظة وخطة الدولة للتنمية.

٣- تنفيذ البرامج التدريبية لرؤساء المجالس المنتخبة والتنفيذية على مستوى القرية بمركز تدريب على المستوى المركزى لإيجاد رأى موحد وسياسة مفهومه.

٤- إدخال إضافات لقانون الإدارة المحلية تدعم قدرات المجالس المحلية للقرى، حيث أنشئ بها حساب للتنمية يتكون وينمو من حصيلة بعض الرسوم المحلية وعائد المشروعات التى يُنشئها هذا الحساب فى نطاق القرية وتحقيق عائد للحساب الفائض وذلك كى يستخدم للوفاء ببعض الاحتياجات المحلية للمجتمع فى حالة قصور الموازنات العامة عن الوفاء به.

٥- بدأ تجريب هذه السياسة فى ١٧ قرية فى محافظات تحمل أنماطاً مختلفة للنشاط الاقتصادى إلى جانب الزراعة كالتجارة- الصناعة- صيد الأسماك- السياحة.

٦- ثم قسمت قرى الجمهورية على خطة خمسية بدأت عام ١٩٧٥ فى تنفيذ مشروعات اقتصادية وأخرى اجتماعية لتدعيم ما هو قائم أو إنشاء مشروعات جديدة بالإضافة إلى إعداد الدراسات الخاصة بالتخطيط العمرانى للقرية وشق الطرق الداخلية وإنشاء مساكن ريفية إرشادية لتغطى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية. [٧١]

٦- جهاز العمل:

وللجهاز الحق فى الاتصال بجميع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى للحصول على البيانات والإحصاءات والتقارير المتوفرة لديها.

وعلى هذه الجهات معاونة الجهاز فى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة للعمل والجهاز يتبع الوزير المختص بالحكم المحلى ويرأس الجهاز رئيس يصدر قرار بتعيينه من رئس الجمهورية، وأيضاً له مدير عام يصدر قرار تعيينه من الوزير المختص بالحكم المحلى.

ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية مساعدة المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية على القيام بمهامها فى عمليات الإشراف والمتابعة والتنسيق والتنفيذ.

وتقوم أقسام القرية وإدارات بناء وتنمية القرية بعملية الإشراف والمتابعة وإرسال تقارير دورية عن كيفية سير المشروعات- إلى جانب جهاز بناء وتنمية القرية، وذلك حتى يتم تذليل العقبات التى تواجه الجهاز أولاً بأول.

٧- التمويل:

وللجهاز موازنة خاصة به وتدرج الاعتمادات اللازمة للجهاز فى فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى.

وترسل خطة موازنة جهاز بناء وتنمية القرية إلى وزارة التخطيط، حتى تصبح خطة موازنة الجهاز أحد مكونات الخطة والموازنة للدولة. وبعد اعتماد مشروع الخطة والموازنة من مجلس الشعب ورئيس الجمهورية تصبح قانوناً واجب التنفيذ والالتزام به.

ويقدم الجهاز التمويل اللازم لمشروعات التنمية بجانب مصادر التنمية الأخرى لهذه المشروعات. بمعنى أن الجهاز يقوم بتدعيم الإمكانيات المادية للمجلس الشعبى المحلى حتى يمكن للمجلس التنفيذى تمويل المشروعات من حساب الخدمات والتنمية المحلية وفقاً لما يقرره المجلس الشعبى المحلى. (٧٢)

٨- خطوات تنفيذ المشروع:

وعلى ذلك تم التحرك فى تنفيذ المشروع على الوجه التالى:

أ- اختيار قرية فى كل من المحافظات الريفية (١٥) محافظة بعد استيعاب محافظات المواجهة فى المرحلة الأولى للمشروع (٧٢، ٧٣) ، على أن تمثل أنماطاً مختلفة للنشاط الاقتصادي والاجتماعى (سياحى - زراعى- صناعى...الخ)

ب- عمل دراسات ميدانية لاختيار هذه القرى بحيث تتوافر بها بعض الشروط وهى:

١- أن تكون قريبة من طرق رئيسية حتى يمكن مباشرة التجربة ومشاهدتها باستمرار.

٢- بها قدر مناسب من الخدمات للتجاوب مع ما يتم تطويره.

٣- توافر استعداد الأهالى للإسهام بالجهود الذاتية.

ج- أن يحدد الهيكل الأساسى المنتظر للقرية مستقبلاً، شاملاً التعداد وحجم ونوع الخدمات الضرورية والمرافق العامة اللازمة والمكونات الأساسية للمسكن الريفى بما يحقق رغبات الأهالى.

د- إصدار القرارات اللازمة بما يحقق تنفيذ المشروع وعدم الخروج عن الخطط والأهداف المرسومة له.

هـ- أن تحدد كل وزارة دورها بوضوح فى عملية إعادة البناء للقرية بما يضمن التنسيق والتكامل بين خطط الوزارات.

و- تم اختيار ١٧ قرية فى خمس عشرة محافظة ريفية سبق التنويه عنها بيانها كالتالى:

القليوبية (سنديون) - المنوفية (جريس) - الشرقية (العباسية)- الغربية (البندرة)- الدقهلية (شها)- البحيرة (دمنهور) - كفر الشيخ (قريط)- الجيزة (ميت رهينة)- الفيوم (السليين)-بنى سويف(اطراب)- المنيا(معصرة ملوى)- اسيوط(بنى مر)- سوهاج(الامايوه)- قنا(القرايا- نجع البركة)- اسوان(دار السلام- اوندان).

ز_تم اعتماد مليون جنية لعام ١٩٧٢،مليون جنية أخرى لعام ١٩٧٣،خفضت نظرا لظروف المواجهة إلى ٤٠٠٠٠٠جنية ثم ٣٠٠٠٠٠جنية لعام١٩٧٤. (٧٣)

٩- مشروعات الجهاز:

مرت مشروعات الجهاز بمرحلتين،هما:المرحلة التجريبية،ومرحلة الانتشار.

أولا: المرحلة التجريبية:

وقد تم خلالها تنفيذ مشروعات تنموية فى مجموعتين من القرى على النحو التالى:

المجموعة التجريبية الأولى:

وبدأ العمل فيها خلال عام ١٩٧٣ واستمر طوال عام ١٩٧٤ وشملت ١٧ قرية تمثل أنماطا مختلفة للمجتمعات المحلية اختيرت فى ١٥ محافظة ريفية.وقد توزعت المشروعات التى تمت على ثلاثة محاور:

١-التنمية الاقتصادية:

وشملت إنشاء ٤ مصارف وتكسية جوانب ترعتين، وتجديد ٢ كوبرى وتوفير ٢ مجموعة رى نقالة، إقامة ٨ وحدات صناعات بيئية، ١٥ مشروعاً للدواجن والإنتاج الحيوانى والنحل ومشتل للأشجار الخشبية. وبلغت قيمة الاستثمارات لهذه المجموعة خلال عامى ١٩٧٣، ١٩٧٤ حوالى ١٦٨,٨ ألف جنيه.

٢- التنمية الاجتماعية:

تضمنت إنشاء ١٤ مدرسة، ٧ وحدات صحية، ٣ مراكز إسعاف وأسنان ومكافحة بلهارسيا، إنشاء وحدة اجتماعية، ٢ دار حضانة، ١٠ مراكز شباب وبيوت ثقافية. وذلك باستثمارات بلغت حوالى ٤٤٠,٧ألف جنيه خلال العامين المشار إليهما.

٣- التنمية العمرانية:

وشملت ٣٦٠ مسكناً ريفيا، ٥عمارات سكنية، تحسين الكتلة السكنية فى١٦ قرية، تقسيم ثلاث مناطق امتداد عمرانى ، تمهيد مداخل ٩ قرى، إنشاء ٢٠ وحدة مرافق عامة (مكاتب بريد، مراكز إطفاء، جمعيات استهلاكية- نقاط شرطة) وتنفيذ ٨ عمليات مياه شرب نقية. وقد بلغت استثمارات هذه المشروعات حوالى ٨١٤,٨ألف جنيه خلال العامين المذكورين.

ومن ثم فإن جملة استثمارات هذه المجموعة التجريبية الأولى بلغت نحو ١,٤٤٢ مليون جنيه خلال عامى ١٩٧٣، ١٩٧٤.

المجموعة التجريبية الثانية:

وقد تم تنفيذها عام ١٩٧٥، وشملت ١١١ قرية، بحيث لختيرت قرية من كل مركز إدارى، باستثناء المراكز التى وقعت فيها قرى المجموعة التجريبية الأولى . ورغبة فى الحصول على نتائج إيجابيةتم لختيار القرى التى تتوافر فيها خدمات حكومية وصحية وتعليمية وزراعية واجتماعية، واستكملت مرافقها الأساسية من مياه وكهرباء. ونفذت فى هذه القرى مشروعات على المحاور الثلاثة نفسها سالفة الذكر وهى:

١- مشروعات التنمية الاقتصادية: تضمنت إنشاء ٦٢ وحدة صناعة بيئية، ١٦ وحدة صناعة زراعية، ٤٨ مجموعة ميكنة زراعية، ١٠ مشاتل فاكهة وأشجار خشبية، ٢٣منحل ووحدة شمع أساس، ٤٤ مشروع دواجن، ٣ مشروعات إنتاج حيوانى، ومزرعة سمكية. وقد بلغت جملة استثمارات هذه المشروعات نحو ٨٩٣ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٢- مشروعات التنمية الاجتماعية: تضمنت تدعيم مشغل فتيات، ٣٩ دار حضانة، ٣٤ مركزاً للشباب، وبلغت جملة استثماراتها ٨٩ألف جنيه خلال عام ١٩٧٥.

٣- مشروعات التنمية العمرانية: تضمنت إعداد الرفع المساحى للقرى وتخطيطها عمرانياً وتحسين الكتلة السكنية القائمة بفتح الشوارع فى القرى، تشجير الطرق بين القرى، وبعض مشروعات تحسين البيئة وبلغت استثماراتها حوالى ١١٣ألف جنيه فى ذات العام.

وعليه، فقد بلغت جملة الاعتمادات الاستثمارية لهذه المجموعة التجريبية الثانية خلال ١٩٧٥ حوالى ١,١مليون جنيه.

ثانياً: مرحلة الانتشار:

بناء على ما تحقق خلال عام ١٩٧٥ فى المجموعة التجريبية الثانية، واتساقاً مع ما يتضمنه قانون الحكم المحلى عام ١٩٧٥ بشأن مسئولية المجالس المحلية عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة، وإنشاء حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية فى كل مجلس محلى، فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى "الجهاز" خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) وتضمنت هذه الخطة اتجاه "الجهاز" للعمل مع "المجالس المحلية القروية" البالغ عددها ٧٦١وحدة محلية عام ١٩٧٦، وزادت بعد ذلك خلال هذه الخطة إلى ٨٠٨وحدة محلية عام ١٩٨٠، وقد تم إعداد الخطة بحيث يختار ٢٠% من عدد "الوحدات المحلية القروية" فى كل محافظة سنوياً، بحيث يكون ثلثها مستكمل الخدمات، وثلثها الثانى متوسط الخدمات، وثلثها الباقى ضعيف فى خدماته. وأيضاً بحيث تدرس المشروعات الداخلة فى نطاق اختصاص وزارات معينة مع مديريات الوزارات بالمحافظة.

وقد نفذت خلال هذه الخطة مشروعات على النحو التالى:

١- **مشروعات التنمية الاقتصادية:** تضمنت ٢٠٣مشروعاً للصناعات البيئية، ٢٩مشروعاً للصناعات الزراعية، ٦٠٠مجموعة ميكنة زراعية ومركز لصيانتها، ١٤٦مشتل أشجار خشبية، ١٦٧ منحلاً ووحدتي شمع أساس، ١٠ محطات لإنتاج الكتاكيت، ١٦٨ مركزاً لتحضين الكتاكيت، ١٥ مزرعة سمكية، ٣ وحدات تربية دود القز، وبلغت جملة استثماراتها خلال الخطة حوالى ١٠,٤٨٠مليون جنيه.

٢- **مشروعات التنمية الاجتماعية:** تضمنت تدعيم ٢١١داراً للحضانة، تدعيم ١٢٨ مشغلاً للفتيات، إنشاء ٢١٥ مشغل فتيات جديد، تدعيم ١٢ مركز إعداد مهنى للصبية، إنشاء ١٠٩مركزاً للإعداد المهنى الجديد، تدعيم ٢٣٧ مركز شباب، تدعيم ٧٥ بيتاً للثقافة. وبلغت جملة استثمارات هذه المشروعات فى الخطة ٢,١مليون جنيه.

٣- مشروعات التنمية العمرانية: وذلك من نوعية المشروعات سالفة الذكر نفسها، فى المرحلة التجريبية، باستثمارات جملتها ١٧,٤مليون جنيه. وعليه، فإن جملة استثمارات المشروعات بأنواعها الثلاثة، خلال الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) بلغت نحو ٢٣مليون جنيه أى بمعدل ٤,٦مليون جنيه سنوياً. وقد أعد "الجهاز" خطة خمسية ثانية (١٩٨٠/١٩٨١-١٩٨٤/١٩٨٥) بلغت جملة استثماراتها ٣٥,٤مليون جنيه، ولم ينفذ منها سوى برنامج عامين فقط. ثم أعد الجهاز خطة خمسية معدلة (١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٧) بما يتسق مع الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وبلغت جملة استثمارات هذه الخطة المعدلة ٢٠مليون جنيه، وتضمنت ٦,٩مليون جنيه لمشروعات اقتصادية وصناعية وزراعية ١مليون جنيه لمشروعات مرافق خدمية، ٢,٩مليون إنشاء عمارات سكنية ٣,٨مليون جنيه لمشروعات اجتماعية، ٥,٤مليون جنيه لمراكز التدريب وإدخال الأساليب العلمية والتنظيمية فى الإدارة المحلية. بينما بلغت استثمارات "الجهاز" فى الخطة الخمسية ١٩٨٨-١٩٩٢ نحو ٢٠ مليون جنيه، زادت فى الخطة الخمسية ١٩٩٢-١٩٩٧ إلى ٣٠مليون جنيه، اتجه أغلبها إلى مشروعات المرافق الأساسية، خاصة الصرف الصحى فى القرى.

وفى غضون عام ١٩٩٤ وضع "الجهاز" تصميماً لمشروع قومى للتنمية الريفية المتكاملة أطلق عليه "شروق" وتم إقراره فى مؤتمر قومى كبير فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، وبدأ تنفيذه فعلياً فى عام ١٩٩٥.

١٠- الصعوبات والدروس المستفادة:

أ- لا شك أن إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية كجهة تنسيق وتخطيط ومتابعة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية كان يعد نقله كبيرة للأمام بعد التعسر الكبير لهذه المشروعات فى الستينيات وتفتتها القطاعى. غير أن الجهاز فى حد ذاته لم يكن قادراً بحكم مستوى تكوينه على أن يكون أمانة فنية تحضيرية

لمستوى وزارى قوى يتمثل فى اللجنة الوزارية للحكم المحلى تلك التى تضم فى عضويتها الوزراء المعنيين بالتنمية الريفية. غير أن اللجنة الوزارية كانت تجرى عليها سنن التقلب ارتفاعاً وهبوطاً بحسب مستوى القوى السياسية للوزير المسئول عن الحكم المحلى، فأحياناً تكون المسئولية من نصيب رئيس الوزراء نفسه أو أحد نوابه وهنا يقوى تأثير اللجنة ومن ثم جهاز بناء وتنمية القرية كتابع فنى لها، وأحياناً أخرى يهبط وزن وزارة الحكم المحلى فيتولاها وزير دولة أو حتى وزير عادى ولكنه ليس بالثقل السياسى المؤثر فى باقى الوزراء المتصلين بالتنمية الريفية، فينزوى تأثير اللجنة وبالتالى يتبعها الجهاز ويتوارى نشاطه ويقل. وهو ما يؤثر بالسلب على ما يقوم به الجهاز من أنشطة وأهمها التنسيق والتكامل فى مشروعات التنمية الريفية ومتابعتها.

ب- حتى الآن لا توجد استراتيجية شاملة للتنمية الريفية المتكاملة أو خطة قومية لهذه التنمية الريفية تترجم قاعدياً إلى خطط للتنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية وتوابعها. ولعل من أبلغ الدلالات على ذلك أن كثيراً من الأنشطة والمشروعات التى تم تمويلها من خلال جهاز بناء وتنمية القرية سواء من صندوق التنمية المحلية أو اتفاقية الخدمات الأساسية للجمعيات الأهلية تتكرر وتتنافس مع أنشطة أخرى تقوم بها أجهزة وزارة الزراعة والتعاونيات الزراعية على مستوى القرى مثل الميكنة الزراعية ومشروعات الدواجن والإنتاج الحيوانى وتنمية الثروة السمكية، دون وجود أى روابط أو تنسيق فيما بينهما وبين مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية.

ج- ومن جهة ثانية، فإن اعتماد جهاز بناء وتنمية القرية بصفة أساسية فى تخطيط وتنفيذ مشروعاته كان على أجهزة الإدارة المحلية بشقيها التنفيذى والشعبى، فالغالبية العظمى أو الأكثرية الساحقة لمشروعات الجهاز مملوكة للوحدات المحلية التنفيذية وهى فى الأصل وحدات للإدارة السياسية فى القرى ومهامها توفير الخدمات الأساسية والتنسيق بين أنشطة المنظمات المحلية

القائمة فى القرية، غير أنها تدخلت فى أنشطة هذه المنظمات وأصبحت منافسة لها من خلال الكم الهائل من المشروعات الاقتصادية التى تملكها. ولعل هذا ما دفع إلى التساؤل حول المدى الذى يمكن معه اعتبار وحدات الإدارة المحلية وحدات إدارة اقتصادية وما يتوافر بها من مهارات وقدرات وسهولة الإجراءات التى تيسر لها تحمل عبء الإدارة الاقتصادية للمشروعات، وهل يؤخذ فى الاعتبار عند تعيين رؤساء وحدات الحكم المحلى القروية مستوى قدراتهم فى الإدارة الاقتصادية أم أن اختيارهم يخضع فقط للمواءمة السياسية بحكم طبيعة دورهم فى الإدارة السياسية المحلية؟! أيضاً كيف يمكن أن يصبح المنسق والمشرف منافساً فى ذات الوقت بين أنشطة الجهات المفترض فيه أن ينسق فيما بينها؟

د- ولعل إثارة مثل هذه التساؤلات وغيرها من أهم الدوافع التى فرضت قرار مجلس الوزراء ببيع جميع المشروعات الاقتصادية التى تمتلكها الوحدات المحلية القروية وتوقفها عن إقامة هذه المشروعات مستقبلاً وذلك ابتداء من عام ١٩٩٣.

هـ- وعلى جانب آخر فإن المجالس الشعبية المنتخبة باعتبارها الجناح الشعبى للإدارة المحلية تثار حولها تساؤلات كثيرة بعضها يتعلق بمدى كفاءة أعضائها وتوافر مواصفات القيادة المحلية الطبيعية فيهم، وأيضاً كفاءة قيامهم بأدوارهم القيادية، ومدى تمثيلهم الصحيح للقوى الاجتماعية فى المجتمع المحلى المفترض أنهم يمثلونه، وهل الاكتفاء بهذه المجالس كمعبر عن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار بالتخطيط التنموى المحلى كاف فى حد ذاته، برغم نواحى القصور المختلفة التى تشوب قدراتها على تمثيل المجتمع المحلى بكافة قطاعاته.

و- وأخيراً وليس آخراً، فإن أكثرية المشروعات التى مولها جهاز بناء وتنمية القرية تركزت بصفة أساسية فى القرى الرئيسية- مقار وحدات محلية قروية-

ولم تستفد منها بصورة جدية القرى التابعة وغيرها من التجمعات السكانية لها مما يثير كثيراً من الشك حول الجدوى الاجتماعية لمثل هـذه المـشروعات، والتى توجهت- والأمر كذلك- لمن لديهم بالفعل خدمات وإمكانيـات أكثـر، وحرم منها من هم أشد حاجة وأيضاً من هم أكثر عدداً وانتشاراً.

وهى بلا شك صعاب كثيرة ومتداخلة لابد من أخذها فى الاعتبار عنـد التطلع إلى تنمية ريفية متكاملة حقيقية فى القرية المصرية.

ز- ولقد أظهرت بعض الدراسات التى أجريت فى مجال الخدمـة الاجتماعيـة الكثير من الإيجابيات المتعلقة بمشروعات التنمية التى يقوم بها جهاز بنـاء وتنمية القرية المصرية، إلا أن هناك العديد من السلبيات والمعوقـات التـى واجهت تلك المشروعات، يمكن تصنيفها على الوجه التالى: (٧٤)

١- معوقات مرتبطة بالإدارة والإشراف على المشروعات وتتمثل فى:

- ضعف الإشراف على العاملين فى المشروعات.
- ضعف مستوى الأداء للمشرفين على الأنشطة داخل المشروعات.
- تعدد الجهات المشرفة على المشروعات.
- عدم وجود متابعة للمشروعات بعد تنفيذها.
- تسلط المسئولين فى المستويات الأعلى المشرفة على المشروعات.
- سوء العلاقات- إن وجدت- بين الرؤساء والمرؤسين، بل قد لا يكون هناك علاقة نهائية سوى علاقة العمل فى المشروعات.
- ضعف إشراف المجلس الشعبى المحلى وجمعية تنمية المجتمع على المـشروعات التنموية بالقرية.

٢- معوقات ترجع لطبيعة المشروعات وأهدافها ودرجة الاستفادة منها:

- عدم وجود توعية كافية عن المشروعات بين أهالى القرى.
- صعوبة الحصول على الخدمات التى تقدمها المشروعات.
- بعد المشروعات عن منازل كثير من أهالى القرى.

- العلاقات الشخصية وراء الاستفادة من المشروعات أو شراء منتجاتها.
- أساليب وضع خطط المشروعات غير واضحة للأهالى وللعاملين داخل المشروعات.
- أهداف المشروعات لا يمكن تحقيقها فى ضوء الإمكانيات الموجودة، مما ينتج عنه بطء فى تنفيذ تلك المشروعات.

٣- معوقات ترجع للإمكانات المادية والبشرية ومنها:

- عدم توافر الخامات- المعدات- الآلات- الأثاث والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروعات.
- ضعف الاعتمادات المالية (التمويل) المخصصة للمشروعات مع عدم الانتظام فى التمويل.
- قلة أعداد العاملين بالمشروعات عما يحتاجه العمل، والموجودون بالمشروعات غير متخصصين.
- عدم توافر إمكانيات التدريب والتعليم الأساسية بالمشروعات.
- عدم الاستفادة من التقدم التكنولوجى فى مشروعات التنمية فى تغيير أسلوب العمل أو شراء آلات وأدوات ومعدات جديدة بدلاً من البدائية.
- ضيق مساحة المبانى الخاصة بالمشروعات، مع عدم مناسبة مكانها، مما لا يسمح بتقديم الخدمات المطلوبة أو زيادتها، أو استقبال أعداد كبيرة من الأهالى.

٤- معوقات ترجع لطبيعة العمل والعلاقات داخل وخارج المشروعات:

- ندرة العنصر النسائى بين العاملين فى المشروعات وخاصة بين معلمى البرامج.
- عدم انتظام العاملين فى العمل، مع ارتفاع معدلات الغياب بينهم، وخاصة بين الفنيين والمنفذين للبرامج والأنشطة.
- عدم حصول العاملين الفنيين على دورات تدريبية.
- عدم تناسب الأجر الذى يحصل عليه العاملون مع طبيعة العمل الذى يقومون به.

- قلة الحوافز التشجيعية أو انعدامها للمدربين والصبية المشاركين فى المشروعات.
- عدم وعى العاملين بالمشروعات بالقواعد والتعليمات واللوائح المنظمة للعمل بالمشروعات.
- ضعف التنسيق بين المشروع والمشروعات الأخرى الموجودة فى المجتمع.
- روح التنافس لصالح العمل بين العاملين المنفذين للمشروعات غير قائمة وغير موجودة.

٥- معوقات متصلة بمشاركة الأهالى فى مشروعات التنمية:

- عدم استثارة الأهالى للمشاركة فى مشروعات التنمية بالقرية.
- عدم وجود تعاون بين الأهالى والقائمين على أمور المشروعات.
- ليس هناك دور محدد وواضح لمشاركة الأهالى فى المشروعات.
- مشاركة الشباب والمرأة محدودة جداً فى مشروعات التنمية بالقرية.
- ضعف التمويل الأهلى لمشروعات التنمية بالقرية.
- عدم وعى بعض الأهالى بأهمية المشروعات التنموية بالقرية.

١- البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق":

١) النشأة: وفى متابعة معالجة النهج المركزى للحكومة المصرية فى سعيها الدائم نحو اللامركزية وفى محاولة منها لضبط التدفق من المشروعات والبرامج غير المنسقة التى تحاول اجتذاب المشاركة الشعبية، عمدت الحكومة إلى بلورة "البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة" تحت اسم "شروق" الذى تعهدته وزارة الإدارة المحلية وأسند أمر تحقيقه إلى "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" فى الوزارة وقد اعتمد هذا البرنامج على مبدأ التكامل بين الجهود الحكومية من جهة، وعلى مبدأ المشاركة الكاملة بالجهود الذاتية المحلية، من جهة أخرى وارتسمت هيكلية هذا البرنامج فى "عمارة" مفاهيمية ومؤسسية حاذقة تربط بين الأطراف الرسمية والمحلية والأجنبية ربطاً محكماً على صعيد الأدوار والإسهامات، بحيث تظهر القراءة الأولى للبرنامج صعوبة تحديد الثغرات فى آليات اشتغاله وضبطه الذاتى.[٧٥]

* ولقد انعقد فى ١٥-١٦أكتوبر ١٩٩٤ المؤتمر القومى للتنمية الريفية برئاسة السيدة سوزان مبارك بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وعدد كبير من قيادات الدولة الشعبية والتنفيذية باعتباره البرنامج القومى للدولة لتنمية القرية المصرية، بحيث يبدأ تنفيذه عام ١٩٩٥/٩٤ ويمتد بصورة متدرجة كى يغطى جميع القرى المصرية خلال سبع سنوات أى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم يستمر على نفس المنهاج فيما يلى ذلك من سنوات .

٢- مبررات وضع برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة:

١- غياب استراتيجية عامة للتنمية الريفية تتسق عضوياً مع الاستراتيجية الشاملة للتنمية القومية.

٢- افتقاد روابط قوية للتنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية الموجهة للتنمية الريفية.

٣- ضعف دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسياً فى التنمية الريفية.

٤- انخفاض مستوى وعى المواطن الريفى بمسئوليته الفردية والجماعية عن التنمية الريفية.

٥- استمرارية ما ورثه المواطن الريفى من سمات شخصية وخصائص نفسية وسلوكيات عملية غير مواتية للتنمية نتيجة للإهمال والظلم الذى تعرض له الريف خلال قرون ممتدة.

٦- استمرارية العديد من المحددات التشريعية والتنظيمية والإدارية التى تحد من انطلاق التنمية الريفية على أسس شعبية.

٣- الفلسفة الأساسية لبرنامج "شروق":

١- الاعتماد على الجهود الشعبية فى صياغة الاختيارات التنموية وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

٢- يقتصر دور الدولة على المساندة الفنية والدعم المالى للمساعدة فى تحقيق ما صاغته الاختيارات الشعبية. [٧٦]

٤- أهداف برنامج شروق:

أ) الهدف الاستراتيجى:

يتضمن الهدف الاستراتيجي لبرنامج "شروق" شقين ينبغى أن يتحققا معاً فى تزامن وهما:

١- التقدم المستمر فى نوعية الحياة الريفية لجميع أبناء المجتمع الريفى اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً.

٢- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركة مواطنى الريف فى إحداث التقدم المنشود خلال تعميق متصل لمشاركتهم فى عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقييماً.

ب- الأهداف العامة:

للوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجى المزدوج فقد صيغت الأهداف العامة لبرنامج شروق كى تتحقق :

١- التنمية البيئية المحلية: بما تشمله من زيادة المستغل من الموارد البيئية ورفع كفاءة استخدامها.

٢- التنمية الاقتصادية المحلية: وذلك بزيادة فرص العمل المستقر المنتج وزيادة الدخل الريفى وتنويع مصادره.

٣- التنمية البشرية المحلية: بما تتضمنه من تحقيق التوازن بين معدلات السكان ومعدلات تنمية الموارد وإعادة توزيع السكان جغرافياً بما يسهم فى الاستفادة من الموارد الطبيعية الوطنية.

٤- التنمية المؤسسية المحلية: وهو ما يشمل الزيادة المستمرة فى الاعتماد على المشاركة الشعبية المنظمة فى كافة مراحل العملية التنموية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً.(٧٧)

٥- منهاج العمل فى البرنامج: (٧٨)

يتم تدخل البرنامج فى المجتمع المحلى على خمس مراحل متتابعة هى:

١- **المرحلة الأولى: التعرف والاستكشاف..** وذلك برسم خطة اقتصادية اجتماعية للقرية اعتماداً على المعلومات الموضحة لحجم الموارد المتاحة، أساليب استغلالها والمشاكل التنموية التى تواجه القرية.

٢- **المرحلة الثانية: التحريك..** استثارة وتعبئة المشاركة الشعبية من خلال المنظمات الأهلية كى تسهم بالرأى والفكر فى رسم الصورة المستقبلية للقرية وترتيب أولويات الأنشطة التنموية.

٣- **المرحلة الثالثة: التخطيط..** وضع خطة تنمية القرية على مراحل زمنية تتفق مع خطط التنمية القومية شاملة الأنشطة التنموية المرغوبة محلياً فى شكل مشروعات محددة فنياً وتمويلياً وتنظيمياً وزمنياً، موضح بشأنها ما ستتكفل به المشاركة الشعبية من مسئوليات وأدوار.

٤- **المرحلة الرابعة: التنفيذ..** التنفيذ العملى للمشروعات الواردة فى خطة تنمية القرية من خلال قيام المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية بأدوارها التى تحددت سلفاً فى مرحلة التخطيط.

٥- **المرحلة الخامسة: التقييم..** بمتابعة وتقييم ما يتم تنفيذه من مشروعات تنموية وإعلام مستمر لمواطنى القرية بما تم انجازه وما قد يكون هناك من عقبات وأسبابها.

٦- المستويات التنظيمية والعلاقات المؤسسية فى برنامج شروق:

يتم العمل فى برنامج "شروق" للتنمية الريفية من خلال أربعة مستويات تنظيمية على النحو التالى:

أ- مستوى القرية:

حيث تتشكل لجنة القرية بقرار من المحافظ وبرئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وتضم فى عضويتها ممثلين عن :

- المجلس الشعبى المحلى المنتخب.
- جميع المنظمات الأهلية .

- القيادات الطبيعية من مختلف التوابع الجغرافية.
- المجلس التنفيذي الممثل للأجهزة الحكومية.

ب- مستوى المركز الإدارى:

حيث تتشكل لجنة المركز بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية للمركز وتضم فى عضويتها ممثلين عن:

- المجلس الشعبى المحلى المنتخب.
- المنظمات الأهلية .
- المجلس التنفيذى.
- شخصيات عامة.

ج- مستوى المحافظة:

حيث تتشكل لجنة المحافظة بقرار من المحافظ وبرئاسته وتضم فى عضويتها ممثلين عن:

- المجلس الشعبى المحلى المنتخب.
- المنظمات الأهلية .
- المجلس التنفيذى.
- شخصيات عامة.

د- مستوى الجمهورية:

حيث تتشكل لجنة برنامج "شروق" على المستوى الوطنى بقرار من وزير الإدارة المحلية وبرئاسته وتضم فى عضويتها ممثلين عن:

- جميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الريفية.
- المنظمات الأهلية .
- شخصيات عامة.
- قيادات برلمانية.

هـ- مسئولية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:

يقوم بمهمة الأمانة الفنية للبرنامج وأنشطة تنفيذه إذا ما تطلب الحاجة معتمداً على كوادره الوظيفية مع الاستعانة بخبرة الأساتذة والعلماء من الجامعات ومراكز البحث العلمى حيث يتكون منهم الفريق العلمي الذى يقدم المساعدة الفنية لجميع لجان البرنامج على كافة مستوياتها من خلال ٢٦ فريقاً علمياً وإقليمياً (بمعدل فريق لكل محافظة) بالإضافة إلى مجموعة علمية على المستوى الوطنى لتغذية ومتابعة الفرق العلمية للمحافظات.

وقد حرص جهاز بناء وتنمية القرية على أن تتكون الفرق العلمية بالمحافظات من أساتذة الجامعات الإقليمية التى تقع فى نطاقها تأكيداً لنزعة اللامركزية ومحلية التنمية حتى فى جانبها الفنى، كذلك يقوم الجهاز بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعاونة الأجنبية التى يمكن أن تسهم فى أنشطة البرنامج.

٧- أساليب تنفيذ البرنامج: [٧٩]

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التى يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية فى "جميع" المجتمعات المحلية المستهدفة، وذلك نظراً لأن "المشاركة الشعبية" تعد هدفاً استراتيجياً للتنمية الريفية، وهى تختلف فى أنماطها المقبولة مجتمعياً من مجتمع ريفى لآخر حسب حجم ومستوى خبرته وثقافته المحلية وتراكيبه الاجتماعية لذلك، يمكن فقط وضع "إطار عام" يحقق اتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف أى تناسق الوسائل مع الغايات.

الإطار المحدد للأساليب التنموية:

أ- الاعتماد على استثارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية، كى تطالب بالتغيير التنموى وتحققه ومراعاة عدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلى، ويشمل ذلك الحالات التى تتطلب تدخلاً تشريعياً أو تنظيمياً من مستويات

مركزية، حيث يجب أن يأتى هذا التدخل المركزى من خلال استثارة مطالبة محلية واعية بمداه وأهدافه.

ب- الاعتماد فى استثارة المجتمع على الإقناع العقلى والمنطقى القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة أو الاستمالة العاطفية المجردة وغير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

ج- الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إذكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطنى المجتمع المحلى، وذلك من خلال ممارسته الفعلية لهذه المسئولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.

د- الاعتماد على العمل المجتمعى المؤسسى من خلال منظمات أهلية، تطوعية، (اختيارية)، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلى وتنظيم المشاركة الشعبية فى جهود تنميته، وتحقيق عدالة اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضاً عدالة توزيع عوائدها بين كافة أبناء المجتمع المحلى بمختلف فئاتهم، وتراعى العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال القادمة فى الفرص التنموية.

هـ- الاعتماد على التكامل العضوى والتساند الوظيفى بين جميع أنشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها، شعبية أو حكومية، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين فى تلك الأنشطة.

و- الاعتماد على المنهج العلمى فى كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، وذلك من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلى بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

ز- إن الجهود الحكومية فى أنشطة التنمية الريفية هى جهود مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقيق تعميق اللامركزية، وعدالة

توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية. وتقوم الجهود الحكومية بأدوار تنفيذية فعالة فى الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمساءلة أمام المجتمع المحلى، وترعى ضبط توجهات وفاعليات التنمية المحلية فى إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

ح- مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مراعية بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

ط- مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التى تحافظ على صلابة وتماسك ووحدة المجتمع.

ى- إن التعبير التنموى هو عملية تراكمية تجرى خلال مدى زمنى يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلى، ومن الضرورى تقدير هذا المدى الزمنى للتنمية وقبوله دون تسرع يجهض فرصها.

٨- استراتيجية برنامج "شروق" : (٨٠)

رسمت استراتيجية برنامج "شروق" بما يتسق مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام ٢٠١٧ ذلك على النحو التالى: خطة الإرساء (١٩٩٢-١٩٩٧) ، (١٩٩٧-٢٠٠٢) خطة الإنطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، خطة التوهج (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وخطة الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧).

أ- خطة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢):

لقد اتخذت الدولة قرارها بإدراج "شروق" ضمن خطة التنمية القومية (١٩٩٢-١٩٩٧) فى منتصف سنوات هذه الخطة، وتحديداً بعد إقرار "البرنامج" فى المؤتمر القومى للتنمية الريفية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤) وتضمن ذلك بدء تدخل "البرنامج" فى ٢٦ وحدة محلية قروية بمعدل وحدة واحدة بكل محافظة

يتم اختيارها على أساس: أن تكون الأكثر حرماناً من الخدمات، وأن تكون الأكثر استعداداً للمشاركة الشعبية فى التنمية على أن يزداد تدريجياً عدد "الوحدات القروية" التى يتدخل فيها "البرنامج" بحيث يطبق فى جميع قرى البلاد خلال مدة سبع سنوات.

ونظراً للأضرار الناجمة عن السيول التى اجتاحت عدداً كبيراً من قرى صعيد مصر فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٤ (بعد إقرار البرنامج من المؤتمر القومى بنحو أسبوعين فقط) فقد وجه سيادة رئيس الجمهورية تعليماته لإعطاء أولوية للقرى المتضررة بالسيول كى يتضمنها برنامج "شروق" فى عامة الأول دون انتظار لدورها المرسوم فى البرنامج. وبذلك فقد أعيد تصميم التتابع الزمنى لبدء عمل برنامج "شروق" فى مختلف قرى الجمهورية وفق التتابع الذى يوضحه الجدولان (١ ،٢).

وبالإضافة إلى إعادة بناء القرى المضارة بالسيول على أسس عصرية، فإن استراتيجية "الإرساء" لبرنامج "شروق" على مدار سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧)، وكذلك سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تضمنت تنفيذ جميع الجهود الحكومية والشعبية الموجهة للتنمية الريفية فى كافة قرى مصر من خلال البرنامج القومى "شروق" بما يعنى أن يكون الجهد الشعبى التنموى هو الأصل والأساس فى كافة عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقييماً، وأن تتكاتف جميع الجهود الحكومية لمساندة الجهود الشعبية ودعمها فنياً ومادياً فى منظومة كلية متناسقة تكفل تواصل هذه التنمية واستدامتها فى إطار خطط تنموية صاغتها القواعد الشعبية برؤيتها ورغبتها بما يسهم فى تأكيد واقعية الخطة القومية وضمان أعلى مستويات فى إنجازها.

جدول رقم (١) التتابع الزمنى لدخول برنامج "شروق" فى مختلف قرى الجمهورية

العام	عدد الوحدات التى يشملها البرنامج		وحدات ينفذ بها مشروعات	وحدات يعد فيها خطط للمشروعات	ملاحظات
	وحدات محلية قروية	قرى			
١٩٩٤/ ١٩٩٥	٨٣	٤٠٧	٥٧	٢٦	من بينها ٥٧وحدة مضارة بالسيول ووحدة بكل محافظة فى الجمهورية.
١٩٩٥/ ١٩٩٦	١٦١	٧٨٠	٨٣	٧٨	أضيفت ثلاث وحدات بكل محافظة.
١٩٩٦/ ١٩٩٧	٢٦٥	١٢٩٠	١٦١	١٠٤	أضيفت أربع وحدات بكل محافظة.
١٩٩٧/ ١٩٩٨	٤٧٣	٢٣١٠	٢٦٥	٢٠٨	أضيفت ثمانى وحدات بكل محافظة.
١٩٩٨/ ١٩٩٩	٦٨١	٣٣٤٠	٤٧٣	٢٠٨	أضيفت ثمانى وحدات بكل محافظة.
١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٨٨٩	٤٣٥٠	٦٨١	٢٠٨	أضيفت ثمانى وحدات بكل محافظة.
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١٠٦٠	٤٨٠٠	٨٨٩	١٧١	أضيفت الوحدات المتبقية فى جميع المحافظات مع الزيادة المحتملة فى عددها خلال السنوات القادمة.

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومى، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص٢٥.

جدول رقم (٢) لتوزيع الوحدات المحلية القروية لبرنامج شروق وفق سنوات الخطة

المحافظة	سنوات الخطة							
	/٩٤ ١٩٩٥	/٩٥ ١٩٩٦	/٩٦ ١٩٩٧	/٩٧ ١٩٩٨	/٩٨ ١٩٩٩	٢٠٠٠/٩٩	/٢٠٠٠ ٢٠٠١	الإجمالى
الإسماعلية	١	٢	٤	٤	٤	–	–	١٥
القليوبية	١	٣	٥	٨	٨	١٢	٨	٤٥
الشرقية	١	٥	٦	١٧	١٧	١٧	١٧	٨٠
الدقهلية	١	٩	١٠	٣٥	٢٥	٢١	٨	١٠٩
دمياط	١	٣	٤	٦	٥	٥	٥	٢٩
المنوفية	١	٤	٥	٢٠	١٨	١٥	٦	٦٩
الغربية	١	٤	٤	١٠	١٠	١٤	١٠	٥٣
كفر الشيخ	١	٣	٥	٧	٨	١٠	١٠	٤٤
البحيرة	١	٤	٥	٧	١٨	١٥	٦	٦٩
الجيزة	١	٤	٥	٢٠	٧	١١	١١	٤٦
الفيوم	١	٣	٥	٧	٨	٨	٨	٤٠
بنى سويف	١	٣	٤	٧	٧	٩	٩	٣٨
المنيا	٣	٤	٤	٥	١٢	١٣	١٥	٥٧
أسيوط	٢٠	٣	٤	٦	٥	٦	٦	٤٩
سوهاج	٢٥	٣	٤	٥	٥	٤	٦	٥١
قنا	١٣	٣	٤	٤	١٠	١٣	٢	٥١
الأقصر	١	١	٣	٦	–	–	–	٧
أسوان	١	٢	٣	٢	٨	٦	٥	٣٠
مطروح	١	٣	٥	٥	٨	١٠	٩	٤٣
شمال سيناء	١	٥	٥	٧	١٨	١٧	١٨	٨١
جنوب سيناء	١	١	٣	١٧	–	–	–	٨
الوادى الجديد	١	٢	٤	٣	٥	–	–	١٧
البحر الأحمر	١	١	٢	٥	٢	٢	٢	١٢
الأسكندرية	١	١	١	٢	–	–	–	٣
بورسعيد	١	١	–	–	–	–	–	٢
السويس	١	١	–	–	–	–	–	٢
وحدات قروية ينتظر إنشاؤها خلال الفترة القادمة فى محافظات يتم تحديدها								١٠
الإجمالى	٨٣	٧٨	١٠٤	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	١٧١	١٠٦٠

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومى، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص٢٦.

ب- خطة الانطلاق:(٢٠٠٢-٢٠٠٧)

وتأتى خطة الانطلاق لبرنامج "شروق"بعد استكمال خطة البدء السابقة،وخلال فترة الخطة(٢٠٠٢-٢٠٠٧)سيكون برنامج"شروق"منفذا فى جميع قرى البلاد دون استثناء.

ويتم خلال هذا البرنامج تكثيف كل الجهود الحكومية الموجهة لتنمية الريف بصورة متكاملة ومساندة للجهود الشعبية التى سيكون لها القيادة تفكيرا وتخطيطاً.ومن المتوقع أن تكون الثمار الأولى لما بذل من جهود فى التنمية الاقتصادية الريفية المخططة قد بدأت فى الظهور، ومعها ترشيد مطالب الجماهير بتحويلها من المصالح العاجلة إلى الاحتياجات الحقيقية للتنمية.هذا بالإضافة لتوقع ازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة،واكتساب الثقة فى طاقتها الذاتية المحلية،وبناء مصداقية للجهود الحكومية المكملة والمساندة.

وسوف يستمر برنامج"شروق"فى اهتمامه بالمجالات الأربع للتنمية(البنية الأساسية،التنمية البشرية،التنمية المؤسسية،التنمية الاقتصادية)،مع الاتجاه إلى تكامل التخطيط التنموى فيما بين مستوى القرية والمركز والمحافظة والإقليم التخطيطى والمستوى القومى.وسوف يعطى الاهتمام أيضا باستكمال شبكة البنية الأساسية ورفع مستواها فى كافة القرى والتجمعات السكانية الصغيرة.وسوف تشمل تغطية خدمات التنمية البشرية كافة التجمعات حتى مستوى"النجع أو العزبة"فى حدود اقتصادية التشغيل لهذة الخدمات.وسيستمر ضخ المزيد من الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة المتكاملة فى الريف،لإتاحة المزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج والانتاجية وتحسين مواصفات المنتج بما يحسن فرص تسويقه خارجيا مع دعمه فنيا ومعلوماتيا.

ج- خطة التوهج(٢٠٠٧-٢٠١٢)

تأتى خطة التوهج لبرنامج"شروق"للتنمية الريفية بعد استكمال خطة الانطلاق السابقة،وسوف يستمر تنفيذ البرنامج خلال سنوات الخطة(٢٠٠٧-

٢٠١٢)في جميع قرى الجمهورية.وخلال هذه الفترة،سوف تتكثف الجهود الحكومية الموجهة للتنمية الريفية بصورة متكاملة مع جهود التنمية الشعبية التى تستمر فى وضعها القيادى لهذه التنمية تفكيرا وتخطيطا،وأيضا تمويلا حيث يتوقع أن تزداد قيمة الجهود الشعبية المباشرة عن قيمة إسهامات الدولة،لأول مرة فى هذه الخطة،تأكيدا لمفهوم شعبية التنمية ولكون جهد الحكومة هو جهد مكمل ومساند.ومرد ذلك بالدرجة الأولى توقع أن التنمية الاقتصادية وجهود تنمية البنية الأساسية والبشرية والمؤسسية،التى بذلت خلال الخطتين السابقتين،قد أثمرت بازدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة فى التنمية واحتلال موقع القيادة لها.وسوف يستمر برنامج "شروق"في اهتمامه بالتنمية فى البنية الأساسية،ولكن بدرجة أقل،بحسب ما تم ضخه فيها خلال الخطتين السابقتين،وذلك مقابل الزيادة النسبية فى الاهتمام بالتنمية البشرية والمؤسسية مع استمرار تكثيف الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ولكن مع زيادة حجم الإسهام الشعبى فى تحقيقها والتقليل النسبى من الاعتماد على الاقتراض لتمويل أنشطتها.

د- خطة الإستدامة:(٢٠١٢- ٢٠١٧)

ستكون خطة الاستدامة والتواصل عبر استمرار تنفيذ برنامج"شروق"فى جميع قرى الجمهورية بعد استكمال احتياجاتها من البنية الأساسية وخدمات التنمية البشرية وأنشطتها الاقتصادية المتكاملة.وبعد أن تكون الجهود الشعبية قد تبوأت موقع قيادة التنمية فكرا وتخطيطا وتمويلا وتنفيذا وتقييما.وسوف يزداد،فى هذه الخطة، نصيب الإسهامات الشعبية من إجمالى حجم استثماراتها،مقارنة بنصيب الدولة الذى سيميل الى النقص النسبى بما يؤكد القيادة الشعبية للتنمية.كذلك تزداد أهمية أنشطة التنمية الاقتصادية بصفة عامة لتؤكد على استيعاب أكبر حجم ممكن من القوى العاملة فى الريف.ومن ناحية أخرى،ستزداد استثمارات التنمية البشرية والمؤسسية فى مقابل انخفاض نسبى فى معدل زيادة

مخصصات البنية الأساسية والتى ستركز هذه الخطة بدرجة رئيسية،على إحلال وتجديد تدريجى لما تم إرساؤه من هذه البنية الأساسية فى الخطط السابقة.

ومن ثم تنطلق جهود التنمية الريفية اعتمادا على المشاركة الشعبية المحلية المتزايدة والمتسعة المدى،بما يعنى تركيز هذه الخطة على إطلاق قوى للنمو الذاتى المنتظم فى المجتمع المحلى منتقلة بالقرية الى عصر الازدهار والرخاء فى إطار تنمية متواصلة ومستدامة تحقق التجدد المستمر للموارد الطبيعية والمادية والبشرية،كما تحافظ عليها لصالح الأجيال المستقبلية،وترعى تكاملها مع تنمية المجتمع القومى الكبير عبر التكامل الإقليمى.

٩- قواعد أحقية القرى دخول البرنامج: (٨١)

تمثلت بداية البرنامج فى اختيار (٢٦) وحدة محلية قروية لبدء تنفيذ البرنامج بها مما استدعى وجود معايير على أساسها يتم اختيار هذه القرى، حيث يتم توزيع هذا العدد على محافظات مصر بمعدل وحده واحدة بكل محافظة ريفية (أو ظهير ريفى بالمحافظة على حسب الأحوال بما فيها مدينة الأقصر ذات الطابع الخاص)، وقد قام السادة المحافظون بهذا الاختيار **فى ضوء معيارين:**

- اختيار القرى الأكثر حرماناً من الخدمات.
- اختيار القرى التى تتوافر فيها درجة أعلى من الاستعداد للمشاركة الشعبية.

وبالنظر لهذين المعيارين نجدهما يتفقان مع طبيعة البرنامج الذى يحاول من خلال أهدافه تحسين مستوى نوعية الحياة لأبناء المجتمع المحلى الريفى والارتقاء المستمر بمستوى مشاركتهم مما يعطى للبرنامج طبيعة تكاملية صمم فى الأساس لتحقيقها، ولذلك يمكن القول بعدم احتمال خروج هذه المعايير عن أهداف البرنامج ولكن من الممكن أن تتحكم التوجهات السياسية فى اختيار أولى القرى التى تدخل البرنامج.

١٠- طرق التمويل: [٨٢]

نظراً لاعتماد البرنامج أساسًا على اللامركزية، أى محلية تخطيطه، وتأكيده على المشاركة الشعبية فى توفير متطلباته، واعتبار الجهود الحكومية مكملة ومساندة وليست الأصل والأساس فيه، فإنه يصعب تقدير رقم محدد بالتكلفة المتوقعة لتنفيذه، ويمكن على الأقل اعتبار ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لتوفير خدمات محددة للريف خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات فى مجملها، هى قيمة ما يمكن أن تسهم به الحكومة فى البرنامج، حيث يتم من خلال آليات التنسيق والتكامل التى سيعمل بها البرنامج فى حشد وتعبئة هذه الاعتمادات الحكومية بما يخدم فرص تنفيذه خلال مراحله الزمنية المتتابعة وعلى سبيل المثال، فإن الموازنة العامة للدولة عن العام المالى ١٩٩٥/٩٤ تضمنت فى اعتمادات الباب الثالث نحو (١١,٥) مليار جنيه استثمارات موزعة على مشروعات معينة سيتم تنفيذها فى محافظات الجمهورية، وقد أتيح من هذه القيمة نحو (٠,٦) مليار جنيه فقط للمحافظات مباشرة أى بنسبة (٥,٨%) تقريبًا من جملتها، فى حين تم الاحتفاظ بالباقى أو (١٠,٩) مليار جنيه تقريبًا بما يعادل (٩٤,٢%) من جملتها كى تنفذ مركزيًا من خلال الوزارات والجهات المركزية فى المحافظات، وذلك دون تحديد أو توزيع مخصص معلوم لأى من هذه الاستثمارات على المستوى المحلى القروى حيث يترك ذلك لجهات التنفيذ (سواء الوزارات أو المحافظات) وسيكون ضروريًا لتوفير فرصة حقيقية لنجاح البرنامج أن يتم تخصيص معلوم ومحدد من هذه الاستثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التى سينفذ بها البرنامج خلال مراحله المتدرجة والتى تبدأ فى العام الأول لتنفيذه وبعدد (٢٦) وحدة محلية قروية وبحيث يأخذ فى الاعتبار عند وضع الموازنة التخطيطية للدولة فى العام الثانى ١٩٩٦/٩٥ تخصيص اعتمادات محددة للاستثمارات الحكومية فى الوحدات المحلية القروية التى يبدأ التنفيذ فيها فى العام الثانى وعددها نحو (٥٢) وحدة، ويتم تخطيطيًا

تخصيص اعتمادات محددة لاستثماراتها وذلك وفق التتابع الزمنى لتنفيذ البرنامج القومى.

١١- إنجازات برنامج "شروق" ١٩٩٤-١٩٩٦ [٨٣]

أ- إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٤-١٩٩٥

وفق ما قرره المؤتمر القومى للتنمية الريفية الذى انعقد فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، فقد كان مخططاً أن يتم حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٥ إنجاز ما يلى: اختيار ٢٦ "وحدة محلية قروية" بمعدل قرية واحدة بكل محافظة؛ وتنفيذ المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل (التعرف، التحريك، والتخطيط) فى هذه الوحدات المختارة. بحيث يكون عام ١٩٩٤-١٩٩٥ عاما للتجهيز والإعداد والتخطيط، ويكون عام ١٩٩٥-١٩٩٦ هو العام الأول للتنفيد العيني للمشروعات.

بعد أقل من أسبوعين فقط من إقرار "البرنامج" في المؤتمر القومي، وقعت أحداث السيول التى ألمت بالعديد من قرى صعيد مصر. وصدرت توجيهات سيادة رئيس الجمهورية بضرورة إعطاء الأولوية للقرى المضارة بالسيول كى تدخل برنامج "شروق" فورياً، وأن يبدأ تنفيذ عيني لأنشطة تنموية بهذه القرى لإعادة أعمارها. لذلك فقد أعيد، بأقصى سرعة ممكنة وتحت ضغط العمل فى ظل كارثة السيول، تخطيط مستهدفات عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بما يحقق توجيهات القيادة السياسة. وقد أمكن تحقيق الإنجازات التالية، عام ١٩٩٤/١٩٩٥:

فى القرى المضارة بالسيول

بلغ عدد هذه القرى ٣١٠، وذلك فى نطاق ٥٧ "وحدة محلية قروية" فى محافظات (الصعيد)، وقد تكاتفت جميع الوزارات وأجهزة الدولة، وفى مقدمتها القوات المسلحة، لإنجاز إعادة بناء ١٠,٦٢٦ منزلاً فى القرى المضارة وفق

أسس التصميمات الفنية. وقد شارك المواطنون المضارون بأنفسهم فى اختيار النموذج الملائم لكل منهم من بين العديد من النماذج التى عرضتها الدولة، كما شارك عدد كبير منهم فى العمل اليدوي المطلوب لإعادة البناء (خاصة فى القرى التى عهد بمسؤولية إعادة البناء فيها إلى الإدارة المحلية). وهو الأمر الذى حقق، على الطبيعة ومنذ البدايات الأولى، تطبيقًا لمنهج "شروق" في تعميق المشاركة الشعبية فى التنمية. وقد توافر بهذه المنازل الجديدة خدمات البنية الأساسية، خاصة مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء ورصف الطرقات التى جرى تخطيطها بأسلوب ملائم. كذلك أضيفت إلى هذه القرى المضارة خدمات جديدة للتنمية البشرية، منها، الخدمة التعليمية والصحية والدينية والشبابية والاجتماعية وتنظيم الأسرة، مما حقق، وبسرعة غير متوقعة جانبًا كبيرًا من الهدفين الأول والثاني من الأهداف العامة لبرنامج "شروق".

وتقدر التكاليف الاستثمارية لعملية إعادة بناء وتنمية القرى المضارة بالسيول حتى الآن بنحو ٦٥٠ مليون جنيه، تحملت الدولة حوالى ٧٥ فى المائة منها، والإسهامات الشعبية ١٥ فى المائة، بينما أسهمت المعونات الخارجية بنسبة ١٠ فى المائة.

كذلك أجرى "صندوق التنمية المحلية" التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية "دراسات جدوى لنحو ١٢٠٠ مشروعا صغيراً مولداً للدخل فى هذه القرى المضارة. وقد تم تمويل هذه المشاريع بقروض قيمتها ١٢,٥ مليون جنيه، بما يسهم فى تحقيق الهدف الثالث من أهداف برنامج "شروق".

٢- فى مختلف محافظات الجمهورية

أ- تم اختيار وحدة محلية قروية واحدة بكل محافظة، أى ٢٦ وحدة تضم إجمالى ٩٧ قرية، وقد قام "المحافظون" بهذا الاختيار بالتنسيق مع "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" وفقًا للأسس السابق ذكرها.

ب- تم تكوين آليات "البرنامج على كافة المستويات (اللجنة القومية للبرنامج)، لجنة "برنامج شروق" على مستوى المحافظة، لجنة برنامج شروق على مستوى الوحدة المحلية المختارة، مجموعات المعونة الفنية ، ومجموعة العمل الفنية المركزية".

قامت لجان برنامج "شروق" على مستوى "الوحدات المحلية القروية" ومعها مجموعات المعونة الفنية المحلية بإنجاز المراحل الثلاث الأولى من منهجية العمل فى برنامج "شروق" وشمل ذلك ما يلى:

(أ) إتمام مرحلة التعرف بواسطة جمع المعلومات والبيانات عن القرى المختارة وفق نماذج أعدها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، والقيام بتفريغها وتحليلها، وإعداد تقرير تفصيلى برسم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية (٢٦ تقريرًا).

(ب) إتمام مرحلة تحريك المجتمع، حيث تم تقسيم كل قرية إلى مجموعة من المربعات السكنية جرى فيها عقد حلقات المناقشة المصغرة وفق منهجية "البرنامج" (وقد تم عقد ١,٣٥٠ حلقة نقاشية حضرها نحو ١٨,٢٠٠ من المواطنين).

(ج) إتمام مرحلة التخطيط، حيث تم رسم خطة تنمية القرية وفق الأولويات التى أقرها مواطنوها وتم إعداد نموذج تفصيلى لتخطيط كل مشروع فى هذه الخطة (نموذج ١ "شروق"، و ٢ "شروق")، وعرضت هذه الخطط على لجان "البرنامج" بالمحافظات حيث تم إقرارها.

(د) وتحديد مندوبي "شروق" (من الذكور والإناث) على مستوى كل مربع سكنى من بين القيادات الطبيعية (١٧٦٠) مندوبًا.

قامت اللجنة الوطنية "للبرنامج"، برئاسة وزير الإدارة المحلية، بمناقشة واعتماد ما اقترحه "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة "للبرنامج" على المشروعات الواردة بخطط القرى مع

مراعاة مدى إسهام القرية بالمشاركة الشعبية (بحدود إمكانياتها الفعلية المتاحة) فى تمويل وتنفيذ هذه المشروعات.

قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بإحاطة الجهات الحكومية، المشاركة فى تنفيذ "البرنامج"بتفاصيل توزيع اعتمادات "البرنامج"، وكذلك إبلاغ المحليات بالمشروعات التى سيتم إسهام الحكومة فى تمويلها وقيمة هذا التمويل، وأيضًا التوجيهات المتعلقة بتعبئة الموارد الشعبية المشاركة وإجراءات استخدام التمويل الحكومى المساعد والمكمل لهذه المشاركة الشعبية. وبناء على ذلك، تم فتح حساب فرعى ضمن حساب الخدمات والتنمية بكل " وحدة محلية قروية" كإطار تجميعي لهذه المشاركة الشعبية فى تنفيذ "البرنامج" ، كما تم تقييد الصرف من هذا الحساب الفرعى باشتراط موافقة "لجنة برنامج شروق" بالوحدة القروية".

ب - إنجازات البرنامج عام ١٩٩٥-١٩٩٦

لقد تعددت إنجازات "البرنامج" عام ١٩٩٥-١٩٩٦ ويمكن إبراز أهمها فيما يلى:

١- فى مجال التنفيذ العينى للمشروعات المحلية

شمل التنفيذ العيني للمشروعات ٨٧ " وحدة محلية قروية" تضم ما مجموعة ٣٣٩ قرية منها ٥٧ وحدة مضارة بالسيول بالإضافة إلى ٢٦ وحدة محلية مختارة. وهى الوحدات القروية التى تم التخطيط لمشروعاتها فى العام السابق ١٩٩٤-١٩٩٥، وأضيفت إليها ٤ وحدات بمحافظات (المنيا، الإسماعيلية، والغربية) بناءً على طلب محافظيها لعوامل طارئة تطلبت دخولها " البرنامج".

وقد اعتمدت الدولة مبلغ ٥٩ مليون جنيه فى الموازنة العامة لعام ١٩٩٥-١٩٩٦ مخصصة لبرنامج "شروق" كموازنة استثمارية لتنفيذ مشروعات "البرنامج" موزعة كما هو مبين فى الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) توزيع الاعتمادات المخصصة لبرنامج "شروق" للعام ١٩٩٥-١٩٩٦ بحساب الجهات الحكومية

الجهة	الاعتمادات (مليون جنيه)
الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي	٢٠
وزارة الصحة	٦
وزارة الشئون الاجتماعية	٤
وزارة الأوقاف	٢
وزارة الثقافة	١,٥
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	٤
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية	٢١,٥
الإجمالى	٥٩,٠

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومى، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص ٥٤.

وبموافقة وزارتى التخطيط والتعاون الدولى، فقد وجهت وزارة الإدارة المحلية كافة الموارد المتاحة "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية" (من اعتمادات الدولة أو المنح الخارجية) لتعزيز موازنة وبرنامج "شروق" بما أضاف إلى "البرنامج" اعتمادات بمبلغ ٤٥,١٦١ مليون جنيه. وبذلك، بلغ إجمالى المتاح "للبرنامج" فى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ مبلغ ١٠٤,١٦١ مليون جنيه، علاوة على المشاركة الشعبية والقروض التى أتاحها "صندوق التنمية المحلية" التابع "لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

ووفقاً لخطط التنمية المحلية التى وضعت من خلال "لجان برنامج شروق" على مستوى الوحدات المحلية القروية، فقد تم توزيع هذه الاعتمادات على المشروعات المحلية بحسب ما يوضحه الجدول رقم (٤).

٢- فى مجال المعونة الفنية والتدريب

(أ) تم تشكيل "لجنة استشارية عليا" من كبار الأساتذة والمتخصصين فى مجال العمل التنموي تضم ثلاثين عضواً، تجتمع على الأقل مرة شهريًا لمناقشة

مختلف العقبات التى قد تعترض التنفيذ وتقترح أفضل السبل لـــدفع العمــل "بالبرنامج".

الجدول رقم (٤) ملخص لتوزيع استثمارات برنامج "شروق" على الأنشطة والمشروعات بحسب مصادر تمويلها عام ١٩٩٥/١٩٩٦

القيمة بالألف جنيه

الأنشطة والمشروعات	توزيع الاستمارات حسب مصادرها				الإجمالية
	العدد	الحكومة	المشاركة الشعبية	المنح الأجنبية	
أولا: البنية الأساسية					
مياه شرب وصرف صحى	٢٠١	٤٨٧٦٠	١٦٨٠٩	١٢٨٤٤	٧٨٤١٣
إنارة وكهرباء	٢٦	٥٥٢٦	٢١٣٥	-	٧٦٦١
كبارى وقناطر	٢١	٢٥٠٥	١٤٨٩	-	٣٩٩٤
أخرى	٦	١١٦٧	٢٦٢	-	١٤٢٩
مجموع جزئى	٣٤	٧٩٧	٢١٨	-	١٠١٥
	٢٨٨	٥٨٧٥٥	٢٠٩١٣	١٢٨٤٤	٩٢٥١٢
ثانياً: خدمات تنمية بشرية					
خدمات تعليمية	٢٤	٥٨٤٨	٢٧٤٠	-	٨٥٨٨
خدمات صحية	٤٩	٦٠٤٨	١٢١٧	١١	٧٢٧٦
خدمات اجتماعية	١٠٣	٥٣٨٧	١١٥٣	٣٥٧	٦٨٩٧
خدمات شبابية	٢٥	٤٠٠٠	٣٩٧	-	٤٣٩٧
خدمات دينية	٣٦	٢٠٠٠	١٧٥٠	-	٣٧٥٠
خدمات ثقافية	٤	١٥٠٠	٣٢٥	-	١٨٢٥
معونة فنية وتدريب	١٠	٢٥٤٠	-	٣١٩٩	٥٧٣٩
أخرى	٢٢	١٦٧٢	٤٦٠	-	٢١٣٢
مجموع جزئي	٢٧٣	٢٨٩٩٥	٨٠٤٢	٣٥٦٧	٤٠٦٠٤
ثالثا: تنمية اقتصادية					
مشروعات اقتصادية متنوعة	٦٨٠	٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
إجمالي عام	١٢١٤	١٢٢٧٥٠	٤٣٩٥٥	١٦٤١١	١٨٣١١٦

المصدر: وزارة الإدارة المحلية، البرنامج القومي، حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ص ٥٦.

ب) كما تم تشكيل "مجموعة عمل مركزية" تضم اثنين وعشرين منسقًا ومنسقة من الأساتذة العاملين فى حقل التنمية الريفية.

ج) وقد قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالتنسيق مع " المحافظين بإسناد مهمة إدارة أعمال المعونة الفنية لقرى "شروق" والبالغ عددها (٧٨٠) قرية على مستوى الجمهورية إلى عدد من الشخصيات العلمية المشهود لها بالخبرة والكفاءة فى العمل التنموي.

د) كما قام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بمخاطبة جميع الجامعات ومراكز البحث العلمى المصرى للمشاركة فى إدارة المعونة الفنية اللازمة للبرنامج.

هـ) تم عقد (١٠٨) دورة تدريبية مكثفة للقيادات الشعبية والتنفيذية القروية، شارك فيها (٣٢٤٠) فردًا لإكسابهم المهارات اللازمة لتنفيذ البرنامج.

و) تم تشكيل لجان القرى المنفذ بها البرنامج باسم "لجان مندوبى شروق" تضم (٤٦٨٠) عضوًا بينهم (١٥٦٠) أنثى.

ز) تم الانتهاء من المرحلة الأولى الواردة فى منهجية العمل.

ح) تم إنجاز المرحلة الثانية وهى (مرحلة التحريك) من خلال عقد حلقات للمناقشة المتعمقة لمشاكل القرى واقتراح المشروعات وترتيبها وفقًا للأولويات ، وبلغ إجمالى حلقات النقاش (٦٢٤٠) حلقة حضرها نحو (٨١١٢٠) من المواطنين.

ط) تم إنجاز المرحلة الثالثة (رسم خطة التنمية المحلية بالقرية).

ى) تم إصدار عددًا من النشرات الإعلامية أطلق عليها "إصدارات شروق".

ك) أصدر "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" قصصًا قصيرة للناشئة حول متضمنات "البرنامج" وأجريت مسابقة عامة لقرى المشروع وقد شارك فيها (٧٩١٦) فتى وفتاة.

١٢- الدروس المستفادة من برنامج "شروق":

يرى الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محرم أنه نظرًا لحداثة عهد برنامج "شروق"،الذى بدأ تنفيذه عمليًا عام ١٩٩٥-١٩٩٦، فقد يكون من المبكر الحديث عن الدروس المستفادة منه. وبرغم ذلك، فإن موقعه كمسؤول تنفيذي عن "البرنامج" يتيح معايشته المباشرة لظروف التنفيذ، كما يتيح المعرفة الفعلية لمعطيات هذا التنفيذ. وبناءً عليه تفيد النظرة الموجزة والموضوعية بصدد بعض الدروس المستفادة من تطبيق هذا "البرنامج" خلال عامه الأول إلى المسائل التالية:

١- ينبغى أن يسبق تنفيذ "البرنامج" على المستوى القاعدى أو المحلى، فترة "إعداد موجهة إلى جهاز الدولة الرسمي الذى سيتداخل معه "البرنامج" فى علاقات مؤسسية، سواء بالتخطيط أو التمويل أو المتابعة أو الرقابة. ونظراً لما يتطلبه ذلك من تعديلات هيكلية وتشريعية ونظامية، فيصعب الإدعاء أن برنامج شروق قد أتيحت له الفرصة الزمنية الكافية كى ينفذ ما وضع من خطط لإعداد جهاز الدولة قبيل التطبيق العملى الميدانى "للبرنامج" لذلك، فقد تواكب التنفيذ الميداني جنبًا إلى جنب مع إعداد جهاز الدولة الرسمى لفهم وتقبل وتبني ومساندة " البرنامج" ، مما خلق صعوبات متنوعة كانت ستقل بطبيعة الحال لو نفذ "البرنامج" وفق المخطط المسبق بشأن هذا الأعداد.

٢- ضرورة الإعداد الجيد للكادر القيادي الذى سيحمل رسالة "البرنامج" والتأكد من كفاءته قبيل زجه فى الميدان باعتباره وكيلاً للتغيير المرتقب. ويتم ذلك من خلال برامج مكثفة لإعداد المدربين يليها تدريب مركز على مضمون الرسائل التنموية وليس مهارات الاتصال والتغيير. إذ ينبغى اختيار هؤلاء الوكلاء (المتدربين) أساساً من ذوي الخبرة والكفاءة والقدرة على نقل الرسائل إلى المجتمع، ويصعب قبول الادعاء بأنه يمكن خلال فترة التدريب، المحدود الساعات، أن يكسب المتدرب معارف ومهارات خاصة "بالبرنامج"،

ويكسب فى نفس الوقت مهارات الاتصال والتأثير فى المتلقين. لذلك، تجدر الدعوة لتوسيع نطاق المجال البشرى لاختيار وكلاء التغيير لكى يشمل كافة قطاعات المجتمع، وبغض النظر عن مواقعهم الوظيفية، لأن المهم أن يكونوا أصحاب كفاءة وقدرة على التوصيل، ومن ثم يركز تدريبهم فقط على مضمون الرسالة المطلوب توصيلها.

٣- أن تحفيز وكلاء التغيير "للبرنامج" يجب أن يُعد جزءًا واضحًا ومقبولاً من تكلفته الاستثمارية، ولا ينظر إليه على أنه إضاعة للتمويل المحدود المتاح، فيوصف (بقدر من الابتعاد عن الموضوعية) أنه تحول "بالبرنامج" كى يكون مصدر ارتزاق للبعض أو مغنماً لهم وباختصار، فإن هؤلاء الوكلاء التنمويين يعدوا أصحاب مهارة احترافية فى عملهم، وإذا ما طلب منهم العمل بإخلاص وتجرد فى سبيل توصيل رسالة التغيير فإن ذلك يجب أن يرتبط بإثابتهم وتعويضهم العادل عن الجهود التى يبذلونها.

٤- إن الإنفاق المالى على المكون الثقافى فى استثمارات " البرنامج" يعد عاملاً محددًا لنجاحه، والمقصود بذلك ما يخصص لأنشطة التعليم والتدريب والتثقيف والتوعية والإعلام فإذا كان "البرنامج التنموى" يستهدف أساساً تعديلاً وتغييرًا فى الاتجاهات، ومن ثم السلوكيات، فإن الاستثمار فى أعمال التشييد والبناء والمعدات والتجهيزات العينية، لن يكون أبداً بديلاً عن الاستثمار فى الأنشطة الثقافية المشار إليها. ومن ثم فنظرة جديدة تبدو مطلوبة وبشدة، لتفهم أهمية تخصيص قدر مناسب من استثمارات "البرنامج" لتلك الأنشطة وإلا تحول "البرنامج" إلى مجرد مشروعات استثمارية خدمية لا تحدث تغييراً مستهدفًا فى الاتجاهات والمعارف والسلوك.

٥- ترسيخ لا مركزية التخطيط لأنشطة "البرنامج" بما يتسق مع منهج المشاركة الشعبية فى كافة مراحله، بدءًا من وضع أولويات الأنشطة وتفصيلاتها التخطيطية وتنفيذها، بحيث تقتصر مهام المستويات الأعلى ما فوق المجتمع

المحلى، على التنسيق، منعاً للتضارب والتكرار، دون تدخل فى القرار الذى يجب أن يكون شعبيًا محلياً.

٦- المرونة فى أساليب تنفيذ الأنشطة التنموية، بما فى ذلك مرونة تعديل الخطط وفق متطلبات واقع التنفيذ بقرار محلى.

٧- وأخيرًا، أهمية توحيد مصادر تمويل النشاط التنموي الواحد على المستوى المحلى. فمهما تعددت هذه المصادر، ينبغى تجميعها ضمن إطار واحد يكون بمثابة المورد المالى الموحد سواء كان مصدره الأصلى شعبيًا أو حكوميًا أو خارجياً. (٨٤)

ومع التسليم بأن برنامج "شروق" يمثل استراتيجية قوية بعيدة المدى لإحداث تنمية شمولية للريف المصرى ومستمرة ، وبالرغم من الجهود الضخمة لهذا البرنامج وكفاءة الأجهزة المشرفة عليه، إلا أن هناك بعض الملاحظات التى نرى من الضرورى أن نسوقها لعلها تكون مفيدة.

١- تعدد الأهداف واتساع جبهاتها، فالبرنامج حدد عشرات الأهداف التى يريد أن يحققها، وهى أهداف وإن كانت متناسقة إلا أنها مختلفة ومتباينة، وبالرغم من تكاملها إلا أن كثرتها يجعل مهمة تنفيذها صعبة للغاية، حيث إن تحقيق أهداف يعتمد على تحقيق أهداف أخرى. وهذا يعنى أن فشل أى من هذه الأهداف سيترتب عليه فشل الأهداف المرتبطة به. كما أن الأهداف المتعددة تجعل عملية التمويل مرهقة وكذلك التنفيذ والمتابعة.

٢- لم يتم تحديد أولويات الأهداف التى حددها البرنامج، ولم توضع فى جدول أفضليات، بحيث يسهل تنفيذها ومتابعة عمليات التنفيذ، ويسهل أيضًا توجيه الاستثمارات التى تتوفر إلى المشروعات ذات الأولوية فى البرنامج والتى يرى المخطط أنها أهدافاً حيوية تنفيذها هام للغاية.

٣- لم يتم تحديد الأهداف وتوصيفها بدقة، بل وضعت فى عموميات وفق صياغات فضفاضه لافتة للانتباه، ولكن ليس بالضرورة أن تعبر الكلمات

عن المضمون، فعندما يكون الحديث عن زيادة الدخل مثلاً كأحد الأهـداف الهامة، لم يتم تحديد ما المقصود بزيادة الدخل تحديدًا، هل سيزيد بمائة جنيه مثلاً؟ أم سينمو بمعدل ٥% مثلا، أم هل سيكون هناك تناسب بـين زيـادة الدخل المطلوب وارتفاع كلفة المعيشة؟ فالأمور ليست واضحة.

٤- كثرة الجهات المنوط بها مسئولية الإعداد أو التنفيذ لبرنامج شـروق ممـا يجعل تحديد المسئوليات عملية صعبة، وقد يتفشى الروتين، فيوجد ١٢ جهة لها علاقة مباشرة بالبرنامج وتعدد الجهات بهذا الشكل لا ينسجم مع مبـادئ الإدارة الحديثة للتنمية، حيث كلما قل عدد الجهات المسئولة كانـت هنـاك سهولة فى اتخاذ القرار وفى تنفيذه ومتابعته وأقرب أيضًا للدقة وأقل كلفـه ويوفر الوقت ويقضى على ظاهرة الروتين.

٥- ضخامة عدد القرى التى يشملها البرنامج (٤٨٠٠ قرية) وهذا العدد الضخم يزيد من الأعباء والمسئوليات الملقاة على عاتق البرنامج وإدارته ومـصادر التمويل. فكلما كبر حجم الأهداف صعب تنفيـذها. وأى فـشل فـى تنفيـذ الأهداف يكون له أثار كبيرة مهما كان حجم الفشل صغيراً. وفـى برنـامج بهذه الضخامة والذى يعتمد فى تمويله على الأهـالى والمـنح والقـروض الخارجية بدرجة كبيرة، قد يتعثر التمويل لأى سبب مـن الأسـباب، ممـا سيؤخر من تنفيذ المشروعات المدرجة فى البرنامج، مما قد لا يشجع علـى الاستمرار فى المشاركة الشعبية بالروح العالية نفسها. لأن المصداقية هامة فى مثل هذه القضايا.

٦- يتضح من حجم التمويل المطلوب أنه فى المتوسط العام يصل نصيب القرية الواحدة إلى ١٢ مليون جنيه، منها ٣,١٢ مليون جنيه على سـكان القريـة توفيرها كمشاركة منهم فى تنفيذ مشروعات البرنـامج الخاصـة بقـريتهم، وأعتقد أن توفير هذا القدر ليس سهلاً فى ظل قرى ريفية يرتفع فيها حجـم الفقراء وتقل المدخرات.

٧- يصل حجم التمويل اللازم لتنفيذ برنامج "شروق" إلى حوالى ٥٢,٦ مليـــار جنيه، منها ٢٦% يسهم به أهالى وسكان القرى ومشاركة شعبية محليـــة، و ٢٦% منح أجنبية ، ٢٢% قروض أجنبية ميسرة والملاحظ هنا ليس فقط أن الاستثمارات المقدرة كبيرة، بل أيضًا لم نعرف بأى أسعار تم حسابها، هـــل بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة.

فإذا كانت بالأسعار الجارية، فنعتقد أن البرنامج سيواجه بمشكلة التضخم التـــى سترفع أسعار السلع والخدمات وبالتالى الاحتياجات المقدرة للبرنامج كما أنه من ناحية أخرى، الاعتماد على الخارج يصل إلى ٤٨% من حجم التمويل . وهل هذا المصدر مضمون؟ وإلى أى مدى؟ ووفق أى شروط؟

٨- لم يحدد البرنامج الكيفية التى سيواجه بها أى ظروف معاكسة advers وهـــل هناك مرونة فى مخطط تنفيذ البرنامج وإلى أى مدى، ثم المرونة فى الجهاز الإدارى والتنفيذى والرقابى، هل واردة أم لا؟

٩- وفى المرتبة الثالثة من الأهداف يُعدد البرنامج الأهداف المحددة فى مشاريع المجتمع المحلى التى يتم وضعها بالمشاركة، والتى يجب أن تكـــون أهـــدافاً قابلة للقياس من خلال مؤشرات كمية (سواء على صعيد نوعية الخدمـــة أو على صعيد أدائها).

١٠- وبعد التفصيل فى تنويع الأساليب المثمرة لتنفيذ البرنامج كأشكال الاستثارة ومستويات المشاركة والتمييز بين المراحل التجهيزية والتنفيذية والتقييمية ، يحدد "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" الأطـــراف المعنيـــة والعلاقـــات المؤسسية: من المستوى المركزى فى اللجنة القومية المكونـــة مـــن وزراء ومحافظين وخبراء وممثلى جمعيات غير حكومية، يتولى رئاســـتها رئـــيس مجلس الوزراء ويتولى أمانتها الفنية برنامج "شروق" مرورًا بلجنة التنميـــة الريفية بالمحافظة التى يشارك فى تكوينها قيادات شعبية إلى جانب الأطراف الفنية والإدارية الأخرى، وانتهاءاً بمستوى لجنة التنمية بالوحـــدة المحليـــة

القروية حيث لاَ يلاحظ فى النص التنظيمى هنا شرط مشاركة قيادات أو فعاليات شعبية محلية فى تشكيلها.

١١- ويلاحظ أن آلية مركزة القرار تستند إلى الغلبة الساحقة للسياسيين وللإداريين والفنيين وممثلي الجمعيات وإلى تقيد اللجان المتراتبة، من المستوى القومى مروراً بالمحافظة وانتهاءاً بلجنة الوحدة المحلية فى القرية، بالتوزيعات المالية التى تخصص مركزيا (فترفع مشاريع الخطط الأدنى منها لتدرجها فى إطار المشاريع الأعلى). وهو شكل مركزى أكثر ضبطاً.

١٢- وبذلك يبدو أن برنامج "شروق" القائم على مبدأ "الارتقاء بالمشاركة الفعالة فى تحقيق التقدم" لم يظهر بصورة قاطعة أشكال التدرج فى الوصول إلى تحقيق هذا المبدأ. كما يبدو أيضًا بأن البرنامج لم يشر إلى أشكال تجاوز معوقات البيروقراطية الإدارية المركزية منها والإقليمية والمحلية المعاقة بقيم تعاكس التقدم وتعيق أشكال المشاركة والمساءلة.[٨٥]

١٣- وأوضح الدكتور/ إبراهيم إبراهيم ريحان فى الكلمة التى ألقاها فى الجلسة الرابعة لأعمال المؤتمر الأول للتنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل، والذى أقامته الجمعية العلمية المركزية للتنمية المحلية والإقليمية المتكاملة فى الثاني من أكتوبر ١٩٩٨، حيث تحدث حول رؤية تحليلية لبعض جوانب البناء المؤسسى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" وأوضح سيادته الآتى:

أ- ضرورة تحديد الأطر التنظيمية والأبنية المؤسسية وآليات العمل المناسب لطبيعة البناء الاجتماعى فى القرية المصرية، التى تسمح بانضمام كل القوى الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المحلى والتى تحظى بقبول اجتماعى واسع من المواطنين.

ب- على الرغم من تعدد وتنوع الكيانات التنظيمية التى تعمل فى إطار القوانين والتشريعات القائمة، إلاّ أنها فى مجملها لم تستطع أن تحدث نهضة حقيقية

فى المجتمع الريفى، بل إن بعضها فى معظم الأحيان لا يمثل سوى كيانات هشة ليس لها دور ملموس فى عملية التنمية.

ج- وأضاف سيادته أنه يعمل بالقرية المصرية العديد من المنظمات الاجتماعية بعضها ذو طابع شعبى والآخر ذو طابع حكومى، وعلى الرغم من أن جهود هذه المنظمات جميعها موجه إلى التنمية الريفية وتحقيق الرخاء للمواطنين كما ورد فى قوانين تأسيسها وإشهارها، إلا أنها فى معظم الأحوال ومن الناحية العملية لا تعكس بناء القوة السائد فى مجتمع القرية، ومن ثم ، لم تستطع أن تفى بالغرض الذى أنشئت من أجله. (٨٦)

١٤- ولقد أجريت بعض الدراسات فى مجال الخدمة الاجتماعية حول البرنامج، حيث يمكن ذكر بعض نتائجها فى الآتى: (٨٧)

أ- على الرغم من أن للقيادات الشعبية تأثيرًا إيجابيًا على كفاءة البرنامج القومى للتنمية الريفية "شروق" ، من حيث إقناع الأهالى بالبرنامج ومشروعاته، للإسهام فى تحديد الاحتياجات وتوفير الإمكانيات للمشروعات ، إلا أنهم يعرقلون العمل فى المشروعات أثناء تنفيذها لعدم وضوح دور محدد لهم وتفهمهم لهذا الدور، مع ضعف مستوى أداء الوحدات المحلية بالقرى وقلة فاعليتها، ورغبة هؤلاء القادة فى تحقيق مصالحهم.

ب- على الرغم من أن مستوى توافر مهارات العمل المجتمعى لدى القيادات الشعبية فى برنامج شروق جيد من وجهة نظرهم، إلا أنه يعتبر ضعيف من وجهة نظر الأهالى.

ج- وجود معوقات تواجه القيادات الشعبية فى ممارستهم لدورهم قد ترجع إلى شخصية القيادات نفسها، وإلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم وبين المواطنين، ولنقص تدريبهم، وإلى جهاز بناء وتنمية القرية، وإلى طبيعة المجتمع ومكوناته.

د- أن أهم معوقات الاتصال بين المنظمات يرجع لضعف الإمكانات الفنية والمادية للمنظمات، كما أن أهم معوقات التنسيق بين المنظمات فى إطار برنامج "شروق" عدم شعور المنظمات بوجود عائد سيعود عليها، مع عدم وضوح المصالح المشتركة بين تلك المنظمات، وضعف الموارد البشرية بها.

هـ- أن أهم أنواع التعاون بين المنظمات فى إطار برنامج "شروق" هو التعاون غير المباشر.

١٥- يرى الباحث أن تصميم البرنامج وسياساته بهذا الشكل قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى تجاهل الطبقات شديدة الفقر واستبعادهم من الجماعات المستهدفة.

١٦- كما أن برنامج التنمية الريفية المتكاملة شروق يعمل من خلال مدخل تنازلى من أعلى لأسفل من حيث السلطة، وعلى ذلك لا يجد فقراء الريف فرصة للمشاركة.

المراجع

١- **سيد عويس:** الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦) ص ص٣٧٦-٣٧٧.

٢- **محمد كامل البطريق:** الخدمة الاجتماعية مهنة ذات علم وفن (القاهرة: مكتبة الانجلو، ط٢، ١٩٦١) ص ٣٦٧.

٣- **عبد المنعم شوقى:** تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٥٣-٢٥٤.

٤- **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

- **إسماعيل رياض، عدلى سليمان:** أساليب وميادين الخدمة الاجتماعية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص٢١٩.
- **أنور محمد الزلاقى** : تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص١٩٧-٢٠٠.

٥- **سيد أبو بكر حسانين:** طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

٦- **محمد كامل البطريق:** مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦٨-٣٦٩.

٧- **إسماعيل رياض، عدلى سليمان:** مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

٨- **أنور محمد الزلاقى:** ، مرجع سبق ذكره، ص١٩٦.

٩- **إبراهيم محرم:** التنمية الريفية- المفهوم والقواعد، التجربة المصرية- قضايا جوهرية- برنامج مستقبلى مرجع سبق ذكره، ص ص٥٣-٥٩.

١٠- **إسماعيل رياض، عدلى سليمان:** مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٠-٢٢٢.

١١- **محمد رفعت قاسم:** تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة (القاهرة ،جامعة حلوان كلية الخدمة الأجتماعية ،١٩٩٠)ص ص٢٨-٣١

١٢- **هدى بدران** ،مرجع سابق ذكره ،ص٣١١

١٣- أنور محمد الزلاقى :مرجع سبق ذكره ،ص٢٠٠.

١٤- أنظر: أنور محمد الزلاقى :تاريخ العمل الأجتماعى فى مصر ،مرجع سبق ذكره ،ص ٢٠٨.

• محمد كامل البطريق :مرجع سبق ذكره ،ص ٣٧٢

• عبد المنعم شوقى :تنمية المجتمع وتنظيمه ،مرجع سبق ذكره ،ص ص٢٥٧-٢٥٨.

١٥- سيد أبو بكر حسانين وآخرون: الخدمة الاجتماعية فى النظام الاشتراكى (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦) ص٥٦٧.

١٦- على فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفى، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٨.

١٧- عبد المنعم شوقى :تنمية المجتمع وتنظيمه ،مرجع سبق ذكره ،ص٢٥٨.

١٨- سيد أبو بكر حسانين: طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٣-٢٢٧.

١٩- المرجع السابق، ص ص٢٣٠-٢٣٣.

٢٠- يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٦.

٢١- أنور محمد الزلاقى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.

٢٢- سعودى عبد الهادى حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٩-١٩١.

٢٣- انظر:

•أنور محمد الزلاقى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

•يحيى حسن درويش وآخرون: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧.

٢٤-عبد المنعم شوقى: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٠.

٢٥-أحمد كمال أحمد: العلاقة بين أجهزة الخدمات بالريف، ص ص٢٧٨-٢٧٩.

٢٦- عبد المنعم شوقى: تنمية المجتمع وتنظيمه، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٦٠-٢٦١.

٢٧- إسماعيل رياض، على سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

٢٨- كمال الحسنى: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٣-٢٤.

٢٩- أنور محمد الزلاقى: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

٣٠- المرجع السابق، ص٢٤٢.

٣١- **محمد رفعت قاسم** : ممارسة تنظيم المجتمـــع وصـــعوباتها بالوحـــدات المجمعة بمحافظة المنيا، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٤.

٣٢- **كمال الحسنى:** مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

٣٣- **أنور محمد الزلاقى:** مرجع سبق ذكره، ص٢٢٢.

٣٤- **سعودى عبد الهادى حسين:** مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

٣٥- المرجع السابق، ص ص ٢٨٨-٢٨٩.

٣٦- **أنور محمد الزلاقى:** مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٣-٢٢٤

٣٧- وزارة الشئون الاجتماعية، إدارة العلاقات العامة والمعلومـــات: وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٥ عـــام (القـــاهرة، ١٩٩٤)، ص٢٣.

٣٨- **أنور محمد الزلاقى:** مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

٣٩- المرجع السابق، ص٢٤٩.

٤٠- **أحمد كمال أحمد** :العلاقة بين أجهزة الخدمات فى الريف، مرجع ســبق ذكره، ص ص٢٩٤-٢٩٥.

٤١- **أنور محمد الزلاقى:** تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجـــع ســبق ذكره، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

٤٢- **أنور أحمد:** العوامل الجديدة المؤثرة فى أســـاليب الخدمـــة الاجتماعيـــة الريفية، المجتمع العربى الجديد، مرجع ســـبق ذكـــره، ص٦٨.

٤٣- **انظر:**

- **إبراهيم عصام الدين عبد الرحمن:** دراســـة اســـتطلاعية لـــدور الأخـــصائى الاجتماعى فى التخطيط لتنمية القرية من خلال الوحـــدة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالى

للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، ١٩٧٤).

- نبيل محمد صادق: المتغيرات المؤثرة على ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره في التنمية المحلية الريفية"، دراسة منشورة في: المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ديسمبر ١٩٨٨.
- محمود محمد محمود محمد: الصعوبات التي تواجه الوحدة الاجتماعية الريفية في تأدية وظائفها التنموية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٧).
- سحر فتحي محمود مبروك: دور الوحدة الاجتماعية في إنجاز المشروعات التنموية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠).

٤٤- إسماعيل رياض، عدلي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩.

٤٥- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

٤٦- انظر:

- أحمد كمال أحمد: العلاقة بين أجهزة الخدمات في الريف، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٨٦-٢٨٧.
- أنور محمد الزلاقي: تاريخ العمل الاجتماعي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٦-٢٢٧.

٤٧- إسماعيل رياض، عدلي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

٤٨- محمد كامل البطريق، محمد جمال شديد: تنمية المجتمع المحلي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩) ص٢٦٤.

٤٩- أنور محمد الزلاقى: تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٣٠-٢٣١.

٥٠- للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر:

- إسماعيل رياض، عدلى سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢-٢٤.

٥١- أنور محمد الزلاقى: تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

٥٢- انظر إلى:

- أنور أحمد: المجتمع العربى الجديد، مرجع سبق ذكره، ص٧٦.
- أنور محمد الزلاقى: تاريخ العمل الاجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص٢٣١.

٥٣- المرجع السابق، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

٥٤- حسنين توفيق : الدولة والتنمية فى مصر (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠) ص ص١٦٦-١٧٠.

٥٥- المرجع السابق، ص٢٠٨.

٥٦- أنور محمد الزلاقى: تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص٢٤١ (بتصرف).

٥٧- مسعد الفاروق حموده: تنمية المجتمع الريفى والحضرى ودور الخدمة الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢) ص ص٩٦-٩٧.

٥٨- سعودى عبد الهادى حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٣-٢٣٥.

٥٩- إبراهيم إبراهيم ريحان: رؤية تحليلية لبعض جوانب البناء المؤسسى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، فى المؤتمر الأول للتنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل، الجمعية العلمية المركزية للتنمية

المحلية والإقليمية المتكاملة، ١٩٩٨، ص ص٢٩٩-٣٠٠.

٦٠- لمزيد من التفاصيل انظر:

- **محروس محمود خليفة:** جمعية تنمية المجتمع فى القرية المصرية الجديدة، دراسة وصفية مطبقة بجمعية قرية عمر شاهين، قطاع جنوب التحرير، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان) كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٧٧، ص ص٥٦-٦٠.
- **فوزى بشرى:** دراسة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة فى تنمية المجتمع المحلى الريفى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).
- **ليلى سليمان محمد:** جهود التنمية المحلية الريفية وفاعليتها فى مشاركة المواطنين، دراسة وصفية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).
- **محمد إبراهيم بنهان:** بناء القوة فى القرية وتأثيره على عمليات تنمية المجتمع المحلى، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨١).
- **فوزى بشرى:** تنمية المجتمع الريفى بين معطيات البناء ومتطلبات الوظيفة، فى: المؤتمر الدولى السادس للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (جامعة عين شمس، مركز الحاسب العلمى، ١٩٨١).

•محمد رفعت قاسم: العلاقات بين منظمات الرعايــة الاجتماعيــة والمنظمــات الأخرى بالمجتمع، بحث منشور فى المــؤتمر العلمــى الثانى لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
•محمود محمد محمود: إسهامات جماعات المجتمع فى التنمية الريفية، رسالة دكتوراه. غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعيــة، جامعــة القــاهرة، ١٩٩٢.
•عبد المحيى محمود صالح: دور الممارس المهنى للخدمة الاجتماعية فى تنمية القرية المصرية، فــى: المــؤتمر العلمــى الخــامس، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربــى (جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، المجلد الثانى، أبريل ١٩٩٢).
•مصطفى محمود مصطفى: دور الخدمة الاجتماعية فى زيادة كفاءة المنظمــات غير الحكومية العاملة فى تنمية المجتمع الريفى، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الخدمــة الاجتماعية، ١٩٩٨).
•محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع (الأسس والأجهزة)، جامعة حلــوان، كليــة الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩، ص٥٢.

٦١- إبراهيم محرم: شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧١-٧٢.

٦٢- فؤاد العطار، على عبد العليم محجوب: دور المجالس المحلية فى تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية، ص٤٨.

٦٣- أحمد فحتى الــدفراوى: تقرير عن جهاز بناء وتنمية القرية فى التخطيط للتنمية الريفية، من وثائق الجهاز، ١٩٨٣، ص ٦.

٦٤- مسعد الفاروق حموده: تنمية المجتمع الريفى والحضرى، مرجع ســبق ذكره، ص ص١٢٩-١٣٠.

٦٥- عادل حسن: الإدارة العامة (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣) ص١٢٦.

٦٦- **أحمد فحتى الدفراوى:** تقرير عن جهاز بناء وتنمية القرية، مرجع سبق ذكره، ص٧.

٦٧- قانون رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣، الخاص بإنشاء الجهاز، المواد (٢-٥-٧).

٦٨- المرجع السابق: مادة رقم (٨).

٦٩- **مسعد الفاروق حموده:** مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣١.

٧٠- **إبراهيم محرم:** شروق، مرجع سبق ذكره، ص ص٧٢-٧٧.

٧١- **إبراهيم محرم:** التنمية الريفية- المفهوم والقواعد- التجربة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص٨٦-٨٨.

٧٢- **انظر:**

- **مدحت محمد محمود أبو النصر:** معوقات مشروعات التنمية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠) ص ص١٣٨-١٤٠.
- **ماجدة عبد الوهاب:** دراسة للمشروعات الاجتماعية التى يقوم بها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٠).

٧٣- **حسنين توفيق:** مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٦-٢٤٩.

٧٤- **الفاروق زكى يونس:** السياسة الاجتماعية بين دولة الرعاية وخصخصة الخدمات، (القاهرة: المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٣) ص٤٩.

٧٥- **محمد رياض الغنيمي:** نظريات واتجاهات الأسلوب التكاملى للتنمية الريفية، فى: مختار حمزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

٧٦- **وزارة الإدارة المحلية**: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، ١٩٩٥، ص ص٩-١٠.

٧٧- **المرجع السابق**: ص ص١٤-١٦.

٧٨- **إبراهيم محرم**: "شروق" البرنامج الوطنى المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤-٢٥.

٧٩- **المرجع السابق**: ص ص٢٩-٣٧.

٨٠- **وزارة الإدارة المحلية**: جهاز بناء وتنمية القرية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

٨١- **المرجع السابق**: ص ص٢٨-٢٩.

٨٢- **إبراهيم محرم**: "شروق" البرنامج الوطنى المصرى للتنمية الريفية المتكاملة، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٩-٥٧.

٨٣- **المرجع السابق**: ص ص٦٦-٦٧.

٨٤- **سعد طه علام (باحث رئيسى) وآخرون**: التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية- المتطلبات والسياسات (القاهرة: معهد التخطيط القومى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٣) سبتمبر ١٩٩٦) ص ص٢٣٦-٢٣٧.

٨٥- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا**: التنمية المحلية فى المناطق الريفية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص٤٠-٤١.

٨٦- **ممدوح جبريل**: التنمية الريفية فى مصر، بين الماضى والحاضر والمستقبل، المجلة الزراعية، السنة (٤٠)، العدد (٤٨٠) (القاهرة: دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٩٨) ص٢٦.

٨٧- **انظر**:

- **أبو النجا محمد على العمرى**: عائد التدخل المهنى للمنظم الاجتماعى مع لجنة تنمية القرية ببرنامج "شروق" لتحقيق التنمية الريفية،

بحث منشور، فى المؤتمر العلمى العاشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٧).

•إبراهيم محمد أبو الحسن الشيخ إبراهيم: التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق أهداف التنمية الريفية، فى إطار البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٨.

•سلوى رمضان عبد الحليم: تأثير نماذج تنمية المجتمع على فاعلية مشروعات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ١٩٩٩.

•وفاء يسرى إبراهيم: العوامل المؤثرة على كفاءة برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٠.

٨٨- مصطفى محمد على محمد: تصور مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع فى تنمية مهارات العمل المجتمعى للمشاركين فى مشروعات التنمية الريفية: دراسة مطبقة على المشاركين فى مشروع البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٠.

الفصل السادس

عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية

أولا: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من سيرلانكا.

ثانيا: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من زامبيا.

ثالثا: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بمصر تجربة شروق.

رابعا: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بالهند.

خامسا: خبرات من تجربة المشروع المصري الأمريكي لتحسين الخدمات الريفية.

سادسا: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي من بنجلادش.

سابعا: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي بباكستان.

أهم المراجع التي تم استخدامها في الفصل

الفصل السادس

عرض تحليلي لتجارب محلية وعالمية في تنمية المجتمعات المحلية

تمهيد:

يعرض الباحث في هذا الفصل مجموعة من الخبرات العالمية في تنمية المجتمعات المحلية الريفية، تمثلت في بعض دول شرق آسيا، ثم زامبيا كإحدى دول قارة أفريقيا.

ثم يعرض الباحث خبرات بريطانية في تنمية المجتمع المحلي تمثلت في إحدى مستعمراتها السابقة وهي غانا وباكستان والهند، ثم أنهى الباحث هذا الفصل بالدروس المستفادة من هذه التجارب وإمكانية تطبيقها في المجتمع المصري باعتباره من مجتمعات العالم الثالث، كما يعرض تجارب مصرية في تنمية المجتمع المحلي.

أولا: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي في سيرلانكا:

١. خلفية عن المشروع:

قامت بهذا المشروع حركة "سارفوراياشا رمادانا" وهي حركة شعبية غير سياسية ظهرت في سريلانكا عام ١٩٥٨م، وتم تنظيمها بشكل قانوني بواسطة وثيقة برلمانية، وتعتبر أكبر منظمة غير حكومية في سريلانكا ولقد قامت بنشر نفوذها في أكثر من ٣٦٠٠ قرية وتتراوح أنشطة هذه الحركة بين التنمية الاقتصادية المحلية وتقديم الخدمات للنساء والشباب والأطفال.

ويشير المعنى الأدبي لكلمة "سارفورايشا رمادانا" إلى إيقاظ وتنمية جميع من هم في المجتمع من خلال التفكير والعمل المشترك من أجل تحقيق الرفاهية للجميع وليس للأغلبية فقط و"شارما" تعني طاقة الفرد البدنية والعقلية وهي المكون الذي يتم اقتسامه "دانا" أي باقي أعضاء المجتمع.

ولقد أسس هذه الحركة مجموعة من التلاميذ والمدرسين بكلية "نالانــدا" في "كولومبو" ولقد قامت هذه المجموعة بتنظيم معسكرات في الإجــازات فــي غالبية المجتمعات المحلية الريفية وفي المناطق البعيدة عن المــدن ولقــد كــان الهدف من ذلك يرجع إلى:

أ. إمداد التلاميذ بالخبرة التربوية والتعليمية في المواقف المجتمعيــة مــع الجماعات المحرومة والتي تعاني من الكساد.

ب. تقديم الخدمات للمجتمع المحلي في حدود الإمكانيات والقدرات من أجل تنميته وتطويره.

وتدور الفلسفة الخاصة بالحركة على احترام حياة الجميع ورفاهية وخير الجميع All of the Well-being.

ولقد ركزت على مجموعة من الجوانب كانت كالتالي:

أ- تحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي، وذلك من خــلال تنميــة المصادر والموارد المحلية وتحقيق أقصى استفادة منها وذلك باســتخدام المهارات الفنية المناسبة بالاعتماد على المجتمع المحلي ذاته.

ب- حماية الأسرة وتدعيم مكانتها لما لها من دور أساســي وحيــوي فــي المجتمع المحلي الريفي.

ج- القضاء على التميز الطائفي أو الطبقي أو العنصري.

د- القيام بتنمية قبل اقتصادية.

يتم خلالها إيقاظ الوعي بالعوامل التي أدت إلــى التخلــف الاقتــصادي للقرية والعوامل التي أدت إلى تفكك الترابط الأسري وانهيار القيم.

٣. التكنيكات التي استخدمتها الحركة:

إن أبرز ما قدمته الحركة من تكنيكات للتنمية الاجتماعية في ســريلانكا تكنيك شارمادانا، ولقد طبق هذا التكنيك عندما قامت الحركة بتنظيم معــسكرات في المناطق الريفية، من خلالها تتاح الفرصة للريفيين ليفكروا ويخططوا معــا

وينفذوا، ثم يقيموا جهودهم،وبمعنى آخر فإن (الشارمادانا) لم تكن مجرد معسكر علم لإنجاز أهداف معينة، بل كانت تكنيك ثوري لتوعية الناس بقدراتهم الذاتية وقدراتهم الإبداعية وحضارتهم، ومن خلال ذلك يتم تحقيق الكثير من الخدمات مثل تمهيد الطرق التي تؤدي إلى القرى والممرات الآمنة، وتوفير مصادر لمياه الشرب وتحسين الري والمساكن بالقرى، وكذلك الصرف الصحي، ومنع تآكل التربة وتفتتها، وتوفير البيئة الصحية، وتخزين المياه وكهربة الريف، والتشجير والاهتمام بالميكنة الزراعية والإرشاد الزراعي من خلال الإلمام بالمحاصيل الجيدة وطرق زراعتها والبذور المناسبة وكيفية العناية بالتربة.

وكل ما سبق من مهام يتم تنفيذها بالاعتماد على مجهودات ومعارف وموارد المجتمع المحلي المتاحة.

كما استخدمت الحركة تكنيكات أخرى يمكن أن نعرضها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

أ. استغلال الموارد المحلية المتاحة:

وهي من التكنيكات التي اتبعتها الحركة في تنمية المجتمعات الريفية، فمن عمل الحركة في الريف اتضح لها أن من عوائق التنمية الريفية عدم وجود المورد الاقتصادي، ومن ثم أصبح هناك ضرورة لتوفير الموارد بالاعتماد على المجتمع المحلي أو القروض القصيرة لاستخدامها كرأس مال، كما اتضح أن هناك مهارات ينبغي استخدامها عند تسويق المحاصيل وبيعها، وهكذا وجدت الحركة نفسها أمام العديد من المشكلات التي لابد من التعامل معها من خلال تدريب أهالي المجتمع على كافة المهارات التي تتعلق باستخدام القروض، وكذلك أعمال التسويق والبيع للمحاصيل المحلية، وسد النقص في أية مهارات إدارية تحتاج إليها المجتمعات الريفية في إكساب أهلها هذه المهارات.

ب. الحشد الكامل للقرية بواسطة الجماعات العمرية (السنية):

Mobilization by Age Group Total Village:

ومن بين التكنيكات التي اتبعتها هذه الحركة في التنمية المحلية الريفية المشاركة الشعبية المنظمة تنظيما جيدا لكافة أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنظيم المجتمع في جماعات مع مراعاة السن والوظيفة لأعضاء كل جماعة ومن خلال هذه الجماعات يتم تشجيع الناس على تخطيط وتنفيذ البرامج التي تهمهم، مع مراعاة عدم إتاحة الفرصة للجماعات الدينية أو العنصرية أو السياسية لبسط نفوذها على الجماعات الأخرى لتحقيق مصالح ذاتية، ومن خلال هذا التكنيك تم تكوين العديد من الجماعات ومنها على سبيل المثال جماعة الأطفال من سن ٧-١٥ سنة، وجماعة الشباب من ١٦ سنة إلى ما فوق ذلك وجماعة الأمهات وجماعات الفلاحين وجماعات كبار السن، وجماعات مهام خاصة ببعض الأنشطة مثل الصحة والأحداث الثقافية ورعاية الأمومة والطفولة.

ج. تدريب أخصائي المجتمع المحلي:

Workers Community of Training:

ومن التكنيكات التي اتبعتها الحركة أيضا تدريب أخصائي المجتمع المحلي لإيمانها بأن القيادة المفروضة من أعلى لا تحل أية مشكلة للمجتمعات الريفية بل ولابد وأن تنبع القيادة من القرية نفسها، ويتم اختيار هؤلاء الأخصائيين قبل تدريبهم للتأكد من مدى استعداداتهم وقدراتهم والتزامهم بمبادئ الحركة، وروعي في الاختيار عدم التأثر بعائلة الأخصائي أو مؤهله العلمي فقط.

ولقد واجه هذا التكنيك العديد من المشكلات، من أهمها عدم وجود هيئة وظيفية مناسبة ومؤهلة للعمل مع الموظفين في إعداد المناهج والبرامج المناسبة، وتم التغلب على العديد من هذه المشكلات، كما تم إدخال نظام التقييم الذاتي في البرامج، حيث يتم في نهاية كل فصل أو دورة من دورات التدريب عمل التعديلات الملائمة للدورات التالية.

ولقد اتبع في التدريب طرق عديدة مثل المناقشات وورش العمل، وكان يشارك في هذا التدريب العديد من الموظفين الحكوميين ومن تخصصات عديدة مثل المعلمين والزراعيين وأخصائيي التغذية والأطباء، وكان الهدف من ذلك تطوير معارف كل من العاملين والمتدربين على السواء.

د. استراتيجية التنمية قصيرة الأجل:

Strategies Short – Term Development:

غالبا ما تكون العقبات في طريق تنمية القرية عقبات كبيرة، وتحتاج إلى وقت وصبر وقدر كبير من الشجاعة للتغلب عليها ولكن هناك خطوات عاجلة لابد وأن تنفذ في أي قرية، لتحقيق التنمية تتضمن هذه الخطوات طبقا لتكنيك لسارفودانا ما يلي:

أ- إعداد قائمة عن كل قرية تحتوي الموارد المتاحة لدى كل أسرة.

ب- تشجيع قيام بنك للبذور وبنك لتسويق المحاصيل.

ت- إنشاء سوق قروي لشراء الاحتياجات وبيع المنتجات التي لا يتم تسويقها.

ث- تنظيم لجنة بالقرية تتولى رعاية السكان صحيا.

ج- توجيه سكان القرية للاستفادة من مختلف الخدمات الحكومية مثل مراكز الإنتاج التعاوني ومجالس التنمية.

ح- تشجيع الصناعات المنزلية، والعمل الزراعي في القرية، وذلك من أجل زيادة مستوى دخل القرية وإيجاد أكبر كمية من العمل الذي يمكن أن يدر دخلا داخل القرية نفسها، ويتم بمساعدة التمويل الدائري للحركة.

خ- إيجاد مزارع الشباب المتعطل، وذلك خارج القرية بحيث تكون الأرض متوفرة في شكل منح أو إيجار من الحكومة.

هـ. التنمية طويلة الأجل:

وفي هذا التكنيك يتم إحداث التكامل بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، ويتم التوصل إلى ذلك من خلال الفهم والتعاون المشترك بين الجهاز الذي يقوم بالتنمية المحلية الريفية ومواطني المجتمع المحلي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العوامل التالية:

أ- المشاركة الواسعة من جانب أهالي المجتمع المحلي الريفي في كافة عمليات التنمية.

ب- سيادة روح التعاون بين الأهالي بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الهوية السياسية.

ج- مشاركة أعضاء المجتمع المحلي في كل عمليات صنع القرار.

ويلاحظ أن كل هذه العوامل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التوزيع العادل للدخول وكذلك للأراضي الزراعية، وكافة وسائل الإنتاج، وتطوير الأنظمة الإدارية وبناءات القوة بالقرية، والهدف النهائي من ذلك هو أن يصل القرويون إلى المرحلة التي يصبحون مسئولين عن تيسير شئون حياتهم وسيادة بيئاتهم.

و. الرعاية الصحية لأهالي المجتمع المحلي:

لقد اهتم المشروع بالرعاية الصحية باعتبارها تؤثر تأثيرا مباشرا على كل جوانب الحياة في المجتمع الريفي، وكان للمشروع أربعة أهداف رئيسية في ذلك هي:

أ- مساعدة المجتمع المحلي على الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية.

ب- تعديل اتجاهات أهالي المجتمع بالنسبة للوقاية من المرض والتغذية وصحة الطفل واستخدام المرافق الصحية الموجودة.

ج- إيجاد سلوكيات جديدة مثل غلي الماء قبل شربه وغسل الأيدي قبل الأكل، واستخدام المرافق الصحية السليمة وزراعة الحدائق المنزلية ... إلخ.

د- تقديم الإسعافات الأولية واستخدام الموارد المتاحة في المجتمع لمواجهة الكوارث الطبيعية أو التجمعات التي تضم أعداد كبيرة من الناس.

كما قامت الحركة بتكوين لجنة صحية تضم متخصصين طبيين ومعلمين صحيين وممرضات متطوعين مع أخصائي الإسعافات الأولية يجتمعون بصفة مستمرة لمناقشة الاحتياجات والمشكلات الصحية التي تواجه المجتمع، وكذلك الظروف الطارئة من كوارث ونكبات.

كما كانت هناك جماعة للأمهات تقوم بتدريبهن على مجموعة من الأمور، ويستمر التدريب ستة أشهر ويحتوي البرنامج على المواد التالية:

- الصحة البيئية.
- التمريض المنزلي.
- الإسعافات الأولية.
- استخدام الخدمات الصحية الموجودة مثل عيادات ما قبل الولادة، وما بعد الولادة، وعيادات رعاية الطفل والتطعيم.
- تقديم معلومات وافية عن التغذية.
- تشخيص أمراض الطفولة البسيطة.

٣. ماذا نتعلم من هذا المشروع:

من خلال عرض تجربة سيرلانكا في تنمية المجتمعات المحلية الريفية نخرج بمجموعة من الدروس المستفادة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

١. ضرورة مشاركة الجماعات والمدارس بإمكانياتها البشرية والمادية في إقامة المعسكرات بالمناطق الريفية المختلفة والبعيدة عن المدن، لإحداث التنمية لهذه المجتمعات من خلال التوعية والمشاركة الواسعة من

الطلاب في التصدي للمشكلات المحلية وتحديدها وتدريب الأهالي على المهارات الضرورية التي تساعدهم على ذلك.

٢. ضرورة مشاركة كافة فئات المجتمع في عمليات التنمية، وعلى القائمين بالتنمية المحلية مراعاة ذلك بغض النظر عن نوعية المشاركين ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية أو مؤهلاتهم العلمية أو أعمارهم.

٣. ضرورة مراعاة العادات والتقاليد والقيم المجتمعية عند التفكير في إقامة مشروعات تنموية، بحيث لا تتعارض هذه المشروعات مع العادات والتقاليد والقيم، حتى لا تحدث فجوة بين المسئولين عن التنمية وأهالي المجتمع المحلي.

٤. الاهتمام بالموارد المحلية والعمل على اكتشاف موارد جديدة خاصة البشرية وإكسابهم المهارات الضرورية، وعلى سبيل المثال المهارة في استخدام الأدوات الزراعية الحديثة والمهارة في تجفيف الخضروات الريفية وتسويق المنتجات وطرق الري الحديثة وكل ما يساهم على المستوى البعيد في تنمية المجتمع الريفي.

٥. إن مدخل إقناع المواطنين من أفضل المداخل لتعديل اتجاهاتهم ومفاهيمهم وأنماطهم الثقافية التي لا تتماشى مع ضروريات التنمية.

٦. إن مشاركة الهيئات الحكومة والمنظمات المحلية ومراكز البحوث ضرورية لاكتشاف الموارد المحلية الموجودة وتدعيمها، ووضع البرامج التدريبية الضرورية لها، والتي تمكنها من المساهمة الفعالة في تنمية مجتمعاتها.

٧. ضرورة إعطاء الفرصة لكافة الجماعات الموجودة بالمجتمع للمشاركة في التنمية مع تشكيل جماعات جديدة على أساس التجانس في العمل والمهنة، وعدم إتاحة الفرصة للجماعات ذات المصالح الذاتية والتي

تتعارض مع فلسفة التنمية من فرض سيطرتها وإعاقة غيرها من الجماعات عن العمل.

٨. الإكثار من الندوات والمناقشات بالمجتمعات الريفية مع الاستعانة بأخصائي التنمية في كافة مجالاتها (زراعية، اجتماعية، تعليمية، صحية)، بهدف زيادة مهارة الأهالي والجماعات الموجودة بالمجتمع وتزويدهم بكل جديد.

٩. الاهتمام المستمر بالقيادات المحلية مع الوضع في الاعتبار قاعدة هامة وهي ليس من الضروري أن يكون القادة المحليين من عائلات مؤثرة في المجتمع المحلي أو من الذين يتمتعون بقسط وافر من التعليم، بل لابد أن يكون لدى كل منهم دافع للعمل وإحساس عميق بمشكلات مجتمعه ولدية الرغبة في العمل لمواجهتها.

١٠. لابد من الاهتمام بمجموعة من الأمور الصحية عند العمل لتنمية المجتمعات الريفية لأهميتها وتأثيرها البالغ على برامج التنمية وهي:

التوعية للأهالي بالقيمة الغذائية لعدد من الأطعمة المتوافرة أساسا في القرية واستخدامها.

التوعية بعادات التغذية السليمة للرضع والأطفال والأمهات.

اهتمام بضرورة توفير مصادر المياه الصالحة للشرب.

التوعية بأعراض الأمراض التي تكثر في القرية خاصة الأمراض المتوطنة ومن أمثلتها الأمراض المعدية والطفيلية.

وإذا تم مراعاة النقاط السابقة عند تنمية المجتمعات المصرية يتم تحقيق الكثير من أهداف التنمية المحلية الريفية التي تسعى إليها هذه المجتمعات.

ثانيا: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من زامبيا:

١. خلفية عن المشروع:

أطلق على هذا المشروع كابوتا المشترك للتنمية نسبة إلى مقاطعة كابوتا البعيدة عن العاصمة والتي تم فيها المشروع، وكان الهدف من المشروع إحداث التنمية في القرية من خلال الاهتمام بالخدمات الصحية كبداية ومن خلالها يتم بناء نسق من الاتصالات مع البناء الاجتماعي للقرية، ولقد قامت بتنفيذ هذا المشروع الكنيستان الرئيستان في زامبيا بالإضافة إلى الحزب والحكومة.

ولقد كان من مبادئ هذا المشروع العمل على مساعدة القرويين على الاعتماد على أنفسهم وإدارة شئون حياتهم، وكذلك الاستفادة من المصادر المتاحة محليا والعمل على الحد من استخدام المعونة الخارجية أو استخدامها في أضيق الحدود بهدف القضاء أو الحد من التبعية والاعتماد على الخارج

٣. التكنيكات التي استخدمها المشروع:

استخدم في هذا المشروع تكنيك لم يتم استخدامه من قبل في المشروعات التنموية، وهو إحداث التنمية من خلال نشر الرعاية الصحية بين سكان المجتمعات المحلية الريفية وبها يمكن الحد من المشكلات التي تقف عثرة أمام عمليات تنمية المجتمع المحلي على أن يتم استخدام الإمكانات والمجهودات المحلية في نشر هذه الرعاية وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية إلا في أضيق الحدود.

وتم بناء مركز للمشروع في كابوتا، ولقد استخدمت في بنائه الموارد والإمكانات المحلية وبدأ في تدريب العاملين في مجالات الرعاية بالقرية على برامج الصحة الوقائية وتولى تدريبهم موظفون حكوميون، كما تم تدريب أعضاء من القرى كذلك على نفس البرامج وكان الهدف من ذلك قيام المتدربين بنشر الرعاية الصحية الوقائية بين سكان القرى ايضا وحثهم على الاستفادة بالخدمات التي تقدمها المنظمات المحلية بالقرى، ونتج عن ذلك بناء العديد من المراكز الصحية الخاصة بالرعاية بمجهودات أهالي القرى على أن يتولى إدارتها أخصائيو التنمية الذين تم تدريبهم على ذلك.

كما قام هذا التكنيك على تشكيل العديد من اللجان في القرى لتتولى الاتصالات بالمجموعات الأخرى في المناطق الريفية ويتناولوا سويا البحث عن المشكلات الريفية، وإيجاد الحلول لها بالاعتماد على المجهودات المتوافرة بالمجتمع أو التي يمكن توفيرها، كما كانت اللجان تقوم بالعديد من الزيارات للقرى وتقوم بإقناع الريفيين وتعليمهم شئون حياتهم والتفكير في مشكلاتهم واحتياجاتهم والوصول إلى حل من خلال استخدام إمكاناتهم الذاتية والمحلية، كما استخدم المشروع تكنيك الاجتماعات بين كافة الأهالي والجماعات والمنظمات المحلية لتحقيق التعاون بين هذه الجماعات وحشد جهود الريفيين واستثارتهم نحو عمل هادف ينمي مجتمعاتهم.

ماذا نتعلم من هذا المشروع:

من خلال استعراض تجربة زامبيا نستطيع أن نخرج بالدروس التالية:

١. أكد المشروع على أهمية الاستفادة بالمنظمات المحلية وكذلك الاعتماد على الجهود الذاتية والتشجيع المستمر للمبادرات المحلية مع المحافظة على العلاقات الطيبة بين أهالي القرية.
٢. ضرورة أن تتبع الخدمات التي تقدمها المنظمات التنموية من احتياجات أهالي القرية.
٣. مراعاة القيم والمعتقدات حيث تلعب المنظمات الدينية دورا بارزا في زيادة ثقة الأهالي ومشاركتهم في كافة المشروعات التنموية، ومن ثم يجب مساعدتها على أن تقوم بهذا الدور.
٤. الاهتمام ببرامج التدريب لأعضاء لجان التنمية التي تشكل بالقرى لمساعدتها على تجنب العديد من المشكلات والصعوبات التي تعترض طريق العمل.
٥. عدم الاعتماد على القروض الأجنبية ومحاولة استخدام الموارد المحلية.

٦. من خلال الاتصال المباشر والمناقشات بين الجماعات في المجتمع يمكن إيجاد العديد من المشروعات التنموية.

ثالثا: خبرات وتجارب في تنمية المجتمع المحلي الريفي من غانا:

تمهيد:

يتعرض الباحث في هذا الجزء لإحدى الخبرات التي تمت في تنمية المجتمعات المحلية والتي نفذتها السلطات البريطانية في إحدى مستعمراتها السابقة، والتي تقع في جنوب إفريقية والتي كانت تعرف باسم غانا.

١. خطوات التجربة:

كانت بداية التجربة في الثلاثينيات عندما تعرضت غانا لزلزال مدمر تسبب في تدمير المنازل بشكل عنيف وخاصة في مدينة أكرا وغيرها من المراكز الحضرية الأخرى، ومن هذا التاريخ تم إنشاء إدارة للإسكان كانت مسئوليتها تنصب علي تقديم المنازل للفقراء الذين لم يستطيعوا توفير أماكن للإيواء، ولقد تطورت وظيفة هذه الإدارة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت مسئولة عن الإسكان منخفض التكاليف وكذلك إعادة بناء المساكن وتنظيم أماكن للفقراء، كما تكون في هذه الإدارة قسم للرعاية الاجتماعية، واختص بمشكلة جنوح الأحداث وهي من المشكلات الهامة والتي بدأت تتزايد في ذلك الوقت، ثم سرعان ما وجد المسئولون عن هذا القسم أنفسهم يشاركون في مشاكل التربية في المجتمع المحلي وغيرها من المشكلات المجتمعية كما قاموا بتقديم الخبرات والخدمات إلى المناطق الريفية في مجال تدريب قيادات الشباب الريفي، وقد أضيف لهذا القسم قسم ثالث اختص بالتعليم الجماهيري، وتنمية المجتمع المحلي، ولقد تولى هذا أحد المتخصصين في التنمية الاجتماعية وكان من اختصاصاته وضع السياسة وبرامج العمل، وكذلك خطط تدريب الموظفين الجدد الذين سوف يتولون العمل بالقسم الجديد، ولقد وضع القسم شروطا للذين يقومون بالعمل فيه، وكان التقسيم الإداري للقسم يتكون من مساعدين للمسئول عن التعليم الإقليمي

في كل مقاطعة من مقاطاعات غانا وكان في هذا الوقت يتكون من خمس مناطق محدودة ويكون هناك مسئول عن التعليم الجماهيري في المقاطعة وكل مقاطعة يعين بها مسئول أعلى مساعد عن التعليم الجماهيري وموظفين مساعدين، وبعد ذلك وجد أنه من الضروري إضافة طبقة أدنى من العاملين أطلق عليه اسم مساعد جماهيري، وكانوا مسئولين عن الأنشطة في جماعات مكونة من ثلاثة أو أربعة.

وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تم تحقيق مجموعة من الإصلاحات الإدارية اختصت في تحديد الدرجات العلمية المطلوبة والأجر المطلوب لكل درجة، وتم عرض المشروع على برلمان غانا في شكل جدول يحتوي على مجموعة من الأنشطة لمدة عام، ولقد حدد فيه التمويل اللازم ثم طور في برنامج عمل مدته خمس سنوات يشمل كل أنحاء الدولة.

ولقد قسم التعليم الجماهيري إلى ثلاثة مراحل كالتالي:

أ- الثلاثة أشهر الأولى تختص بحملة جماعية لمكافحة الأمية وتدريب الرواد المتطوعين على دروس محو الأمية.

ب- والثلاثة أشهر التالية للشهور الأولى تخصص للعمل الفعلي في محو الأمية.

ج- والثلاثة أشهر الأخيرة من العمل المكثف في محو الأمية تجري اختبارات وتقدم شهادات محو الأمية للناجحين وكذلك نياشين التفوق لمراكز محو الأمية، وكان التدريس يتم في هذه الفصول باللغة العامية، كما كانت مصاريف الالتحاق بهذه الفصول بالمجان ويقوم المواطن بشراء أدوات محو الأمية والتي كانت عبارة عن مظروف سميك يحتوي على كتاب لمبادئ القراءة وكتابين آخرين للمطالعة، وكتاب للتدريبات وقلم رصاص، كما كان مستوى امتحان محو الأمية تحدده اليونسكو وكان المجلس

المسيحي في غانا يقوم بتقديم المعلمين المتطوعين لمحو الأمية، وقد وافق هذا المجلس على إقامة يوم أحد لمحو الأمية كل عام وفي هذا الأحد بالذات يتحدث الخطيب عن أهمية محو الأمية ، ولم ينظر إلى محو الأمية على أنها أهداف في حد ذاتها بل كانت تعتبر وسيلة وأداة للتنمية، ولم يكن تدريب مدرس محو الأمية يقتصر على محو الأمية وتعليم القراءة والكتابة، ولكن كان يتدرب على تكنيك القيام بدور قائد للمناقشة وفي نهاية كل حصة يتحول فصل محو الأمية إلى مجموعة مناقشات تنظر وتبحث في تنمية القرية وتضع خطط العمل للمجتمع المحلي.

وبعد موافقة البرلمان الغاني على خطة التعليم الجماهيري وتنمية المجتمع تم إنشاء مدرسة للتدريب وتم إمدادها بالعاملين اللازمين واشترط أن يكون نسبة النساء العاملات بالمدرسة لا تقل عن ٥٠% ولقد لاقت هذه الوظائف إقبالا كبيرا لما كانت تمنحه من مرتبات عالية للعاملين بها، ولقد كانت المواد الدراسية التي تقدم في هذه المدارس هي تكنيك محو الأمية وعلم الاجتماع والاقتصاد الزراعي والإدارة كما كان الموضع الرئيسي في الدراسة هو الاتصال بالمجتمعات المحلية الريفية كما كانت تقدم الوسائل الإيضاحية التي تدعم مفاهيم التنمية الريفية لدى الدارسين.

ولقد دعمت جامعة غانا بعد ذلك هذا النظام وقامت بالعديد من البرامج التدريبية للموظفين في المقاطعات المختلفة ثم يتولى هؤلاء الموظفون نشر أفكار التنمية الريفية كل في مقاطعته، وهكذا كان أثرا مستمرا بين الجامعة والعاملين بالتنمية الريفية، ولقد ظهرت بعد ذلك جماعات للمناقشة وجماعات للمساعدة الذاتية في كل مقاطعات غانا وكان غالبية أعضاء هذه الجماعات ممن تلقوا دروس محو الأمية، ولقد نتج عن ذلك إقامة العديد من المشروعات الناجحة في القرى ومن أمثلتها تجديد المدارس وإضافة فصول جديدة لها وتحسين مصادر

المياه والمساهمة في تشييد الكباري وتطور المشروع بعد ذلك وبدأت كل مقاطعة تطلب مهندسين لاستشارتهم في البناء والطرق.

ويمكن توضيح نتائج أخرى للمشروع في نقاط إضافية هي:

١. تم الاهتمام بالمرأة من خلال إلحاقها بفصول محو الأمية والتدريب على أعمال الاقتصاد المنزلي ورعاية الطفولة.
٢. مشاركة المرأة في جماعات المساعدة الذاتية، وكذلك تحديد المشروعات والمشكلات القروية.
٣. زيادة مراكز التدريب في كافة أنحاء المقاطعات، وتولي التدريب في هذه المراكز أبناء غانا.
٤. إقناع الريفيين باتباع الإرشاد الزراعي واستخدام المبيدات للقضاء على الحشرات الزراعية.
٥. دخول المياه العذبة غالبية منازل القرية، وكذلك استخدام التيار الكهربائي.
٦. أصبح هناك مجتمعات ريفية في غانا تقبل الأفكار الجديدة وعلى استعداد للعمل من اجل التنمية والتغيير.

ما يمكن الاستفادة منه من تجربة غانا في المجتمع الريفي المصري:

بعد هذا العرض يمكن للباحث أن يحدد أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة في النقاط التالية:

١. ضرورة الاهتمام ببرامج محو الأمية وتدعيم كل الخطط والمشروعات التي تهدف إلى الحد منها خاصة الأمية بين الإناث والتي بلغت في المجتمع المصري ٦١,٨% باعتبار أن انتشار الأمية في المجتمع الريفي خاصة بين الإناث من عوائق بتنمية المجتمع الريفي.
٢. استخدام دور العبادة بمختلف أنواعها في برامج التنمية لما لها من تأثير فعال على المواطنين يساعد على المشاركة الفعالة في هذه البرامج.

٣. وضع العديد من الأهداف التي يمكن تنفيذها في المجتمع الريفي من خلال فصول محو الأمية مثل التدريب على إدارة المناقشات والإرشاد الزراعي والتوعية الصحية.

٤. ضرورة أن تزيد الجامعات والمعاهد من إسهاماتها في التنمية من خلال إعدادها للبرامج التدريبية للعاملين في مجال التنمية الريفية والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بهذا المجال مع فتح قنوات للاتصال بين العاملين في مشروعات التنمية الريفية والأكاديميين في الجامعات.

٥. التأكيد وباستمرار على أن تنبع مشروعات تنمية المجتمع المحلي الريفي من الريفيين أنفسهم حتى يمكن أن يشاركوا فيها مع ملاحظة أن الاحتياجات تختلف من قرية إلى أخرى، مع عدم فرض أية مشروعات من أعلى.

٦. الاهتمام بتكوين جماعات للمساعدة الذاتية، وكذلك جماعات للمناقشة حتى يمكن من خلالها توصيل الأفكار التى تساهم في إحداث التنمية والتغيير إلى القرويين.

ثالثا: تجربة تنمية المجتمعات المحلية "شروق":

تعتبر تجربة التنمية المتكاملة الريفية "شروق أحدث تجربة للتنمية المحلية في المجتمع المصري، ونظرا لأهمية هذه التجربة، فسوف نعرض لها بشيء من التفصيل.

المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة:

في إطار هذا البرنامج فإن المفهوم المحدد للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن أنها: عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل المتكامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي يقوم بها أبناؤه بنهج ديمقراطي وبتكاليف المساعدات الحكومية.

ويشمل هذا المفهوم عشر مكونات متفاعلة آليا، غير قابلة للتفرد أو الانفصال هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة:

١. **عملية:** أي سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.
٢. **تغيير:** تنقل المجتمع المحلي إداريا وقصدا من حال إلى حال.
٣. **ارتقائي:** حيث الحال الجديد للمجتمع أفضل في حاله السابق بمعايير المثل العليا المستمدة من القيم الروحية مثل الحق، الخير، العدل، كل هذا يؤدي إلى طموح جديد لمستوى أعلى، مما يفرض استمرارية واستدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية.
٤. **مخطط:** أي مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة التوقعات تكلفة وعائد، وتتوزع خلالها الأدوار والمستويات في برنامج زمني قابل لقياس النتائج وتقييم الإنجازات.
٥. **نهوض شامل:** أي تغييرا كليا وليس جزئيا أو قطاعيا، ومن ثم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي، بمختلف نظمه الفرعية من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد.
٦. **نهوض متكامل:** أي أن أوجه التغيير متداخلة مترابطة عضويا تكمل عناصرها بعضها البعض في منظومة كلية تمتد كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية القومية.
٧. **تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع:** اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا في تزامن آني متسق متوازن الاهتمام.
٨. **يقوم بها أبناء المجتمع المحلي:** حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المتاحة.
٩. **تتم بنهج ديمقراطي:** بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي بالرأي والفعل في جهود تنميته على أساس من تكافؤ الفرص، ومن خلال

القبول والاقتناع، وبما يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وأيضا عدالة توزيع عوائدها.

١٠. **تكاتف المساعدات الحكومية:** كمساندة للجهود الأهلية، والتي تعد هي الأصل والأساس، كما أن الجهود الحكومية أيا كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينهما وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا.

الأهداف:

الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) للتنمية الريفية المتكاملة يتضمن شقين يجب أن يتحققا معا في تزامن آني وهما:

١. التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.
٢. الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.

وللتأكيد: فإن الشق الثاني وإن كان يمثل وسيلة للتنمية فهو أيضا هدفًا جوهريا لها لا يمكن التغاضي عنه.

وتحقيقا لاستمرارية التقدم في نوعية الحياة وتوالي الارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه فإن تغييرات جذرية في بناء وظائف النسق المجتمعي المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل هذه الأهداف العامة ما يتعلق بتنمية كل من الموارد المادية والموارد البشرية والموارد المؤسسية في المجتمع المحلي.

الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة:

التنمية البيئية المحلية: والهدف منها ما يلي:

١. استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.
٢. التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية.

التنمية الاقتصادية المحلية: وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى:

زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وتقريب الفوارق الداخلية بينهم.

١. زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.

٢. تنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف.

التنمية البشرية المحلية، وتهدف إلى:

١- ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة.

٢- التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة.

٣- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، من خلال رفع كمي ونوعي وعدالة توافر خدمات التنمية البشرية.

٤- الارتقاء بالنظام القيمي وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية وإعلاء الشعور الفردي بالمسئولية المجتمعية وممارسته من خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

٥- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة مناحيها وتحقيق أمان الطفولة وإدماج الفئات الاجتماعية الهامشية.

التنمية المؤسسية: والهدف منها ما يلي:

١- الزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية والاعتماد على تعبئة وتنظيم هذه المشاركة وعدالة اقتسام أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها.

٢- التعميق المستمر للامركزية المحلية، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية.

٣- تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية.

٤- تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتع القومي.

الأهداف التي سيتم وضعها وتحديدها الكمي والكيفي على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حدة في إطار الأهداف العامة سالفة الذكر:

سيتم وضع هذه الأهداف المحددة للمجتمع المحلي المقصود، من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلي للتنمية الريفية المتكاملة، ومن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة ذات طبيعة كمية كلما كان ذلك ممكنا، تبين المستويات المستهدف تحقيقها، وعلى الأقل بما يعادل أهداف عقد الطفولة، وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الأخص ما يتعلق بما يلي:

١. ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئة الطبيعية.
٢. مياه الشرب والصرف الصحي.
٣. الإسكان الريفي.
٤. الطرق والمواصلات والاتصالات.
٥. الطاقة للإضاءة والتشغيل.
٦. الدفاع المدني.
٧. محو الأمية.
٨. خدمات التعليم النظامي.
٩. الخدمات الصحية.
١٠. تحسين المستوى الغذائي.
١١. خدمات رعاية الأمومة.
١٢. تنظيم الأسرة.
١٣. الخدمات الروحية والدينية.
١٤. خدمات الإعلام والاتصال.
١٥. خدمات التأهيل والتدريب.
١٦. الخدمات الثقافية.
١٧. خدمات التكافل الاجتماعي.
١٨. خدمات الإدارة والأمن.
١٩. خدمات العدالة.
٢٠. خدمات الترويح.

٢١.مشاركة المرأة.
٢٢.الخدمات الشبابية.
٢٣.زيادة الإنتاج المحلي الطبيعي.
٢٤.زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي.
٢٥.زيادة القوى البشرية النشطة اقتصاديا.
٢٦.زيادة متوسط الدخل الفردي والأسري.
٢٧.تقريب الفوارق الداخلية الفردية.
٢٨.تنويع مصادر الدخل المحلي.
٢٩.تصنيع الريف.
٣٠.زيادة الاستثمار المحلي.
٣١.إدماج الفئات الهامشية.
٣٢.المشاركة الشعبية في التنمية.
٣٣.اللامركزية.
٣٤.فاعلية المنظمات الأهلية.
٣٥.الممارسة الديمقراطية.

الأساليب:

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية في جميع المجتمعات المستهدفة وذلك نظرا لأن المشاركة الشعبية تعد هدفا للتنمية الريفية وهي تختلف في أنماطها المقبولة مجتمعيا من مجتمع ريفي لآخر حسب حجم ومستوى خبراته وثقافته المحلية وتراكيبه الاجتماعية لذلك يمكن فقط وضع إطار عام محدد وحاكم بين الحدود التي يجب أن تكون داخلها أساليب وطرق إنجاز الأهداف التنموية، بما يحقق اتساق هذه الأساليب مع تلك الأهدف أي تناسب الوسائل مع الغايات.

الإطار المحدد للأساليب التنموية:

١. الاعتماد على استثارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحقيقه، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي، ويشمل ذلك الحالات التي تتطلب تشريعا أو تنظيما من مستويات مركزية، حيث يجب أن يأتي هذا التدخل المركزي من خلال استثارة مطالبة واعية بمداه وأهدافه.

٢. الاعتماد في استثارة المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

٣. الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية علـــى إذكـــاء الـــشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمـــع المحلي، ومن خلال ممارستهم الفعلية لهـــذه المـــسئولية عنـــد اختيـــار وتخطيط وتمويل وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.

٤. الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمـــات أهليـــة، تطوعية (اختيارية) وديمقراطية ذاتية الاعتماد لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية في جهود تنمية وتحقيق اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضا عدالة توزيع عوائدها بـــين كـــل أبنـــاء المجتمع المحلي بمختلف فئاتهم وتراعي العدالة بـــين حقـــوق الجيـــل الحاضر والأجيال التالية في الفرص التنموية.

٥. الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميـــع أنـــشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها شـــعبية أو حكومية وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريتـــه لـــدى كافـــة المشاركين في تلك الأنشطة.

٦. الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل إعداد وتخطـــيط وتنفيـــذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلى بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

٧. الجهود الحكومية في أنشطة التنمية الريفية مكملة ومـــساعدة للجهـــود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقق تعميـــق اللامركزيـــة، وعدالـــة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية، وتقوم بـــأدوار تنفيذيـــة فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، تعمل باعتبارها ســـلطة

اجتماعية مفوضة قابلة للمسائلة أمام المجتمع المحلي، وتراعي ضبط توجيهات وفاعليات التنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

8. مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مستقبلا مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

9. مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابة وتماسك ووحدة المجتمع.

10. تقدير أن التغيير التنموي عملية تراكمية تجري خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري قبول هذا المدى الزمني للتنمية دون تسرع يجهض فرصها.

منهجية العمل:

أولا: على المستوى العام: المرحلة التجهيزية للبرنامج وتشمل:

1. بناء رأي عام مستنير وموضوعي يتبنى فكرة البرنامج القومي.
2. بلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية في التنمية الريفية وذلك على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.
3. إعداد القيادات المسئولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية في البرنامج.
4. الدعم الفني إعداد مخطط البرنامج القومي وبرمجته الزمنية حتى نهاية العقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

ثانيا: على المستوى الخاص في كل وحدة محلية ريفية ينفذ بها البرنامج، وتشمل منهجية البرنامج المراحل الخمس التالية:

١. المرحلة الأولى: التعرف:

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية للمجتمع الريفي المحلي ويتضمن ذلك جمع وتحليل معلومات عن:

١. الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وأوجه وتقنيات استغلالها الراهن.

٢. الموارد البشرية خصائصها وأنشطتها.

٣. الخدمات المتاحة كماً ونوعاً.

٤. المنظمات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها.

٥. النسق الاجتماعي القائم (القيم، التقاليد، العادات، الفئات الاجتماعية، بناء القوة والاتصال).

٦. الخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلي.

المرحلة الثانية: تحريك المجتمع:

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلي على إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير في كيفية تحسين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية وتشمل المرحلة:

١. عرض نتائج مرحلة التعرف على القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشتركة لديهم.

٢. عرض نتائج مرحلة التعرف على القاعدة العريضة من أهالي المجتمع من خلال لقاءات مصغرة قطاعية وجغرافية.

٣. إحاطة أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية مطبقة فعلا في مجتمعات محلية مشابهة (داخليا وخارجيا).

٤. تنشيط ذاكرة المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها بفرص جديـدة للتنمية المحلية.

المرحلة الثالثة: التخطيط:

وتستهدف وضع خطة للتنمية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمـع المحلي بكافة تفصيلاتها الفنية وبرامجها الزمنية، وتوزيعـه أدوارهـا علـى المنظمات والأفراد للمشاركة في تنفيذها وتشمل المرحلة:

١. بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي تواجه التنمية المحلية.
٢. ترتيب أولويات المشاكل وفقاً للإمكانيـات الذاتيـة المحليـة المتاحـة لمواجهتها.
٣. تحديد طبيعة البرامج التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها، والمشروعات التي يمكن أن تتضمنها هذه البرامج.
٤. دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئيـة لكـل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية.
٥. وضع التصور النهائي لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المـشروعات ذات الجدوى.
٦. توزيع أدوار ومسئوليات التنفيذ على المنظمات والأفراد.

المرحلة الرابعة: التنفيذ:

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومـشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطـة، ووفق تتابعها الزمني.

المرحلة الخامسة: التقييم:

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهي مرحلة لا تقع فقط في نهاية البرنامج أو بعد تنفيـذه، بـل إنهـا

مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموي السابق، وعلى أساسها يتم تخطيط البرامج التنموية التالية:

مجالات المشروعات في خطط التنمية الريفية:

مع التأكيد على خصوصية ظروف كل مجتمع محلي مستهدف بالبرنامج، وضرورة أن تكون خطة التنمية الريفية في إطاره محلية البناء والتشكيل، كما أن المشروعات التي ستدرج فيها تكن خاضعة مسبقاً لدراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية واجتماعية وبيئية، فإنه يمكن وضع إطار عام لمجالات المشروعات التنموية الريفية وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات على النحو السابق، ويقوم القسم المختص بالتنمية الريفية بالمركز بمهام الأمانة الفنية لها.

لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية بالقرية:

وهي آلية العمل التكاملي للبرامج على المستوى المحلي القاعدي، وتشكل في كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفي بالمحافظة حسب الأحوال)، بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية، وتضم مسئولي الأجهزة التنفيذية وممثلي المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية والخبراء ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية بما يلي:

١. وضع خطة التنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التي يقرها مواطنو القرية ويشمل ذلك تفاصيل البرنامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها أو المخصصة من المستوى الأعلى.
٢. توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية والمنوط بها تنفيذ البرنامج والمشروعات والأنشطة

الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

٣. الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية والعينية التي يرتضيها مواطنو القرية للمشاركة في تنفيذ البرنامج.
٤. متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج على المستوى المحلي.
٥. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج، وحل ما قد يعترضه من عقبات.
٦. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى لجنة المحافظة.

الوزارات والجهات المركزية:

من خلال التنسيق والتكامل في إطار اللجنة القومية للتنمية الريفية وبالتعاون مع جهاز بناء وتنمية القرية كأمانة فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية على الأقل بالنسبة للبرنامج.

١. المشاركة في وضع الخطة العامة للبرنامج على المستوى الإقليمي.
٢. المشاركة من خلال المديريات والفروع الإقليمية في وضع الخطة الإقليمية للبرنامج على مستوى المحافظة.
٣. المشاركة من خلال ممثليها التنفيذيين على المستوى المحلي في وضع خطة التنمية الريفية على المستوى المحلي القروي.
٤. المشاركة في توفير الدعم والإشراف الفني بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج على كافة المستويات (القومي، الإقليمي، المحلي).
٥. النقل المتواصل للاختصاصات وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية، والتي لا زالت تحتفظ مركزيا بمسئولية تنفيذها في النطاق الجغرافي للقرى، وذلك إلى السلطات الملحية بما يحقق التعمق والتواصل للامركزية التخطيط والتنفيذ، وأيضاً بما يدعم فرص جذب

المشاركة الشعبية للإسهام في هذا التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي القروي.

6. بوجه خاص تتولى وزارات التخطيط والتعاون الدولي والمالية مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية والحكومية والموارد الأجنبية الممكن تدبيرها، وذلك لتمويل احتياجات البرنامج في إطار السياسات والخطط التي تقرها اللجنة القومية للتنمية الريفية بما يسمح بتخصيص قدر محدد من هذه الموارد ا (الحكومية والأجنبية)، وذلك للمستوى المحلي القروي، بما يتيح للجان المحلية للتنمية الريفية وضع خططها التنموية المحلية في ضوء هذه الموارد المخصصة باعتبارها موارد مكملة، وإن تقرر على مستواها حجم المشاركة الشعبية والموارد والإسهامات الذاتية التي سيمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية الريفية على المستوى المحلي باعتبارها الموارد الأصلية والأساسية للبرنامج.

الجامعات ومراكز البحث العلمي:

وتتولى توفير الدعم الفني المطلوب لتنفيذ البرنامج وخططه ومشروعاته على كافة مستوياته وعلى الأخص المستوى المحلي القروي من خلال مجموعات خبرة فنية متكاملة التخصصات تعمل بالتعاون مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

المنظمات الأهلية غير الحكومية:

مثل التعاونيات الأهلية بأنواعها، وتتولى:

1. الإسهام في تعبئة وتحريك منظم للمشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ البرنامج وخططه على المستوى المحلي القروي.
2. التنفيذ الميداني للمشروعات والأنشطة الواردة في خطة التنمية الريفية المحلية التي تقع في نطاق أغراضها القانونية بحسب ما تعهد به إليها اللجان المحلية للبرنامج.

صندوق التنمية المحلية:

التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويعمل كآلية إقراض للمشروعات والأنشطة ذات العائد المالي التي يتم تنفيذها في المستوى المحلي حسب الخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين (مفردات القطاع الخاص) والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

ويركز الصندوق على تمويل المشروعات ذات التوجه المجتمعي (التي تحقق مصالح أصحاب المشروع ومصالح المجتمع المحلي أيضا)، وكذلك إلى تحقيق نشر التقنيات الحديثة في التنمية الريفية، والمكثفة لعنصر العمل والمحققة للتكامل العضوي مع باقي مكونات الخطة المحلية والتي تحافظ على البيئة.

جهات المعونة الأجنبية:

يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية باجتذاب هذه الجهات الأجنبية لكي تسهم في نجاح البرنامج من خلال مشاركتهم في الدعم المادي والفني لتنفيذ مشروعات محددة فيه.

وفي إطار الخطة العامة التي ستضعها اللجنة القومية للتنمية الريفية، يتم طرح مجموعة محددة من المشروعات التى يمكن أن تسهم فيها جهات المعونة الأجنبية، ويتم تنفيذها في الوحدات المحلية القروية التي يطبق فيها البرنامج حسب مراحله الزمنية.

وفي إطار التنسيق الذي ستقوم به اللجنة القومية للتنمية الريفية، ومن خلال التعاون الوثيق بمفهوم تكاملي بين كافة الجهات المصرية الحكومية والأهلية ذات العلاقات بتنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية والمنفذة في الريف المصري، يتم بلورة إطار مؤسسي موحد لكل من المشروعات التالية:

مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها:

١. مياه الشرب.
٢. الصرف الصحي.
٣. الطرق.
٤. المعديات والكباري.

٥. الكهرباء والطاقة.
٦. الدفاع المدني.
٧. النظافة والتجميل.
٨. التخطيط العمراني.
٩. البريد والاتصالات.
١٠. الأسواق العامة.
١١. نقاط الذبيح.
١٢. معالجة المخلفات البشرية (القمامة).
١٣. خدمات الري والصرف الصحي.
١٤. حماية البيئة.

مشروعات التنمية البشرية ومن نماذجها:

١. الخدمات التعليمية.
٢. الخدمات الصحية.
٣. الخدمات الثقافية.
٤. الخدمات الروحانية.
٥. الخدمات العلاجية.
٦. الخدمات الشبابية.
٧. الخدمات الترويحية.
٨. خدمات المتقاعدين والمعاقين.
٩. خدمات الطفولة.
١٠. خدمات تنمية المرأة.
١١. خدمات المعلومات.
١٢. خدمات محو الأمية.
١٣. خدمات تنظيم الأسرة.
١٤. خدمات التدريب.
١٥. خدمات التكافل الاجتماعي.
١٦. خدمات رعاية الموهوبين.

مشروعات التنمية الاقتصادية ومن نماذجها:

تحسين ورفع خصوبة الأراضي:

الصرف المغطى.
٢. تطهير المراوي والمصارف الخاصة.
الميكنة الزراعية.
٤. الزراعات المحمية.
الإرشاد الزراعي.
٦. الخدمات البيطرية.
المقاومة الزراعية الجماعية للآفات.
٨. تسمين الماشية.
إنتاج داجني.
١٠. تصنيع أعلاف.
تصنيع مخلفات الحقل.
١٢. تجهيز منتجات للتسويق.
تسويق تعاوني للمنتج.
١٤. إنتاج عسل.
تربية أسماك.
١٦. إنتاج حرير طبيعي.

١٧. إنتاج وتصنيع ألبان.
١٨. تقطير زيوت نباتية.
١٩. صناعة بيئية (جريد، كليم، فخار).
٢٠. إنتاج ملابس.
٢١. تريكو ونسيج.
٢٢. صناعات خشبية.
٢٣. صناعات جلدية.
٢٤. صناعات بلاستيكية.
٢٥. صناعات رخام وبلاط.
٢٦. صناعة ثلج.
٢٧. صناعات هندسية.
٢٨. صناعات دقيقة وإلكترونية.
٢٩. مراكز خدمات آلية.
٣٠. نقل ركاب.
٣١. نقل بضائع.
٣٢. منافذ توزيع متنوعة.
٣٣. محطات وقود وشحم.
٣٤. مراكز إصلاح وصيانة.
٣٥. سياحة ريفية.

الآثار المتوقعة لبرنامج شروق:

وباستكمال تنفيذ إستراتيجية برنامج شروق من خلال خططه الأربع (الإرساء، الانطلاق، التوهج، الاستدامة)، عام ٢٠١٧م، فمن المأمول أن تنطلق جهود التنمية الريفية متواصلة مستدامة اعتماداً على المشاركة الشعبية المتزايدة والمتسعة المدى بما يحقق أفضل فرص التنمية القومية، ويسهم في تحقيق الآثار المرجوة لبرنامج شروق على المستوى الوطني، وفي مقدمتها:

١. زيادة الدخل القومي من خلال الارتقاء والإنتاجية الريفية وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.
٢. زيادة قيمة الصادرات من خلال الارتقاء بمواصفات الإنتاج وتوفير فائض منه، وإدخال أنواع جديدة في قائمة الصادرات بتصنيع الريف.
٣. خفض قيمة الواردات بما سيتحقق من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مواصفات الإنتاج وتنويعه.
٤. خفض أعباء الدولة المالية في عمليات التنمية بزيادة ما سوف تتحمله الإسهامات الشعبية فيها.

٥. ارتفاع معدلات تشغيل القوى العاملة من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل المستقر المنتج بما يسهم جذريا في علاج مشكلة البطالة.

٦. تقليل معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وبالتالي الحد من ظهور مشاكل العشوائيات في المدن بكل أعبائها المالية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٧. الحد من تفاقم مشكلات عديدة خطيرة تواجه التنمية القومية، وفي مقدمتها مشاكل زيادة السكان واختلال توزيعهم الجغرافي وتدني الخصائص النوعية للسكان (صحياً وتعليمياً وثقافياً) والإدمان والانحراف والتطرف.

٨. تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي السياسي في البلاد من خلال شعور الريفيين وهم أكثر من نصف سكان المجتمع بعدالة ما يحصلون عليه من عوائد للتنمية مقابل ما يتحملونه من أعباء.

٩. تأكيد تواصل التنمية واستدامتها خلال تحولها إلى حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسياً في صنعها.

العلاقات المؤسسية:

نظرا لقومية البرنامج واتساع نطاق أهدافه بما يدخل في مسئولية جهات عديدة في الدولة، فإنه لا يمكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه، وفي نفس الوقت لأن تعدد هذه الجهات التي لا يدخل البرنامج في نطاق مسئولياتها يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل التكاملي المنسق بين جهود كافة الجهات، وذلك على المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) المحلي والقروي.

بالإضافة إلى اللجنة الوزارية المشكلة للبرنامج بقرار مجلس الوزراء من السادة الوزراء المعنيين، ومتابعة مجلس المحافظين لتقارير دورية عن البرنامج، فإن آليات عمل برنامج "شروق" هي:

اللجنة القومية للتنمية الريفية:

وهي آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى القومي، حيث تتشكل لجنة برنامج شروق على المستوى الوطني بقرار من السيد وزير الإدارة المحلية وبرئاسته تضم في عضويتها ممثلين لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة الريفية والمنظمات الأهلية وشخصيات عامة وقيادات برلمانية، ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية.

وتختص اللجنة القومية للتنمية الريفية بالمهام التالية:

١. وضع الاستراتيجية الشاملة الريفية وفق فلسفة واضحة.
٢. وضع الخطة العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
٣. وضع قواعد تخصيص أنصبة الأقاليم (المحافظات) والقرى من الموارد المالية القومية المتاحة لتنفيذ البرنامج.
٤. تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج القومي.
٥. متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.
٦. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يقابله من عقبات.
٧. اقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التي قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسئولة عن إصدارها.

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:

يقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة القومية للتنمية الريفية، من خلال لجان نوعية وقطاعات يشترك في عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة ويتولى الجهاز بصفة خاصة:

١. التحضير والإعداد الفني لما يتم عرضه على اللجنة القومية وفق اختصاصاتها.
٢. متابعة تنفيذ قرارات اللجنة القومية ورفع النتائج إليها.
٣. تنسيق خطط التنمية القروية في حدود الموارد المتاحة وفق القواعد العامة التي تقرها اللجنة القومية.
٤. تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية المتعلقة بالبرنامج.
٥. متابعة تنفيذ مشروعات البرنامج على المستوى الإقليمي والمحلي.
٦. القيام بدور المنسق والمروج لمشاركة جهات المعونة الأجنبية التي يمكن أن تسهم في تنفيذ البرنامج.
٧. تنسيق جهود المعونة الفنية المقدمة للبرنامج على كافة مستويات العمل.
٨. ما قد تعهد به آلية اللجنة القومية من مهام أخرى لتنفيذ البرنامج.

لجنة التنمية الريفية بالمحافظة:

وهي آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى الإقليمي، وتشكل في كل محافظة بقرار من السيد المحافظ برئاسته، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتتولى إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالمحافظة بالمهام التالية:

١. وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ البرنامج القومي بالمحافظة في إطار الخطة العامة للبرنامج التي أقرتها اللجنة القومية.
٢. تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج على المستوى الإقليمي.
٣. متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرامج.
٤. اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من مشكلات.

٥. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى اللجنة القومية.

لجنة التنمية الريفية بالمركز:

وهي آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى المركزي الإداري، وتشكل بقرار من المحافظة برئاسة رئيس الوحدة المحلية للمركز، وتضم في عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتختص بذات مهام لجنة المحافظة ولكن على مستوى المركز الإداري الواحد المتشابهة الأغراض أو المجموعات المستهدفة بغض النظر عن تعدد جهات المعونة الأجنبية لها بما يكفل أقصى استفادة ممكنة من هذه المعونات الخارجية وتوظيفها لتحقيق الاستراتيجية الشاملة والخطة العامة للتنمية الريفية والتي ستضعها اللجنة القومية.

متطلبات مؤسسية جوهرية:

لكي يحقق البرنامج أهدافه الاستراتيجية والعامة، فإن متطلبات مؤسسية جوهرية لابد من توافرها وتشمل:

١. لا مركزية التخطيط لأنشطته:

بما يتسق مع منهج برنامج شروق في المشاركة الشعبية المحلية بدءا من وضع أولويات الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، فهذا التخطيط لابد وأن يكون محليا في صنعه وأدواته وأولوياته، وتقتصر مهام أي مستويات أعلى فقط على التنسيق لمنع التضارب أو الازدواج.

٢. المرونة الكاملة في تنفيذ الأنشطة:

بما يسمح للجان البرنامج باتباع أيسر وأسرع الطرق والأساليب في التنفيذ، وكذلك يتيح لها إعادة النظر في المحتوى التخطيطي للنشاط ومكوناته وفق متطلبات التنفيذ الفعلي، (حجم ونوعية المشاركة الشعبية الواقعية في هذا التنفيذ).

٣. تكامل المساعدات الحكومية مع المشاركة الشعبية:

بما يسمح بالمزج الكامل دون أي معوقات بين المساعدات المالية الحكومية وبين المشاركة الشعبية المالية في وعاء تجميعي واحد يكون هو المورد المالي الوحيد لتنفيذ النشاط المحدد الوارد في خطة التنمية المحلية.

٤. الاستثمار البشري يفوق في أهميته الاستثمار العيني:

إن برنامج شروق ليس برنامجاً استثمارياً عادياً يتفق عليه لمجرد إقامة منشآت ومبان وتوفير معدات وتجهيزات مادية للخدمات، بل إنه يستهدف وبدرجة أكبر تغييراً في أساليب التفكير والعمل التنموي الريفي لتحويل المواطن من متلقي للتنمية إلى صانع لها، وهو ما يتطلب اتفاقاً استثمارياً بشرياً موازياً في التدريب والمعونة الفنية تؤدي عوائده قصيرة المدى مزيدا من المشاركة الشعبية المالية في تمويل الأنشطة بما يخفف أعباء الدولة تجاهها، بينما تكون عوائده بعيدة المدى (ضمان استدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الحاضر والأجيال القادمة).

تمويل البرنامج:

نظرا لاعتماد البرنامج أساساً على لامركزية (أي محلية) تخطيطية وتأكيده على المشاركة الشعبية في توفير المتطلبات واعتبار الجهود الحكومية مكملة ومساندة وليست الأصل فيه، فإنه يصعب تقدير رقم محدد بالتكلفة المتوقعة لتنفيذه.

ولكي يمكن على الأقل اعتبار ما تخصصه الحكومة من اعتمادات لتوفير خدمات محددة للريف من خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات في مجملها هي قيمة ما يمكن أن تسهم به في البرنامج حيث يتم من خلال آليات التنسيق والتكامل التي سيعمل بها البرنامج حشد وتعبئة هذه الاعتمادات بما يخدم فرص تنفيذه خلال مراحله الزمنية المتتابعة.

وعلى سبيل المثال فإن الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ١٩٩٥/٩٤، تضمنت في اعتمادات الباب الثالث نحو ١١,٥ مليار جنيه استثمارات موزعة على مشروعات معينة سيتم تنفيذها في محافظات الجمهورية.

وقد أتيح من هذه القيمة نحو ٠,٦ مليار جنيه فقط للمحافظات مباشرة أي نسبة ٥,٨% تقريبا من جملتها، في حين تم الاحتفاظ بالباقي أو ١٠,٩ مليار جنيه تقريبا، بما يعادل ٩٤,٢% من جملتها كي تنفذ في المحليات من خلال الوزارات والجهات المركزية، وذلك دون تحديد أو توزيع مخصص معلوم لأي من هذه الاستثمارات على المستوى المحلي القروي حيث يترك ذلك لجهات التنفيذ (سواء الوزارات أو المحافظات).

وسيكون ضرورياً لتوفير فرصة حقيقية لنجاح البرنامج أن يتم تخصيص معلوم ومحدد من هذه الاستثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التي ينفذ بها البرنامج خلال مراحله المتدرجة ويتم التوسع تدريجيا في عدد الوحدات المحلية القروية التي يتم تخطيطيا تخصيص اعتمادات محددة لاستثمارها وذلك وفق التتابع الزمني لتنفيذ البرنامج القومي.

وبنفس المفهوم والمنهج يتم تحديد حجم التمويل الممكن تخصيصه للوحدات المحلية القروية المنفذ بها البرنامج وذلك من الموارد الأجنبية المتاحة سواء في صورة منح أو مشروعات ممولة من جهات أجنبية أيا كانت الجهات المصرية المتلقية لها.

ومن ثم يصبح أمام المجتمع المحلي فرصة أن يضع خطة التنمية المحلية في ضوء موارد حكومية وخارجية محددة مقررا لذاته حجم مشاركته الشعبية والموارد الذاتية المحلية التي سيمكن تعبئتها ليحقق أهدافه التنموية والتي سيضعها ويقررها محليا، وستكون الموارد الذاتية المحلية الممكن إتاحتها

محصلة طبيعية لجهود استثارة المشاركة الشعبية ومدى النجاح في تنظيمها وتعبئتها.

ووفقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية تم إدراج البرنامج القومي للتنمية الريفية "شروق" في السنة الرابعة من الخطة الخمسية ٩٢-١٩٩٧م باعتمادات حكومية بلغت ٥٩ مليون جنيه للعام المالي ١٩٩٦/٩٥م، وذلك موزعة على سبعة جهات إسناد حكومية.

وفي ضوء هذا الاعتماد المالي لعام ١٩٩٦/٩٥م، وما تحقق بالفعل من مشاركات شعبية مالية فقد تم وضع تقديرات الاحتياجات التمويلية للبرنامج حتى عام ٢٠١٧م، وأخذا في الاعتبار التوسع في إعداد القرى المطبق فيها البرنامج، وكذلك المكونات الاستراتيجية السالف الإشارة إليها.

تعقيب:

لقد أصبحت التنمية المتكاملة هي الصيغة المثلى لتنمية المجتمع المحلي الريفي والتي تستهدف إحداث تغييرات في المجتمع المحلي، تؤدي بدورها إلى تحقيق الرفاهية لسكان هذا المجتمع، وذلك عن طريق مشاركتهم في كل خطوات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لهذه العملية.

ومن خلال العرض السابق للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق نستطيع أن نحدد بعض الجوانب الهامة التي ركز عليها هذا المشروع:

١- يهتم البرنامج بجميع سكان المجتمع الريفي، فهو ليس مقتصر على فئة دون أخرى، أو جماعة دون أخرى.

٢- يهتم البرنامج بتحسين كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولاً إلى تحقيق الرفاهية لسكان المجتمع.

٣- يهتم البرنامج بإحداث تغيرات في المجتمع الريفي وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة.

٤- المشكلات المجتمعية تعوق برامج التنمية الريفية ومن هنا اهتم البرنامج بحل المشكلات المجتمعية.

٥- البرنامج يقوم على فلسفة معتمدة على حقائق أهمها:

أ- الجهود الذاتية لسكان المجتمع.

ب- مشاركة سكان المجتمع في وضع وتنفيذ وتقييم البرنامج.

٦- البرنامج يتضمن المساعدة الفنية من قبل المسئولين الرسميين الحكوميين.

٧- لابد وأن تتضامن وتشارك كل التخصصات الموجودة في المجتمع من أجل إنجاح هذا المشروع.

٨- يهتم البرنامج بتحقيق عدة أهداف أهمها:

أ. أهداف العملية: إحداث تغييرات في سلوكيات سكان المجتمع.

ب. أهداف الإنجاز: إحداث تغييرات مادية في المجتمع.

٩- هذه العملية: هي عملية تعليمية من خلالها يمكن اكتساب سكان المجتمع بعض المعارف التي تساعدهم على المشاركة الفعالة في إنجاح هذا البرنامج وأيضا يمكن من خلالها إكسابهم كيفية المشاركة في صنع وتنفيذ القرار.

١٠- الأساس في هذا البرنامج أنه يقوم على أساس ديمقراطي في مشاركة السكان في وضع وتنفيذ وتقييم البرنامج التنموي.

١١- صمم البرنامج على أساس احتياجات سكان المجتمع المحلي الفعلية.

رابعا: تجربة تنمية المجتمع المحلي الريفي بالهند:

وهي تجربة قامت بها منظمة فيكاسماندالز في دلهي وقامت هذه المنظمة بعمل أنشطة ومشروعات بهدف التنمية المحلية في منظمة ريفية تابعة لدلهي في مجالات متنوعة أهمها:

أ- تحسين الظروف الطبيعية خاصة مياه الشرب والمرافق.

ب- الاهتمام بالرعاية الصحية من خلال تطعيم الأمهات خلال الحمل وبرامج خاصة بكيفية رعاية الطفولة ونشر الثقافة الصحية بين الناس.

ج- الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

د-الاهتمام بالثقافة وتدعيم العادات والتقاليد الإيجابية التي تدعم تنمية المجتمع.

ه-الاهتمام بالنواحي الاقتصادية خاصة المشروعات الصغيرة وكيفية إدارتها وتمويلها.

و-العمل على تنمية الوعي خاصة ضبط السلوك المنحرف Deviant Behaviorوالعمل على الحد منه خاصة انتهاك القانون ولعب القمار وغيرها من الجرائم التي تهدد المجتمع وجهود التنمية المحلية.

ولقد قامت المنظمة بتنفيذ ١٣٤٦ مشروعا وبلغ عدد المشاركين بجهودهم الذاتية منها ٢٣٤٢٢٢ مواطناً ريفيا هنديا في المناطق التي أنشئ فيها مراكز لتلك المنظمة، ولقد اتبعت المنظمة الأسلوب العلمي في دراسة المشروعات التي تم تنفيذها وكان من أهم أولويات هذه المشروعات ضرورة إجراء تحسينات في المرافق والظروف الطبيعية، بينما جاء الاهتمام بالصحة العامة وصحة البيئة في المرتبة الثانية، أما الاهتمام بالأنشطة الترفيهية والثقافية فقد جاء في المرتبة الثالثة، وإجراء التحسينات الاقتصادية وكان في المرتبة الرابعة.

وعلى ضوء هذه الأولويات تم وضع تخطيط متكامل كما تم تحديد الأدوار المختلفة التي يمكن أن يشارك من خلالها المواطنون بجهودهم الذاتية في كل مجال من هذه الأولويات، بالإضافة إلى ذلك فقد وضعت منظمة فيكاس ماندالز مجموعة من الأسس التي شارك على أساسها المواطنون فيها:

أ. توسيع مساحة اشتراك المواطنين وتشجيعهم على إدراك الاحتياجات وأولوياتها بالنسبة لهم، فقد استعانت المنظمة بجهود المتخصصين في تبصير وتوعية المواطنين بهذه الاحتياجات.

ب. تحديد الاحتياجات المدركة ويتم تشجيع المواطنين على الاشتراك بإمكانياتهم الذاتية وبدون هذه المشاركة، لا يشعر المواطنين خلال التنفيذ بامتلاكهم للمشروعات التي يشاركون فيها.

ج. البعد عن المشروعات التي تتجاوز إمكانات وطاقات المواطنين، لذلك بدأت بعض مراكز هذه المنظمة في إشراك المواطنين في بعض الأعمال البسيطة مثل وضع الأسماء والأرقام على المنازل أو تنظيف ودهان فناءات المنازل أو تمهيد وتبليط الأزقة، والتعاون على شراء ماكينات الخياطة والاشتراك في مؤسسات رعاية الأطفال والمساهمة بالمال في شراء أثاث واحتياجات مكتبات القراءة في المناطق التي تساهم فيها المنظمة، وبعد أن تزايد إقبال المواطنين على المشاركة وبمزيد من الجهد والمال بدأت المنظمة في تهيئة المواطنين للاشتراك في أنشطة ومشروعات أكثر تكلفة وتحتاج إلى مزيد من الجهد مثل تنظيم وإنشاء عدد من المدارس والمستوصفات والمتاجر التعاونية والغذائية ورياض الأطفال وتوفير الأدوية وغيرها.

د. الاستعانة بجهود الأخصائيين الاجتماعيين لتقديم المساعدات التربوية لجماعات المواطنين المشاركين بجهودهم الذاتية، وذلك لتنشيط جهودهم ليتعلموا من تجارب الآخرين كيفية المشاركة في تجارب ومشروعات تنموية تنمي ذواتهم، وانتمائهم للمجتمع في إطار ذلك قام الأخصائيون الاجتماعيون بالعديد من الأدوار المهنية كمرشدين وموجهين للسكان، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية وتسهيل عمليات الاتصال بين إدارة المنظمة وجماعات المشاركين بجهودهم والمستفيدين من الخدمات.

٥. الاهتمام بسلسلة من أنشطة الجهود الذاتية The Activities in Self Help Communication Chain، وذلك لفاعلية الاتصال في إنجاح مشروعات التنمية المنفذة، وخاصة الاتصال بين الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين وبين الإدارة واللجان التنفيذية Executive Committees، وبين الإدارة والمواطنين في الأماكن المتفرقة التي تنفذ فيها المشروعات، ولقد كانت من أهم الصعوبات التي واجهت المنظمة الافتقار إلى وسائل الاتصال المناسبة وصعوبة الاتصال الكتابي بسبب جهل الناس بالقراءة والكتابة والفقر الشديد الذي أدى لانهماك المواطنين في العمل وعدم اتصالهم بمشروعات المنظمة، وكل ذلك ترتب عليه أضرار كثيرة منها:

١. جهل الناس بالأنشطة التي تقوم المنظمة بالتخطيط لها.

٢. عدم الثقة في المشروعات التي تقوم المنظمة بتنفيذها.

نظرة عملية لتجارب المجتمع الهندي:

لو نظرنا نظرة متفحصة للتجارب التي تمت في المجتمع الهندي ووضعناها على ميزان علمي يمكن لنا أن نلاحظ ما يلي:

١. أن هذه التجارب لم تغفل في مضمونها العلمي مفهوم التنمية فهي أكدت على المفهوم القائل بأن التنمية ما هي إلى عملية لنقل المجتمع من حال إلى حال، ومن وضع متخلف إلى وضع آخر أكثر تقدما أو بمعنى أدق من وضع اقتصادي واجتماعي معين لآخر أفضل منه، ولقد سعت هذه التجارب إلى تحقيق أهداف التنمية المادية وكذا الأهداف المعنوية.

٢. استخدمت هذه التجارب العديد من المبادئ التي لابد وأن يطبقها الأخصائيون الاجتماعيون العاملون في تنمية المجتمع منها مبدأ التقبل للعادات والتقاليد في المجتمع الهندي في البداية، والتي منها معوق للتنمية، وكذا الحالة المتردية للمجتمع مثل ارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتفشي الأمراض وعدم استخدام التكنولوجيا، ثم العمل فيما بعد من أجل

الحد من هذه المشكلات المعوقة للتنمية، وكذلك مبدأ المشاركة وهي من المبادئ التي لا تستغني عنها تنمية المجتمع، ولا يمكن أن يكتب لعمل تنموي النجاح إلا إذا كانت هناك مشاركة فعالة ومقبولة من جانب أهالي المجتمع المحلي، كما تم الاستعانة بالخبراء سواء العاملين في المنظمات غير الحكومية أو الحكومية أو العاملين الحكوميين في التعليم والصحة والزراعة للمساعدة في المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها، كما يتضح من التجارب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية، ثم أيضا استخدام مبدأ التعاون وهو أيضا بالنسبة للخبراء يعد استراتيجية ومن خلاله يتم تقييم العمل بين اللجان التنفيذية داخل قرى المشروع، ثم التنسيق بين المنظمات المحلية (جمعيات التنمية داخل القرية والقرى المجاورة).

٣. اتضح من خلال التجارب استخدام التخطيط العلمي بمراحله المتعددة فلقد تم البدء بالمرحلة التمهيدية واختصت بدراسة الاحتياجات واتصال الخبراء بالأهالي لمعرفة المشكلات والاحتياجات الملحة والموارد المتاحة سواء بشرية أو مادية، ثم المرحلة التخطيطية وتم خلالها وضع الخطط والترتيب للمشروعات بناء على الأولويات التي تم تحديدها بدقة ثم المرحلة التنفيذية وتم خلالها تنفيذ الخطط وتمثلت في المشروعات وكذا الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية وتمت من خلال المشاركة الواسعة من جانب أهالي القرى الذين شملهم المشروع والمسئولين عن المشروع من الخبراء والإداريين، ثم المرحلة التقييمية، وتم من خلالها تقييم الأهداف التي سعت المنظمات إلى تحقيقها أولا بأول، وشارك الأهالي جنبا إلى جنب مع المسئولين في عملية التقييم.

٤. تم استخدام استراتيجية الإقناع وذلك لبث روح التعاون والاعتماد على الذات لإقناع المواطنين بأهمية العمل الذي تقوم به المنظمات غير

الحكومية في التنمية، وزيادة معدلات مشاركتهم في كافة الأنشطة والبرامج التي يتم تنفيذها.

٥. تم استخدام العديد من النماذج التنموية في هذه التجارب منها نموذج التخطيط الاجتماعي الذي أشار إليه (جاك روثمان) تم من خلاله تحديد الأولويات ودراسة الاحتياجات، ومن خلال هذا النموذج تم النظر إلى أهالي المجتمع المحلي باعتبارهم مستفيدين من الخدمات والمشروعات التي تقدم ومشاركين في إبداء الرأي من خلال تحديد المشكلات التي تواجههم وكذا احتياجاتهم والعمل لحلها أو الحد منها ما أمكن، كما تم استخدام نموذج المساعدات الفنية وتمثل في الأطباء والمدرسين والمشرفين الزراعيين والأخصائيين الاجتماعيين كل في مجاله لتنفيذ المشروعات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية... إلخ.

٦. استخدمت العديد من الأدوات في هذه التجارب منها:

أ- المقابلات وتمت مع أهالي القرى والمسئولين وتم من خلالها تحديد الاحتياجات والمشكلات التي تعاني منها القرى ويمكن للمنظمات العمل للحد منها من خلال تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التي شملت كل المجالات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية.

ب- الندوات وتم خلالها عرض الأهداف الخاصة بالمشروعات والبرامج التي سوف يتم تنفيذها وكانت الندوات تستهدف أيضا ضمان مشاركة واسعة وعريضة من أهالي القرى الذين شملهم المشروع.

ج- تم استخدام الوسائل السمعية والبصرية وتمثلت في الأفلام السينمائية والفيديو والملصقات والتي تم من خلالها رصد مميزات

المشروعات التي سوف يتم تنفيذها والفائدة المرجوة منها، والأضرار الناجمة عن عدم التنفيذ أو بقاء الوضع كما هو عليه.

٧. تم استخدام العديد من الأدوار في هذه التجارب منها على سبيل المثال:

أ. دور المخطط واتضح من خلال تحديد الأولويات وتحديد الاحتياجات ووضع الخطط لإقامة المشروعات والبرامج.

٨. دور الخبير وتمثل في شرح أهداف المشروعات وبرامجها للأهالي والمساعدة في منح المعلومات للمسئولين عن القرى التي سوف يشملها المشروع، ويتضح من خلال عرض هذه التجارب والتي تمت في الهند وتحليلها تحليلا عمليا أنها يمكن تطبيقها في المجتمع المصري وذلك لتشابه خصائص وسمات المجتمع المصري مع المجتمع الهندي في العديد من السمات وكذلك المشكلات ومن خلال تطبيقها في مصر يمكن أن نصل إلى:

أ- الحد من هجرة الريفيين من القرى إلى المدن وما يسببه ذلك من مشكلات عديدة تؤثر على التنمية المتكاملة.

ب- أهمية تدريب العاملين في مجالات التنمية الريفية لإكسابهم الخبرات والمهارات الضرورية التي تحتاجها المشروعات والبرامج التنموية.

ج- أهمية مواصلة البرنامج المتكامل لمحو الأمية وتعليم الكبار لما له من أثر إيجابي على جهود تنمية المجتمع المحلي.

د- الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية التي تعتمد على الموارد والخدمات في المناطق الريفية وذلك لاستثمارها ومنعها من التلف.

ه- تدريب المواطنين والقيادات الحكومية كي يشاركوا بجهودهم الذاتية في إدارة هذه المشروعات العمل على نجاحها.

و- ضرورة توفير برامج للتوعية والإرشاد لأهالي القرى تحثهم على المشاركة بجهودهم ومواردهم في مشروعات وبرامج التنمية الريفية، ويمكن أيضا

من خلال تحليل هذه التجارب أن نوجه نظر العاملين في تنمية المجتمع من الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم إلى العديد من النقاط التي تساعد علـــى نجاحهم فيها يقومون به من جهد تنموي منها:

- استخدام مدخل الرعاية الصحية كمدخل جذاب لدى مواطني القرى يشعرون بأهميته دائما، وبالتالي يكون حافزا لمشاركتهم في البرامج التـــي تعـــد حوله.
- ضرورة الاستخدام الأقصى للموارد المحلية مهما كانت بسيطة لأن هذا من شأنه أن يساعد المواطنين على ابتكار مصادر جديـــدة لنجـــاح بـــرامج التنمية ومشروعاتها حيث يشعرون بملكيتهم لهذه المشروعات.
- لابد وأن يشارك المواطنون أو ممثلوهم في قيادة العمل التنموي ولا يجـــب أن يستأثر بقيادة هذا العمل المسئولون فقط.
- لابد من قيام المسئولين عن المشروعات والبرامج التنموية بتنظيم خطـــوات العمل من خلال ميثاق عمل مشترك يوضح كافة التفاصيل التي يتضمنها العمل التنموي ويشارك أهالي المجتمع المحلي في صـــياغته ويتفقـــون عليه.
- على فريق العمل التنموي في المجتمعات الريفية البعد عن الصراع العائلي والديني والطائفي الذي تتسم به بعض المجتمعات الريفية، والعمل مـــع جميع الأهالي بدون الدخول في هذه الموضوعات التي تعوق أي عمـــل تنموي.

خامسا: خبـرات من تجربــة المشروع المصري الأمريكي لتحسين الخدمات الريفية في الفترة من ١٩٥٣-١٩٩٦م

The Egyptian American Rural Improvement Services (E.A.R.I.S)

ترجع بداية هذا المشروع إلى ١٢ مارس ١٩٥٣م وفي هذا التاريخ تـــم عقد اتفاقية التعاون بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية لإقامته باعتباره

مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك استصلاح الأراضي لإيجاد رقعة زراعية جديدة وتضمنت الأهداف التي سعى إليها المشروع ما يلي:

أ- استصلاح ما يقرب من ٨٠,٠٠٠ فدان في الأراضي الجديدة.

ب- العمل على تنمية قدرات المواطنين ليشاركوا بجهودهم الذاتية في تحسين حياتهم.

ج- توطين ما يقرب من ١٦,٠٠٠ من الأسر الريفية على الأراضي المستصلحة.

د- تمويل التعاونيات الزراعية أو الريفية.

هـ- بناء مدارس مهنية Vocational School والتدريب البيئي Environment Trainingالتي تؤهل شباب الفلاحين بأساسيات الزراعة العلمية.

و- تحسين مستوى عمليات الإنتاج الزراعي.

ز- تحسين الصحة العامة Public Heath من خلال الاهتمام بالبيئة وتوفير الخدمات الطبية والتدريب والتعليم الصحي.

ح- المساعدة على تنمية الصناعات الصغيرة Small Industries .

الفلسفة التي قام عليها المشروع:

وتضمنت الفلسفة التي قام عليها المشروع العديد من القواعد والأحكام منها ضرورة التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية كتعويض عن مقدار الأرض الزراعية التي تبنى عليها المساكن الريفية مما يتسبب في نقص مساحة الأرض الزراعية فبعد أن كانت مساحة ما يقرب من فدان لكل مصري، أصبحت هذه المساحة لكل أربعة من المصريين في بداية الخمسينيات.

اضطراد الزيادة السكانية ونقص المواد الغذائية المنتجة من الأراضي الزراعية الموجودة، ففي عام ١٩٥١م استوردت مصر ٤٨% من منتجات

الحبوب اللازمة في حين أن ٩٧% من الأراضي الصحراوية ممتدة بغير استصلاح.

أماكن تنفيذ الاتفاقية:

تم تنفيذ الاتفاقية من خلال استصلاح مساحات كبيرة من بحيرة مريوط والأراضي الصحراوية بمحافظة البحيرة، حيث أقيمت ١٣ قرية بمنطقة أبيس متكاملة المرافق، بالإضافة إلى استصلاح مساحات أخرى في منطقة قوتا وكوم أوشيم بمحافظة الفيوم.

تمويل مشروعات الاتفاقية:

تم تمويل مشروعات الاتفاقية من خلال حصول الجانب المصري على ٤٢,٨٠٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساهمة الجانب المصري بمبلغ ٢٦ مليون دولار.

آثار المشروع على التنمية المحلية:

كان للمشروع آثار كبيرة على التنمية الريفية يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- فتح المشروع مناطق جديدة جاذبة للسكان مما يخفف الضغط على الهجرة إلى المدن ويحد من تناقص الأراضي الزراعية الجديدة.

ب-زادت المنظمات الخدمية خاصة في المجال الزراعي ووفرت للمزارعين كل ما يحتاجون من خدمات بالتقاوي المحسنة والأسمدة وخدمات الإرشاد الزراعي.

ج- زاد المشروع من الصناعات اليدوية والصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية وصناعة الألبان وتربية الماشية وغيرها.

د- ساعد المشروع على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الأعمال المنزلية الإنتاجية كتصنيع الألبان وبعض الأشغال اليدوية التي تحتاجها الأسرة الريفية.

هـ- ساعد المشروع على توفير المياه الصالحة للشرب، وتنمية العادات الصحية السليمة بين سكان هذه المناطق، وأقام المشروع ست مستشفيات ريفية وخمس وحدات صحية ريفية.

تحليل التجربة:

يتضح من خلال التجربة تطبيقها لمفهوم التنمية والذي نادى بضرورة المشاركة بين الهيئات الحكومية والأهلية، وكذلك الهدف التنموي والذي تمثل في رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، والنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكل ما يساهم على المستوى البعيد في نقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى مطلوبة.

ثم تطبيق العديد من المبادئ التنموية مثل المشاركة والتشغيل واستثمار الجهود الذاتية، ثم تطبيق أحد نماذج التنمية وهو نموذج المساعدة الفنية وكذا نموذج المساعدة الذاتية.

تم استخدام العديد من الأدوات مثل الاجتماعات والندوات والوسائل السمعية والبصرية، كما تم القيام بالعديد من الأدوار المهنية مثل دور الخبير والممكن والمنمي والمعالج.

سادسا: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي ببنجلادش:

عانى الاقتصاد الريفي ببنجلادش من العديد من المشكلات تمثلت في البطالة بكافة أشكالها وبطء النمو في الإنتاج الزراعي، وزيادة عدد السكان، وعدم المساواة في الدخل والثروات وفرص العمل بين الأفراد ومشكلات خاصة بنظام الري والصرف والرقعة الزراعية، وعدم الاستفادة من الإعانات الخارجية والتي كانت تذهب إلى الأغنياء من كبار الملاك أما صغار الملاك وكانوا الأغلبية فواجهوا مشكلات قاسية مثل ارتفاع الأسعار الخاصة بالمنتجات الزراعية وغيرها.

وكان نتيجة المشكلات عدم رغبة المستثمرين في العمل الزراعي خوفا من المخاطر وعدم تحقيق النجاح.

وكل هذه المشكلات دفعت الحكومة في بنجلادش إلى البحث عن حلول جذرية، فكانت هذه الحلول هي تشجيع الجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية للقيام بجهد في سبيل تنمية المجتمع المحلي، ومن بين المنظمات التي شجعتها الحكومة للعمل منظمة عرفت باسم حركة الاعتماد على الذات Reliance Self Movement، بدأت في عام ١٩٧٥م، ولقد قامت هذه الحركة بإجراء تجاربها في ثلاث مناطق هي منطقة سار Sarathi في مقاطعة جسور Jessore ، وميهربور Meherpur في مقاطعة كوشتيا Kushtia.

١. أساس وطبيعة الحركة Origin and of The Movement:

ترجع جذور حركة Swanirvar إلى عام ١٩٧٤م بعد الفيضان المدمر الذي حدث في بنجلادش في أغسطس من نفس العام، وعلى أثره قامت أكاديمية بنجلادش للتنمية الريفية في كومبلا لتنظيم مقابلة للقادة المحليين من ممثلي المجالس المحلية وموظفي الحكومة من أجل بناء اقتصاد ريفي قوي عوضاً عما أحدثه الفيضان، وذلك بتعاون كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ ذلك، وبناء على ذلك بدأت الحكومة عملها وانتشرت في مقاطعات عديدة في بنجلادش وبأسماء مختلفة مثل سواتير فار داكا وشمالا في مقاطعة يونيانا.

وتستند الفلسفة التي تقوم عليها برامج التنمية في حركة سواتيرفار على قاعدة هي أن التنمية لابد وأن تنبع من المواطنين أنفسهم بمساعدة من السلطات الحكومية وتحت إشرافها، وكان مضمون البرنامج التنموي الذي قامت الحركة بتنفيذه يتضمن تكوين مجلس قروي يتكون هذا المجلس من أهالي القرية ويقسم أعضاءه إلى لجان وكل لجنة تضم داخلها لجان أخرى فرعية تركز على الحالة الاقتصادية لأهالي القرية ومن بين المجموعات الاقتصادية التي تضمنتها اللجان أصحاب الأراضي (الملاك) وكذلك المعدمين (الذين لا يملكون أراضي زراعية)

ومجموعة ممثلة لسيدات القرية وكذا الشباب ومعهم أخصائي اجتماعي، كما يتم تشكيل لجنة تنفيذية داخل كل قرية يتولى رئاستها رئيس القرية بحكم منصبه ومسئول عن كل لجنة وقد اتسعت مسئوليات اللجان فشملت لجنة للغابات، وأخرى للصيد والحياة النباتية، وتضم الأسرة ومحو الأمية، وتتولى اللجنة التنفيذية تنفيذ الخطط التي تصل إليها اللجان بناء على دراسة احتياجات ومشكلات أهل القرية وترتيب هذه الاحتياجات والمشكلات في سلم الأولويات ووضع الخطط التي يتم تنفيذها، ويبدأ عمل اللجان التي قامت الحركة بتشكيلها في البداية باستبيان عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأهالي القرية ويشمل أيضا كل الأنشطة والمشكلات والاحتياجات، وتقوم هذه اللجان بحصر الموارد البشرية والمادية بالقرية، وكذا المشكلات ومن خلال هذه العملية يتم التخطيط من أسفل إلى أعلى بمعنى أن القائم بالعمل التنموي لابد وأن يبدأ من القاعدة الجماهيرية عند التخطيط للعمل باعتبار أن الجماهير هي وحدها القادرة على تحديد مشكلاتها واحتياجاتها لمعايشتها هذه المشكلات والاحتياجات ثم يتم تصعيد هذه الاحتياجات والمشكلات إلى قمة الجهاز المسئول عن التنمية ومن ثم تطمئن المنظمة على أن الخطط التي تم وضعها معبرة عن احتياجات الأهالي ومشكلاتهم.

ومن مسئوليات أعضاء اللجنة التنفيذية الاجتماع الشهري في مكتب رئيس المجلس القروي لتبادل المشورة والخبرة والتنسيق والتعاون فيما بينهم، ويحضر هذا الاجتماع موظف من هيئة التخطيط بالمنظمة ويتم خلال هذا الاجتماع مراجعة ما تم تنفيذه خلال الشهر، بمعنى أدق تقييم شامل للعمل، كما يتم توزيع المسئوليات الجديدة للشهر القادم.

وبالمثل يعقد اجتماع شهري في مكتب رئيس لجنة التخطيط على مستوى المنظمة يتم خلاله مراجعة ما تم تنفيذه، ويتخذ فيه قرارات تعلن على كل أفراد المجتمع المحلي الذي يتم تنفيذ المشروعات في مجتمعهم، وبهذه

الطريقة يتم التأكيد على التعاون بين المنظمات العاملة في التنمية وأهالي المجتمع المحلي.

وفي عام ١٩٧٥م انتشرت الحركة وقام برعايتها مسئولون حكوميون، ولكن بعد فترة قل حماس المسئولين والعاملين في الحركة وتوقفت عن العمل وعادت في عام ١٩٧٧م وواصلت نشاطها وبدأت النشاط بما يلي:

أ. إنشاء قناة للري والصرف بطول ٢,٥ ميل بالجهود الذاتية من قبل القرى التي تعمل بها.

ب. العمل على حث كبار الملاك بتأجير الأراضي الزراعية وأجزاء منها لصغار الفلاحين، وذلك للحد من مشكلة البطالة.

ت. العمل على حث أصحاب العقارات على تأجير أسواق للاستثمار الزراعي وتسويق الحاصلات الزراعية.

تحليل علمي لتجربة بنجلادش:

١. التزمت التجربة بمفهوم التنمية الريفية المتكاملة والذي أكد على أنها مجموعة من البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لأحداث تغيير اجتماعي في المجتمع الريفي مرغوب فيه متجهة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن.

٢. استخدمت في هذه التجربة العديد من المبادئ منها:

أ- مبدأ المشاركة وتمثل في مشاركة الأهالي الريفيين مع مسئولي المنظمة في شق الترع وبناء المدارس والقضاء على الأمية من خلال تعليم الكبار والمتسربين من التعليم، كما تمثلت المشاركة في المبالغ المالية التي ساهم بها أهالي المجتمع للحد من المشكلات وإشباع الاحتياجات.

ب- مبدأ الاستعانة بالخبراء، وذلك من خلال التعاون الفعال من جانب الموظفين الحكوميين والقادة المحليين والاستعانة أيضا بالموظفين في

دارسة المشكلات المحلية وتدريب المتطوعين، والإشراف على المشروعات التنموية مثل حفر الترع والمصارف.

ج- مبدأ التكامل، ويتضح من خلال تركيز الحركة على التعاون والتنسيق بين المنظمات المحلية أي جمعيات تنمية المجتمع القروي وبين المجالس المحلية الحكومية، (الحكومات المحلية) وتقسيم العمل داخل اللجان وتنسيق الخدمات والمشروعات بين المنظمات في القرى التي يتم تنفيذ المشروعات بها.

د- استخدمت العديد من الأدوات خلال تنفيذ التجربة تمثلت في عقد المؤتمرات لمناقشة المشكلات التي يواجهها المجتمع الريفي في بنجلادش تمثلت في الفيضانات والمجاعة وسوء توزيع الدخل والثروات وتدهور الإنتاج الزراعي وزيادة السكان وانخفاض أجر العاملين والبطالة، كما تم استخدام الاجتماعات وتمثلت في المجالس القروية واللجان التي تم تشكيلها للتخطيط والتنفيذ والمتابعة التنموية، وكانت تجتمع شهريا.

٣. استخدمت في التجربة العديد من النماذج خاصة نموج جاك روثمان وتمثل في:

أ. توزيع الجهود الذاتية: وذلك من خلال قيام الأهالي بالتبرع بالمال والجهد لشق قناة الري، وبناء المدارس وتشجير الغابات وإقامة فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ب. نموذج التخطيط الاجتماعي: واستخدمته الحركة في تحديد الاحتياجات وعملية تحديد الأولويات ودراستها في كافة القرى التي تم تنفيذ المشروعات بها.

أهم الدروس المستفادة من التجربة:

نستطيع أن نخرج بالعديد من الدروس المستفادة من هذه التجربة يمكن أن نطبقها في المجتمع المصري، هي:

أ- حث واستثارة أهالي المجتمعات المحلية على المشاركة الواسعة في البرامج والمشروعات التنموية تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقييماً.

ب- أهمية استخدام الندوات والمؤتمرات الشعبية في المناطق الريفية الاستثارة الأهالي وحثهم على المشاركة في كافة المشروعات والبرامج.

ج- استخدام البحوث والدراسات عند تحديد الاحتياجات الخاصة بالمجتمع الريفي والبدء من أسفل إلى أعلى عند وضع الخطط التنموية.

د- تنمية وعي الأفراد والجماعات بأهمية تنظيم الأسرة والاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة في المجتمع.

ه- أهمية إنشاء المنظمات التنموية بالقرية وكذلك منظمات الخدمات مثل مراكز الشباب والمدارس.

و- أهمية إنشاء لجنة تخطيطية عند التفكير في إحداث التنمية في المجتمعات المحلية، تتولى هذه اللجان دراسة الاحتياجات وحصر الموارد ووضع الخطط وتحديد الأولويات.

ز- يجب أن تكون المشروعات التي يشارك فيها المواطنين بجهودهم الذاتية مناسبة لإمكانياتهم ومواردهم؛ لأن الطموح الزائد الذي يفوق إمكانيات المواطنين قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على استمرار مشاركتهم.

ح- يجب على الأخصائيين الاجتماعيين انتقاء وسائل الاتصال التي تلائم المستوى الثقافي والتعليمي للمواطنين.

سابعا: تجارب تنمية المجتمع المحلي الريفي بباكستان:

عانى المجتمع الباكستاني من العديد من المشكلات التي تحد من تنميته تمثلت في الفقر الشديد، والزيادة السكانية والهجرة من الريف إلى المدن، وقلة الإمكانيات المادية وندرة الخبرات الضرورية للتنمية والتخلف الإداري والتقاليد والعادات المعوقة وغيرها.

وعلى الرغم من كل هذه المشكلات لم تقف باكستان مكتوفة الأيدي وتسلم نفسها للمشكلات، لكن بدأت التفكير بعمق في كيفية تحقيق التنمية وكان ذلك بصورة واضحة منذ عام ١٩٥٢م، واعتمدت الحكومة الباكستانية في ذلك على المساعدات الخارجية التي قدمتها الهيئات الأجنبية ومنظمات الأمم المتحدة وبدأت المشروعات التنموية وروعي فيها الاستفادة من الجهود الذاتية واستثارة المواطنين للاستفادة من مجهوداتهم وتحقيق معدلات عالية من المشاركة.

واستهدفت المشروعات التنموية الباكستانية تحقيق ما يلي:

أ- التوسع في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

ب- التدريب المستمر للمواطنين وكذا القيادات المحلية كي يشاركوا بفاعلية في كافة مشروعات التنمية المحلية.

ج- الحد من الهجرة المستمرة للريفيين إلى المدن.

د- الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة خاصة التي تعتمد على الموارد المحلية بالقرى.

ه- تنفيذ برامج تدريبية عديدة للعاملين في مجال التنمية الريفية لإكسابهم المهارات والخبرات التي تساعدهم على قيامهم بمهامهم على أكمل وجه ممكن.

وبناء على الأهداف السابقة انتشرت المشروعات في العديد من المناطق الباكستانية وتركزت في المناطق المحيطة بكراتشي ولاهور.

الفلسفة التي قامت على أساسها المشروعات:

تركزت الفلسفة التى قامت على أساسها المشروعات في ما يلي:

أ- ضرورة الاستفادة من الإعانات الخارجية في مشروعات التنمية الريفية.

ب- الاهتمام ببرامج وأنشطة المرأة من أجل قيامها بدورها وممارسة حقوقها المدنية.

ج- ضرورة إشراك القيادة المحلية في المشروعات.

د- الاستعانة بجهود الشباب في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية.

الدروس المستفادة من إقامة هذه المشروعات ويمكن لخبراء التنمية في مصر مراعاتها في مشروعاتهم نوجزها فيما يلي:

أ- ضرورة توفير العاملين المتخصصين في مجالات تنمية المجتمع، وأن تتاح لهم فرص التدريب المستمر على كيفية إقامة المشروعات وتقييمها.

ب- ضرورة التنسيق بين المنظمات العاملة بالتنمية لعدم الازدواجية والتضارب في المشروعات التنموية التي تقوم المنظمات بإنشائها.

ج- توفير المدربين أصحاب المستوى العالي والمتميز في تنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها.

د- الاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة بالقرى خاصة الشباب وتدريبهم لإسهامهم في المشروعات التنموية.

خاتمة:

وبعد هذا العرض لخبرات وتجارب تنمية المجتمعات المحلية الريفية في دول مختلفة شملت آسيا وإفريقيا والخروج بالعديد من الدروس المستفادة من هذه التجارب، والتي يمكن تطبيقها في المجتمع المصري والاستفادة بها، يتضح من خلال هذا العرض ضرورة الاهتمام بالقيادات المحلية، وكذلك برامج محو الأمية وفتح قنوات الاتصال بين القائمين بالعمل التنفيذي في الريف، وبين القائمين بالعمل الأكاديمي لما يحققه ذلك من نتائج إيجابية على تنمية المجتمعات المحلية، كما ينبغي الاهتمام بالمنظمات المحلية باعتبارها منظمات قاعدية لها من السمات والخصائص ما يساعدها في تحقيق التنمية، كما أكدت هذه الخبرات على ضرورة الاهتمام بالمرأة الريفية وتشجيع الجهود الذاتية وجماعات المساعدة الذاتية باعتبارها جماعات تساعد على تحقيق التنمية المحلية الريفية.

أهم المراجع المستخدمة

١- **أبو النجا محمد علي العمري:** تقويم فاعلية دور المساعدات الخارجية في تنمية الجهود الذاتية، دراسة في مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة البحيرة، رسالة دكتوراه غير منشورة (الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٥).

٢- **محمود محمد محمود:** الصعوبات التي تواجه الوحدة الاجتماعية في تأدية وظائفها التنموية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٧).

٣- **علية حسن حسين:** التنمية نظريا وتطبيقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

٤- **وثائق مشروع مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة فرع طنطا:** ١٩٨٣م.

٥- **أحمد مصطفى خاطر:** طريقة تنظيم المجتمع – مدخل تنمية المجتمع المحلي استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤.

٦- **قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ولائحته التنفيذية:** القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص٦٨.

٧- **المادة ٦٦ من القانون السابق.**

٨- **وزارة الحكم المحلي:** قانون رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣م، الخاص بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

٩- **قرار رئيس جمهورية مصر العربية:** رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ مواد ٨، ٧، ٥، ٢.

١٠- **جهاز بناء وتنمية القرية:** الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة.

١١- **وزارة الإدارة المحلية:** جهاز بناء تنمية القرية المصرية، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) يوليو ١٩٩٦.

الباب الثالث

تحديات التنمية في ظل العولمة

الفصل السابع

العولمة المفهوم والمضمون

أولاً: العولمة رؤية تاريخية.

ثانياً: مفهوم العولمة.

ثالثاً: الأبعاد الأساسية التي تميز العولمة.

رابعاً: أنواع العولمة.

خامساً: أطروحات العولمة.

سادساً: استراتيجيات العولمة.

سابعاً: مظاهر العولمة.

ثامناً: النتائج المتوقعة للعولمة.

تاسعاً: الموقف من العولمة.

العولمة المفهوم والمضمون

تمهيد:

أصبحت العولمة "Globalization" من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة، وأصبحت الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام، كما تعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

ولقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشرة الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع هذا فإن الظاهرة التى يشار إليها ليست حديثة بالدرجة التى قد توحي بها حداثة هذا اللفظ فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ عدة قرون.

والعولمة التى نواجهها اليوم هي محصلة للنظام العالمي الذي كان يسود أرجاء الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انقسم العالم إلى قسمين معسكر شرقي يرفض الملكية الخاصة ومعسكر غربي يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينيات في القرن الماضي آلت السيادة إلى المعسكر الغربي.

إذا كانت العولمة قادرة على تحقيق أضرار اقتصادية وسياسية واجتماعية لا يمكن تعويضها وتحويل المواطن في بعض بلدان العالم الثالث إلى مواطن مستسلم مستهلك مستضعف، فإن هذه المرحلة لن تستمر طويلاً، ولقد سبقت عصر العولمة عصور كثيرة عاشها الإنسان، ولن تكون العولمة نهاية التاريخ، بل سيكون مصيرها مصير الوضعية والماركسية، ولكن يجب أن نتعامل

معها ولا نندد بأخطارها، وإذا لم نتفاعل معها من المنظور المعرفي الحواري فسوف نضع أنفسنا في حالة سلبية تتيح لآخرين فرض ما يشاءون علينا.

والباحث يجد لزاماً عليه أن يتطرق إلى مفهوم ومضمون العولمة من منظور تاريخي متناولاً مراحل التطور والأبعاد الأساسية التى تميزها وأنواعها واستراتيجياتها ونتائجها المتوقعة خلال الصفحات القادمة.

أولاً: العولمة رؤية تاريخية:

إن العولمة لم تولد في لحظة تاريخية معينة، وإنما هي حصيلة تراكمات فكرية وعملية وتقنية وأخلاقية بدأت مع الإنسان منذ القدم، ورافقته إلى يومنا هذا، ولكن ظروفاً جديدة وتقدماً غير مسبوق وصل إليه العالم جعل من العولمة موضوعاً بارزاً في حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

ويذهب البعض إلى أن المؤثرين الأساسين في عولمة الكواكب هما الأمريكيون والأوربيون إذا أن لهما خلفية تاريخية وثقافية واحدة وهي الإيمان بمبادئ المنفعة والقوة، فالإسكندر الأكبر عندما غزا الشرق كان هدفه جعل الثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته.

كما انغمس الغربيون في عمليات إبادة جماعية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل تمثلت في إبادة سكان الأمريكتين، وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى أمريكا، ولتحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية وقام بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم لم يعرف له التاريخ مثيلاً.

وهناك من يختلف عن الرأي السابق قليلاً، ويرى أن المتتبع للنشأة التاريخية للعولمة يجد أن بذورها وجدت منذ آلاف السنين وليست وليدة هذا القرن، ويضيف بأن السوماريين جاءوا إلى العراق من الصين، والآشوريين احتلوا مصر، واليونانيين احتلوا آسيا في زمن الإسكندر المقدوني، والرومان أسسوا عاصمتهم روما مستخدمين العبيد الذين جلبوهم من آسيا وشمال أفريقيا،

وخيرات المناطق التابعة لهم، ثم اكتشاف أمريكا من قبل كريستوفر وجلبت كميات من الذهب إلى أسبانيا، ثم قامت به شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢ وسيطرتها على مقدرات عدد كبير من البلدان كأندونيسيا والهند والبرازيل وجزر البحر الكاريبي، كما فرضت سيطرتها على جزء كبير من اقتصاد الصين واليابان.

أما العولمة حديثاً فيمكن إرجاعها إلى الثورة الصناعية، وبالأحرى منذ قيام المجتمعات الصناعية في أوربا حيث ظهرت النزعة الشمولية نزعة العولمة ووجدت نمواً وتطوراً، وظهر نظام تقسيم العمل وخرجت رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى كافة أنحاء العالم وظهرت وسائل النقل الحديثة فاقتربت أجزاء القارات الشاسعة بعضها من بعض فتكونت القرية العالمية.

وهناك من يرى أن العولمة مرت في نشأتها بخمس مراحل أساسية هي:

أ – **المرحلة الجنينية:** والتى استمرت في أوربا منذ أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وهذه المرحلة شهدت نمواً للمجتمعات القومية وإضعافاً للقيود التى كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت في هذه الفترة الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.

ب – ا **مرحلة النشوء:** والتى استمرت في أوربا أساساً منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى ١٨٧٠ وما بعده، وخلال هذه المرحلة حدث تحول في فكرة الدولة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقات الدولية، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

ت – **مرحلة الانطلاق:** وهي التى استمرت منذ عام ١٨٧٠ وما بعده حتى العشرينيات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي والهوية القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في

المجتمع الدولي، وجدت تطورها في ضوء عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

ث - مرحلة عدم اليقين: والتى بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني، وظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن الذي زاد من بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها:

أ- تفكك الاتحاد السوفيتي إلى كيانات عديدة.

ب- توحيد الألمانيتين في عام ١٩٨٩ وهدم سور برلين.

ج- حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والتى انتهت بتحرير الكويت وكان نتيجة ذلك كله الإعلان عن نشأة المنظمة العالمية للتجارة (الجات).

ويرى البعض أن تاريخ نشأة العولمة مر بأربعة مراحل رئيسية تمثلت في:

أ- التجارة التى قام بها العرب وكان مقرها الرئيسي منطقة الخليج، وقد استمر ذلك إلى عام ١٦٠٠م، وكان بالتحديد في جزيرة هرمز.

ب- التقنية البحرية التى قام بها البرتغاليون خلال القرن الخامس عشرة وتمثلت في أسطول يتم فيه تحديد نظام المتاجرة الدولي الذي يهيمن عليه العرب، ونجح البرتغاليون في صنع سفينة عابرة للمحيطات، وكان هذا النجاح بداية لعصر الاكتشافات الجديدة لصالح أوربا، والذي تبعه سلسلة من التقدمات العلمية والتقنية الأوربية مثل إحلال قوة البخار محل القوة العضلية واكتشاف توليد الطاقة الكهربائية.

ت- نتائج الحرب العالمية الثانية والتى كانت محطة مهمة في تاريخ العولمة، إذ أكدت هذه النتائج على أهمية الهيمنة الثقافية والاقتصادية وإعطائها الأولوية عن الهيمنة العسكرية، واتضح ذلك في المساعدات التى قدمتها

أمريكا بكلٍ من الدول الصناعية واليابان عبر مشروع "مارشال"، كما تم إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، وبناءً على ذلك ظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ث- انهيار المعسكر الاشتراكي، وتمثل في إعلان (جوربا تشوف) عن قيام ثورة التغيير وإعادة البناء واتجاه السوفيت نحو الغرب في السياسة الاقتصادية، وصار انتقال الأفكار وأنماط العيش ورؤوس الأموال والخبرات والتقنية أكثر سهولة، وهذه المرحلة مازالت مستمرة وفيها انتشر استخدام مصطلح العولمة واكتسب معاني ودلالات جديدة تزداد يوماً بعد يوم.

ويرى من أرخ للعولمة أن الظاهرة قديمة فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ خمسة قرون، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة.

إذن الظاهرة عمرها خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة.

ويشير البعض إلى أن العولمة تحققت بفعل مجموعة من العوامل السياسية العالمية عبر العقود الخمسة عشر الماضية، وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات لتوقيت جرينتش، وظهور خدمة التلغراف الدولية، وظهور أول إذاعةِ عالمية بالراديو عبر ست قارات وميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كما نشأ أول نظام إليكتروني لأسعار صرف الأوراق المالية في عام ١٩٧١، ثم البث المباشر للأقمار الصناعية

عام ١٩٧٦، ثم أول استخدام للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتى عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية عام ١٩٧٧، ثم لتمام ربط كل كابل من الأنسجة البصرية حول العالم في عام ١٩٧٧.

وذهب البعض إلى الربط بين نشوء العولمة والنشاط الاقتصادي وأرجع ذلك إلى العديد من النقاط منها:

١- أزمتا نفط أوبك في العامين ١٩٧٣، ١٩٧٩ (اللتان رفعتا أسعار النفط بصورة هائلة) وأسهمتا في توليد الاضطرابات والتقلبات السريعة في كل الاقتصادات الكبرى على امتداد عقد السبعينيات حتى مطلع عقد الثمانينيات.

٢- النمو السريع للتضخم في البلدان المتقدمة، والتأثير العالمي للتورط الأمريكي في حرب فيتنام.

٣- تعجيل السياسة الحكومية لتدويل أسواق المال بالتخلي عن نظم صرف العملات وإلغاء الضوابط عن السوق أواخر عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

٤- الميل باتجاه التصنيع في بريطانيا والولايات المتحدة، ونمو البطالة طويلة المدى في أوربا مما عزز المخاوف من المنافسة الأجنبية وبخاصة المنافسة من جهة اليابان.

٥- التطور السريع نسبياً لعدد من البلدان المصنفة حديثاً في العالم الثالث وتغلغلها في أسواق العالم الأول.

٦- التحول من الإنتاج الجماهيري الموحد إلى طرائق إنتاج أكثر مرونة، والانتقال من فكرة الشركة القومية المحتكرة باعتبارها الفاعل الاقتصادي المهيمن بلا منازع إلى فكرة عالم معقد من المشاريع متعددة القوميات والشركات ذات الهياكل المرنة واتساع بروز الشركات الصغيرة.

ويرى البعض أن ظاهرة العولمة لم تظهر في التسعينيات كما ذهب البعض ولكنها ظاهرة قديمة بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولكن اعترتها فترة ضعف طويلة وخصوصاً في فترات الحربين العالميتين وحتى النصف الأول من الثمانينيات ثم أخذت فيها الحياة من جديد.

ومن مظاهر تطور العولمة وازدهارها في بداية القرن العشرين طبقاً لهذا الرأي ما يلي:

١- زيادة التدفقات الرأسمالية بين الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ وزيادة حجم التجارة الدولية.

٢- زيادة حجم الصادرات في الفترة من ١٩٠٠- ١٩١٣.

٣- تبني العديد من البلدان سياسة تجارة حرة، وزيادة الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

٤- زادت معدلات الهجرة والانتقال خاصة بين العمال في كافة البلدان، ولم تكن هناك قيود تذكر، وقد لعبت السياسات الاقتصادية التحررية دوراً هاماً في ذلك.

ثانياً: مفهوم العولمة:

تسمى العولمة Globalization وتعني لغوياً تعميم الشئ أو المفهوم أو القيمة أو السلعة أو الموقف وتوسيع دائرته ودائرة تأثيره لتشمل كل الكرة الأرضية على اعتبار أن Globe هي الكرة أو الكرة الأرضية(٧٤).

كما يشير المصطلح على انتشار الرأسمالية كنظام سوق وإنتاج، ويشير أيضاً إلى الابتكارات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي.

ويرى البعض أنها: نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

وهناك من ينظر إليها على أنها التبعية العالمية، ويرى أنها ظاهرة لنظام عالمي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة، لأن حرية الدولة في التصرف يرتبط باعتبارها دولة فقيرة أو ناقصة في ظل هذا النظام الجديد.

وذهب البعض إلى أن للعولمة مفهومين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، والمفهوم الإيجابي للعولمة يعني التعاون المثمر بين الأمم والشعوب وإزالة الحواجز والعوائق التى تعوق الاتصال الحر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات، بغض النظر عن القوميات والأجناس والثقافات واستخدام التقدم التقني الهائل في وسط الاتصال والإعلام واستخدام السفر في تسهيل الاختلاط الحر والمباشر بين الأفراد والشعوب وتشابك المصالح وتبادل الخبرات والثقافات واستغلال خبرات العالم (كقرية كونية) يعمها الخير والسلام والرفاهية والتعاون بين أفراد البشر، تتقلص فيها قوى الشر والعدوان والحرب، وتتهاوى فيها المنازعات العرقية والعنصرية ويتعاون الجميع في إطار حضاري، وتجعله أمراً متاحاً مواثيق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والتقدم.

ويتضمن المفهوم السلبي للعولمة مجموعة من المبادئ المستقاه من مركزية الحضارة الغربية ومنها النمو الرأسمالي الحر القائم على اقتصاديات وقوانين السوق الحرة، وانتشار الليبرالية الديمراطية على النهج الغربي، وفرض العقوبات الاقتصادية السياسية والعسكرية من قبل الدول الكبرى ضد

الدول التى توصف بأنها تنتهك حقوق الإنسان، وإشاعة مفهوم "الإرهاب" من منظور غربي، والتقليل من مبادئ السيادة الوطنية لـدول العـالم الثالـث، والتنكر لمبادئ التعددية السياسية والثقافية.

وهناك من ينظر إلى مفهوم العولمة على أنه يرادف مفهوم "التتبؤ" وتعني طبقاً للنقد المعرفي المستحدث هجرة الأفكار من سياق إلى سياق ثقافي مغاير ولو في الزمن الواحد بل تخص أحياناً انتقال النظرية العلمية من مناخ فكري إلى مناخ فكري آخر سواء عن طريق الرحلة الجغرافية أو بالتنقل من حقل علمي إلى حقل علمي آخر.

والبعض يرى العولمة بأنها تعني "الأقصدة" فهي تعني انـدماج أسـواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأمـوال والقـوى العاملة، فالعولمة الاقتصادية هي ما تبشر به اتفاقية التجارة الحرة "الجـات" وهي سياسة تستهدف ضمان حرية رأس المال وتحرير الأسواق والتجـارة العالمية وتدفقات السلع والمنتجات والأموال الـسائلة المـصرفية والمـواد الإعلامية والإعلانية والدعائية.

فالعولمة وفقاً لهذا المعنى عملية نشر وتعميم للأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على مستوى العالم كله، نظراً لارتباط هـذا المفهـوم بمفهوم العالم أو بمعنى آخر التحول من إطار كل دولة على حدة إلى الإطار العالمي ومن ثم يفيد تعبير العولمة في تجاوز الحدود الجغرافية التى تفـصل بين الدول ليصبح التعامل في المجالات على مستوى العالم ككل.

وينظر البعض إلى العولمة نظرة سياسية فيراها تمثـل إلغـاء القـضاء الإقليمي للدولة أو ما يعبر عنه بإلغاء السياسي أو نهايـة الـسياسي وهـذا الجانب يتخذ شكلين واضحين هما:

أ – شكل يتعلق بالإجراءات وتغيير مفاهيم النفوذ والقوة ومواقفهما وتنازل الدولة عن العديد من وظائفها للقطاع الخاص بما يعني أن مبدأ السيادة الداخلية أخذ في التقلص والتقهقر.

ب – شكل يتعلق بعدم الحاجة إلى الدولة، ويتمثل مظهره في فكرة تحويل العالم كله إلى سوق واحدة خاضعة لسيطرة الشركات الكوكبية، ويفسر هذا عمليات خفض نفقات التسليح والتخفيف التدريجي لأعداد الجيوش والتحول إلى جيوش محترفة قليلة العدد نسبياً وذات تكنولوجيا بالغة التعقيد، كما لم تعد الدولة مسيطرة على الكتلة النقدية داخل حدودها، وكلها أمور تدخل في باب العولمة السياسية.

ومنهم من ينظر إلى العولمة على أنها عملية ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية متداخلة ومتباينة، وإن كانت مرتبطة على نحو أكثر بالجهود المتصلة بالعولمة الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات يمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها والتى تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الإيدلوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً وقبولاً، وإن كانت غالبية الكتابات أشارت إلى مجموعة من النقاط الأساسية التى توضح أن هناك اتفاقاً بشأنها يمكن للباحث الإشارة إليها فيما يلي:

١- أن العولمة تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

٢- أن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات، ولكنها خارج تحكم الدول، كما أن العولمة ليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات تحول عدة في جوانب عديدة خاصة في السياسة والاقتصاد والثقافة.

٣- أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس

الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم.

٤- إن نظام العولمة قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدولة والشعوب التي تغزوها- وهذا من منطلق- أن العولمة تضع آلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع روحها ومصالح القائمين عليها.

٥- إن نظام العولمة سوف يترتب عليه تضاؤل الاعتبارات المحلية من فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية في تشكيل حياة الناس وأذواقهم وأوضاعهم المختلفة لصالح إسهامات وانعكاسات دولية عامة.

٦- إن القوة المؤثرة للعولمة تكمن في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلومات التي شهدها العالم في العقود الثلاث الماضية.

٧- أن العولمة كنظام سوف يؤدي إلى إلغاء المسافات الطبيعية في الانتقال والتواصل بين البشر.

٨- أن العولمة سوف تؤثر على النظم السياسية للبلدان وكذلك على الهوية الثقافية والمواطنة.

٩- سوف يترتب على العولمة اندماج الأسواق في مختلف بلدان العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة.

١٠- أن العولمة سوف تؤدي إلى تغيير شامل في العديد من المفاهيم مثل النفوذ والقوة للبلدان وسيطرة وسيادة القطاع الخاص على كافة المؤسسات، وضعف خدمات الرعاية الاجتماعية وخاصة للفقراء ومحدودي الدخل.

ويرى الباحث أن العولمة من وجهة نظره تتمثل في النقاط التالية:

١- أن العولمة حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية.
٢- أن العولمة تعني بوضوح شديد تعميم أو توحيد الاتجاهات والسلوكيات لتشمل كل سكان هذا الكوكب.
٣- أن العولمة تعني التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد ولدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية.
٤- أن العولمة ما هي إلا سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني.

ومن هنا فإن العولمة تعني تكامل الحضارات مع احتفاظ كل منها بخصائصها وليس سيادة حضارة واحدة فقط من هذه الحضارات، وبالتالي سوف تؤدي العولمة إلى توحيد وإزالة الحواجز الجمركية مما يفتح الباب أمام المنافسة وعالمية الإنتاج، وهذا الاتجاه يهدد مصالح دول العالم الثالث التى سوف تعجز عن المنافسة، كما أن العولمة سوف تؤدي إلى صياغة جديدة لنظم الحكم، وكذلك النظم الاجتماعية مما يهدد الثقافة الخاصة بالحضارات غير الغربية ومنها الحضارة الإسلامية.

ثالثاً: الأبعاد الأساسية التى تميز العولمة:

من خلال عرض المفاهيم السابقة يتبين أن هناك مجموعة من الأبعاد التى تميز مفهوم العولمة، ولما كان مفهوم العولمة ذاته قد لقى اختلافاً بين الدارسين والباحثين حول تحديد الأبعاد الأساسية التى تميزه، فمنهم من يرى أن للعولمة ثلاثة أبعاد أساسية هي:

١- المكان والامتداد الجغرافي الذي يشمل العالم بأسره كما يظهر من التسمية نفسها، فالعولمة هي مجموع النشاطات والعمليات والأحداث

الاقتصادية والثقافية والسياسية والاتصالية، التى تغطي معظم أنحاء الكرة الأرضية.

٢- التفاعل الكثيف عبر العالم في كافة المجالات، فالعالم في ظل العولمة يشبه الشبكة حيث يوجد عدد كبير ومتشابك من الأطراف والعلاقات والارتباطات التى تؤثر بعضها على بعض، فأحد مظاهر العولمة تضاعف المعاملات والاتصالات والعلاقات بين الاقتصادات والشركات، وانتقال الأفراد بين أجزاء العالم المختلفة.

٣- اتجاه البشر في كل أنحاء العالم تدريجياً إلى مزيد من التشابه في النشاطات والمؤسسات، بل وفي القيم والذوق العام وأسلوب الحياة اليومية.

٤- العولمة الثقافية لا تعني مجرد صراع الحضارات أو ترابط الثقافات، بل أنها توحي أيضاً بنشر الثقافة الاستهلاكية عالمياً.

بينما فريق آخر يرى أن للعولمة خمسة أبعاد رئيسية هي:

١- البعد التكنولوجي، ويقصد به سهولة وسرعة انتقال التكنولوجيا على مستوى العالم.

٢- البعد الفكري، ويقصد به ظهور مفاهيم جديدة عن الديمقراطية.

٣- البعد الإعلامي، ويقصد به انتشار تقنيات عديدة لإنتاج البيانات والمعلومات.

٤- البعد المالي، ويقصد به سهولة انتقال رؤوس الأموال بسرعة كبيرة على مستوى العالم.

٥- البعد الخامس الفيضان البشري ويقصد به الانتقال المكثف للأفراد بين دول العالم واتساع شبكات الاتصال.

ويتبين من تلك الأبعاد أن ظاهرة العولمة تشبه حالة من الفوران المستمر، الذي يذيب في طريقة الجدران والحدود التى كانت تفصل بين الداخل

والخارج، والعالم بصيحاته الجديدة في السياسة والفكر والفن والموضه، وتكنولوجياته الجديدة في الإنتاج والاتصال، بحيث يفرض نفسه على أسلوب حياة الفرد العادي، واهتماماته، ومستوى معيشته وفرصه في الحياة في كل ركن من أركان المعمورة.

رابعاً: أنواع العولمة:

العولمة ليست فكرة ولا تياراً ولا أزمة ولا اتجاهاً، إنها وضعية كونية جديدة تخترق كل مجالات الحياة، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل، ولذا فإن واقع العولمة على الشعوب لن يكون واحداً، وللوقوف على ذلك لابد من الإشارة إلى أنواع العولمة كما ناقشها العديد من العلماء والدارسين المهتمين بهذا الموضوع، فلقد اتفق البعض على أن أنواع العولمة هي:

أ - **العولمة الاقتصادية:** حيث بدأت العولمة أول ما بدأت في مجال الاقتصاد، وتعني العولمة في مجال الاقتصاد زيادة التبادل التجاري بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير الحكومية أمام انتقال السلع والخدمات.

فالعولمة الاقتصادية هي الاقتصادات المفتوحة على بعضها البعض، والمرتبطة والمبنية على الانتقال الحر للسلع والخدمات ورأس المال بل الخبرات والكفاءات عبر العالم.

ويرى البعض أنها تعني "تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في أيدي مجموعة قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة وإحداث التفاوت ما بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية ونظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:

أ- تحويل المنتجين في البلدان النامية إلى العمل المأجور أي جعل دخولهم تعتمد على السوق مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التى كانت تضمن للفرد حقاً في دخل ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

ب- تزايد البطالة نتيجة لتحويل وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة فيما يقلل من الطلب على قوة العمل.

ت- تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان النامية وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد.

ث- تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المراكز إلى البلدان النامية.

ج- تراجع الصناعات التحويلية في البلدان النامية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، وكما سبقت الإشارة فإن الظاهرة الملازمة للعولمة في المجال الاقتصادي هي تسريح العمالة والموظفين فخلال السنوات العشرة الماضية قامت ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات العالمية بتسريح ٤٠٠ ألف عامل في المتوسط كل سنة، وهذا على الرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة .

ولم تقف العولمة الاقتصادية عند هذا الحد على مستوى الأفراد بل أدت إلى ظهور مجموعة من التحولات التى لم تكن موجودة من ذي قبل وهي:

١- تحرير التجارة العالمية والخدمات.

٢- استثمار رأس المال الأجنبي.

٣- وجود الشركات المتعددة الجنسيات.

٤- دورة تبادل النشاط الإنتاجي المتكافئ.

٥- التقدم التكنولوجي ويتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويمكن للباحث الإشارة إلى أهم الأهداف والنتائج الاقتصادية التى سوف تحدث في الدول النامية نتيجة للعولمة الاقتصادية وهي:

- تبعية الإنتاج غير الرأسمالي لصالح الإنتاج الرأسمالي وبشروطه.

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والتنمية المستدامة، والسكان والتنمية، والتنمية البشرية، والتلوث وحماية البيئة.
- بروز ظاهرة القرية العالمية وتقلص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات.
- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي والتغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج.

وفي إطار ما سبق يتضح أن الاقتصاد في ظل العولمة يعتمد على الاستثمار الأمثل للوقت بأقل تكلفة عن طريق استخدام المعرفة الجدية وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسن السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة، ولم تعد التنمية الاقتصادية كما كانت في الماضي تعني الانتقال من وضع سيئ إلى وضع أفضل منه، بل أصبح الآن المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا الانتقال.

(ب) العولمة الثقافية: تعتبر الثقافة أساس هوية المجتمع وانتمائه وتميزه عن غيره من المجتمعات، والثقافة هي "ذلك الكل المركب المتجانس من العقائد والقيم والأفكار والمعايير والرموز والإبداعات وأنماط العيش التى تشكل قوام الحياة لمجتمع من المجتمعات.

والعولمة الثقافية تعني "تعميم النموذج الثقافي لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى من خلال ما يملك من القيم الثقافية والأنماط السلوكية والمفاهيم الحضارية مستخدماً كل الوسائل المتاحة.

ونشير هنا إلى حقيقة مؤداها أن التجانس الثقافي بين البشر سابق بعصور طويلة على ظهور العولمة الحديثة، لكنه كان محدداً بأقاليم معينة

متمايزة ثقافياً وشكلت هذه الأقاليم تجمعات ثقافية فيما بينهـا سـمات مـشتركة تميزها عن غيرها سمات أخرى وهذا لا يغفل الدور الذي تلعبه الثقافة في ظـل العولمة محلياً وعالمياً وتأثيرات العولمة على كافة القيم الثقافية وطرق التفكيـر في حياتنا اليومية.

وإن البعض يرفض هذا الرأي على أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وتوجـد وسـتوجد ثقافات متعددة ومتنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتداخل إداري من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، ومن هذه الثقافات ما يميـل إلـى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها مـا ينعـزل حيناً وينتشر حيناً آخر.

ويرى الباحث أن العولمة الثقافية التى نعيشها ونحياهـا اليـوم وليـدة تطورين أساسيين أحدهما في نهاية الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا، والثاني: التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبث الإعلامي الفضائي الذي أصبح يربط البشر في كل لحظة وفي كل أنحاء الأرض.

فالعولمة الثقافية وليدة زوال الموانع السياسية من ناحية، وزيادة التفاعل والاتصال العالمي نتيجة للتطور في تكنولوجيا الاتصال والفضائيات من ناحيـة ثانية.

ومن خلال ما سبق يؤكد الباحث على مجموعة من الاعتبارات تساعدنا على إدراك العولمة الثقافية هي:

١- العولمة الثقافية على قدر من الوضوح مثل العولمة الاقتصادية، فالعالم ليس موحداً ثقافياً كما هو موحد تجارياً ومالياً.

٢- إن الثقافة وعناصرها الرئيسية تظهر استعداداً واضحاً للعولمـة وإن كـان نسبياً.

٣- تستمد العولمة الثقافية خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيميه وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من أهمها انفتاح الثقافات العالمية المختلفة.

٤- في ظل العولمة الثقافية قد يزداد تعرف الإنسان على هويته الوطنية.

(ج) العولمة السياسية: تعتبر العولمة السياسية آخر محطات العولمة فالعولمة تصطدم مع السياسة، وأول ما فعلته العولمة بالسياسة هو أنها أفقدتها أهميتها القصوى، وتعني العولمة السياسية أن الدولة لم تعد صاحبة القرار الوحيد، وهي حتماً المسئولة مسئولية كاملة عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها رغم أنها مازالت تدعى ذلك نظرياً.

فالعولمة السياسية تتمثل في تراجع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، حيث يتم الانتقال الحر للقرارات والسياسات والتشريعات عبر المجتمعات والقارات بأقل قدر من القيود والضوابط.

فالعولمة باعتبارها طموح وتشوق إلى النفوذ والتمدد غير المحدود لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة.

(د) العولمة التقنية: إن ما نعنيه بالتكنولوجيا أو التقنية هنا هو التطبيق العلمي لما تفرزه النظريات العلمية، وتطبيق الخبرات المكتسبة في تطوير عمليات الإنتاج والخدمات، وتعتبر العولمة التقنية شمولية النزعة المعرفية بلا وطن بحيث تتجاوز مفهوم المكان وتختصر الزمن وتخدمها وسائل كثيرة كشبكات التلفزة الفضائية والإنترنت، وهناك ثلاث شبكات أساسية تربط كل لحظة بين البشر والمؤسسات والشركات في مختلف مناطق العالم في عصر العولمة التقنية وهي:

١- شبكة الاتصال الإعلامي وتتم من خلال الأطباق الفضائية (الدش) ومن خلالها يرتبط الناس بالقنوات التليفزيونية الموجودة في جميع أنحاء العالم، وتوجد مع الوقت اتجاهات متشابهة في الأفكار والعادات والأذواق.

٢- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفـراد من مختلف بقاع الأرض، فيأخذون منها ويضيفون إليها بغض النظر عـن الدول التى ينتمون إليها.

٣- شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية فالقرارات والعلاقات المالية والاقتصادية في العالم كله أصبحت مترابطة ومتشابكة أكثر من أي وقت مضى حتى لن العالم يصبح تدريجياً بورصة واحدة كبيرة ومصنع واحد كبير وسوق واحد كبير.

وهناك من يرى أن العولمة التقنية كانت نتاج وخلاصة ثـلاث ثـورات هي:

١- ثورة المعلومات وذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في شكل تخصصات ولغات عديدة وإمكانية السيطرة على هـذا الانفجار المعرفي والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

٢- ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التـى بـدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بـالتليفزيون والنـصوص المتلفـزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

٣- ثورة الحاسبات الإليكترونية التى توغلت في كل مناحي الحياة ولمتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها.

ويرى الباحث من خلال عرض لنواع العولمة أنها تنحو منحى اقتصادياً سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات في الأبعاد الثقافية والتقنية والسياسية، وتؤكـد ذلك المؤشرات الرقمية لمعدلات الإنتاج والاستهلاك ودلالات وضعية للـسلوك والقيم والتوجهات الفكرية الخاصة بالناس على المدى البعيد.

كما أن العولمة التقنية سوف تؤدي إلى تغيرات كبيرة في نظـام العمـل التقليدي، وتهميش الأسواق المحلية مما يـزداد معـه الكـساد وعـدم الأمـان

الاقتصادي، كما أن العلوم والمعارف التقنية التى سوف تباح من خلال العولمة قد تؤدي إلى حدوث أضرار بالغة في المفاهيم والمدركات ونظم القيم.

خامساً: أطروحات العولمة:

يشير البعض إلى أن هناك العديد من أطروحات العولمة، ويمكن تحديدها في أربع أطروحات رئيسية هي:

(أ) **أطروحة إعادة التوزيع:** ويرى أصحاب هذه الأطروحة: والذي يغلب على فكرهم الاشتراكية أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية، ولكن تتحدد بدور حاسم آخر هو العامل الإنساني.

(ب) **أطروحة الرأسمالية المقارنة:** وتنطلق هذه الأطروحة من أن الرأسمالية ليست واحدة في كل مكان، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة ليس من الضروري أن تقترب بعضها من بعض لدرجة تختلط فيها سماتها، فهناك اختلافات بين كل نظام رأسمالي وآخر.

(ت) **أطروحة التحديث:** وترتكز أفكار هذه الأطروحة على انتشار رأس المال والتكنولوجيا والثقافة مع توقع تأثر بعضها البعض، وعادة ما يتم ذلك من تمثيل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية في القطاع العام، والنموذج المحتذى به هذه الأطروحة هو الديمقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوربية والأمريكية.

(ث) **أطروحة الثورة التكنولوجية:** وترتكز هذه الأطروحة على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية والاتصالية والتى تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها وخصخصة الأصول ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر لحدود إنتاج المصنع والاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رؤوس الأموال.

وهناك من أشار إلى أطروحات العولمة وخصها في المجال الثقافي دون غيره من المجالات، وقدم عدة أطروحات للعولمة في هذا المجال منها:

١- ليست هناك ثقافة واحدة بل ثقافات.

٢- للهوية الثقافية مستويات فردية، وجمعية، وطنية.

٣- لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة.

٤- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي بالدرجة الأولى أيديولوجية تعكس إدارة الهيمنة على العالم.

٥- العولمة شئ والعالمية شيء آخر..

٦- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة وتكريس الإشباع الحضاري

٧- العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة.

إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة لا تقل عن حاجاتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لدخول عصر العلم والثقافة.

ويرى الباحث في إطار عرض أطروحات العولمة من وجهات نظر بعض العلماء الذين اختصوها بالدراسة والتحليل أنه يمكن القول إن هذه الأطروحات مثلت مفاهيم العولمة من وجهات نظر متعددة فمنها ما ركز على البعد التاريخي للعولمة، ومنها ما ركز على الجانب الاقتصادي للعولمة، ومنها ما أشار إلى ما تحدثه العولمة من ثورة تكنولوجية واجتماعية، والأطروحات الأخيرة ركزت على الهوية الثقافية وما يمكن أن يحدث للثقافات والخصوصية للدول من العولمة وآثارها.

سادساً: استراتيجيات العولمة:

من خلال تحليل مفهوم العولمة وأنواعها وأبعادها يمكن أن نصل إلى حقيقة مؤداها أن أنشطة العولمة تدار بمجموعة من الفاعلين وهم أمريكا ودول

الاتحاد الأوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولهؤلاء الفاعلين ما يسمى تكنيك العولمة أو استراتيجية العولمة غير المعلنة كما يطلق عليها البعض، ويمكن إيجاز عناصر هذه الاستراتيجية فيما يلي:

١- الإبقاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية لضمان استدامة حاجتها إلى مساعدة الفاعلين في حقل العولمة.

٢- زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامي المستفز من دول العالم المتقدم، واستعراض عضلات القوة في البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكري.

٣- تمكين سياسة (فرق – تسد) وإثارة النزعات الوطنية بين شعوب ودول العالم النامي للحيلولة دون قيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقوم بين الدول النامية.

٤- إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامي مما يجعل التكنولوجيا والثقافة حكراً للعالم الأول وعملاً على تعميق التبعية التكنولوجية لدى العالم الثالث.

٥- فرض الهيمنة الغربية على شعوب العالم فكرياً وثقافياً، فالعولمة ما هي إلا (غربنة) العالم جميعاً وجعل الشعوب بلا هوية وبلا استقلال حقيقي ووسيلة تحقيق ذلك تعتمد على الخطاب الإعلامي الموجه دائماً إلى كل شعوب الأرض.

٦- التوجه إلى بلاد العالم الإسلامي خاصة واقتحامها ظلماً وعدواناً وإقامة العالم الإسلامي مقام العدو الأول بعد زوال الاتحاد السوفيتي.

وما يؤكد على ذلك ما حدث في أفغانستان وتعيين حكومة موالية لأمريكا، وما حدث في مارس في العراق، وما حدث في البوسنة والبقية تأتي، وكما قال الرئيس الأمريكي، بوش الابن أنها حرب صليبية، وقد صدق فيما قال فالحضارة الإسلامية تواجه حرباً ضروساً إذا لم تتوحد الجهود العربية

والإسلامية فسوف يصبح العالم العربي بل الإسلامي تحت الهيمنة الأمريكية باسم العولمة.

سابعاً: مظاهر العولمة:

يمكن الإشارة إلى أهم ملامح العولمة فيما يلي:

١- عولمة الإنتاج، وهي تشير إلى كون السلعة الواحدة لا يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة، كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة.

٢- عولمة الاستهلاك، وهي تشير إلى توحد أنماط الاستهلاك في جميع دول العالم حتى أصبح الهامبورجر والبيتزاهات والشيبسي ودجاج كنتاكي وغيرها من المنتجات في جميع العالم.

٣- التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات نتيجة لعولمة الإنتاج والاستهلاك، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية.

٤- اقتران التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات بالثورة في مجال الخدمات حيث ساعد التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات على حدوث ثورة في مجال الخدمات.

ثامناً: النتائج المتوقعة للعولمة:

لقد اختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض للنتائج المتوقعة للعولمة، فيراها البعض مدمرة للشعوب والثقافات، بينما ينظر البعض الآخر إليها على أنها آثاراً إيجابية سوف يكون لها مردود كبير متمثلاً في النمو الاقتصادي والتقني والتقدم المذهل في وسائل الاتصال والاستفادة من علوم الحاسب وثورة المعلومات ويعرض البحث هنا بشئ من الإيجاز النتائج السلبية والإيجابية للعولمة من وجهات نظر متعددة ثم ينهي بوجهة نظر خاصة.

(أ) النتائج السلبية للعولمة:

يشير أحد الباحثين إلى أن للعولمة العديد من النتائج السلبية على الدول منها:

أ- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول والمنظمات والجماعات.

ب- تزايد الاتجاه نحو استخدام الحروب لفك اشتباكات الماضي في حالات الحروب العسكرية والحروب الباردة.

ج- تدخل القوى العظمى في شئون الدول النامية وانتشار أسلوب الهيمنة والاحتواء.

ح- انتشار الجرائم والمنازعات والصراعات وتدهور أحوال المعيشة.

خ- تحول العالم إلى كتلة من المنتجين وكتل من المستهلكين والمعدمين.

د- تأثر الثقافات الوطنية، وعدم الاهتمام باللغة الوطنية وتدهور الأخلاق.

ذ- انتشار الأمراض في العالم.

ويرى آخرون أن النتائج السلبية للعولمة متعددة منها:

أ- تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الإدارة الاقتصادية العالمية.

ب- إضعاف السيادة القومية للدول التى تتكفل بها هذه الشركات بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي.

ت- تهميش طبقات اجتماعية بكاملها واستبعادها عن نطاق الفاعلية الاجتماعية والسياسية.

ث- ازدياد معدلات الفقر بصورة غير مسبوقة

وأكد البعض على أن للعولمة العديد من النتائج السلبية خاصة على الأسرة منها:

١- **في مجال الزواج:** أدت العولمة إلى زيادة نسبة الزواج خارج نطاق الأسرة، وبداية حالات من الزواج عبر الإنترنت، وزيادة قدرة الفتاة على الاتصال بالشباب بسرية ودون رقابة

٢- **حجم الأسرة:** تغير حجم الأسرة من النمط الكبير إلى النمط الصغير وتغيرت تبعاً لذلك وظائف الأسرة من الوظيفة الإنتاجية إلى الوظيفة الاستهلاكية.

٣- **في مجال العلاقات الأسرية:** كان من نتائج العولمة قلة الزيارات بين الأقارب وانخفاض التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة إلى أدنى حد.

٤- **القيم الاستهلاكية:** أدت العولمة التى تغير القيم الاستهلاكية، فازداد الإقبال على شراء السلع الاستهلاكية المرتبطة بالعولمة ومن المظاهر الاستهلاكية الخاصة بالأسرة ازدياد نسبة مستخدمي الهواتف والأطباق الفضائية (الدش)، وأصبح جهاز الكمبيوتر من الضروريات الأساسية لدى كل أسرة.

ويرى **الباحث** أن تراجع الحدود وتحرير التجارة كأحد إفرازات العولمة قد سهلاً النشاطات الإجرامية عبر الحدود الدولية، فانتقلت الجرائم والأنشطة الإجرامية غير المشروعة من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، ونشأت إلى جانب اقتصاد العولمة التجارة الدولية المعلنة شبكات موازية من الاقتصاد الخفي تعمل في مجالات التهريب وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، أي أن للعولمة تأثير مباشر على الجريمة والعنف والإرهاب.

إذن فالعولمة ليست عولمة معلومات وأموال فحسب وإنما هي عولمة جريمة أيضاً فاقت كل تصور، وأصبح هناك شبكات واسعة للتجارة بالأعضاء البشرية، والرق، واغتصاب الأطفال، والاغتيالات لحساب (طرف ثالث)، وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل.

كما لا يمكن إغفال أن العولمة تضعف بشدة من العلاقة بين الفرد ومجتمعه، كما تتضاءل عملية الإحساس بالهوية القومية والفردية، حيث إن الفرد كان خاضعاً لسلطة الدولة قديماً ولكن في ظل المجتمع المعلوماتي الجديد والذي يعمل بقوة على تحرير الفرد من تلك القيود، ولا يمكن إنكار هذا التأثير على مستوى الدولة كذلك حيث أن العولمة تضعف من العادات والقيم التقليدية وكذلك الأيدلوجية السياسية.

ويرى الباحث أنه من خلال ما سبق عرضه من تحليلات ناقدة للمظاهر السلبية لظاهرة العولمة يمكن أن نصل إلى الحقائق التالية:

١- أن ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية وباستراتجياتها وآلياتها العملاقة وما كشفت عنه من آثار وتداعيات تحمل ما يمكن أن يهدد الهويات الثقافية خاصة لمجتمعات العالم الثالث.

٢- أن هذه الظاهرة لها تداعيات متعددة الأبعاد والزوايا يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أ- **فمن الناحية السياسية:** استطاعت اختراق السيادة القومية للدولة، وتهديد هذه السيادة بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التى تقلص من سلطتها.

ب- **ومن الناحية الاقتصادية:** عملت على تركيز الثروة في يد قلة من الدول وقلة من الأغنياء والأثرياء وتهميش الأغلبية من الشعوب.

ت- **ومن الناحية البيئية والطبيعية:** فقد بات التدمير لها يأخذ شكلاً منظماً بهدف استغلالها لصالح قوى الاقتصاد والعولمة.

ث- **ومن الناحية الثقافية:** فإنها تعمل جاهدة على سحق الهويات الثقافية القومية في محاولة لعولمة الثقافة.

ويرى الباحث أن أكثر الآثار السلبية خطورة في عصر العولمة على التنمية بالإضافة إلى ما سبق عرضه هيمنة ثقافة واحدة وسيطرتها على الثقافات الأخرى وخاصة في البلدان النامية مما قد يؤدي إلى ميل الشخصية التنموية في

هذه البلدان إلى التقليد والمحاكاة لعجز الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة وظهور ثقافات جديدة أو إضفاء بعض الثقافات والقيم ذات التأثير السلبي على التنمية.

(ب) النتائج الإيجابية للعولمة:

ليس من الإنصاف القول إن العالم الذي تأثر سلبياً بإفرازات العولمة كان ينعم بالأمن والأمان والرخاء والتواصل الأخوي والوحدة قبل اشتداد حركة العولمة وخلط الفضاء الداخلي بالفضاء الخارجي، فالعديد من البلدان تعاني من مشكلات كبيرة مزمنة على كل المستويات حتى البلدان التى بصدد العولمة نفسها أصبحت تعاني من مشكلات أمنية وتحديات خارجية تقف أمامها أحداث الإجراءات الأمنية عاجزة عن درء الخطر- ومع ذلك فإن القواسم المشتركة التى تجمع الأمم ومن أهمها وحدة الأصل البشري، ومصير هذه القواسم المشتركة تدفعنا إلى ضرورة الاستفادة من إفرازات العولمة الإيجابية، وما تنتجه من إمكانات لا محدودة وفي مقدمتها العلم والثقافة.

واتفق المهتمون بدراسة ظاهرة العولمة على أن إيجابياتها تتضح على مستويين هما:

١- **المستوى الاقتصادي:** ويكمن في تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية للبلدان عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية العالمية بشكل عقلاني ورشيد بعيداً عن مميزات السياسة بما يزيد في النهاية من الرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم.

٢- **المستوى الثقافي والاتصالي:** ويرى أصحاب هذا الرأي أن عنصر العولمة يعمل على تحرر الدولة وسلطاتها والبشر في جميع أنحاء الأرض، ويساعدهم على التفاعل من خلال وسائل الاتصال الحديث لبناء عالم متماسك يحترم القيمة الإنسانية للفرد.

ويرى البعض الآخر أن للعولمة إيجابيات متعددة منها:

١- تحقيق أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الواحد.

٢- تؤدي العولمة إلى تطور اقتصادي هائل من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

٣- تعمل العولمة على الإسراع بتطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة والمتلاحقة.

وأضاف آخرون أن أهم إيجابيات العولمة تكمن في:

١- الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر المعلومات والمعلوماتية.

٢- تساعد التكنولوجيا التى يتسم بها عصر العولمة على تحسين الفرص الإنسانية، وتحقيق قفزات كبيرة في النمو والتقدم في كافة مناحي الحياة الإنسانية.

٣- من خلال الاستخدام الواعي للتكنولوجيا والمعلوماتية التى تفرزها العولمة يمكن مواجهة العديد من المشكلات التى تواجه التنمية في كافة البلدان.

ويلاحظ على ما سبق أن للعولمة تأثيرات إيجابية على الثقافة تتلخص فيما يلي:

١- تحرير الإنسان من المسلمات والغيبيات، والوقوع فريسة لسيطرة النظم الاجتماعية والأسرية التقليدية البالية.

٢- غرس قيم الصدق والجرأة والوضوح.

٣- الاعتماد على النفس والتعامل مع الآخرين بلا حساسية.

٤- تشجيع المنافسة والمبادرات الفردية والتمايز بين الأفراد على أساس الكفاءات والنبوغ والتفوق.

٥- تساعد على الخلق والإبداع.

٦- تعمل على تحرير المجتمعات من الولاء للثقافات والإيديولوجيات المتعصبة الجامدة ضيقة الأفق التى تعوق تقدم المجتمعات والانطلاق إلى ثقافة عالمية واحدة.

ويرى الباحث من خلال ما سبق عرضه من مظاهر إيجابيـــة لظـــاهرة العولمة من وجهات نظر متعددة أنه يمكن أن يصل باطمئنان إلـــى المعطيـــات التالية:

١- أن أهم ما يميز ظاهرة العولمة من الناحية الاقتصادية هي تمتع الاقتـــصاد بقدر كبير من المرونة مما يساعد على إيجاد فرص التوظيف والعمالة عنـــد انتقال بعض الصناعات إلى الدول منخفضة الأجور.

٢- ظهور ما يسمى بالطريق الثالث ويعني التوفيق بين تراجع الدولة ومواردها في عصر العولمة من ناحية وضرورة استمرار الدور الاجتمـــاعي للدولـــة والحفاظ على الحدود المناسبة للعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

٣- تبني الأمم المتحدة من خلال سكرتيرها العام كوفي عنان ما يسمى العولمـــة المصغرة Globla Compact وتمثلت أهدافها في:

أ- احترام حقوق الإنسان.

ب-احترام حرية التعامل في التنظيم والتعبير عن مصالحهم.

ت-الامتناع عن جميع أشكال التمييز والقهر وإلغاء عمالة الأطفال.

ث-اتباع سياسات إنتاجية لا تضر بالبيئة، ونشر التكنولوجيا النظيفة.

٤- إن أهم ما يميز ظاهرة العولمة إرساء قواعد عالميـــة لمحاربـــة الجريمـــة، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها.

٥- ساعدت العولمة على الانفتاح الفكري والتفاعل بين الجماعات والمجتمعـــات المختلفة.

٦- ساعدت العولمة على أن يصبح العالم أكثـــر شـــفافية وأصـــبحت قـــضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ملء السمع والبصر في كل أنحاء العالم.

تاسعاً: الموقف من العولمة:

يشبه الكثير من المحللين نظام العولمة الحالي بالقطار المسرع الذي يعطيك فرصاً محدودة من الوقت للحاق به، والنقاش في العالم كله حول العولمة يختل حول تعريفها، ويتصاعد حول بداياتها وأصولها التاريخية، ولكن التناقض يبلغ مداه حول الموقف من العولمة ما بين تأييد ومعارضة وقبول شروط.

ونعرض هنا بعضاً من هذه الآراء:

فلقد أشار البعض إلى أن هناك وجهتي نظر من العولمة. الأولى ترفض العولمة، وتتمتع هذه الوجهة ببريق إعلامي أكبر من تلك الآراء التي تؤيدها، ورفض العولمة طبقاً لهذا الرأي يكون في أغلب الأحوال دفاعاً عن البيئة، وحقوق العمال والمستضعفين في الأرض، ودفاعاً عن القيم الإنسانية والروحية في مواجهة القيم المادية والاستهلاكية، ودفاعا عن الانتماء والهوية والسيادة.

أما الوجهة الثانية فيؤيد أصحابها العولمة ويرون أنها بداية الانطلاق إلى الآفاق الرحبة للإنسانية، والتحرر من كافة القيود التى تحد من قدرات البشر، والتحرر من الصراعات التى فرضتها السياسة والانتماءات التى طالما أدت إلى الحروب بين القبائل والأمم والدول، والتحرر من سيطرة الدولة على الاقتصاد والمعلومات، بل والتحرر من التعصب والتحيز ضد أي من بني البشر على أساس الانتماء لبلد أو دين أو ثقافة أو طبقة اجتماعية أو فكر مختلف، فالعولمة هي الحرية في أبدع صورها وهي نهاية الأسوار والحدود والقيود.

ومن خلال ما سبق عرضه من مفهومات ومضامين عن العولمة نلاحظ أن هناك ربطاً لكافة الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وهذا الربط يحكمه ثلاثة مواقف من وجهة نظر الباحث يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١- **الموقف الأول:** موقف متخاذل يفترض أصحابه أن أمريكا هي المهيمنة، وأن العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية باتت الصيغة التى تحكم

العالم والعلاقات الدولية وليس على كل شعب أو أمة إلا أن يبحثوا عن مكان لهم في إحدى عربات قافلة العولمة حتى لا يخرجوا من المعادلة.

٢- **الموقف الثاني:** هو موقف منفعل يرفض كل ما حوله تحت شعار الأصالة والمحافظة على الهوية دون أن يميز بين الحفاظ على الشخصية والهوية والانفتاح على الأمم الذي كان ولا يزال ضرورة أملاها علينا الإسلام كما يمليها واقع حركة الأمة في مسيرة التاريخ.

٣- **الموقف الثالث:** موقف يقدر الانفتاح على العالم بأسره، وإن كان يجب أن يلتزم بثوابت الشخصية والهوية، يتفاعل مع حضارات الأمم يأخذ منها ويعطيها من موقع الندية، وهذا الموقف هو الأكثر واقعية وموضوعية.

ومن ثم يرى الباحث أنه ليس من الحكمة أن نتعامل مع العولمة بمنطق الرفض لأن الرفض، لن يمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها، كما أن القبول المطلق لن يمكنها من الاستفادة التامة منها، فالعولمة أصبحت أمراً واقعاً نعيشه بالفعل ولا نستطيع أن نغفله أو نهرب منه، وإذا كان للعولمة سلبياتها فإن لها إيجابياتها، ورفض سياساتها لن يجدي، بل المهم التفاعل معها والاستفادة بما تقدمه من ثورة علمية وتكنولوجية ومعلوماتية والاستفادة من الآفاق المعرفية التى توفرها، وهي آفاق لا حدود لها، وفي مقدمتها العلم والثقافة، والتعامل مع سلبياتها بتدعيم الهويات الوطنية والمحافظة على الهويات الثقافية.

وهذا يفرض علينا تدعيم الثقافات المحلية ومساعدتها على الحفاظ على خصوصياتها، كما يجب تدعيم الموارد البشرية من خلال التدريب ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة في وضع الأسس والأدوات التى تساعد على التعايش مع العولمة.

كما يجب العمل على تدعيم الانتماء، وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بتكامل أبعاد التنمية (اقتصادي- اجتماعي) ودعم التنمية الذاتية للمجتمعات وتواصلها واستمراريتها، وإيجاد الشخصية التنموية التى تساعد على الاندماج في العالمية وتستفيد من معطيات العصر التكنولوجي الذي توفره العولمة، وتوظيفها إيجابياً لصالح التنمية بوعي وإدراك.

الفصل الثامن

محددات التنمية في ظل العولمة

تمهيد

أولاً: المحددات الثقافية

ثانياً: المحددات البيئية

ثالثاً: المحددات الاقتصادية

رابعاً: المحددات الاجتماعية

خامساً: المحددات السياسية

تمهيد:

من المقولات المهمة التى ظلت لسنوات عديدة تتردد فى كتابات كثير من رجالات الفكر الاجتماعى، وخاصة لدى الاقتصاديين منهم، إن تحديث المجتمع يتوقف على ما يمتلكه من موارد طبيعية مادية أو ما يسمى فى الفكر النقدى الكلاسيكى بموضوعات العمل، بيد أن الواقع وتغيراته أحدث ثورة حقيقية غيرت ثوابت الفكر، ووسعت من مدارك الإنسان، نظراً لما حدث ويحدث من تغيرات عالمية ومتغيرات عصرية، ثورة معلوماتية كثيفة التأثير، وتقدم علمى وتكنولوجى هائل، وتحول العالم بأجزائه المترامية إلى قرية كوكبية صغيرة، أدت إلى إلغاء الأسوار بين الشعوب، أو هكذا يتردد، وتحطيم الحواجز بين الدول، وفتح الأبواب والمنافذ على مصراعيها لصالح البشر جميعاً، والانطلاق إلى الانفتاح على العالم بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والمعرفية، كل هذا أحدث انقلاباً فى فكر البشر وحول عقول المتخصصين فى مجالات العلوم إلى عقول مرنة، تقبل الآخر، وتحاوره، وتأخذ عنه وتعطيه.

وكل هذه التحولات والتغيرات السريعة كان لها تأثيرها بالغ الأهمية على التنمية سواء من حيث الشكل أو المضمون، بمعنى آخر أنه لكافة التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التى صاحبت العولمة، تأثيرها فى تغيير شكل ومضمون التنمية ليس على المستوى العالمى فحسب، ولكن على مستوى المجتمعات المحلية الجديدة.

ويرى الباحث أن كل هذه المتغيرات والعوامل ما هى إلا محددات للتنمية فى مصر والعالم، وعليه سيتم تناولها بشئ من الإيجاز خلال الصفحات القادمة.

أولاً: المحددات الثقافية:

تحمل كلمة العولمة بعض المفارقات التى يجب الانتباه إليها نظراً لما تتضمنه من أهداف بعيدة قد تخفى على الكثيرين من المتحمسين لها، على الرغم من أن هذه الأهداف الخفية أو المستترة، الكامنة تتعارض تعارضاً شديداً مع الهدف الظاهر أو المعلن.

فمفهوم العولمة يدعو فى ظاهره إلى توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة من الفهم المتبادل، والتقريب بين البشر وإقرار السلام العالمى، وهى كلها أهداف سامية تستحق التقدير والاحترام والعمل على تحقيقها، ولكنه يخفى وراء بريق هذه الأهداف المعلنة تبعات أخرى خطيرة ترمى إلى تجريد تلك الشعوب من مقوماتها الثقافية الخاصة التى تعطيها تميزها وتفرد إحداها عن الأخرى، وتعمل على إخضاعها لتأثير ثقافة واحدة -موحدة أو عالمية- تقوم بصياغتها وتشكيلها بالضرورة الشعوب والمجتمعات الأكثر قدرة وتقدماً على نشر أفكارها وآرائها نظراً لما تملكه من وسائل وأساليب الإعلام المتقدمة وتكنولوجيات الاتصال المتطورة المعقدة والأشد كفاءة وتأثيراً؛ مما يؤدى فى آخر الأمر إلى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة على بقية ثقافات العالم، وتهميش تلك الثقافات أو مسخها وإزالة مقوماتها الخاصة.

ويمكن تلخيص أهم المحددات الثقافية التى انبثقت من العولمة، وكان لها تأثيراتها المتعددة وصياغة محددات جديدة للتنمية فيما يلى:

(أ) انكماش المكان:

حيث أصبحت حياة الناس وأوضاعهم ومكانتهم ودخلهم وصحتهم، تتأثر بالأحداث التى تجرى على الجانب الآخر من الكرة الأرضية، وغالباً ما تتأثر بأحداث لا يعلمون عنها شيئاً.

ومن ثم تم القضاء على ما يعرف بخصوصية المجتمع الثقافية، فلم تعد هناك حدود ولا حواجز بين المجتمعات، وأصبح العالم برمته مجتمع بلا حدود، وإذا كنا فى الماضى نسلم بضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية لأى مجتمع عند تطبيق أو ممارسة عمليات التنمية، وأن ما يمارس فى أمريكا مثلاً من نماذج تنموية لا تصلح لأن تطبق فى مصر، نظراً لاختلاف الخصوصية المجتمعية، فالآن وقد ألغيت الحدود وتفتتت الحواجز وضاقت المسافات، فمن المتوقع أن تصبح نماذج التنمية واحدة، وأن ما كان يصلح فى مصر قد يصلح فى أمريكا والعكس.

التفاوت الثقافى:

ومن التحديات التى تواجه التنمية فى عصر العولمة التفاوت الثقافى، فالإعلام والمعلومات تتركز بشكل كبير فى الدول الغربية المتقدمة، مما يوجد فجوة معلوماتية بين الشمال والجنوب.

فعلى سبيل المثال "الإنترنت" الذى يعتبر منبراً للعولمة الثقافية وفيضاناً للمعارف والمعلومات فى شتى الميادين والمجالات المعرفية، إذ يعد نادياً للصفوة، الذين يمتلكون القدرات المادية اللازمة للاتصال بهذه المجالات، فضلاً عن امتلاكهم للقدرات المعرفية اللازمة مثل المعرفة الأساسية باستخدام الكمبيوتر واللغة الإنجليزية.

تكنولوجيا الاتصال:

فثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة، وإنما هى مزيج من إبهار الفضائيات وفيضان المعلومات فى الإنترنت، والتركيز غير المسبوق على النزعة الإعلانية هنا، هذا وسوف يؤدى ذلك إلى التأثير على التنمية من خلال سيادة الأنماط الاستهلاكية التى تتوافق مع المصالح التجارية للشركات العملاقة، وإعلاء القيم المادية والاستهلاكية على حساب التنمية.

وهنا على الرغم من الفوائد والمميزات التى سوف تعود على المجتمعات من تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كإحدى إيجابيات العولمة فلها العديد من التأثيرات السلبية منها:-

١- تحول المعلومات إلى سوق تجارى يهدف إلى بيع اللهو والمتعة والرفاهية، وبعض أشكال الفساد للناس والقيم المجتمعية.

٢- سيطرة مجموعة على المعلومات بهدف الهيمنة على الثقافات، وتضييع الأيدلوجيات التى تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد.

٣- تحولت أهدافها من توسيع المعرفة البشرية ورفع الجهل وإيصال المعلومات إلى أقصى نقطة فى الأرض إلى استثمار تجارى لتضخيم الثروات.

٤- ظهور قيم جديدة ترفع من قيمة النفعية والفردية والأنانية والاتجاه الغرائزى المجرد من أى محتوى إنسانى.

٥- انعزال الفرد تدريجياً عن المجتمع لتأثير أدوات المعلوماتية عليه بحيث يجتمع إلكترونيا مع الآخرين.

(ب) انكماش الزمان:

فالأسواق والتكنولوجيا تتغير بسرعة مذهلة، بحيث يجب التعامل بين الناس عن بعد مما يؤثر سلباً وإيجاباً على حياة البشر، وهذا الاحتكاك الثقافى له أثره الكبير على أفكار الناس وقيمهم وطرائق تفكيرهم، كما أن له أثره على احتياجاتهم ومتطلباتهم سواء من حيث العدد أو الكم .

وما دامت الاحتياجات والمشكلات تتشابه، فإن نماذج العمل التنموى تتقارب وتتماثل مما يؤثر على عمليات التنمية.

(ج) اختفاء الحدود:

فالحدود الوطنية تتفتت ليس فقط أمام التجارة ورأس المال والمعلومات، بل وأيضاً الأفكار والمعايير والأخلاقيات والثقافة والقيم، وتنهار الحدود أيضاً في السياسة الاقتصادية، وذلك لأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف وضغوط المنافسة في الأسواق العالمية تقيد الخيارات المتعلقة بسياسات التنمية الوطنية ولأن الشركات متعددة الجنسيات أو متعدية الجنسية كما يصفها البعض تدمج عملياتها عالمياً.

ولعل من أخطر الأفكار والمفاهيم الثقافية التي جاءت بها العولمة، وكانت من أشدها تأثيراً هي فكرة التعددية الثقافية، والتي بدأت تفرض نفسها على المحيط الدولي بفعل القوى النافذة، حيث إن المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقدته اليونسكو في استكهولم في الفترة من ٣٠ مارس حتى ٣ إبريل من عام ١٩٩٨م تحت شعار قوة الثقافة لمناقشة موضوع السياسات الثقافية من أجل التنمية جعل أحد محاوره العشر الأساسية مشكلة التعددية الثقافية.

وتمثل سياسة التعددية الثقافية الآن تحدياً رهيباً لجهود التنمية في العالم كله، وأنه لابد من قبولها حتى تتعايش الثقافات المختلفة في سلام داخل الدولة الواحدة التي ينبغي عليها أن تتقبل هذا الوضع عن رضا، وأن تحترم الجماعات الثقافية المختلفة، وتعتبرها كلها على مستوى واحد بحيث يتمتع أفرادها جميعاً بكل حقوق المواطنة بما في ذلك الحقوق السياسية وأن تقف الأجهزة الإدارية جميعها موقف الحياد منها جميعاً.

وبالرغم من منطقية مثل هذه الأفكار وإيجابيتها، إلا أن المفهوم يحمل مضامين أخرى أشد تأثيراً على برامج التنمية وجهودها ولاسيما ما يتعلق بأنه من حق الجماعات الثقافية المتمايزة على أساس الاختلافات العرقية أو الدينية أو اللغوية أن تتمتع بالاستقلال الذاتي، وإن كانت هذه الجماعات تتركز في منطقة واحدة من أرض الدولة أو أرض الوطن، ذلك بأن قبول هذا المبدأ على إطلاقه

يؤدى الى التفكك والصراع، وقد يهدم تماسك الدولة ووحدة الـوطن ومـن ثـم الإطاحة بكل جهود التنمية المراد القيام بها.

وخلاصة القول أن ذلك التقدم الثقافى والتكنولوجى الذى صاحب ظاهرة العولمة كان بمثابة آلية مهمة من آليات التنمية العالمية، وسـهل مـن عمليـات التواصل الفكرى والعملى بين كافة هذه الجهود فى مناطق ومجتمعات متباينـة . وجعل جهود التنمية لا ترتبط بثقافة واحدة أو سياسة واحدة، أو مجتمع بعينـه، وإنما جعلها تنمية تأخذ من مصادر شتى لتصب في معين واحد، فهى تنمية بـلا حدود .

وإنما تكمن المشكلة الحقيقية فى أن هذه التقنيات الحديثة محملة بمضامين ثقافة واحدة تحاول نشرها والترويج لها أو فرضها على باقى الثقافات الأخـرى. وتصبغ الجهود التنموية بصبغة واحدة وهى الصبغة التى تميـز المجتمعـات أو الثقافة الأقوى .

ثانياً: المحددات البيئية:

ورث الاقتصاديون المعاصرون عن التقليديين نظرتهم إلـى الطبيعـة باعتبارها غير منتجة وغير قابلة للهلاك،فهى هبة كما أنها دائمة، وقد أوضـح التطور وخصوصاً مع زيادة الإنتاج الصناعى عـدم صـحة هـذه المقـولات، فالطبيعة ليست معطاه بل هى نتيجة لعمل الإنسان يحفظها ويحميهـا، فالطبيعـة ليست دائمة بل هى قابلة للهلاك، فهى ليست موارد بلا نهاية ولا هى مـستودع بلا قرار نلقى فيه عوادمنا ونفايات الصناعة فهناك تلوث للبحر والجو وتراجـع فى الغابات وضمور فى الموارد والطبيعة. ولكل هذه الاختلالات البيئية تأثيرها السيئ على جهود التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات.

ولقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة باعتبارها إحدى قضايا التنمية فى العـالم منذ السبعينيات من القرن العشرين عندما عقد مؤتمر استكهولم للبيئـة ١٩٧١، وكانت أهم خطوة أنجزت فى هذا الشأن مؤتمر قمة الأرض الذى أجتمع فى ريو

دى جانيرو فى ١٩٩٢ والذى وضع قضية البيئة فى صلب الاهتمامات العالمية، وقد صدرت عن هيئة الأمم المتحدة وثائق عدة للأهتمام بحماية البيئة وأثر ذلك على التنمية، أهمها ما عرف بجدول أعمال القرن الحادى والعشرين، ومع الحديث عن قضية السلع الهامة للدولة باعتبارها إحدى مخلفات ظاهرة العولمة، فإن قضية البيئة تظهر بأوضح معانيها،وتعتبر مشاكل الأوزون وارتفاع درجات حرارة الأرض، وتلوث الجو والأنهار من أكبر المشاكل التى تهدد مستقبل التنمية، والتى لا يمكن مواجهتها على المستوى العالمى إلا ضمن عمل جماعى قائم على التعاون الدولى.

وتكمن العلاقة بين البيئة و التنمية، وكيف أن البيئة هى التى تحدد شكل التنمية ومضمونها، فى أن التنمية تعتبر فى حد ذاتها وسيلة للارتقاء بمستوى الإنسان، فالموارد الطبيعية والبشرية هى مدخلات التنمية ومخرجاتها فى الوقت ذاته، وهناك اعتقاد قاصر وهو أن الإمكانية المطلقة للبيئة قادرة على الوفاء باحتياجات الإنسان من الموارد الطبيعية، حيث أدت التنمية التقليدية والتى اعتمدت على تكنولوجيا غير مناسبة إلى استنزاف لموارد البيئة الطبيعية، أو فى العمليات التحويلية لهذه الموارد إلى سلع وخدمات ضرورية للتنمية مما تسبب فى إحداث التلوث بأنواعه المتعددة.

فلم تلتزم هذه التنمية بمحددات فى أساليب التنمية ذاتها من حيث استخدامها لموارد البيئة بشكل غير طبيعى بالإفراط فى استخدام الموارد الطبيعية و استنزافها وكسر الديناميكية الطبيعية للسلاسل الغذائية المسئولة عن تكوين هذه الموارد . الأمر الذى أدى إلى نضوب الكثير منها وأصبح ما تبقى من الموارد الطبيعية مع استمرار السياسات مهدداً بالانتهاء.

كما أن التنمية بدون حماية للموارد البيئية – القاعدة الأساسية للتنمية – سوف يكون لها مردودات إيكولوجية سيئة تهدد مسيرة التنمية ذاتها، ومن هنا

تتضح أهمية التنمية المتوازنة التى تحقق درجة من الإنتاجية المعقولة والحماية المعقولة للبيئة فى الوقت نفسه.

وبالإضافة الى ذلك كله، فإن التغيرات والتحولات والتطورات التكنولوجية الحديثة قد أوجدت تحديات بيئية جديدة قيدت إلى حد كبير من الإسراع بخطى التنمية فقد كان للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة فى البيئة الطبيعية فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات فى البيئة أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية.

وانعكس ذلك على الإنسان الذى هو عصب التنمية ووسيلتها وهدفها فى الوقت ذاته والتى أفسدت الصناعة الحديثة بيئته الطبيعية، وجعلتها فى كثير من المناطق غير ملائمة لحياته.

ولقد كان لهذه التحديات البيئية كثير من التداعيات لدى المهتمين بالتنمية على مستوى العالم، والذين سعوا إلى إيجاد مفهوم جديد للتنمية يجمع بين التنمية والبيئة والذى أطلقوا عليه التنمية المتواصلة أو المستدامة، وهى التنمية التى تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم.

فالتنمية المستدامة فى جوهرها عملية تغيير يكون الاستغلال فيها للموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجى والتغيير المؤسسى أيضاً فى حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمصالح الإنسانية.

لذلك فإن التحديات البيئية الحالية تصدر عن الافتقار إلى التنمية، وعن العواقب غير المقصودة لبعض أشكال النمو الاقتصادى على حد سواء، فالإخفاقات فى إدارة البيئة والمحافظة على التنمية أصبح خطراً يهدد جميع البلدان فى ظل العولمة. فالبيئة والتنمية ليستا منفصلتين بل متلازمتين بشكل لا فكاك عنه، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير البيئة.

فهناك العديد من الدراسات التى أجريت فى العقدين الأخيرين والتى حاولت تقدير التكلفة الاقتصادية للتلف الناتج عن التلوث البيئى، والتى أثرت من ثم على أرصدة التنمية ومعدلات النمو على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال تم تقدير قيمة التلف السنوى الناجم عن تلوث الهواء والماء والضوضاء فى هولندا عام ١٩٨٦ بمبلغ يتراوح بين ٦٠٠ و ١١٠٠ مليون دولار أو ما يعادل ٠,٥ إلى ٠,٩% من الناتج القومى الإجمالى تقريباً، وفى ألمانيا قدر هذا التلف فى الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ بحوالى ٣٤٠٠ مليون دولار أو حوالى ٦% من الناتج القومى السنوى، وبصورة عامة تتراوح التكلفة الاقتصادية للتلف الناجم عن تلوث البيئة فى البلدان المتقدمة ما بين ٣% و ٥% من الناتج القومى الإجمالى، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التكاليف هى التكاليف التى أمكن تنميتها مادياً ولا تشتمل الآثار التى يصعب وضع سعر لها، مثل تلف الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية نتيجة التلوث أو موت الإنسان بسبب التلوث.

ومن ناحية أخرى أجريت دراسات مختلفة على تكلفة حماية البيئة من التلوث، واتضح من جميع هذه الدراسات أن الإنفاق على حماية البيئة هو استثمار ضرورى يحقق عوائد ضخمة للتنمية فضلاً عن ذلك فإن برامج حماية البيئة قد أوجد مجالات عمل متنوعة، وأسواقاً تنمو بسرعة كبيرة، فمثلاً بلغ إجمالى الطلب على معدات حماية الهواء من التلوث فى العالم حوالى ١٣مليار دولار عام ١٩٩١ وأتاح هذا المجال وحده حوالى ٩٥,٠٠٠ فرصة عمل، وصلت مبيعات معدات مكافحة تلوث المياه الى أكثر من ٨ مليارات دولار أتاحت ٩٥,٠٠٠ فرصة عمل جديدة على مستوى العالم فى العام نفسه، ويعد سوق حماية البيئة بأبعادها المختلفة من أهم الأسواق العالمية سوق تنمو بسرعة فى المستقبل خاصة فى الدول المتقدمة.

وبالرغم من أهمية الموارد البيئة وأثرها على التنمية إلا أن الظروف العالمية الراهنة والتغيرات الاقتصادية الجامحة لمعظم الدول النامية جعلت كثيراً

من هذه الدول تسعى إلى اتباع سياسات التكيف الهيكلى تلك السياسات التى يشجعها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وإلغاء الدعم على الوقود والمواد الغذائية الأساسية والخفض الحاد فى الإنفاق الحكومى، وفى ضوء هذه الظروف وضعت كثير من الدول النامية قضايا البيئة فى مؤخرة اهتماماتها الفعلية مما كان له أكبر الأثر فى تعويض جهود التنمية وتقليص حجمها على كافة المستويات القومية والوطنية.

ثالثا: المحددات الاقتصادية:

لقد سبق أن أوضحنا أن للعولمة تجليات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية، ولما كنا بصدد الحديث عن التجليات الاقتصادية كأحد محددات التنمية فإن هذه التجليات تظهر أساساً فى نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وفى وحدة الأسواق المالية، وفى تعميق المبادلات التجارية فى إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج عن آخر دورة للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولى وغيره.

وينظر إلى العولمة كمفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً،حيث أستخدم مفهوم العولمة لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث فى النشاط الاقتصادي العالمى.

ونتيجة لهذه التجليات فقد بدأت كثير من الدول تعيد فى الآونة الأخيرة توزيع الأدوار بين الحكومة والسوق، والاتجاه السائد كان نحو زيادة الدور الذى يضطلع به السوق فى إدارة الشئون الاقتصادية للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة فى تخصيص الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد تمثل هذا الاتجاه فى تخلى العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال

العام وتحويله إلى القطاع الخاص، وإزالته لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع وعرف هذا الاتجاه بالتخصيصية.

ولقد بدأت موجة الخصخصة بإنجلترا في بداية الثمانينيات تحت زعامة تاتشر عندما قامت الحكومة ببيع شركات النقل والاتصالات والبترول والخدمات للقطاع الخاص، وتبع أنجلترا في ذلك دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا وغيرها، كما تبنت دول نامية عديدة برامج للخصخصة كالأرجنتين وبنجلاديش والبرازيل وشيلى وماليزيا وتركيا ومصر وغيرها.

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة بعض النتائج المباشرة مثل تعميم الفقر، وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت بين الدول، كما أن القاعدة الاقتصادية التى تحكم اقتصاد العولمة هى إنتاج أكبر قدر من السلع والمصنوعات بأقل قدر من العمل، إنه منطق المنافسة فى إطار العولمة، ومن هنا نلاحظ أن الظاهرة الملازمة للعولمة هى تسريح العمال والموظفين التى تنعكس بأثر سلبى على العنصر البشرى الذى يمثل عصب التنمية وهدفها، وعموماً فإن الشواهد الإمبريقية والخبرات التاريخية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية تستند الى التبادل الاقتصادي العالمي غير المتكافئ من خلال تحرير التجارة العالمية واستثمارها وتوظيف رأس المال الأجنبي، ومن ثم فى غير صالح الدول النامية.

أما فيما يتعلق بتأثير التجليات الاقتصادية للعولمة على عمليات التنمية فإن الاقتصاديين الكلاسيكيين يرون أن التجارة الدولية تفيد الدولة من خلال التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة لها،حيث ان الدولة يجب أن تتخصص فى إنتاج السلع التى لديها ميزة نسبية فى إنتاجها، وبالتالى فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدلات التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن فوائد التجارة الخارجية لا تقتصر فقط على الفوائد المباشرة،ولكن توجد أيضاً عدة فوائد غير مباشرة للتجارة الخارجية تستفيد منها الدول،وهذه الفوائد غير المباشرة هى :-

(أ) تؤدى التجارة الدولية إلى إتاحة الفرصة لأسواق أكثر، لتصريف المنتجات مما يؤدى إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الاختراعات.

(ب) تؤدى التجارة الدولية إلى زيادة الادخار والتراكم الرأسمالى الذى يعتبر من أهم العوامل الرئيسية فى عمليات التنمية الاقتصادية .

(ج) تؤدى التجارة الدولية إلى ما يعرف بالأثر التعليمى (Education Effect) حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها فى مجال الإنتاج وتنمية المهارات لدى العمال ..الخ.

كما أن الدول التى تحرر تجارتها الخارجية ستستفيد من المزايا السابق الإشارة إليها، أما الدول التى تتبع السياسات الحمائية فإنها بعيدة عن الاستفادة من هذه المزايا .

وبالنسبة للعلاقة بين التجارة الدولية والدخل الوطنى والتنمية فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الدولية والدخل الوطنى مما يؤدى إلى الإسراع بخطى التنمية فى كثير من الدول الداخلة فى العولمة، فهناك العديد من الدراسات الكمية التى بحثت فى أثر نتائج اورجواى التى انتهت عام١٩٩٤ على الاقتصاد العالمى، وكانت نتائج هذه الدراسات أن الدخل العالمى سوف يزداد نظراً لتزايد الحركات التنموية.

وبالرغم من إيجابية هذه الدراسات فيما يتعلق، بالعولمة الاقتصادية وآثارها على شكل ومضمون التنمية بين أن هناك فريق من الباحثين رفض هذه النتائج واعتبرها نوعاً من التضليل لصالح الترويج لسياسات العولمة، ويؤكد هؤلاء الباحثون أن العولمة الاقتصادية تعمل على تحكم الشركات متعدية أو متعددة الجنسية فى الإدارة الاقتصادية العالمية أو تراكم أرباحها على حساب

شعوب الدول الفقيرة، وذلك من خلال إضعاف السيادة القومية للـدول، والتـي تتكفل بها وبالإضافة إلى هذه الشركات والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي.

وفي إطار آثار العولمة الاقتصادية على التنمية التي سردوها أيضاً أنها لن تؤدي بالضرورة إلى رخاء مجتمعات وزيادة الهوة الطبقية بين من يملكـون ومن لا يملكون بصورة غير مسبوقة بالإضافة إلى تهميش طبقـات اجتماعيـة بكاملها، واستبعادها من نطاق الفاعلية الاجتماعية والسياسية، ويضيفون إلى ذلك بالطبع حججاً أخرى تقليدية، أبرزها مخاطر الغزو الثقافي، التي تـضاف إلـى مصائب التبعية الاقتصادية والسياسية.

وخلاصة القول إن للعولمة تجلياتهـا الاقتـصادية التـي تحـدد شـكل ومضمون التنمية في العالم، والتي يمكن في سياقها تحليل تلك التأثيرات حيـث تتضح معالم هذه المحددات في تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود.

ويعتبر أبرز رمز للعولمة الاقتصادية المؤثرة على التنمية في العالم هو إنشاء وتأسيس منظمة التجارة العالمية، وإن أخطر ما يرتبط بهذا الموضوع، أنه بعد سنوات قليلة، وبعد نهاية فترة السماح التي أعطيت لبعض الـدول، سـيفتح الستار واسعاً وعريضاً أمام التنافس العالمي بغير قيود، ويفترض التنافس العالمي أن كافة الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة في مجال التنمية، ومـن هنا ينبغي أن تلتفت الدول الفقيرة إلى أهمية الارتقاء إلـى مـستوى المنافـسة العالمية، وذلك يتطلب من صناع القرار التنموي والقائمين على العمليات التنموية أن يهتموا بدراسة الآثار الوخيمة للعولمة الاقتصادية على شـكل التنميـة، وأن مواجهة هذه الآثار يتطلب الابتعاد عن الأشكال التنموية الكلاسيكية، والبحث عن أشكال جديدة للتنمية تتمشى مع متطلبات سوق التنمية، الذي يجعل الجودة المعيار الأول في التسويق، ولا مكان للسلع التقليدية في المنافسة العالمية.

ويمكن تلخيص أهم التحديات التى فرضتها العولمة الاقتصادية على شكل ومضمون التنمية فيما يلى:

١- تقليص نسبة الأيدى العاملة نتيجة خصخصة آليات الإنتاج والمصانع والشركات الكبرى المصاحبة للإنتاج الاقتصادى واستثمار رأس المال الأجنبى فى مجال التنمية، نظراً لقبول الدول النامية الضغوط العالمية للبنك الدولى.

٢- صاحب تقليص الأيدى العاملة وازدياد نسبة البطالة والتمييز العنصرى فى الأجور إلى مشكلات ذات طبيعة اجتماعية أهمها:

- انتشار الفقر.
- زيادة نسبة الطلاق.
- تفكك الأسرة .
- زيادة نسبة الانحراف والجريمة.

٣- تقلص الانتماء الوطنى.

٤- ازدياد معدلات الجريمة، وهو أمر ملحوظ فى دول غرب أوربا خاصة تلك التى تشكل دول الاتحاد السوفيتى سابقاً "نتيجة التغيرات المصاحبة للعولمة"

٥- ازدياد معدلات الفقر بدرجات متفاوتة وكونه أكثر وضوحاً فى الدول النامية.

٦- ازدياد نسبة البطالة نظراً للتقدم التكنولوجى فى آليات الإنتاج والتصنيع.

٧- انخفاض أجور العاملين الوطنيين مقارنة بأجور الأجانب أو ما يعبر عنه بالتمييز العنصرى فى سوق العمل.

٨- ظهور طبقات اجتماعية جديدة تؤثر على علاقات بناءات المجتمع.

٩- يؤدى فتح الأسواق الوطنية لدخول الشركات الأجنبية العملاقة وفروعها إلى تغيير عادات وأنماط الاستهلاك لأفراد المجتمع الوطنى.

١٠- أصبحت تجارة المخدرات والعمل فيها رغم كونها غير مشروعة مصدراً رئيسياً فى كثير من الدول لعل من أبرزها أفغانستان وبوليفيا، وكولومبيا وإيران، وباكستان تايلاند وكندا، وذلك فى إطار النزعة المادية المتزايدة التى خلفتها ظاهرة العولمة.

رابعاً: المحددات الاجتماعية:

لا يمكن لأى قوة من القوى التى تنادى بمزيد من العولمة أن تدعى أن العولمة استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسرى، أو وجهت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، ولكن ثمة تأثير عميق للعولمة على كافة الجوانب الاجتماعية والأخلاقية للمجتمعات والأفراد، وذلك من خلال:

١- أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر -لدى أغلبية الناشطين فى العولمة- عن مدى مشروعية الأعمال- المشروعية الاجتماعية والأخلاقية التى ستحقق ذلك، وبقطع النظر كذلك عن الآثار التى ستسهم بها تلك الأعمال فى تلوث البيئة أو هدم القيم أو الأخلاق أو تفكك الأسرة.

٢- سرعة التغيرات الهيكلية التى تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضاً، حيث إن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة، كانت قد تبلورت فى حقب متطاولة، وفى إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة، واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل.

ولا ينتهى تأثير العولمة عند هذا الحد، بل أدت إلى ظهور جماعات ضغط أكثر قوة ليس فقط على المستوى المحلى، بل امتد تأثيرها على المستوى العالمى، كمنظمات المجتمع المدنى التى يعول عليها دور مهم فى تشكيل عمليات التنمية، فضلاً عن دورها فى صنع سياسات رعاية الإنسان بشكل أو بآخر وتوجيه آليات وأولويات هذه الرعاية، مما يطرح أهمية صنع سياسات رعاية اجتماعية؛ تساعد على تمكين الإنسان وتفعيل مشاركته، وتطوير وتعزيز قيم المشاركة لديه، وتفعيل الثقافة المدنية، والمواطنة لدى الإنسان، وتمتد هذه

المشاركات من خلال آليات ونماذج للمشاركة، ووجود بنية أساسية للمجتمع المدنى والتفاعلات والأنشطة والروابط بين المنظمات، مما يضع تحدياً أمام سياسات الرعاية الاجتماعية لبناء وتنمية الإنسان.

إن غياب أو اهتزاز الأمن الاقتصادى الذى يتبعه الأمن الاجتماعى ويرتبط به يستلزم بالضرورة سياسات رعاية اجتماعية تحقق العدالة والسلام الاجتماعى والمساواة وتسهم بفاعلية فى مواجهة ما تحدثه العولمة من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسياسات رعاية اجتماعية تتوافق والتغيرات الثقافية فتدعم الحقوق الإنسانية خاصة للفقراء والضعفاء.

وعن الدور الذى تلعبه العولمة الاجتماعية فى تشكيل عمليات التنمية وضبطها لمحددات اجتماعية صارمة، تؤثر بشكل أو بآخر على محتوى ومضمون العملية التنموية فى البلدان النامية، ويمكن تلخيص هذه المحددات فيما يلى:

١- لما كانت العولمة تعمل على سيطرة وهيمنة ثقافة واحدة على كافة الثقافات ولاسيما فى الدول النامية، فإن الشخصية التنموية فى هذه المجتمعات تميل إلى التقليد والمحاكاة، تعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة أو يجب أن تركز جهود التنمية على بناء وتنمية الشخصية التنموية بمقوماتها المختلفة والقادرة بوعى على التعامل مع التقنيات الحديثة.

٢- يؤدى التحكم الاقتصادى للعولمة عن طريق السياسات المتبعة على صعيد الأقاليم المحلية، لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى المناطق الصناعية، مما يزيد من قدرتها التنافسية العالمية، ويوفر لها قسطاً من الحماية ضد الصدمات الخارجية، وهذا ينعكس على كمية الإنتاج وجودته، بما يؤثر فى النهاية فى شكل التنمية بوجه عام.

٣- أن التحكم فى مناطق اقتصادية واجتماعية واسعة بواسطة كتل التجارة والاستثمار، مثل الاتحاد الأوربى، ونافتا "NAFTA" يحقق قدراً من

الضخامة يكفى للسعى إلى أهداف اجتماعية وبيئية وتنموية علـى نحـو لا يمكن للدولة القومية متوسطة الحجم بتحقيقه منفردة، وتستطيع هاتان الكتلتان فرض معايير دنيا كافية على سياسات سـوق العمـل أو أشـكال الحمايـة الاجتماعية.

٤- تؤدى العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعـة والمجتمـع وزيـادة التـشتت والتفكك، مما يضعف من المقومات الإيجابية للشخصية التنموية من ناحيـة، والمشاركة فى صنع سياسات التنمية الفاعلة، أو حتى التخطيط التشاركى فى برامج ومشروعات تنفيذها.

٥- لما كانت العولمة تؤدى إلى وجود فجوة بـين البعـد الاجتمـاعى والبعـد الاقتصادى؛ مما يؤثر على تكاملها فإن ذلك يستلزم من كل المهن الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقـافى لعمليـات التنميـة، ودراسـة الشخصية التنموية فى المجتمع وتحليلها، والتعرف على أبعادها والاهتمـام بربط الحاضر بالماضى فى المستقبل المرسـوم وتـدعيم انتمـاء الأفـراد لجماعات مجتمعاتهم المحلية والقومية، والاهتمام بآثار التقنية والتكنولوجيـا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها، وزيادة إنتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية، على اعتقاد أن العولمة قد تؤثر علـى أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصاد.

٦- ومن أخطر التأثيرات التى تحدثها العولمة فى أشكال التنمية، أنها تعمل على تعزيز قوى ليست مؤهلة غالباً لصنع سياسات التنمية وتعمل على توجيه هذه السياسات لصالح مصالحها الشخصية.

ولما كانت العولمة تتطلب تغييراً فى الهياكـل الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعية للبلدان حتى يمكن التعامل مع إفرازاتها، فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى نظام جديد يتسم بالمشاركة المؤسـسية والتعدديـة الـسياسية وإعادة إحياء المجتمع المدنى، فضلاً عن أهمية إطلاق العنان أمـام المبـادرات

التنموية الفردية خاصة فى مجال التنمية والتنمية الاجتماعية، بينما أكدت إحدى الدراسات على أهمية تدعيم المشاركة الشعبية والاعتماد على الذات لتحقيق التنمية فى ظل العولمة مع العمل على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية خاصة للطبقات الدنيا والمتوسطة، والتى من المتوقع أن تكون أكثر الطبقات تضرراً.

كما أشارت دراسة حديثة إلى أثر العولمة الاجتماعية فى تهميش المؤسسات القومية، وأن تراجع مؤشرات التنمية البشرية يعود لتراجع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية المتعلقة بالخدمات الأساسية والتركيز فقط، على حل المشكلات الاقتصادية، حيث أدت العولمة إلى تهميش دور الدولة فأصبحت غير قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة السوق، لا تهتم إلا بالاعتبارات الربحية.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد أكدت على الجوانب السلبية للعولمة على التنمية الاجتماعية إلا أن هناك بعض الدراسات الأخرى التى أكدت على الجانب الإيجابى للعولمة ومنها الدراسة التى أجراها البنك الدولى، حيث أكدت على أن التأثيرات الناتجة عن العولمة، فيما يتعلق بخفض الإنفاق الحكومى على الخدمات الأساسية ليست صحيحة والدليل على ذلك وجود ثلاثة بلايين نسمة من البلدان المتقدمة قد تحسنت فرص العيش لديهم، كما أكدت على أن تزايد عدد الفقراء فى دول العالم الثالث لا يعنى فشل العولمة ولكن يعنى عدم قدرة الأفراد على تحسين فرص حياتهم فى ظل العولمة.

خامساً : المحددات السياسية:

ثمة شبه اتفاق بين كثير من الباحثين والمهتمين بقضايا العولمة، حول أن مفهوم العولمة مازال يشوبه كثير من الغموض، على الرغم من كثرة ما كتب عنها، وذلك لأسباب عدة، فالناس يختلفون فى إدراك المفهوم باختلاف زوايا رؤيتهم، وباختلاف مدى اطلاعهم على خفايا الظاهرة ودقائقها، إضافة إلى أن الظاهرة ذاتها

سريعة التطور، متعددة الجوانب وأن خيوطها تحركها أيد خفية، يتجاوز نفوذها الـدول والمنظمات الدولية الرسمية.

وترتبط المحددات السياسية للعولمة بالمحددات الاقتصادية أشد ارتبـاط، فالعولمة السياسية هى المرحلة التالية للعولمة الاقتصادية، وتتمثل فـى تراجـع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمى.

حيث تحاول العولمة إيجاد عالم بلا حدود سياسية، وهـذا هـو جـوهر العولمة السياسية، حيث يتم الانتقال الحر للقرارات والسياسات والتشريعات عبر المجتمعات والقارات، بأقل قدر من القيود والضوابط، كما أن سياسات التنمية فى المجتمعات المختلفة تتأثر بالقرارات السياسية هذه، ومن ثم فقد يتأثر شكل التنمية ومضمونها بقرارات سياسية ليست نابعة من المجتمع الذى تمـارس فيـه هـذه السياسات ، ولكن تفرض عليها من مجتمعات أخرى بعيدة الـصلة عـن واقـع المجتمع الذى تمارس فيه.

وكما فقدت السياسة أولويتها فى مواجهة الاقتصاد اضطرت السياسة أو الدولة لتقديم بعض التنازلات لصالح ثقافة العولمة مع الأهمية المتزايـدة التـى أصبحت تحتلها بعض القيم المرتبطة بالتنمية وبالسياسات الداخلية للدول، مثـل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكل هذه التغيرات دفعت معظم الحكومات التى حكمت بلادهـا عقـوداً طويلة من الحكم المطلق إلى تبنى درجات وأشكال متفاوتـة مـن الديمقراطيـة والانفتاح السياسى، ولو بالتدريج من خلال الانتخابات الحرة النزيهة، وحمايـة حرية الصحافة وغيرها من قواعد الحكم المطلق.

ولقد رأينا أن الدولة لم تعد قادرة على التحكم فى مجريات أمورها اقتصادياً واجتماعياً، كما أن السياسات والخيارات السياسية القومية تم تنحيتها جانباً، بفعـل قوى السوق العالمية التى باتت أكثر جبروتاً من الدول ، وبـرأس مـال متحـرك ومتحرر من أى روابط قومية مما يكون له أثره الفعال فى تعجيل عمليات التنمية،

وأن هذه العمليات لا ترتبط بمجتمع بعينه، ولكنها متاحة للجميع فى ضوء عقود واتفاقيات دولية، تفرضها الدول المسيطرة اقتصادياً وتكنولوجياً، ومن قدرة كل دولة على المنافسة الحرة.

وعموماً فإننا نقصد بمحددات العولمة السياسية، تحديد المجالات التى يتصارع فيها مختلف الفاعلين، وسواء فى ذلك الدولة أو الشركات الدولية النشطة أو المؤسسات الدولية، أو بمؤسسات المجتمع المدنى وفقاً للمفاهيم التى يتبنوها للعولمة وفى ضوئها يصوغون استراتيجياتهم، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها.

بمعنى آخر، تحديد مجالات التنمية التى تحددها سياسات العولمة، وتفرضها على الدول الأقل نمواً وتقدماً، "التنمية المشروطة"، على أن تسير سياسات التنمية فى هذه البلدان وفق الشروط التى تفرضها الدول المهيمنة والتى تخدم مصالح الدول المسيطرة، على أن تظل الدول النامية تدور دائماً فى فلك التبعية للدول المتقدمة، وذلك من خلال السيطرة على رأس المال، واحتكار صناعة الآلة، بل والمنتج أيضاً، وصولاً إلى احتكار الأسواق، وسعر البيع، حتى يصل الاحتكار إلى احتكار الأفكار التنموية ذاتها، وكل هذه المحددات ألبست عمليات التنمية ثوباً جديداً مشوهاً، يجمع بين ثقافتين متناقضتين ثقافة عالمية مسيطرة وثقافة معولمة تابعة، فضلاً عن ذلك فقد ارتبطت العولمة السياسية بوجود قضايا ومشكلات عالمية جديدة، مثل قضايا البيئة، والتلوث البيئى، وقضايا المرأة والانفجار السكانى، والمخدرات، والتطرف، والإرهاب، والجريمة.

المراجع المستخدمة في الباب الثالث

١- نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦)، ص٣٠.

٢- طلعت مصطفى السروجي: **ثلاثية التنمية ونوعية الحياة والتحديث كمدخل لاستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم في الفترة من ١٤-١٥ مايو ٢٠٠٣.

٣- إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير**، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة، دار الشروق للنشر، ٢٠٠٠)، ص١٣.

٤- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: **قضايا التنمية في الدول النامية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١)، ص١٢٤.

٥- محمد شفيق: **السكان والتنمية، دراسات في مجال العمل الاجتماعي ومشكلات المجتمع** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣)، ص١٣.

٦- محمد شفيق: المرجع السابق، ص١٦.

٧- فايز زكي قنديل وآخرون: **قراءات في التنمية الاجتماعية**، (القاهرة، مطبعة الموسكي، ١٩٩٤) ص٤٤٨.

٨- عبد الهادي محمد والي: **التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسات المفهومات الأساسية**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢)، ص١٦٥.

٩- عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، (القاهرة، مكتبة وهبه للنشر، ١٩٩٧)، ص٤١.

١٠- إبراهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير**، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

١١- عبد العزيز عبد الله مختار: **التخطيط لتنمية المجتمع**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥) ص٩١.

١٢- عبد المنعم شوقي: **تنمية المجتمع الحضري- دليل علمي، أمانة الحكم المحلي**، (القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٨)، ص٤٠.

١٣- سعد الدين إبراهيم: **التنمية في مصر**، الكتاب السنوي للتنمية الريفية، المجلد الثاني، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢) ص٢١٤.

١٤- براهيم العيسوي: **التنمية في عالم متغير**، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

١٥- خالد أحمد خالد وآخرون: **التنمية البشرية وهدر الموارد والترويع المتزايد للاقتصاد العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص٣٦١.

١٦- جورج القصيفي وآخرون: **التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص١٨.

١٧- عبد القادر محمد عبد القادر: **اتجاهات جديثة في التنمية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية الحديثة، ١٩٩٩) ص٤٩.

١٨- عبد الفتاح ناصف: **دائرة حول التنمية البشرية**، (القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥)، ص١٤٩.

١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية**، ٢٠٠٠، ص١٣٠.

٢٠- إسماعيل صبري عبد الله: **التنمية البشرية المفهوم والقياس والدلالة**، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، الفيوم، ١٩٩٤.

٢١- جلال أمين: **العولمة**، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨)، ص١٣.

٢٢- عبد الكريم بكار: **العولمة (طبيعتها- وسائلها- تحدياتها- التعامل معها)**، (عمان، دار الإعلام للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠) ص١١.

٢٣- كمال مجيد: **العولمة والديمقراطية**، (لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ص ٩-١٠.

٢٤- السيد ياسين: **العولمة والطريق الثالث**، (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩)، ص ص ٢٤-٢٦.

٢٥- عبد الكريم بكار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٥-١٨.

٢٦- جلال أمين: **العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

٢٧- كمال الدين عبد الغني المرسي: **الخروج من فخ العولمة**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣-١٤.

٢٨- كمال الدين عبد الغني المرسي: **المرجع السابق** ، ص١٤.

٢٩- بول هيرست: **ما العولمة**، ترجمة فالح عبد الجبار، مجلة عالم المعرفة عدد ٢٧٣ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١) ص ص١٥ – ١٦.

٣٠- نبيل حشاد: **الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١) ص ص ١٤-١٥.

٣١- كمال الدين عبد الغني المرسي: **مرجع سبق ذكره**، ص١٣.

٣٢- زكريا بشير إمام: **في مواجهة العولمة**، (عمان، مكتبة روائع، ٢٠٠٠)، ص ص ١٨٤-١٨٥.

٣٣- عبد السلام المسدي: **العولمة والعولمة المضادة**، (القاهرة، مطابع لوتس بالفجالة، ١٩٩٩)، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.

٣٤- حسن قطامش: **عولمة أم أمركة**، (القاهرة، مكتبة الطبيب، ١٩٩٩)، ص ص ١٨-١٩.

٣٥- الفاروق زكي يونس: **سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة، دور المجتمع المدني ومؤسساته**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، في الفترة من ٢-٤ مايو ٢٠٠٠، ص ص ١٠٧-١٠٨.
٣٦- حسن قطامش: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢١-٢٢.
٣٧- إبراهيم عبد الرحمن رجب: **الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.
٣٨- هناء عبيد: **العولمة موسوعة الشباب السياسية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ص ١١-١٢.
٣٩- محمد عمر الحاجي: **ظاهرة العولمة الاقتصادية**، (دمشق، در المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ص ٢٠-٢٣.
٤٠- فضل الله محمد سلطح: **العولمة السياسية، انعكاساتها، وكيفية التعامل معها**، (الإسكندرية، بستان المعرفة للنشر، ٢٠٠٢)، ص١٤٥.
٤١- محمد عمر الحاجي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٣-٢٤.
٤٢- هناء عبيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٤-٢٥.
٤٣- عبد الخالق عبد الله: **العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، مجلة عالم الفكر عدد ٢، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٩)، ص٣٩.
٤٤- السيد عبد الفتاح عفيفي: **العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية**، بحث علمي منشور بالمؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية

الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مرجع سبق ذكره، ص١١٠٨.

٤٥- إبراهيم عبد الرحمن رجب: **الخدمة الاجتماعية والعولمة وتحديات العصر**، مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.

٤٦- محمد عابد الجابري: **العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي للممارسات لعولمة في المجال الثقافي**، ورقة مقدمة للندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية، ١٩٩٨)، ص٣٠٣.

٤٧- محيي محمد سعد: **ظاهرة العولمة "الأوهام والحقائق"**، (الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٩)، ص٢٤.

٤٨- السيد ياسين: **العالمية والعولمة**، (القاهرة، مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ص ٤٥-٤٨.

٤٩- محمد عابد الجابري: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٩٧-٣٠٧.

٥٠- كمال الدين عبد الغني: **مرجع سبق ذكره** ، ص١٣.

٥١- عبد الخالق عبد الله: **العولمة دمج العالم**، (الكويت، مجلة العربي، العدد ٤٦٥، أغسطس ١٩٩٧)، ص ص ٣٠-٣٥.

٥٢- محمد نبيل جامع: **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**، (القاهرة، دار غريب للطباعة، ٢٠٠٠)، ص ص ٩-١٠.

٥٣- فريد النجار: **العولمة والرعاية الاجتماعية في مصر، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.

٥٤- السيد ياسين: **العالمية والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص١٥.

٥٥- محسن أحمد الحضري: **العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وعصر إدارة اللادولة**، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩)، ص١٢٩.

٥٦- كمال الدين عبد الغنى المرسي: **العلمانية والعولمة والأزهر**، (الإسكندرية، لمكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١)، ص ص ١٣٢-١٣٧.

٥٧- مرسى عطا الله: **هل بدأت الثورة ضد العولمة**، مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٦، ص١١.

٥٨- أحمد فتحي أبو الخير: **الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر**، ورقة عمل مقدمه إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥-٤٧.

٥٩- سامية مصطفى الخشاب: **شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة**، ورقة عمل مقدمة في الندوة السنوية التاسعة، (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، ص٤٤.

٦٠- عبد العزيز على الخزاعة: **العولمة والأسرة المصرية، تحليل سوسيولوجي**، ورقة عمل مقدمة في الندوة السنوية التاسعة (الأسرة المصرية وتحديات العولمة)، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

٦١- مجدي قرقر: **الإسلام والعولمة** (القاهرة، الدار القومية العربية، ١٩٩٩)، ص ص ٧٠-٧٥.

٦٢- محسن أحمد الحضري: **مرجع سبق ذكره**، ص١٢٩.

٦٣- مصطفى كمال طلبة وآخرون: **البيئة والتنمية**، (القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١)، ص ص ١٨-١٩.

٦٤- هناء عبيد: **مرجع سبق ذكره**، ص٦٢.

٦٥- كمال الدين عبد الغني المرسي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٢-٢٤.

٦٦- أسعد الحمراني: **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، (بيروت، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣-١٤.

٦٧- السيد ياسين : **الثورة الكونية والوعى التاريخى**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦) ص ص١٥-٢٠.

٦٨- الشاذلى العيادى : **الوطن العربى ومظاهر العولمة " الوهم والحقيقة "**، مجلة منتدى الفكر العربى، عمان، أكتوبر ١٩٩٧.

٦٩- أحمد مجدى حجازى : **التنمية البشرية وتحديث مصر**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم،فى الفترة من ١٤-١٥ مايو ٢٠٠٣.

٧٠- هربرت شيلر : **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، (الكويت، سلسلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ص ٢٤٠-٢٤٢.

٧١- مرتضى معاش : **المعلوماتية " استباحة الفكر وتدمير التراث "**، (القاهرة، مجلة النبأ، العدد ٥١، ٢٠٠٠) ص٩.

٧٢- أحمد أبو زيد : **الثقافة الوطنية بين العولمة والتعددية الثقافية**، (القاهرة، مجلة الهلالى، العدد١٠٦، ١٩٩٨)، ص ص ٤٠-٤١.

٧٣- عمرو صفى الدين : **الإعلام العربى والقضايا البيئية**، (القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ص ١٨-١٩.

٧٤- مجلس الشورى : **قضايا البيئة والتنمية، النظافة العامة ومشكلات البيئة**، تقرير رقم(٢)، (القاهرة، مطبوعات دار الشعب، ١٩٩٧) ص٢٥.

٧٥- عصام الحناوى : **النواحى البيئية للتنمية الحضرية**، بحث مقدم للمنتدى الفكرى للتنمية الحضرية المتواصلة، (القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٤).

٧٦- احمد الجلاد : **التنمية والبيئة فى مصر**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١) ص ص ٣٢-٣٣.

٧٧- السيد ياسين : **الكونية والأصولية وما بعد الحداثة**، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥، ص ١٧.

٧٨- على عبدالعزيز سليمان : **اتفاقية الجات، المكاسب والمخاوف**، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل ١٩٩٤).

٧٩- أحمد أبو كليلة : **عالم يتحول... ووطن يستجيب**، (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، جماعة تحوتى للدراسات المصرية ١٩٩٩)، ص ص٦٣-٦٧.

٨٠- نبيل حشاد : مرجع سبق ذكره،ص ص٤٢-٤٤.

٨١- عبد السلام رضوان : **جيران فى عالم واحد**، عالم المعرفة، عدد ٢٠١، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥) ص٣.

٨٢- أحمد مجدى حجازى : **العولمة وتهميش الثقافة الوطنية**، مجلة عالم الفكر، عدد ٢٨، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص٦٤.

٨٣- عبد الكريم بكار : مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٨-٧٩.

٨٤- طلعت مصطفى السروجى : **العولمة والسلام الاجتماعى**، من أعمال المؤتمر العلمى السادس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.

٨٥- بول هيرست : **ما العولمة(الاقتصاد العالمى وإمكانية التحكم)**، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٦.

٨٦- طلعت مصطفى السروجى : **العولمة والسلام الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص١.

٨٧- السيد عبدالفتاح عفيفى : **العولمة بين أحادية الثقافة والتعددية الثقافية**، بحث منشور بالمؤتمر العلمى الحادى عشر لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٠.

٨٨- منير الحمش : **الجوانب الاجتماعية للإصلاح**، (دمشق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٢).


Bibliotheca Alexandrina
0690854